

Université MUSTAPHA Stambouli

Mascara



جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير  
التخصص: مالية المؤسسة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

أثر المالية الإسلامية على تمويل المؤسسات

إشراف: أ.د. يقور أحمد

إعداد الطالبة: موسي نصيرة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. غريسي العربي
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يقور أحمد
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوشخي محمد رضا
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عمراني محمد
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر " أ "	د. بوشخي بحوص
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر " أ "	د.بن عبيزة دحو

السنة الجامعية: 2023/2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

قوله سبحانه و تعالى : ﴿ إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾

سورة إبراهيم :07.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، أشكر ربي أن هديتني للإسلام وعلمتني قليل العلم والبيان و الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته و سلطانه ، الذي ألهمني الصبر والطموح وسدد خطاي ووفقني لإتمام هذا العمل ، ومن علي بفضلته ونعمته التي لا أحصيها والصلاة والسلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين .

أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ الدكتور يقور أحمد على ما أمدني به من توجيهات وإرشادات وتقديم النصائح وعلى طول صبره ورحابة صدره . وكذلك الأستاذ الدكتور غريسي العربي وكل الأساتذة الأفاضل بجامعة معسكر .

كما أشكر كل زملائي الأساتذة بجامعة معسكر الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد وساهموا معي في تخطي الصعاب والذين رافقوني طيلة مدة الدراسة ولم يبخلوا على بالنصح والمساعدة.

كما أشكر زملائي خارج الجامعة على تقديم النصح ويد المساعدة.

وأخيرا لا يسعني إلا أن أختم بالشكر الخاص للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بمناقشة هذا العمل.

## الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

الذي ترعرعت بين أحضانها، إلى الذي كان دليل طريقي، إلى من علمني العطاء ووهب روحه كله حنانا وصدقا أبي الغالي، والذي هو مثلي الأعلى والأسمى في الوجود؛ من صورتها في القلب مطبوعة لاشيء حتى الموت تمحوها ، وعلمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه ، إلى رفيقة عمري ومشعل دربي ، إلى من سهرت الليالي وضلت تواسيني بنضراتها الحانية و كلماتها العذبة أُمي الغالية ، كل كثير في حقهم قليل وكل عظيم في شأنهم عظيم ؛

عذرا أبي وأمي إن لم أحسن الكلام في حقهم ووصف جميلهم وعرفان فضلهم؛

من ذقت معهم حلو الحياة إخوتي و أخواتي ؛

أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها ؛

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا لوجه الله ومنفعة

الناس.

# الفهارس

## فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

.....	فهرس المحتويات
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
.....	المقدمة

### الفصل الأول: المدخل المفاهيمي للنظام المالي الإسلامي

01	..... تمهيد
02	..... المبحث الأول ماهية النظام المالي الإسلامي
02	..... المطلب الأول: مفهوم النظام المالي (شكل عام)
02	..... أولاً: مفهوم وقواعد النظام المالي في الإسلام
06	..... ثانياً: وظائف وخصائص النظام المالي في الإسلام
09	..... المطلب الثاني: سياسة وأهداف النظام المالي الإسلامي
09	..... أولاً: السياسة المالية في الإسلام
11	..... ثانياً: أهداف النظام المالي الإسلامي
12	..... المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية في النظام المالي الإسلامي
12	..... أولاً: الإيرادات المالية
16	..... ثانياً: النفقات المالية
22	..... المبحث الثاني: نظام التمويل في الإسلام وأهميته
22	..... المطلب الأول: مفهوم التمويل في النظام المالي الإسلامي
22	..... أولاً: التمويل الإسلامي وأهميته
24	..... ثانياً: خصائص التمويل الإسلامي (مع المقارنة)
26	..... المطلب الثاني: قواعد ومبادئ التمويل الإسلامي
27	..... أولاً: مبدأ وقاعدة الالتزام بالضوابط الشرعية
28	..... ثانياً: مبدأ وقاعدتي الغرم بالغنم والخراج بالضمان
28	..... المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي
28	..... أولاً: أساليب القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار
39	..... ثانياً: أساليب القائمة على المديونية
48	..... ثالثاً: أساليب القائمة على التكافل

50	..... خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: البنوك الإسلامية وضوابط عملها</b>
51	..... تمهيد
52	..... المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية
52	..... المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية وأسس عملها
52	..... أولاً: تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها
60	..... ثانياً: أسس وضوابط عمل المصارف الإسلامية
61	..... ثالثاً: الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية
63	..... المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
63	..... أولاً: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية
65	..... ثانياً: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية
69	..... ثالثاً: المصادر الأخرى للأموال في المصارف الإسلامية
73	..... المطلب الثالث: مجالات الصناعة المالية في المصارف الإسلامية
74	..... أولاً: الصكوك الإسلامية
88	..... ثانياً: الصناديق الاستثمارية
94	..... ثالثاً: التأمين التكافلي
103	..... المبحث الثاني: التحول المصرفي وطبيعة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
103	..... المطلب الأول: نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية
103	..... أولاً: ماهية التحول نحو الصيرفة الإسلامية
109	..... ثانياً: مداخل تقديم الخدمات المالية الإسلامية
114	..... ثالثاً: دوافع ومتطلبات فتح نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية
121	..... المطلب الثاني: طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية
121	..... أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية
123	..... ثانياً: أنواع مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي
133	..... ثالثاً: مخاطر الصكوك
135	..... المطلب الثالث: إدارة مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي
136	..... أولاً: مفهوم إدارة مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي
138	..... ثانياً: خطوات إدارة مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي
139	..... ثالثاً: آليات إدارة مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي
147	..... خلاصة الفصل

## الفصل الثالث: واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

148	تمهيد
149	المبحث الأول: ماهية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
149	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
149	أولاً: صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
151	ثانياً: المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	.....
152	ثالثاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
156	المطلب الثاني: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
157	أولاً: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
158	ثانياً: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري
162	ثالثاً: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
164	المطلب الثالث: الأساليب الملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
164	أولاً: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
167	ثانياً: آثار ومزايا تطبيق المنهج الإسلامي على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
169	ثالثاً: أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
184	المبحث الثاني: التجارب العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية
184	المطلب الأول: المشهد العالمي لصناعة التمويل الإسلامي في القارة الآسيوية
184	أولاً: التجربة الماليزية
197	ثانياً: التجربة الاندونيسية
201	ثالثاً: التجربة الباكستانية
207	المطلب الثاني: المشهد العالمي لصناعة التمويل الإسلامي في القارة الإفريقية والأوروبية
207	أولاً: تجربة الإمارات
231	ثانياً: تجربة السودان
217	ثالثاً: تجربة بريطانيا
221	المطلب الثالث: المشهد العالمي لصناعة التمويل الإسلامي في جنوب إفريقيا
221	أولاً: تجربة إفريقيا
223	ثانياً: تجربة نيجيريا
228	ثالثاً: تجربة جنوب إفريقيا
230	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
(بنك العربي الدولي الاسلامي، بنك دبي الاسلامي، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام الجزائري)

- 231 ..... تمهيد
- 232 ..... المبحث الأول: مفهوم تقييم الأداء المصرفي وأهم مؤشرات
- 232 ..... المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المصرفي وأهميته
- 232 ..... أولاً: مفهوم تقييم الأداء المصرفي
- 233 ..... ثانياً: أهمية تقييم الأداء المصرفي
- 234 ..... ثالثاً: أهداف تقييم الأداء المصرفي
- 234 ..... المطلب الثاني: أهم مؤشرات لتقييم أداء النشاط التمويلي للبنك الإسلامي
- 235 ..... أولاً: تقييم دور البنك كمؤسسة تمويلية فاعلة
- 235 ..... ثانياً: تقييم دور البنك في تمويل التنمية الاقتصادية
- 237 ..... ثالثاً: تقييم دور البنك في تمويل التنمية الاجتماعية
- 237 ..... المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المصرفي
- 237 ..... أولاً: نموذج Camels
- 238 ..... ثانياً: نموذج Pearls ، Orap
- 239 ..... ثالثاً: نموذج Girafe ، Patrol
- 243 ..... المبحث الثاني: برامج التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة
- 244 ..... المطلب الأول: التمويل الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في السودان " دراسة بنك الادخار  
والتنمية الاجتماعية "
- 244 ..... أولاً: مبادرة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية في تمويل المؤسسات المصغرة.
- 245 ..... ثانياً: مؤشرات الأداء التتموي والاجتماعي للبنك
- 249 ..... ثالثاً: أهم التمويلات الملائمة لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة في البنك
- 251 ..... المطلب الثاني: تجربة التمويل الإسلامي المصغر بماليزيا "دراسة مؤسسة أمانة اختيار"، "برنامج  
الأنصار بينك السلام ماليزيا"
- 252 ..... أولاً: نبذة عن مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا وآلية عملها
- 255 ..... ثانياً: آليات التمويل المصغر بمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا
- 259 ..... ثالثاً: برنامج الأنصار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك إسلام ماليزيا
- 261 ..... المطلب الثالث: تجربة بنك البحرين الإسلامي وبنك الأسرة البحريني
- 261 ..... أولاً: نبذة حول بنك البحرين الإسلامي
- 262 ..... ثانياً: برنامج تمويل في بنك البحرين الإسلامي للتنمية

262	.....	ثالثا: تجربة التمويل المصرفي المصغر في بنك الأسرة البحريني
		<b>المبحث الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة حول فعالية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
		<b>(البنك العربي الدولي الإسلامي بالأردن، بنك دبي الإسلامي بالإمارات، بنك البركة الجزائري ومصرف</b>
264	.....	<b>السلام الجزائري)</b>
265	.....	المطلب الأول: دراسة حالة بنك العربي الدولي الإسلامي الأردني
265	.....	أولا: نبذة عن البنك
267	.....	ثانيا: الدراسة الإحصائية للتمويلات الممنوحة من قبل البنك العربي الدولي الإسلامي
277	.....	ثالثا: مجالات التمويل والاستثمار في البنك العربي الدولي الإسلامي
281	.....	المطلب الثاني: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة
281	.....	أولا: نبذة عن البنك
282	.....	ثانيا: الدراسة الإحصائية للتمويلات الممنوحة في بنك دبي الإسلامي
292	.....	ثالثا: دور صيغ التمويل المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي في الاقتصاد الوطني الإماراتي
296	.....	المطلب الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري
296	.....	أولا: نبذة عن البنك
301	.....	ثانيا: الدراسة الإحصائية للتمويلات الممنوحة في بنك البركة الجزائري
		ثالثا: مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية
306	.....	والاجتماعية
313	.....	المطلب الرابع: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري
313	.....	أولا: نبذة عن المصرف
314	.....	ثانيا: الدراسة الإحصائية للتمويلات الممنوحة في مصرف السلام الجزائري
319	.....	ثالثا: الصيغ الإسلامية المتاحة في مصرف السلام الجزائري
328	.....	<b>المبحث الرابع: دراسة تقييمية مقارنة باستخدام المؤشرات المالية</b>
328	.....	المطلب الأول: تحليل ربحية في كل من بنك العربي الدولي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي
329	.....	أولا: مؤشر العائد على حقوق الملكية
330	.....	ثانيا: مؤشر العائد على الأصول
331	.....	ثالثا: مؤشر هامش الربح الصافي
332	.....	المطلب الثاني: تحليل ربحية في كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري
332	.....	أولا: مؤشر العائد على حقوق الملكية
334	.....	ثانيا: مؤشر العائد على الأصول
335	.....	ثالثا: مؤشر هامش الربح الصافي

336	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات قياس المخاطرة (بنك البركة الجزائري، مصرف السلام الجزائري، بنك دبي الإسلامي والبنك العربي الدولي الإسلامي) .....
338	أولاً: مؤشر قياس مخاطر رأس المال .....
339	ثانياً: مؤشر قياس مخاطر الائتمان .....
340	ثالثاً: مؤشر قياس مخاطر السيولة.....
343	خاتمة الفصل .....
346	الخاتمة العامة .....
	المراجع.....
	الملخص .....

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
25	أوجه الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتقليدي.	1-1
55	مراحل تطور المصارف الإسلامية.	2-2
56	بعض مؤشرات البنوك الإسلامية سنة 2016.	2-3
62	أهم الفروقات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.	2-4
65	مقارنة بين الودائع الجارية (تحت الطلب) في المصارف الإسلامية والتقليدية.	2-5
67	مقارنة بين الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية والتقليدية.	2-6
69	مقارنة بين مختلف الودائع في المصارف الإسلامية.	2-7
96	تطور صناعة التأمين التكافلي.	2-8
97	أهم الفروقات بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي.	2-9
114	أنواع المؤسسات المالية الإسلامية.	2-10
137	أهم مؤشرات قياس المخاطر في البنوك الإسلامية.	2-11
153	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3-12
155	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	3-13
159	نسب تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 2010 إلى غاية نهاية السداسي الاول من سنة 2019.	3-14
160	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2019.	3-15
161	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجالات النشاط في بداية سنة 2017.	3-16
162	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2013-2018)	3-17
162	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خلال الفترة (2013-2018).	3-18
168	مزايا خيارات التمويل الاسلامي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	3-19
188	إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية بماليزيا.	3-20
189	تغيرات القيمة المضافة ونسبة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2015).	3-21
191	الأنشطة الممولة من طرف البنوك الإسلامية بماليزيا للفترة (2017-2019).	3-22
192	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي على مختلف القطاعات.	3-23

194	صكوك الاستدامة الخضراء والصكوك الاجتماعية السيادية.	3-24
195	مجال استخدام الصكوك الخضراء في ماليزيا خلال الفترة (2017-2018).	3-25
196	قائمة إصدارات الصكوك الخضراء إلى غاية جويلية 2020.	3-26
198	تطور قطاعات التمويل الإسلامي في إندونيسيا.	3-27
199	تكوين أصول البنوك الإسلامية وتمويل استثمارات البنية التحتية (الربع الأول لسنة 2018).	3-28
201	الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك الباكستانية سنة 2018.	3-29
203	حصة السوق من الخدمات المصرفية الإسلامية.	3-30
205	نسب التمويل بالصيغ الإسلامية في باكستان.	3-31
206	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الباكستاني على مختلف القطاعات.	3-32
208	قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في دولة الإمارات العربية المتحدة.	3-33
209	تطور صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي للفترة (2014-2018).	3-34
210	مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل استثمارات البنية التحتية.	3-35
212	مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية.	3-36
216	تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية للفترة (2014-2018).	3-37
217	تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (2014-2018).	3-38
220	حجم تداول بالصكوك الإسلامية في بورصة لندن للفترة (2008-2015).	3-39
224	مؤشرات أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في نيجيريا.	3-40
225	صافي قيمة الأصول للصناديق الإسلامية والتقليدية.	3-41
226	أهم ميزات إصدار الصكوك الإسلامية في نيجيريا.	3-42
227	احتياجات وثغرات البنية التحتية في نيجيريا خلال الفترة (2016-2040).	3-43
240	درجة التصنيف لمكونات نموذج PATROL.	4-44
245	التمويل الأصغر القائم خلال الفترة (2013-2017).	4-45
246	إجمالي التمويل الأصغر المنفذ للقطاعات المستهدفة.	4-46
247	أهم القطاعات المستهدفة بالتمويل الأصغر ونسبة مساهمتها.	4-47
248	مساهمة التمويل ذات البعد الاجتماعي في مختلف القطاعات.	4-48
253	مختلف المنح الموجهة لمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا .	4-49
256	مختلف المنتجات المالية بمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا 2016.	4-50
258	حجم وقيمة التمويل الإسلامي المصغر بمؤسسة أمانة اختيار بماليزيا	4-51

		(2007-2016).
259	4-52	توزيع حجم وقيمة التمويل الإسلامي المصغر بالمؤسسة حسب قطاع النشاط لسنة 2016.
260	4-53	هامش التمويل لعقد التوريق في بنك ماليزيا (برنامج الأنصار).
261	4-54	هامش التمويل عقد الإجارة ثم البيع مخصص لبرنامج الأنصار.
267	4-55	تقييم نمو وتوزيع النشاط التمويلي والاستثمار لبنك العربي الدولي الإسلامي الأردني.
268	4-56	نسب التغير لمؤشرات لبنك العربي الدولي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020)
270	4-57	حجم التمويلات الممنوحة للعملاء في البنك العربي الدولي الإسلامي.
272	4-58	حصة التمويل بالمرابحة الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010 - 2020).
273	4-59	حصة التمويل بالمرابحة والموجه للأفراد والشركات خلال الفترة (2010-2020)
274	4-60	تحليل فئات المتمولين المستفيدين من التمويل الإجارة المنتهية بالتملك خلال الفترة (2010-2020).
275	4-61	أنواع الموجودات موضوع التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك لدى البنك.
276	4-62	تحليل فئات المتمولين المستفيدين من التمويل بالبيع بالأجل خلال الفترة (2010-2020).
277	4-63	توزيع التمويل الإسلامي في البنك العربي الدولي الإسلامي على الأنشطة الاقتصادية.
278	4-64	نسب التوظيفات حسب قطاع الإنتاج (%).
280	4-65	أنواع مشاريع برنامج كفالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
283	4-66	مجموع الأصول والودائع وحقوق الملكية لبنك دبي الإسلامي.
284	4-67	صيغة التمويل بالمضاربة في بنك دبي الإسلامي.
285	4-68	صيغة التمويل المشاركة في بنك دبي الإسلامي.
286	4-69	صيغة التمويل المرابحة في بنك دبي الإسلامي.
287	4-70	صيغة التمويل الإجارة في بنك دبي الإسلامي.
288	4-71	صيغة التمويل السلم في بنك دبي الإسلامي.
289	4-72	صيغة التمويل الاستصناع في بنك دبي الإسلامي.
290	4-73	صيغة التمويل بالصكوك في بنك دبي الإسلامي.
291	4-74	صيغة التمويل بطاقات الائتمان الإسلامية في بنك دبي الإسلامي.

291	أساليب التمويل في بنك دبي الإسلامي الإماراتي خلال الفترة (2010-2020).	4-75
293	حجم التمويل المقدم من قبل بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب القطاعات.	4-76
296	حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي خلال الفترة (2010-2020).	4-77
299	الصيغ التمويلية المعتمدة من قبل بنك البركة الجزائري.	4-78
300	الخدمات المستحدثة في بنك البركة الجزائري.	4-79
301	تغير نسبة مجموع الاصول و حقوق الملكية للبنك .	4-80
302	تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائري.	4-81
303	تطور حجم التمويل للاقتصاد بنك البركة للفترة (2010-2020).	4-82
304	تطور حجم التمويل الموجه للمؤسسات ببنك البركة حسب صيغ التمويل للفترة 2010-2020 .	4-83
307	الصيغ المعتمدة من طرف بنك البركة في تمويل المشاريع المصغرة.	4-84
308	حجم التمويل الاسلامي للمشاريع المصغرة لدى بنك البركة الجزائري.	4-85
309	تطور عدد القروض الحسنة منذ نشأة صندوق الزكاة.	4-86
310	برنامج بنك البركة الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية.	4-87
312	أهداف بنك البركة الجزائري للتنمية المستدامة خلال الفترة (2016-2020).	4-88
312	البرنامج الخيري والفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لبنك البركة الجزائري سنة 2017.	4-89
314	الاصول و حقوق المساهمين في مصرف السلام الجزائري.	4-90
315	تطور حجم الودائع في مصرف السلام الجزائري.	4-91
316	محفظة التمويلات حسب رقم اعمال المؤسسة.	4-92
316	محفظة التمويلات حسب الانتشار الجغرافي للمصرف لسنة 2018.	4-93
317	حجم التمويلات الممنوحة للعملاء من طرف مصرف السلام الجزائري.	4-94
318	حصة الافراد والمؤسسات من اجمالي الهيكل التمويلي للعملاء لدى مصرف السلام الجزائري .	4-95
321	التمويل بالمرابحة في مصرف السلام الجزائري.	4-96
322	استخدام صيغة الاجارة في تمويل المؤسسات لدى المصرف للفترة ( 2010-2020).	4-97
323	تصنيف العتاد موضوع التمويل بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك حسب مجال استغلالها .	4-98
325	تمويلات المؤسسات حسب القطاع.	4-99

326	الخدمات المستحدثة في مصرف السلام الجزائري.	4-100
329	تطور معدلات العائد على حقوق الملكية لبنك العربي الدولي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي خلال للفترة (2010-2020).	4-101
330	تطور معدلات العائد على الأصول لبنك العربي الدولي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال للفترة (2010-2020).	4-102
331	تطور معدلات هامش الربح الصافي لبنك العربي الدولي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال للفترة (2010-2020).	4-103
333	تطور معدلات العائد على حقوق الملكية في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-2020).	4-104
334	تطور معدلات العائد على الأصول في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-2020).	4-105
335	تطور معدلات هامش الربح الصافي في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-2020).	4-106
337	مؤشرات قياس المخاطر.	4-107
338	مؤشر قياس مخاطر رأس المال في بنك العربي الدولي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-2020).	4-108
339	مؤشر قياس مخاطر الائتمان في بنك العربي الدولي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-2020).	4-109
341	مؤشر قياس مخاطر السيولة في بنك العربي الدولي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-2020).	4-110

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
32	أنواع المضاربة.	1-1
37	أشكال المشاركة.	1-2
88	إجمالي إصدارات الصكوك العالمية للفترة (2013-2018).	2-3
93	إجمالي الأصول المدارة في الصناديق الإسلامية	2-4
94	إجمالي أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية.	2-5
100	تكييف التأمين التكافلي.	2-6
101	نمو أصول التكافل العالمية للفترة (2012-2017).	2-7
102	توزيع حصة التكافل العام والعائلي حسب المنطقة لسنة 2017.	2-8
103	نمو مساهمات أسواق التامين الإسلامية حسب المنطقة.	2-9
170	دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	3-10
187	القطاع المالي بماليزيا لسنة 2017.	3-11
188	حجم مكونات القطاع المالي الإسلامي بماليزيا لسنة 2017.	3-12
193	حجم الصكوك الصادرة في ماليزيا.	3-13
204	تغير الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية في باكستان.	3-14
210	تطور حجم التمويل الموجه لتمويل مشاريع البنية التحتية.	3-15
212	دور الصكوك الإسلامية ومساهمتها في تمويل استثمارات البنية التحتية	3-16
214	التطور النسبي للقطاع المالي في السودان لسنة 2016	3-17
215	تمويل البنية التحتية للبنك السوداني لسنة 2017	3-18
219	عدد المؤسسات والنوافذ الإسلامية في بعض الدول الغربية	3-19
223	نمو أصول التمويل الإسلامي للفترة (2012-2022).	3-20
247	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التمويل الأصغر.	4-21
248	نسب مساهمة التمويل ذات البعد الاجتماعي في مختلف المجالات.	4-22
325	تمويل المؤسسات حسب القطاعات.	4-23

المقدمة

## أ-توطئة

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي نظاما متميزا بخصائصه، فهو يضيف على التعاملات الاقتصادية لمسة التكافل والمساعدة، و لو تمعنا في الخلفية الفلسفية التي يقوم عليها هذا النظام، للمسنا فيه نوعا من الخصوصية التي قد لا نجدها في النظم الاقتصادية الأخرى، نظرا إلى الروافد التي تأسست عليها تلك الخلفية، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق التنمية المنشودة التي فشل الفكر الاقتصادي الغربي في تحقيقها بالنسبة للكثير من الشعوب خاصة الشعوب الإسلامية.

فمفهوم التنمية في النظام الاقتصاد الإسلامي مفهوما واسعا، فهي ليست عملية إنتاج فحسب وإنما عملية كفاية في النتائج مصحوبة بعدالة في الإنتاج، وهي أيضا ليست عملية اقتصادية بحتة وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان و تقدمه في المجالين الروحي و المادي.

فإذا نظرنا إلى عملية التمويل فإننا نجدنا تحتل درجة بالغة الأهمية في الأنظمة الاقتصادية على اختلاف مذاهبها، فالتمويل هو العمود الفقري لقيام المؤسسات ونموها وتطورها فمن خلاله تتحصل المؤسسة على الموارد و المصادر الضرورية للقيام بنشاطها، والحصول عليه يعد من أكبر العوائق التي تقف أمامها خاصة في ظل عدم قدرتها على توفير كل الاحتياجات المالية و فرصة الحصول على تمويل من البنوك والأسواق المالية نتيجة لشروطها التعجيزية والمتعددة.

يشكل التمويل الإسلامي تمويلا يتوافق ومنطلق التنمية من منظور إسلامي فمبادئه تصبوا في مجملها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي والتي من بينها الالتزام بقاعدة الغرم بالغنم أي الاشتراك في الربح و الخسارة، كما أن المبدأ الأساسي التي يقوم عليها نظام التمويل هذا هو تحريم الربا والتي تؤدي إلى التوزيع الغير العادل للثروة التي تشهده معظم شعوب العالم اليوم.

كما يعد هذا التمويل من أهم متطلبات الأساسية لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه معظم تلك المشروعات صعوبة في الحصول على التمويل من البنوك، نظرا لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية للعديد منها، صعوبة حصولها على الضمانات المطلوبة من قبل البنوك لتخفيف من حدة المخاطر، وعدم توافر الخبرة الملائمة في إدارة المشروعات.

## ب-إشكالية البحث:

يعد التمويل أحد معالم الاقتصادية في أي مكان وزمان، حيث أن أي مشروع اقتصادي بحاجة للتمويل سواء عن مصادر ذاتية أو خارجية، إذ يشكل قرار التمويل من بين القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها أي مؤسسة مالية وعنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة

الملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار الأفضل والاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أكبر عائد وبأقل مخاطرة ممكنة.

على ضوء ما سبق في هذه المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل نظام التمويل الإسلامي هو النظام التمويلي الوحيد والبديل عن الأنظمة التمويلية التقليدية المعروفة؟ وما هي انعكاسات هذا النوع من التمويل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟  
ولفهم أكثر الإشكالية ارتأينا تفصيلها للإشكاليات الفرعية التالية :

-ماهو التمويل الإسلامي؟ ماهي المبادئ التي يستند عليها؟ ماهو الفرق بينه وبين التمويل التقليدي؟

-ماهي صيغ التمويل الإسلامية التي تتلاءم و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-ماهي المزايا التي تمنحها تلك الصيغ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

ج-الفرضيات:

1 - التمويل الإسلامي يتيح صيغ و أساليب تمويلية مختلفة تتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية و تتلاءم مع احتياجات و خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

2 -السبب في مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نظام التمويل القائم على نسب الفائدة المرتفعة.

3- إن صيغ التمويل الإسلامي لها مزايا قادرة على حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

#### د- منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة

بناء على طبيعة الموضوع و الإشكال المطروح و خدمة لأهداف البحث ، فإن المنهج المتبع سيكون عبارة عن ذكر عدة مناهج علمية مساعدة على تحليل الإشكال المطروح و كذا إيجاد إجابة له ،لذلك تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الوصفي في الجانب النظري لاستخلاص المعلومات و جمعها في سياق

للوصول إلى حقائق علمية، بالإضافة إلى الاستدلال ببعض الأرقام الإحصائية التي حللناها اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي بهدف الوصول إلى نتائج تبين حقيقة الظاهرة المدروسة وهو يتطلب سرد كل الأدوات المالية اللازمة لحل مشكلة التمويل. أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة الجزائر مقارنة مع حالات من دول عربية من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة وذلك بمعرفة البيئة المحيطة لكل دولة سواء دراسة المحيط الداخلي والخارجي للوصول إلى تقييم كامل للمشكلة محل الدراسة.

هـ-أهمية البحث:

من الملاحظ أن انتشار أساليب التمويل للمؤسسات الاقتصادية من طرف البنوك الربوية وأدواته قد طغت على الساحة الدولية، هذا الأسلوب الذي يعتمد على نسب فائدة تختلف من بنك لآخر تؤثر أحيانا سلبا على

المؤسسة، فالشريعة الإسلامية تتضمن وتعتمد على أساليب وأدوات تمويلية أخرى تساعد على تجنب الأعمال و الأنشطة المصرفية القائمة على الربا.

فتمويل المؤسسات يعتبر أمرا مهما لها مهما كان حجمها كبيرا أو متوسطا أو صغيرا ومن أهم الصعوبات التي قد تواجهها هذه المؤسسات من أجل البقاء والاستمرار، حيث أصبحت هذه المشكلة تمثل أحد أهم المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية و المالية للدول المتقدمة و الدول النامية على السواء.

إن التمويل الإسلامي باعتباره مبدأ من المبادئ الأساسية للإسلام لا يقتصر على تلبية حاجيات الفرد المالية فقط، بل أنه يوازن بشكل دقيق بين الحاجيات المادية والمعنوية له، فهو بقدر ما يكون قادرا بمختلف مصادره المختلفة أن يربي الفرد المسلم على الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل وينمي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولا وأخيرا.

#### و- أهداف البحث:

تتلخص الأهداف المرجوة من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية.

- إبراز مختلف أساليب التمويل الإسلامي و مدى ملاءمتها لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يضمن تحسين أدائها و استدامتها ؛

- الوقوف على مختلف الصعوبات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- المساهمة في محاولة مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجاوز عقبة التمويل من خلال توضيح ما يقدمه نظام التمويل في المنهج الإسلامي لهذا النوع من المؤسسات؛

- توضيح المزايا التي تقدمها بعض الصيغ التمويلية التي يقدمها التمويل الإسلامي.

#### ز- حدود الدراسة

من أجل دراسة الموضوع و بلوغ الأهداف المسطرة ، تم رسم حدود لهذه الدراسة و يأتي ذكرها كمايلي :

**الحدود الموضوعية :** استخدمنا في البحث على مجموعة من المفاهيم متعلقة بالنظام المالي الإسلامي و القواعد التي يبني عليها ، ثم انتقلنا إلى معرفة الصيرفة الإسلامية أسسها و ضوابط عملها ، وصولا إلى التركيز على المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مروراً إلى مزايا و صيغ التمويل الإسلامي التي تتلاءم وطبيعة احتياجاتها ، وكذلك برامج التمويل الإسلامي لتقديم ضمانات البديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بألية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمحاربة البطالة و الفقر من خلال صيغ مناسبة لخصوصيتها و أهم المشاهد لتجارب دولية ناجحة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

**الحدود المكانية:** تم حصر موضوع الدراسة على دراسة حالة الجزائر (بنك البركة الجزائري، مصرف السلام الجزائري) ومقارنتها بتجارب بعض الدول الإسلامية (بنك العربي الإسلامي الدولي الأردني، بنك دبي الإسلامي الإماراتي).

**الحدود الزمانية:** اعتمدنا في معالجة البحث على مجموعة من البيانات للتحليل و المقارنة ، حيث استخدمنا في دراسة حالة الجزائر تجربتي بنك البركة و مصرف السلام الجزائر على مختلف التقارير السنوية المالية للفترة الممتدة من (2010-2020) ومقارنتها بتجربة الأردن من خلال بنك العربي الدولي الإسلامي وتجربة الإمارات العربية المتحدة من خلال بنك دبي الإسلامي لنفس الفترة المدروسة من أجل معرفة فعالية التمويل الإسلامي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصيغ الإسلامية المتاحة و الملائمة لاحتياجات هاته المؤسسات وكذلك معرفة البيئة الداخلية والخارجية لها من خلال معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف.

كما اعتمدنا على دراسة تقييمية باستخدام المؤشرات المالية لتحليل كل من معياري الربحية و المخاطرة للدول التي هي محل الدراسة ، إذ تعتبر هاته المعايير مهمة و أساسية في اتخاذ قرارات منح التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الملائم و طبيعة احتياجاتها.

### ح- مبررات اختيار الموضوع

- هناك جملة من المبررات كانت الدافع لاختيار البحث في هذا الموضوع نذكر منها:
- كون الموضوع في صميم الاختصاص، إذ يمس الجانب المهم وهو الجانب التمويلي.
  - البحث عن أفضل الطرق لمواجهة الصعوبات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمار على المدى الطويل بهدف رفع قدرتها التنافسية وزيادة الكفاءة الانتاجية.
  - محاولة إبراز مدى نجاح الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمزايا التي تقدمها فيما يخص العلاقة التمويلية.
  - البحث عن البدائل التمويلية الملائمة وطبيعة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان ومقارنتها بحالة الجزائر وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### الدراسات السابقة :

اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا حسب تسلسلها الزمني فيما يلي:

1. Hasan Raza, Faizan Ahmed ,Ahmed Osama ,Farooq Ahmed ,**Islamic Banking for Small and Medium Enterprises (SMEs) : Alagance at Challenges and Prospect in Pakistan** ,Artical in International Journal of Development and Sustainability, , Volume 06,Number 12,2017.

أثبتت هذه الدراسة على أن قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة في باكستان يمتاز بالحيوية و له القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ظل الظروف التي تعيق ذلك إلا أن القطاع المصرفي الإسلامي لا يزال واعدًا تجاه رواد الأعمال من الشركات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أن الهدف الرئيسي هو إجراء فحص دقيق لهاته الشركات التي تتجنب فرص التمويل التقليدية لأسباب دينية ، و البحث عن العوامل التي تعيق قطاع نمو هذه الشركات في باكستان.

2.Faisol, **Islamic Bank Financing and its Impact on Small Medium Enterprise's Performance**, Article in Etikonomi , Indonesia ,Vol 16,N°01,April ,2017.

تطرت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تمويل البنوك الإسلامية على رفاهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استخدم فيها التحليل الجزئي للمربعات الصغرى، وتناولت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات الزراعية والصناعية في منطقة Kediri بأندونيسيا، والذين تحصلوا على التمويل من البنك الإسلامي لمدة سنة، وأظهرت النتائج تأثير إيجابي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما زاد من رفاهية هاته المؤسسات.

3.Umar Ahmed ,Ahmad Faosiy Ogunbado , Yusuf Sani Abubakar , **Islamic banking and finance in Negeria : Exploration of its Opportunities and Challenges** ,article Research Gate ,Vol 05,Ussue 07,August , 2017.

تشير الصيرفة و التمويل الإسلامي إلى نظام تتوافق فيه جميع أنشطته مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، بالإضافة إلى تطبيقها العملي من خلال تطوير الاقتصاد الإسلامي في الوقت الحاضر خاصة في الدول مثل مصر و السودان و الإمارات العربية المتحدة ، و حتى بريطانيا لم تستبعد من إعلان أنها واحدة من مراكز الصيرفة و التمويل الإسلامي و في الآونة الأخيرة انضمت نيجيريا ، الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في إفريقيا، كما تم إعلان عن إنشاء الخدمات المصرفية و التمويل الإسلامي في نيجيريا من قبل بنك Apex (البنك المركزي لنيجيريا )، و تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تطور الصيرفة و التمويل الإسلامي بشكل عام و في نيجيريا بشكل خاص وهذا مع سن قانون البنك و المؤسسات المالية الأخرى (BOFIA) في سنة 1991 ، علاوة إلى ذلك منحت شركة " JAIZ INTERNATIONALPLC " في سنة 2004 ترخيصًا بالموافقة من حيث

المبدأ للعمل ، كما أثار إعلان عن إنشاء الخدمات المصرفية الإسلامية في نيجريا الكثير من القضايا بين المواطنين نظرا لاختلاف الأعراف و الديانات و الثقافات ، و بالتالي تم تعداد العديد من الفرص التي يمكن اكتسابها من إنشاء الخدمات المصرفية الإسلامية ، مع تحديد التحديات لمواجهة ذلك .

4. مطهري كمال، دراسة مقارنة ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري، مجلة المشكاة، رقم 05، 2017.

تناول الباحث في هذه الدراسة إلى مشكل التمويل بالنسبة للمؤسسات لاسيما في اقتصاديات تعتمد على الاقتراض بالفائدة من البنوك التقليدية ، و مع ظهور التمويل الإسلامي بواسطة البنوك الإسلامية وبما تتيحه من أساليب وآليات متعددة و التي يمكن أن تمثل بدائل تمويل لأساليب التمويل التقليدية، وتطرت هذه الدراسة إلى إبراز الاختلاف بين أساليب التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دراسة مسار نشأة و تطور البنوك الإسلامية و التقليدية واستنباط الفروق الجوهرية بينهما من حيث المبدأ و الأهداف ،و توصلت الدراسة إلى أن الاختلاف الوحيد و الأهم بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية يكمن في صيغ التمويلات المقدمة و طبيعة الضمانات المفروضة على المؤسسات ، و بالمقابل المؤسسات و الأفراد لهم حق الاختيار في التعامل مع البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية خاصة من ناحية التكاليف المالية و الضمانات و كذلك الاقتناع بشرعية معاملة البنوك الإسلامية التي تعتبر من الأسباب الرئيسية في الاختيار بين التمويل الإسلامي و التقليدي.

5. سليم جابو، نوال بن عمارة، نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة استثمار الإسلامية، "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر " المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وصولا إلى اقتراح إطار التمويل الإسلامي ملائم لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية وشركات التأجير التمويلي الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى البحث عن أساليب تمويلية جديدة تلبي متطلبات ومرجعية وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها.

6. بن إبراهيم الغالي، سلطاني محمد رشدي، ملاءمة التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك لحل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 04، فيفري 2018.

قام الباحث بتسليط الضوء على مشكلة التمويل لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو و التوسع ، و التي مازال نظام القرض التقليدي هو السائد ، و اقتراح بديل تمويلي

مستمد من النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، ويتعلق الأمر بالتمويل التاجيري المنتهي بالتمليك لما له من خصائص تتماشى وطبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن صيغة التمويل التاجيري المنتهي بالتمليك تعد أحد الصيغ التمويلية للمصارف الإسلامية الأنسب كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلك نظراً لما يتيح لها من مزايا وإيجابيات، حيث يوفر المصرف الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأصول الاستثمارية اللازمة للقيام بالإنتاج مع سدادها لأقساط التأجير مقابل المنفعة المقدمة مع إمكانية تملك الأصل في نهاية عقد الإيجار .

7. زينب حسان النابلسي، المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة البنك العربي الاسلامي الدولي"، مجلة رماح للبحوث و الدراسات، العدد 26، جوان 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مساهمة بنك العربي الاسلامي الدولي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال استخدام عينة تمثلت في إجراء مجموعة من المقابلات مع مدراء من مختلف المستويات الإدارية يعملون لدى البنك العربي الاسلامي الدولي وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف حقق مزايا عديدة من تمويل هذه المشاريع من أبرزها المساهمة في تحريك الدورة الاقتصادية ودعم الاقتصاد المحلي.

8. فوزي عبد القادر رحاب، د. عبد الرزاق الطاهر الفراح، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 08، جويلية 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التي تلعبه المصارف والمؤسسات في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل البيانات والإحصائيات والنشرات المتاحة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراجع هذا الدور مع صدور قانون رقم 01 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة.

9. دراسة كمال سماش، فاطمة الزهراء عياشي، الصيغ الإسلامية والقروض الإيجارية كبداية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 27، ديسمبر 2019.

تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز كل من التمويل بالصيغ الإسلامية والتمويل عن طريق قرض الإيجار كأسلوبين يتضمنان من المزايا والتنوع ما يؤهلها ليطمأنى مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة كل من الصيغ الإسلامية وقرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال محدودة وغير كافية مقارنة بالنجاحات المحققة في بلدان الدول في هذا المجال .

10. ضويفي حمزة، سيليني جمال الدين، عنون فؤاد، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، ال عدد01، 2020.

تطرت هذه الدراسة إلى ضرورة انتهاج الدولة الجزائرية لخارطة طريق جديدة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة بعد مشكلة التمويل الذي أصبح حاجزا أمام نشأة وتطور عمل هذه المؤسسات، وكل هذا ما أجبر أغلب هذه المؤسسات التعامل مع البنوك الاسلامية، وتهدف الدراسة إلى إبراز الدور المهم لتمويل الاسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل هذا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وبدفع عجلة النمو وخلق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة مواكبة التمويلات الاسلامية لرغبات المؤسسات من أجل تحقيق أهداف جل المتعاملين ومنه الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة الأمثل في الجزائر.

11. Siti Nurain Muhmad, Wan Nur Syahida Wan Ismail, Nurul Aisyah Awanis Arahim, Sarah Nadia Ahmed, **Islamic Financing for Small Meduim Enterprises: Challenges and Opportunities**, Global Business Management Review, N2 (2), 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة التحديات وفرص التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التركيز على سلوكيات والمواقف عند التعامل مع الغير، بالإضافة إلى فرص التحسين التي من المتوقع أن تعود بالفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن النمو في صناعة التمويل الاسلامي يؤدي إلى الطلب عليه بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدار من قبل المؤسسات المالية الاسلامية، كما يجب معالجة بعض التحديات لتحسين التنمية، كما يمكن للمصارف الاسلامية على وجه الخصوص أن تنتهز الفرص لتقديم منتجات تمويلية لمؤسسات ومساعدتها على العمل.

12. Ali Abdel Fatteh Hamdan Zyadat , Salah Turki Atewi Alrawashdeh , **Islamic Finance and its role in Funding Small Enterprises in Jordan** ,Artical Research in World Economy , Vol 12 , N°01 , Special Issue , March 27,2021.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى استفادة المؤسسات الصغيرة في الأردن من صيغ التمويل الاسلامي من منظور أصحاب مشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تم أخذ عينة ل 300 شخص أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمالكة في الأردن وتم تقديم استبيان، وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهاته المؤسسات في الأردن تساهم في تحقيق النمو، وكذلك مدى استفادة المؤسسات من التمويل الإسلامي بشكل أكبر والذي ساهم في تطويرها.

ومن خلال قراءتنا لهذه الدراسات استنتجنا ما يلي:

1. إن المؤسسات الصغيرة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما لاقى الدعم اللازم في أي بلد.
2. أن التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل ايجابي لتطويرها.
3. إن الخدمات المصرفية الإسلامية من شأنها أن تساعد على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل.
4. إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها في بناء الاقتصاد الوطني في شتى المجالات يساهم في تغطية السوق المحلية والقضاء على البطالة والفقر.
5. إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على العمل عن طريق تمويلها بالطرق الإسلامية وبدون فوائد ربوية مما يساعد على فتح قنوات جلب العملة الصعبة للتعامل مع العالم الخارجي في مختلف دول العالم.

#### ي- صعوبات البحث

نشير الى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث ونذكر منها:

- غياب القوانين التي تسيّر التمويل الإسلامي في الجزائر ومؤسساته وهذا ما ولد لدينا صعوبة الحصول على المعلومات الموثوقة؛
- النقص في المعطيات الكمية المتعلقة بحالة الجزائر واستحالة الولوج للبعض منها نتيجة لعدم وجود عقد بين المنظمات التي تتيح المعطيات والهيئات المكلفة بالبحث العلمي في الجزائر؛
- التضارب الكبير في الأرقام المتعلقة بمختلف الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبين مختلف المصالح والهيئات الوطنية المعنية وعدم تطابقها مع القانون التوجيهي الخاص بها؛
- عدم الشفافية والإفصاح في البيانات المتعلقة بالصيغ التمويلية المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري.

#### ك- خطة وهيكل البحث

من أجل بلوغ أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى أربع فصول، 03 فصول نظرية وفصل تطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المدخل المفاهيمي للنظام المالي الإسلامي أين تعرفنا على وظائفه وخصائص النظام، بالإضافة إلى أدوات السياسة المالية المتبعة فيه ومفهوم التمويل الإسلامي وقواعد ومبادئ التي يقوم عليها، وكذلك مختلف أساليب الصيغ التمويلية المتعلقة به. أما في الفصل الثاني فيشمل مختلف أساسيات المتعلقة بالبنوك الإسلامية وضوابط عملها

ومختلف مصادر الأموال الخاصة بها، بالإضافة إلى معرفة مجالات الصناعة المالية الإسلامية وصولاً إلى مفهوم التحول المصرفي وطبيعة إدارة المخاطر التي تعيق السياسة التمويلية في البنوك الإسلامية. أما فيما يخص الفصل الثالث فلقد حاولنا تتبع واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الأساليب الملائمة لطبيعة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مروراً إلى إبراز متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لدعم هذا النوع من المؤسسات، كما استشهدنا بتجارب دولية لصناعة التمويل الإسلامي في كل من القارة الآسيوية والأوروبية وحتى الإفريقية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فلقد تناولنا دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية مروراً إلى أهم المؤشرات لتقييم أداء النشاط التمويلي للبنك الإسلامي، كما تطرقنا إلى برامج التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المصغرة لمحاربة البطالة و الفقر من خلال تجارب لدول عربية، بالإضافة إلى دراسة تطبيقية مقارنة حول فعالية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأخذ عينة من تجارب عربية ومقارنتها بتجربة الجزائر من خلال الدراسة الإحصائية التمويلية الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات، وكذلك التطرق إلى دراسة تقييمية مقارنة باستخدام المؤشرات من خلال دراسة معياري الربحية والمخاطرة للبنوك الإسلامية التي هي محل الدراسة.

وفي نهاية البحث أوردنا خاتمة عامة تمثل خلاصة شاملة لمحتوى البحث والاستنتاجات العامة مرفقة بجملته من التوصيات.

الفصل الأول : المدخل  
المفاهيمي للنظام المالي  
الاسلامي

### تمهيد

لا يقتصر الشرع الإسلامي الحنيف على النواحي العبادية والخلقية، بل هو منهاج حياة يشمل النشاط السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وإذا كانت عبادة الله تعالى هو هدف الشريعة الإسلامية فإن إعمار الأرض وإقامة مجتمع هو هدف النظم الاقتصادي الإسلامي.

وإذا كانت غاية النظام الإسلامي تحقيق المقاصد الشرعية الخمس التي تتمثل في الحفاظ على الدين والنفس والمال والعرض والعقل فإن غاية النظام الاقتصادي تحديد الناس من العوز و الحاجة بقضاء حاجاتهم المتعددة للأفراد في ظل ندرة الموارد المتاحة و هذا هو لب المشكلة الاقتصادية، وقد وضعت الشريعة الإسلامية أصول ومبادئ النظام الاقتصادي دونما اهتمام بكل التفاصيل و التطبيقات وذلك مراعاة ظروف المجتمع الإسلامي، وهذه القواعد و الأصول المالية التي تنظم الموارد و النفقات و الموازنة العامة التي تقوم خطة الدولة الإسلامية من حيث النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و غيرها من الأنشطة و الوظائف التي يقوم عليها و الوظائف التي تقوم عليها الدولة لتصبح الدولة المسؤولة الأولى و الوحيدة في حماية النظام العام. ولذا سوف نتعرض من خلال هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الأول: يتضمن مفهوم النظام المالي بشكل عام والنظام المالي الإسلامي بشكل خاص، بالإضافة إلى القواعد والوظائف، الخصائص، الأهداف، وأدوات السياسة المالية المتبعة في هذا النظام.
- المبحث الثاني: سنتناول فيه مفهوم التمويل الإسلامي، خصائصه وأهميته، والقواعد التي يبنى عليها بالإضافة إلى مختلف الصيغ والأساليب التمويلية التي يقوم عليها.

### 1. المبحث الأول: ماهية ومفهوم النظام المالي الإسلامي

يولي الإسلام أمور المال عناية كبيرة، فيهتم بموضوع اكتسابه وإنفاقه فيضع القواعد والمبادئ التي تنظمه باعتباره عصب الحياة، وتقديرا لانتشاره ودوره في حياة المجتمعات، مما يؤكد أهمية المال، واهتمام الإسلام بذلك ورود لفظ المال في القرآن الكريم ست وثمانون مرة، لذا فقد اهتم بتنظيم أمور المال ووضع القواعد والمبادئ كالعادلة والملاءمة والاقتصاد التي يستند إليها في تنظيم المال العام.

#### 1.1 المطلب الأول: مفهوم النظام المالي

يعتبر النظام المالي هو فرع من النظام الاقتصادي الكلي، وهو عنصر أساسي وهام فيه، فلا يوجد نظام اقتصادي سليم دونه، ويعرف كذلك بأنه تجمع من الأسواق والأفراد والمؤسسات والقوانين والأنظمة والتقنيات التي يتم من خلال تداولها الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى وكذلك إنتاج سلع وتوزيع الخدمات المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة.<sup>1</sup>

##### 1.1.1 مفهوم وقواعد النظام المالي في الإسلام

إن للمال في الإسلام وظيفة اجتماعية ذات أبعاد واسعة إلى جانب وظيفة اقتصادية فهو يعتبر وسيلة إلى الحياة الكريمة للإنسان، وقبل التطرق إلى مفهوم النظام المالي الإسلامي وجب معرفة مفهوم المال وصولا إلى مفهوم التمويل.

##### 1.1.1.1 مفهوم المال

**لغة:** المال ما يمتلك من كل شيء ويجمع من أموال، وفي لسان العرب ما يمتلكه المرء من الذهب والفضة ثمأطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان.<sup>2</sup>

**اصطلاحا:** المال ما كان له قيمة مادية وجاز شرعا الانتفاع به في حالة الاختيار، أي أن المال ما يمكن حيازته والانتفاع به والتصرف فيه.

و بالجمع بين التعريفين يمكن القول أن المال يتمثل في كل ما كانت له قيمة مادية و جاز للإنسان امتلاكه والانتفاع به في حالة الاختيار، على أن يكون هذا الانتفاع ممكنا لكافة الناس لا من بعضهم و الإنسان مستخلف في الأرض على ما يملك من ممتلكات ،و يجب التصرف في هذه الأموال بما يرضي الله عزوجل، و الإسلام لا يعتبر المال شرا ،بل يعتبره خيرا و نعمة إذا اخذ من حله و انفق في محله و لم يبخل عن حقه، و قد كان النبي

<sup>1</sup> أحمد طه العجلوني، النظام المالي الإسلامي المعاصر: الإطار النظري وإمكانية التطبيق العملي، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 37، ال عدد02، 2010، ص274.

<sup>2</sup> الماوردى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص199.

الكريم صلى الله عليه و سلم يدعوا لله فيقول : (اللهم إني أسالك الهدى و التقى و العفاف و الغنى) رواه مسلم و امتن الله عليه فقال " وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى " <sup>1</sup>.

كما أن أركان الإسلام فيها ركن يتعلق بالمال وتوزيعه لمستحقه، وهو الزكاة كما أن الموبقات السبع تتضمن كبيرتين تتعلقان بالمال، وهما «أكل الربا، وأكل مال اليتيم».

### 1.1.1.1 مفهوم التمويل في الإسلام

**لغة:** أي أعطيه المال فمال للدولة الإسلامية، فهو يشرف على الموازنة العامة وفي استيفاء الموارد وضبط النفقات وغيره من التمويل هو إنفاقه أي أموله تمويلا، أي أزوده بالمال. <sup>2</sup>  
**اصطلاحا:** تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق.

وإن أهم ما استحدث من إجراءات ووسائل لتطبيق النظام المالي في الإسلام هو إنشاء الدواوين هو ديوان بيت المال الذي كان يمثل وزارة المالية أو البنك المركزي للدولة الإسلامية، فهو يشرف على الموازنة العامة وفي استيفاء الموارد وضبط النفقات وغيره من الأعمال المتعلقة بالسياسة المالية للدولة.

ويمكن تعريف النظام المالي في الإسلام أو المالية الإسلامية بكونها مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي وردت في القرآن والسنة والتي تعالج الإيرادات العامة وإنفاقها، والموازنة بينها وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يعد النظام المالي في الإسلام بمثابة تخطيط دقيق وتنظيم علمي متكامل <sup>3</sup>.

وتعرف أيضا: إن النظام المالي العام الإسلامي هو مجموعة أحكام شرعية تتعلق بالمال، فيضع له أسس وقواعد واضحة خاصة تحقيقه لمقصد إبعادها عن الانتهاب، واستغلاله فيما يرضى المولى عزوجل، وبالتالي فهو نظام مستقل شرعي وشامل ويؤثر في كافة جوانب الحياة إذا أنه يعمل داخل نظام اقتصادي تحدد أحكامه الشرعية الإسلامية. <sup>4</sup>

مجموعة من الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية فيما يتعلق بالأموال وكيفية الحصول عليها وطرق ذلك وكيفية التصرف فيها أي: بالمالية العامة وكيفية جباية الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة والمتعددة وكيف يتم إنفاقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup> سورة الضحى، الآية 08

<sup>2</sup> غازي غناية، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1990، ص 79.

<sup>3</sup> الماوردى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مرجع سابق، ص 201.

<sup>4</sup> عوف محمد الصفراوي، النظام المالي الإسلامي - دراسة مقارنة - الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 15.

### 2.1.1.1 قواعد وأسس النظام المالي الإسلامي

يتميز النظام المالي الإسلامي بمجموعة من القواعد والاسس وتتمثل في:

**1.2.1.1.1 العقيدة:** نجد من أهم آثار العقيدة الإسلامية انقياد المسلم لأوامر و النواهي التي جاءت بها الشريعة لاعتقاده أن الله الخالق القادر الذي شمله بنعمه هو مصدر هذه الأوامر، و العمل بمرضاة الله و شكره على نعمته فالعقيدة الإسلامية تحمي المسلم الحق من الوقوع في الخطأ، و تحمي فيه روح المراقبة الله الخالق الذي يعلم السر و أخفى قال تعالى: "وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ۗ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ۗ وَلَا تَزِرُكُمْ وَعْثَةُ الْإِنْتَابِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ ۗ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ۗ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ ذَلِيلٌ" <sup>1</sup>، فالمسلم صحيح العقيدة قوي الإيمان يعلم الخير ينهي عن مخالفة الشريعة دون رقيب خارجي.

**2.2.1.1.1 المساواة بين الناس:** المساواة دعامة أساسية تحقق للأفراد و الجماعات العدل في المعاملات و تحميهم من عبث العابثين ،و انحرافاتهم ،فليس هناك تفاضل بين مسلم و آخر إلا بقدر عمله الصالحو في هذا القول يقول تعال : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ <sup>2</sup> قد حقق الإسلام المساواة في شؤون الاقتصاد فجعل الناس سواسية أمام الفرص المتاحة، و جعل من حق كل فرد أن يملك وأن يعمل محققا تكافؤ الفرص بين الناس في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة ليأخذ كل عامل من ثمرات عمله و جزاء اجتهاده .

**3.2.1.1.1 العدل:** قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۗ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ۗ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نُسِئْتُمْ فَلِإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا <sup>3</sup> . فالعدل يطمئن الناس على حقوقهم ونتائج أعمالهم فلا يخشون تسلط الأقوياء، وبطش الحكام فالاستقرار والنمو والازدهار الاقتصادي ليس له من سبيل سوى نشر العدل بين الناس والقضاء والحكم به.

**4.2.1.1.1 التكافل الاجتماعي:** يقوم على إيجاد مجتمع فاضل و متماسك بمبادئ و أحكام الشرع الحنيف قال عزوجل: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا ۗ لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ <sup>4</sup>، و المسؤولية في ذلك جماعية وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم

<sup>1</sup>سورة البقرة، الآية 235.

<sup>2</sup>سورة الحجرات، الآية 13.

<sup>3</sup>سورة المائدة، الآية 08.

<sup>4</sup>سورة آل عمران، الآية 113.

"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع و هو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، و المرأة راعية في بيت زوجها و هي مسؤولة عن رعيته، و الخادم راع في مال سيده و هو مسؤول عن رعيته، فكلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته" رواه البخاري و مسلم. أي لا يوجد فرد معفى من رعاية مصالحه ومصالح الآخر ما يؤدي للتكافل الاجتماعي في الإسلام، والذي يقوم عليه اقتصاده و به تنمو ثروته ودخله.

**5.2.1.1.1 الالتزام بالمقاصد الشرعية للأموال:** يمكن أن نجلها حسب ما حددها الفقهاء في النقاط الخمسة التالية<sup>1</sup>:

- وضوح المال: هو تيسير عملية امتلاكها واستغلالها وتوظيفها واستعمالها بحيث تتبين الطرق المباحة، وتظهر الوسائل المباحة وكذلك تظهر الوسائل المشروعة ما يؤدي إلى الابتعاد عن المنازعات والخصومات كما يراعي تحقيق المقصد في الأموال العامة، وذلك بأبعادها عن الانتهاب وأخذها بطرق الاحتيال المتنوعة.
- حفظ الأموال: هو حفظ أموال الأمة من الإتلاف ومن الخروج إلى أيدي غير الأمة بدون عوض وحفظ أجزاء المال المعتبر عن التلف بدون عوض.
- ثبات الأموال: المقصود بها استمرارها لأصحابها ودوامها لهم في الإطار الشرعي وهذا يقتضي عدة أمور منها:
  - اختصاص المالك في أمواله في الحدود المشروعة دون ضرر أو خطر؛
  - حرية التصرف في دائرة الضوابط الشرعية والحدود الموضوعية؛
  - ألا يؤخذ المال من صاحبه دون رضاه.
- العدل في الأموال: يقصد بالعدل في الأموال أن يكون حصولها بالطرق الشرعية المختلفة، وألا تكون عملية ظلم في اكتسابها وتحصيلها، ومن مقتضيات العدل في الأموال أن تكون عمليات الاستثمار والتنظيم والاستخدام مبنية على قواعد الشرعية وضوابطها التي يؤدي تطبيقها إلى تحقيق المصلحة الاجتماعية لأفراد الأمة مثل قاعدة حرمة الربا وحرمة الاحتكار والغش.<sup>2</sup>
- رواج الأموال: الرواج هو دوران المال بين أيدي أكثر ما يمكن من الناس بوجه الحق، وهو مقصد شرعي عظيم، فان فلسفة الإسلام مبنية على أساس اعتبار أن مصالح الدنيا مبنية على مصالح الآخرة،

<sup>1</sup> عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العربية والإسلامية جامعة الأزهر، القاهرة مصر، 2000، ص 201.

<sup>2</sup> ابن القيم الجوزية، المسائل الفقهية لاختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، دار الصفاء، القاهرة، بدون سنة النشر، ص 35.

ولذلك فالمصلحة العليا تقتضي ترويح وتداول المال دون الخوف من الفقر بالنسبة للمنفقين، طالما كانت في الحدود المشروعة قال الله تعالى: "قُلْ إِنَّ رَبِّيَ بَسِطُ الرِّزْقِ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ ۖ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ".<sup>1</sup>

### 2.1.1 خصائص ووظائف النظام المالي في الإسلام

يحتوي النظام المالي الإسلامي على مجموعة من الخصائص والتي تكون مستمدة من التشريع الإسلامي بالإضافة إلى مختلف الوظائف التي يقوم بها.

#### 1.2.1.1 خصائص النظام المالي الإسلامي

تأخذ المالية العامة أو النظام المالي الإسلامي خصائصها من خصائص التشريع الإسلامي نفسه باعتبار النظام المالي يقوم داخل نظام متكامل هو الإسلام بنواحيه الدينية والاجتماعية والاقتصادية ما يجعل للمالية الإسلامية سمات تتميز عنها عن المالية العامة في النظم الوضعية الأخرى ونوجزها فيما يلي:

**1.1.2.1.1 الجانب التعبدية في المالية الإسلامية:** فقد مزج الإسلام مزجا تاما بين مصالح الإنسان البدنية والروحية لان الإنسان كل لا يتجزأ ولا يمكن أن تتحقق سعادته كاملة إلا إذا ارتقى ماديا وروحيا فيسعد في الدنيا والآخرة، فلم يجعل من المال غاية تتأخر أمامه كل الواجبات العبادية<sup>2</sup> قال تعالى "رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة" كما جعل من الجانب المادي مطية للثواب قال صلى الله عليه وسلم (أما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنساناً أو بهيمة إلا كان له به صدقة ) النسائي.

**2.1.2.1.1 الجانب الاجتماعي في المالية الإسلامية:** فقد تنبتهت الدول بعد آثار أزمات الرأسمالية المتتالية إلى أهمية النشاط الاجتماعي و تحقيق التوازن بين مختلف طبقات المجتمع ،و رصدت بذلك الاعتمادات اللازمة للنشاط الاجتماعي سواء لتحقيق نظام التأمينات الاجتماعية أو لتحقيق الضمان الاجتماعي أو لتمويل وجود البر والخير و الإحسان ،فان المالية العامة في الإسلام تحقق هذه الاتجاهات الاجتماعية و ذلك من خلال إيرادات الدولة الإسلامية يكون الهدف الأول و الرئيسي من تحصيلها و توزيعها هو تغطية حاجات هذه الفئات بضمن حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي و ليس مجرد حد الكفاف أي المستوى الأدنى للمعيشة ،فالزكاة تعطى الأولوية في إنفاقها لسد حاجات الفقراء و المحتاجين باعتبار أن ضمان

<sup>1</sup> سورة سبأ، الآية 39.

<sup>2</sup> عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص65.

حد أدنى من مستويات المعيشة داخل الدولة مقدم على غيره من الأهداف ، وأن إغناء الفقراء و كفايتهم هو الهدف الأول للزكاة ثم تليه الأهداف الأخرى بحسب الأهمية و توفير الحصيلة الكافية لذلك .<sup>1</sup>

**3.1.2.1.1 تعدد موارد النظام المالي الإسلامي:** فلا يكتفي النظام المالي الإسلامي بمورد واحد ولا بضرية واحدة بل يجمع بين الضرائب وغيرها من الموارد، فبجانب الزكاة فرضت الجزية والعشور وغيرها من الموارد وتعدد الموارد له مزاياه منها:<sup>2</sup>

- أنه يضمن وفرة في موارد الدولة، ففي حالة نقص حصيلة أحد الموارد يتم تعويضه من موارد الأخرى؛
- توزيع العبء المالي على الطوائف المجتمع فيساهم كل فرد على قدر طاقته؛
- إعطاء النظام مرونة في تغطية نفقاته واحتياجاته؛
- إعطاء النظام المالي صفة الشمولية حيث يقع العبء المالي على كافة النشاطات الاقتصادية
- والمالية ولا يقتصر على بعضها.

**4.1.2.1.1 التوازن (القوامة):** منهج الإسلام العام منهج يقوم على أساس من التوازن في جميع الأمور فوفق لهذا المنهج يتحقق الانسجام بين مصالح الفرد والجماعة وبين متعة الدنيا وثواب الآخرون بين متطلبات المادية والروحية، فلا يطغى جانب من الجوانب على الآخر لأنه يؤدي إلى الاختلال إفراطاً وتقليطاً.

ونلاحظ هذا المنهج واضحاً في كثير من المجالات في الحياة العملية ففي مجال الإنفاق مثلاً يضع الإسلام القاعدة المتوازنة يقول تعالى: "وَلَا تَجْعَلْ دِكْمَ مَعْلُومَةٍ إِلَىٰ غُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا".<sup>3</sup>

وهذا المنهج الذي يحفظ التوازن في كل شيء هو (العدل) أو (القوامة) أي لا تقوم أمور الحياة بالصورة الصحيحة بدونها لأن اختلال التوازن يعني الإفراط في جانب على حساب التفریط في جانب آخر، وهذا يتنافى مع العدل الذي قامت به السنوات والأرض.

**5.1.2.1.1 المرونة:** إن أهم دلائل أحكام هذه الشريعة وصلاحيات أحكامها على مدار الزمان، لأن كل عصر يقيس ما يناسبه من أحكام بما يتلاءم مع ظروفه وفقاً لهذه القواعد والتوجيهات العامة، وهذا من شأنه أن يوفر عنصر المرونة في تطبيق التشريع الإسلامي بل على جميع الظروف والأمكنة لتواكب التطورات التي تطرأ على

<sup>1</sup> فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي، 1985، ص 88.

<sup>2</sup> محمد البشير فرحان، الحاجات البشرية، دار البحوث للدراسات الإسلامية، إمارات، دبي، 2001، ص 165.

<sup>3</sup> سورة الفرقان، الآية 67.

الحياة الإنسانية، وهذا يتطلب استمرار عملية التفكير والاستنباط في الصيغ الموافقة لهذه التطورات وبما يتفق مع الأسس والمبادئ العامة التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية.

**6.1.2.1.1 الاستقلالية بقواعد و أسس تشكل نظام مالي متكامل أساسه النصوص الشرعية :** يقوم النظام المالي الإسلامي على أصول ومبادئ مستمدة من القرآن والسنة، فظهرت بذلك معالم الواضحة الجليلة ومزاياه البارزة وشخصيته المستقلة عن بقية النظم المالية الوضعية، حيث يقف موقفا متوازنا في القضايا والأمور المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والمالي، غير أنه ليس نابعا من كونه توليفة من مزايا النظامين الرأسمالي والاشتراكي على أساس التوفيق والتجميع بين المنهجين بل لأن هذا الموفق المتوازن مستمد من أصول الإسلام ومبادئه ومن مصادر التشريع الإسلامي وهي القرآن والسنة النبوية والإجماع والقياس والفروع الأخرى المستخدمة في استنباط القواعد والأحكام الشرعية حيث أن في الاقتصاد الإسلامي يكون تطبيق النظام الموافق لهذه المبادئ والقواعد والأصول ولا يتعارض معها فيكون هذا التطبيق ذو صفة إلهية لأنه مبني على أصول إلهية .

### 2.2.1.1 وظائف النظام المالي الإسلامي

تطورت المالية العامة من حيث الوظائف التي تؤديها، فقد اقتضت وظائفها في البداية على تمويل وظائف الدولة الثلاث وهي الدفاع والأمن والقضاء، وكان ذلك متلائما مع فكرة الدولة الحارسة التي لا تتدخل في الاقتصاد. أما في القرن العشرين وخاصة منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى فقد تطورت وظائف المالية تطورا واسعا يتلاءم مع فكرة الدولة المتدخلة في الاقتصاد.

### 1.2.2.1.1 وظيفة الضمان الاجتماعي ويظهر في هذه الوظيفة العناصر التالية<sup>1</sup>:

- ضمان حد أدنى من الدخل للذين عجزوا بوسائلهم الخاصة من حيث العمل و الملكية عن توفر هذا الحد و تظهر في :
- أصحاب الحاجة الرق (عندما كان قائما)، يمكن صرفه لأسرى المسلمين وكذلك للأقليات الإسلامية التي تقع تحت حصار الأغلبية غير المسلمة التي تعيش معها.
- أصحاب الحاجة من الفقراء والمساكين، بالنسبة لهذه المجموعة يعمل الإسلام على توفير حد أدنى من الدخل لهذا النوع من أصحاب الحاجة.
- مجموعة من العناصر الأخرى تظهر في هذه الحقيقة، ومنها الإعانة على التعليم، والإعانة على الزواج، وغير ذلك من الأعمال ذات الطابع الاجتماعي .

<sup>1</sup> الماوردى، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 213.

- يتضمن أداء هذه الوظيفة إحداث نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع الإسلامي .
- تمد مظلة التأمين في هذه الوظيفة فتشمل غير المسلمين الذين يعيشون في ظل الدولة الإسلامية.
- تعتبر الوظيفة الأولى للمالية الإسلامية، والوظيفة التي تناظرها في المالية العامة هي وظيفة إعادة التوزيع.

**1.1.2.2.1.1 وظيفة المصالح العامة:** ويدخل في هذه الوظيفة كل ما هو ضروريا للمجتمع الإسلامي ومن ذلك ما يلزم للدفاع والأمور يدخل أيضا ما يلزم للتنمية إذا كان المجتمع الإسلامي في حالة تخلف.

**1.1.2.2.1.1 وظيفة مواجهة الحالات الطارئة وغير العادية** مثل المجاعات والحروب وغير ذلك مما ذكره الفقهاء وتمول هذه الوظيفة في النظام المالي الإسلامي بما يكون في بيت المال فإذا لم يكن به فلحاكم أن يوظف على الأغنياء بقدر ما يزيل الحاجة التي وظف لها (التوظيف تناظره الضرائب في المالية العامة).

**1.1.2.2.1.1 وظيفة تحقيق التوازن والاستقرارين** أجيال الأمة الإسلامية وهو ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان في أقواله في ذلك: "إذا وزعت هذه الأرض فماذا يبقى لمن يجيء بعدكم".

**1.1.2.2.1.1 وظيفة تخصيص الموارد الاقتصادية** وهي وظيفة تبحث في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع على الأنشطة الاقتصادية التي تلزم له، كما يدخل أيضا توزيع الموارد بين القطاعين العام والخاص، وهذه الوظيفة عمل الإسلام على تأديتها بواسطة الأموال التي تمتلكها الدولة ومنها الأرض، المناجم والمعادن.

### 2.1 المطلب الثاني: سياسة وأهداف النظام المالي الإسلام

يعتمد أي نظام لتحقيق أهدافه على سياسة معينة، فالنظام المالي الإسلامي كأى نظام مالي لا بد له من سياسة يعتمد عليها للوصول إلى أهدافه وهو ما يطلق عليه بالسياسة المالية للدولة، التي تمثل الجانب التطبيقي للنظام المالي في الإسلام حيث تسعى الدولة من خلالها إلى المواءمة بين المبادئ والأصول العامة التي تشكل النظام المالي والواقع المتغير الذي يعيشه المجتمع في أي عصر من العصور حيث تربط بين أهداف المجتمع في أي عصر من العصور والأدوات المالية للنظام بصورة تحقق مصلحة المجتمع.

#### 1.2.1 السياسة المالية في الإسلام

السياسة المالية في الإسلام هي فرع من فروع السياسة الشرعية و تشمل جميع القرارات ذات الصيغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه سواء كان اجتهادا منه لتطبيق نص شرعي أو اجتهادا منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة، والنظام المالي جزء من التشريع الإسلامي فهي مجموعة الوسائل المستخدمة لتدبير الموارد المالية التي تكفل سد النفقات التي تقتضيها المصالح العامة و توجيهها لخدمة أهداف المجتمع ويعرفها البعض الآخر بأنها :استخدام الدولة لإيراداتها و نفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية في ظل ما تعتقد من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة أو استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد و الأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال<sup>1</sup>.

وقد رسمت مقولة للخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه معالم ومبادئ السياسة المالية في الإسلام بصفته رئيس الدولة حين قال: (إني لا أجد أن هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق ويعطي في الحق يمنع من الباطل...وإنمأنا و مالكم كولي اليتيم، إن استحييت استعفتت و إن افتقرت أكلت بالمعروف...و لكم علي أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها لكم علي أن لا أجنبي شيئاً من خراجكم و لا بما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ولكم علي إذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا في حقه، ولكم علي أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم إن شاء الله و أسد ثغوركم و لكم علي ألا ألقىكم في المهالك .

ويقول في موقف آخر: (من أراد أن يسأل عن المال فليأتيني، فإن الله قد جعلني له خازناً وقاسماً).

فهذه الفقرات ترسم بوضوح المبادئ الأساسية التي على ضوءها تسير الدولة حيال المال العام<sup>2</sup>، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- صلاح المال العام أمر يأخذ لدى الدولة كل عناية واهتمام.

- جوهر السياسة المالية الراشدة والصالحة ينحصر في بعدين.

**1.1.2.1 الرشد من جانب الإيرادات** فمن خلال قول عمر (أن يؤخذ بالحق) بمعنى عدم جباية أي مال إلا من وجهة المشروع ويتضمن ذلك عدم الإهمال والتفريط في جمعه وتحصيله مهما كان الفرد المكلف، تضييعه هو تضييع لنفقات عامة ضرورية، وفي ذات الوقت عدم الأضرار بالممولين بحيث لا يطالب الفرد بأكثر مما تتحمله طاقته وتستدعيه الضرورة وإلا ما كان أخذ بالحق. وعليه تكون جباية المال العام بلا إهمال ولا أضرار.

**2.1.2.1 الرشد من جانب النفقات العامة** فمن خلال قوله (أن يعطي في الحق ويمنع من الباطل)

وهو أيضاً مبدأ يتضمن عدة جوانب منها: أنه لا بد أن ينفق ولا يظل حبيس الخزائن، وأن يكون الإنفاق في وجوه الحق فلا يضاع ولا يبدد أي جزء منه في الإنفاقات الباطلة وغير المفيدة.

وأن التنمية وتحقيق الأمن من أكبر مهام الدولة وبالتالي فهما من أهم المجالات التي تصرف فيها أموال الدولة فهي مسؤولة عن زيادة دخول الأفراد ومسؤولة بذلك عن توفير مختلف السلع والخدمات وكذا عن حماية المجتمع من أي اعتداء.

<sup>1</sup> أحمد مجذوب، السياسات المالية في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار جامعة أدرمان الإسلامية، 1996، ص97.

<sup>2</sup> عوف الكفراوي، السياسة المالية والنقدية: دراسة تحليلية في الفكرين الغربي والإسلامي، مجلة أضواء الشريعة، جامعة محمد بن سعود الإسلامية الرياض، العدد 1404، ص45.

دور الدولة بالنسبة للمال العام هي الجباية والإنفاق، فلا جباية فقط وإنما جباية بهدف الإنفاق أن الدولة مسؤولة عن ذلك مسؤولية تامة أمام الأفراد وإنما يشترط في هذه الأحكام أن تكون مقنعة مع روح الشريعة ولا تتعارض عنها وعليه تكون السياسة المالية في الإسلام.

### 2.2.1 أهداف النظام المالي الإسلامي

إن الحياة الاقتصادية وأوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع لها جوانب متعددة، وتسعى الدولة في هذا المجال إلى وضع أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها في الحياة الاقتصادية عبر وسائل وأدوات محددة وتتشابه أهداف النظام المالي الإسلامي مع السياسة الاقتصادية من حيث الأهداف، فالجانبان مكملان لبعضهما ويتأثران ببعضهما تمام التأثير فأحوال المالية لها دور وأثر كبير على النشاط الاقتصادي كما أن النشاط الاقتصادي له أثر على النشاط المالي للدولة ويمكننا اعتبار أهم أهداف النظام المالي هو تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) ويشمل العمل بهذا المبدأ نقطتين رئيسيتين :

**1.2.2.1 ضمان حد أدنى من الدخل (حد الكفاية) لكافة أفراد المجتمع، أي المستوى اللائق للمعيشة وليس فقط حاجات الحياة الضرورية لبقائه على قيد الحياة أو ما يعرف (بحد الكفاف) أي الحد الأدنى اللازم للمعيشة يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إذا أعطيتم فأغنوا".**

**2.2.2.1 مواجهة أي تفاوت في مستويات الدخل و الثروة داخل المجتمع وتقليل الفجوة في مستويات الدخل** يقول الله تعالى: **مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ<sup>1</sup>** وقد تجسد هذا من خلال توزيعه صلى الله عليه و سلم في بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار، إلا رجلين فقيرين من الأنصار وذلك لكي يكون التوازن الاجتماعي بين المهاجرين الذين تركوا أموالهم في مكة وفروا بدينهم إلى المدينة ،و بين الأنصار الذين كانوا يملكون المال و الثروة.

**3.2.2.1 تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع وذلك من خلال استغلال الموارد الاقتصادية بصورة مثلى** "التوظيف الكامل للموارد".

**4.2.2.1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات** الدولة المختلفة والعمل على رعايتها وتنميتها بما يضمن تحقيق القوة والعزة الاقتصادية. وهذه الأهداف الثلاثة

<sup>1</sup>سورة الحشر، الآية 07.

هي الأهداف الرئيسية التي يتشعب عنها عشرات الأهداف الوسطية التي تتدرج في مستوياتها وأهميتها ومن أمثلة ذلك:

- مواجهة الأوضاع الطارئة وغير العادية؛
- التوازن والاستقرار بين أجيال الأمة؛
- محاربة التضخم والبطالة؛
- تيسير العمل في أجهزة الدولة وهو ما يطلق عليه مصطلح المصالح العامة.

### 3.1.1 المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي

كما هو متعارف لدى علماء الاقتصاد تنحصر أدوات السياسة المالية في الإيرادات والنفقات، ولكل أداة تقسيمات وتفرعات.

**1.3.1 الإيرادات العامة:** تنقسم إيرادات الدولة الإسلامية حسب المعيار الزمني، فنجد الإيرادات الدورية والإيرادات غير الدورية.

**1.1.3.1 الإيرادات الدورية:** إن تحصيل هذه الموارد يكون بعد استيفاء مدة زمنية معينة، والتي تكون حولا كاملا ونجد هذه الموارد الأصناف التالية:

**1.1.1.3.1 الزكاة:** فهي الركن الثالث من الإسلام فدليل وجوبها قول تعالى: **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**<sup>1</sup> وللزكاة شروط تتعلق بالمزكي في حد ذاته، والمال الذي تجب الزكاة فيه حدده وفصل فيه الفقه الإسلامي بما يسمى بأوعية الزكاة بما يسمى بأوعية الزكاة بما في ذلك صور الأموال المستحدثة كالسندات والأسهم.

وتعتبر فريضة شرعت للمساواة وسد حاجة المحتاج وحماية دولة القران إلى غير ذلك من الأهداف المعتبرة، تعتبر من أركانه الخمسة تؤخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء، وعملا بقوله تعالى: **"والذين في أموالهم حق معلوم، لیسألوا والمحرور"**<sup>2</sup>، **" خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"**<sup>3</sup>. ومن مصادر الزكاة تتمثل في زكاة المواشي مثل الإبل والغنم والبقر، زكاة الذهب والفضة، زكاة الزروع والثمار زكاة التجارة وزكاة المعادن فالزكاة لم تشرع عقوبة لم يترك تشمير أمواله وإنما شرعت لتزكية للشخص وتطهيراً لماله وتشرع بهدف الحث على المزيد من التثمير والمزيد من الادخار فالإنسان ميالا بطبعه لتثمير ماله وإنما شرعت موساة

<sup>1</sup>سورة النور، الآية 56.

<sup>2</sup>سورة المعارج، الآيات 24-25.

<sup>3</sup>سورة التوبة، الآية 103.

للفقير لم تشرع لاستهداف تحقيق تخصيصات استثمارية أو رأسمالية معينة وإلا لتوصلنا إلى نتائج غير مرضية على الإطلاق من الناحية الاقتصادية ، ومثال ذلك سعر الزكاة في النشاط التجاري 2.5% وعلى النشاط الزراعي 5% أو 10% ويلحق النشاط الصناعي بالزراعي طبقا لما ذهب إليه المحققون من الفقهاء المعاصرين فلا يعني انخفاض الاقتطاع في النشاط التجاري تشجيع و تخصيص للاستثمار فيه من غيره<sup>1</sup>. والأصل في جباية الزكاة أن تتولى الدولة ذلك وفقا ما ذهب إليه غالبية الفقه الإسلامي<sup>2</sup>، فهي من شؤون الدولة ومهامها في جميع الأموال الظاهرة والباطنة كونها أعلم بمصارف الزكاة وأقدر على تغطيتها و إيصالها لمستحقيها فقد أثر عن عمر بن الخطاب قوله (ادفعوا صدقاتكم لمن ولاه الله أموالكم فمن بر فلنفسه، فمن إثم فعليها ).

**2.1.1.3.1 الخراج:** تعني بالخراج الضريبة التي يفرضها المسلمون على الأراضي التي تم فتحها ودخلت في حيازتهم سواء كانت بالحرب أو بالسلم.

أو هو ما يفرض على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة أو صلحا فهو ما يأخذه السلطان من الأرض، أي ما وقع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها أول من فرض ضريبة الخراج هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما يعرف على أنه ما يوضع من ضرائب على الأرض أو على محصولاتها استغلال الزراع لها هو أقدم أنواع الضرائب فالخراج فرض على كل أرض قابلة للزراعة سواء زرعت بالفعل أو لم تزرع حملا للناس على استغلالها.

وقد فرضت ضريبة الخراج في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الأراضي المفتوحة عندما رأى عدم قسمتها وتوزيعها بين الفاتحين وإبقائها وفق على جميع المسلمين على أن يفرض عليها خراجا تستخدمه الدولة في تمويل نفقاتها العامة التي زادت وتوسعت بزيادة فتوحات الدولة الإسلامية تنقسم ضريبة الخراج إلى نوعين:

**1.2.1.1.3.1 خراج الوظيفة:** هي ضريبة التي تفرض على الأرض الزراعية من حيث مساحتها ونوع الزراعة التي تزرع فيها ويعود هذا النوع من الخراج إلى من وضعه وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث وضعه في أرض السواد حيث تركها في يد أهلها وفرض عليها القيم الآتية:

- فرض كل جريب (الجريب وحدة قياس) من الأرض الصالحة للزراعة فقيزا (الفقيز وحدة كيل قدرها كيلين) مما يزرع فيها وردهما؛
- فرض على جريب الشعير درهمان؛

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام ، ط1، دار السلاسل للنشر ، الكويت ، 1994، ص 125.

<sup>2</sup> عوف الكفراوي ، السياسة المالية و النقدية ، مرجع سابق ، ص 37.

- فرض على جريب الرطبة من القثاء والبطيخ والطماطم خمسة دراهم؛
- فرض على جريب النخل ثمانية دراهم؛
- فرض على جريب العنب عشرة دراهم.

**2.2.1.1.3.1 خراج المقاسمة:** هو أن تحدد قيمة معينة من الأشياء التي تنبتها الأرض وقد تحدد هذه القيمة بالخمس أو السدس أو غير ذلك أعلى أساس ما تنتجه الأرض من الزرع، وهذا يتعلق بخصوبة الأرض ويعود هذا النوع إلى اعتماد ذلك من طرف النبي صلى الله عليه وسلم يوم "خيبر" حين افتتحها.

**3.1.1.3.1 الجزية:** عرفت بكونها مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم فالجزية تؤخذ من الكفار ما داموا باقين على الكفر، فإذا أسلموا سقطت عنهم، وتوضع الجزية على الرؤوس لا على الأموال فتؤخذ على كل شخص من الكفار لا على ماله. والجزية مشتقة من الجزاء فهي تؤخذ جزاء على كفرهم، وذلك لا تسقط إلا إذا أسلموا، أو عجزت الدولة عن تحقيق الحماية لهم لأن الجباية بالحماية.

وتعتبر ضريبة الجزية هي ضريبة شخصية، وبالتالي يجب مراعاة مقدرة الفرد على دفعها أي تؤخذ بعين الاعتبار المقدرة التكاليفية للفرد والجزية رمز الرضا لتعايش غير المسلمين مع المسلمين حافز لهم على الإسلام، وحماية لهم كما أنها إيراد من إيرادات المالية العامة للدولة.

**4.1.1.3.1 عشور التجارة:** تعرف عشور التجارة بأنها الضرائب التي تفرضها الدولة الإسلامية على حركة السلع والبضائع فهي تعرف في الفقه الإسلامي باسم العشور وهو ما يؤخذ على التجارات التي تمر بثغور الإسلام داخلة أو خارجة سواء مر بها مسلم أو معاهد. فالعشور ضريبة بمقتضاها يحق لدولة الاسلام اقتضاء عشر من تلك التجارات التي تمر بوطن الإسلام إن كانت مملوكة لغير مسلم.

ويعتبر عمر بن الخطاب أول من وضع العشور في الإسلام والسبب في ذلك أن تجار المسلمين كانوا إذا اختلفوا بتجارة في أرض الحرب أخذ منهم عشرها، ولما علم عمر بذلك طبق مبدأ المعاملة بالمثل عليهم وهو مبدأ لم يعرف إلا حديثاً.

**2.1.3.1 الإيرادات غير الدورية:** وهي الموارد التي لا تخضع لفترة زمنية معينة، وضمن هذا النوع نجد ما يلي:

**1.2.1.3.1 الفية:** يراد به ما استولى عليه المسلمون من أموال الكفار، عفوا من غير ايجاف خيل، ولا ركاب أي من غير تحريك الجيش<sup>1</sup>، ومن غير مقاتلة كما حصل في بني النضير أو كأن يهرب الكفار خوفاً من

<sup>1</sup> الماوردي، مرجع سابق، ص 126.

المسلمين تاركين ديارهم وأموالهم فيستولي عليها المسلمون ليصالحوهم ويعطوهم جزءاً من أرضهم وأموالهم حتى لا يقاتلوهم والأصل فيها قوله تعالى "مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ".<sup>1</sup>

**2.2.1.3.1 الغنيمة:** هي ما أخذ من أهل الحرب عنوة والحرب قائمة، ما استولى عليه المسلمون من أموال الكفار بالقتال في ساحة المعركة من نقود، سلاح، متاع وغيرها<sup>2</sup>

وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجُمُعَاتِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ، فالغنائم هي أموال منقولة أخذت بالقتال<sup>3</sup>، أما الفيء فهو نوعان منقولة تم أخذها بغير قتال وأراضي أخذت عن طريق الصلح أو القتال.

**3.2.1.3.1 المعدن والركاز:** هي المال المستخرج من الأرض كالذهب والفضة والنحاس، ومن السوائل البترول فالأصل في الثروات الطبيعية أنها ملكية عامة فقد حددت السنة المطهرة مقدار جبايتها وهو الخمس فهو مقدار مرتفع حتى يستفيد منه المجتمع، وكذا لتخفيف حدة الطبقة بين الأفراد.

**4.2.1.3.1 مال من لا يعرف مالكة:** كأموال اللقطة هي كل مال ضائع لا يتعين مالكة فالمصلحة العامة أحق به والودائع فتوضع في بيت مال المسلمين.

**5.2.1.3.1 الضرائب التي يقرها الإمام عند الضرورة:** وذلك عندما لا تتسع الموارد الثابتة لنفقات مصالح الدولة العامة أو لتمويل مشاريعها اللازمة فهنا لا تقف الشريعة الإسلامية دون فرض ضريبة على الأفراد لسد تلك النفقات، فولي الأمر مخول حينها أن يلجأ إليها إذ قدر أن الحاجة تقتضي وتستوجب ذلك. فالضريبة الزائدة عن الزكاة مرتبك وجودها بحال الضرورة والحاجة إلى المال لسد نفقات عامة عجزت بيت المال على تغطيتها لنقص موارده، ولكونها استثناء للضرورة فإنها تقدر بقدرها وإلا كان ذلك تجاوزاً وظلماً للرعية.

**6.2.1.3.1 الصدقات التطوعية:** إلى جانب الإيرادات السابقة كانت الصدقات التطوعية تمثل إيرادات من الإيرادات الدولة الإسلامية سواء في صورة نقدية أو عينية فلقد كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يبحث أصحابه على التصدق و البذل و العطاء فكانوا يبذلون و يقدمون من ذلك أنه جاء إلى رسول الله عليه و سلم

<sup>1</sup> سورة الحشر، الآية 07.

<sup>2</sup> ابن منظور، لسان العرب، الجزء 12، ص443.

<sup>3</sup> احمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام، مرجع سابق، ص105.

قوم من مضر حفاة عراة فتمعر وجه النبي صلى الله عليه و سلم و قام يدعوا الناس إلى الصدقة فنتابع الناس في البذل حتى اجتمع كومان من الطعام و ثياب<sup>1</sup>، فيقول صلى الله عليه و سلم:(من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها و أجر من عمل بها بعده ) و كذلك فقد كان لعثمان بن عفان رضي الله عنه دور كبير في تمويل جيش العسرة في غزوة تبوك ، فقد روى الترمذي أن عثمان رضي الله عنه تبرع بثلاثمائة بغير بأحلاسها وأجانبها في رواية بألف دينار<sup>2</sup>.

### 2.3.1 النفقات العامة

تأخذ النفقات العامة أهميتها من كونها وسيلة إشباع الحاجات العامة، كما أنها الأداة الأكثر تأثيرا وفعالية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، بالإضافة إلى أنها تعكس دور الدولة ومسؤوليتها ووظائفها في التنظيم الاجتماعي حيث يتحدد نطاق النفقات العامة حسب الدور الذي تؤديه الدولة في النظام الاجتماعي حيث دور الدولة الإسلامية كما لخصه ابن تيمية (عليها أن تقدم بعمل كل ما يؤدي إلى جلب المصالح و دفع المضار وإلى إقامة القسط في حقوق الله وحقوق العباد.

فالمال العام حق لجميع أفراد الدولة بحيث تتولى إدارته بأمانة فيما يحقق مصلحة الأمة بصفتها ممثلة للأمة وتنب عنها ونظرا لهذه الأهمية فقد اهتم التشريع المالي في الإسلام اهتماما كبيرا بالنفقات العامة وقد مصارفها ومستحقها حتى لا يأخذ المال من لا يستحقه ويحرم منه صاحب الحق الشرعي فجعل لكل محتاج نصيبا من الأموال العامة ويظهر ذلك جليا في فريضة الزكاة التي تمثل أساس النظام المالي حيث تولى الله تعالى قسمتها وتحديد مصارفها<sup>3</sup>.

#### 1.2.3.1 تعريف النفقة العامة: يعرف الماوردي "الإنفاق العام بأنه كل حق صرف في مصالح المسلمين سواء

خرج من حرزه أم لم يخرج، أي تم صرفه في جهة تحصيله دون دخوله للخزينة العامة. وعليه يراد بالنفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي بكونها مبلغ من المال داخل في الذمة المالية للدولة يقوم الإمام أم من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجة عامة وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية<sup>4</sup>.

ومن هذا التعريف يتضح أنه حتى يعتبر المال الخارج والمصروف في أوجه الإنفاق نفقة عامة فإنه يشترط:

- أن تتضمن استخدام نوع من أنواع المال فإذا أشبعت حاجة عامة بدون استخدام المال بأن تطوع بها الأفراد أو يسخرون لها، فإن هذا لا يعتبر من قبيل النفقات العامة في الفكر الإسلامي؛

<sup>1</sup> ابن حزم، علي ابن احمد بن سعيد ،المحلى، دار الفكر ،الطبعة الأولى، بيروت ، لم يذكر سنة الطبع ،ص 157.

<sup>2</sup> البخاري ،صحيح البخاري ،مرجع سابق، ص 97.

<sup>3</sup> الماوردي، الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ،ص 342.

<sup>4</sup> حسين الصغير ، دروس في المالية العامة و المحاسبة العمومية ، دار المحمدية العامة ،1998، ص36.

- أن يكون هذا المال من الأموال العامة فإذا أشبعت حاجة عامة باستخدام مال ليس من الأموال العامة كأموال الخواص لا يعد ذلك من الإنفاق العام<sup>1</sup>؛
- أن ينفق هذا المال بواسطة الإمام أو من ينوب عنه فإذا تولى فرد بنفسه توزيع زكاة ماله فإن ذلك لا يعد من الإنفاق العام؛
- أن يستخدم هذا المال في إشباع حاجات تقدر بكونها عامة فإن استخدام المال العام بواسطة الدولة في إشباع حاجة خاصة عد ذلك تبديد للمال العام وانحراف به عما خصص له.

**2.2.3.1 عناصر النفقة العامة:** مما سبق من التعريف والشروط يمكن تحديد عناصر النفقة العامة في الاقتصاد الإسلامي من خلال الأمور التالية<sup>2</sup>:

**1.2.2.3.1 الصفة المالية للنفقة العامة:** وتتضمن استخدام نوع من أنواع المال سواء أكان نقداً أو عينا فلا تقتصر على الصفة النقدية مثلما في الفكر المالي الحديث بل يجمع بين الصفة النقدية والعينية وهذا يتفق مع مفهوم المال كما يعرفه الفقهاء، فالمال ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها فكل ماله منفعة مباحة شرعاً من أرض وعقار وثمار وحيوان ونقود يعد ذلك مالا، وبالتالي فعلى الدولة استخدام الصورة التي تراها محققة للمصلحة العامة للأفراد المجتمع الإسلامي ولمن تدفع النفقة لهم.

**2.2.2.3.1 صفة القائم بالنفقة العامة:** تمثل النفقات العامة واجبا من بين أهم الواجبات والوظائف التي لا بد للدولة القيام بها لتحفظ وتضبط التوازن في المجتمع وتحقق المصلحة الشرعية من خلال المحافظة على مقصود الشرع، فيجب أن ينفق المال بواسطة الإمام أو من ينوب عنه بالصرف وفق مبادئ الشريعة الإسلامية هذا كان لزاماً فصل مال الدولة عن مال ولي الأمر وبالتالي يشترط في النفقة العامة أن يكون مصدرها الأموال العامة وأن يتولاها الحاكم أو من يفوضه وينوبه.

**3.2.3.1 الغرض من النفقة العامة:** تهدف الدولة من خلال النفقة العامة إلى إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أي أن تستخدم النفقة العامة في إشباع حاجة مهمة ومصالح عامة شرعية على أن يتم ترتيب هذه المصالح بالترتيب الشرعي فالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000، ص33.

<sup>2</sup> حسن صادق حسن ، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي - الإنفاق و ضوابطه في الاقتصاد الإسلامي - البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، جدة ، 1991، ص516.

فمن باب تحقيق المصالح للعباد إنفاق الدولة على وظائفها المختلفة والقيام بمسؤولياتها بما في ذلك من توسعة على الناس وجلب المنافع ودفع المفسد عنهم يصون حقوقهم وحياتهم وتمكينهم من ممارسة نشاطهم حياتهم في أمن واستقرار إذ تمثل كثير من الوظائف التي تقدمها الدولة حاجات أساسية وضرورية قد يترتب عن عدم توفرها إخلال بالمقاصد الأساسية التي حددها الشرع.

### 4.2.3.1 مفهوم الحاجات العامة المقصودة بالإنفاق العام

يهدف الإنفاق العام إلى سد وإشباع الحاجات العامة تحقيقاً للمصلحة والمنفعة العامة وهذا ما يرتبط ترتيب النفقات العامة وأولوياتها في الفكر المالي الإسلامي ويتحدد مفهوم الحاجات العامة فيه. ويراد بالحاجات العامة الحاجات في الفكر المالي الإسلامي بكونها مصالح المسلمين و ما لا غنى لهم عنه و التي يعود تحقيقها بالنفع العام، والتي تتدرج من الضروريات إلى الحاجات إلى الكماليات وفقاً لحدود الشريعة الإسلامية، وهي أيضاً الحاجات التي تنشأ عن وجود المجتمع كجماعة منظمة، تتولى الدولة بهيئاتها العامة مسؤولية إشباعها كالحاجة إلى الأمن و الاستقرار والعدالة وغيرها، فكون الحاجات العامة أنها مصالح المسلمين، فإنه من المتفق عليه أن أحكام الشريعة الإسلامية إنما يقصد بتشريعها تحقيق مصالح الناس، وعليه فإن أحكام الإنفاق العام يقصد منها تحقيق مصالح الناس العامة في مجالها<sup>1</sup>. وأما أنها تتدرج من الضروريات إلى الحاجيات إلى الكماليات فإنه لا بد من إتباع هذا الترتيب عند إشباع الحاجات، فلا تشبع الحاجات الكمالية إلا بعد إشباع الضروريات لا تعد الكماليات من الحاجات العامة إلا بعد تحقيق إشباع الضروريات و الحاجيات، و أما أنها وفقاً لحدود الشريعة الإسلامية فإن ما يجاوز تلك الحدود لا تمثل حاجة معتبرة في الفكر الإسلامي أصلاً فضلاً عن أن يكون حاجة عامة .

### 5.2.3.1 ترتيب النفقات وأولوياتها

بناءات على ما سبق يترتب الفكر المالي في الإسلام حاجات المجتمع المقصودة بالإشباع ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها للجماعة، بمعنى تقديم الأهم على المهم ثم الأقل أهمية وحسب هذا الترتيب تنقسم الحاجات إلى ثلاثة أقسام حسب أولويتها في الإشباع وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات التي على أساسها يتضح مستويات الإشباع والإنفاق العام<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص 110.

<sup>2</sup> حسن صادق حسن ، الإنفاق و ضوابطه في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 512.

**1.5.2.3.1 الضروريات (الحاجات الأساسية):** فهي الحاجات التي لا بد من إشباعها لأنها تقوم عليها مصالح الدين والدنيا، فإذا افقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهاجر وقوت الحياة في الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين منها مرافق الأمن والصحة والعدالة والنعيم.

**2.5.2.3.1 الحاجيات (الحاجات العادية):** وهي الحاجات التي تصعب الحياة بدونها وتحصل مشاق للناس بفقدانها وإن كانت حياتهم تستمر بدونها ولكن بصعوبة ومشقة، ويؤدي توفيرها إلى التوسعة ودفع الضيق والحرج والمشقة، ومن أمثلتها مرافق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية.

**3.5.2.3.1 التحسينات (الكماليات):** وهي الحاجات التي لا تصعب الحياة بدونها لا يؤثر فقدانها على حياة الأفراد، ولا يسبب لهم المشاق، ولكن توفرها يجلب المتعة والراحة ومن أمثلتها مرافق الترفيه والحدائق والمنزهات والألعاب والمصايف والمنتجعات وشواطئ والبحار والأنهار.

وعلى ضوء ترتيب الحاجات يمكن تحديد مستويات وأولويات الإنفاق العام في:

**1.3.5.2.3.1 مستوى الإشباع الضروري:** الذي يمثل حد البقاء وهو يأخذ حكم الواجب ويمكن تسميته الكفاف (حد الكفاف) والإسلام لا يكفي بتحقيق هذا المستوى بل يطلب ما هو أفضل وأعلى منه.

**2.3.5.2.3.1 مستوى الإشباع العادي:** أو الطبيعي وحكمه الشرعي هو المباح ويمكن تسميته المستوى الكفاية (حد الكفاية)، وهذا المستوى هو الذي يجب أن توفره الدولة لجميع أفراد المجتمع.

**3.3.5.2.3.1 مستوى الإشباع الكمالي:** وحكمه الشرعي أنه مرخص فيه، ولا يسمح بتحقيق هذا المستوى إلا بعد تحقيق مستوى الكفاية للجميع، ثم يترك بعد ذلك للأفراد التنافس لتحقيق هذا المستوى وفق طموحاتهم وضمن الضوابط الشرعية ويمكن تسميته بمستوى الرفاه والرغد.

**4.3.5.2.3.1 مستوى الرف والترف:** وحكمه الشرعي أنه حرام لأنه زائد عن حد الشبع وفيه إهدار لموارد المجتمع.

**6.2.3.1 تقسيم النفقات العامة:** عملية تقسيم النفقات مسألة فنية تهدف إلى الوصول إلى أفضل أسلوب لتنظيم وترتيب النفقات فهي تنظيم فني يهدف إلى تنظيم عملية الإنفاق العام وضبطها، هذا التنظيم من شأنه المساعدة في تسهيل بعض العمليات والإجراءات المتعلقة بالإنفاق العام.

وتقسيمات النفقات العامة تقسيمات متعددة يتعدد المعايير المستخدمة في عملية التقسيم، فمنها ما هو محدد مصدر الإنفاق ومنها ما هو غير ذلك، ومنها ما يعتمد على الدورية، ومنها ما يعتمد على طبيعة النفقة، ومنها ما يقوم على التقسيم الوظيفي أو الإداري.

وعليه يمكن تقسيم النفقات العامة بإيجاز إلى:

### 1.6.2.3.1 النفقات المحددة المصارف والنفقات غير المحددة المصارف

**1.1.6.2.3.1 النفقات العامة المحددة** يراد بها في المصارف ما نص الشرع على مصارفها في قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين في سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" وكذا الفيه من خلال قوله تعالى: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل".

**2.1.6.2.3.1 النفقات غير المحددة المصارف** فتضم المصارف الأخرى عن باقي نفقات الإيرادات الأخرى غير المحددة مثل الخراج الجزية والعشور والأملاك العامة للدولة والضرائب التي خضعت للاجتهاد على صرفها في المصلحة العامة للدولة وتضم النفقات العامة غير محددة المصرف كمخصصات الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده ورواتب العمال والموظفين ونفقات المصالح العامة كحفر الأنهار وإصلاح مجاريها وإقامة الجسور والسدود إضافة إلى نفقات البناء والتعمير فهي التي تمثل نفقات المصالح العامة كرواتب الموظفين والقضاة وغيرهم.

### 2.6.2.3.1 النفقات الدورية والنفقات غير الدورية

**1.2.6.2.3.1 نفقات دورية (عادية)** وهي تمثل النفقات الدائمة والثابتة لدى الدولة وهي تتصف بالتكرار والدورية مثل مصروفات إدارات أجهزة الدولة والضمان الاجتماعي.

**2.2.6.2.3.1 نفقات غير دورية (استثنائية)** وهي النفقات التي تظهر وتختفي فلا تتكرر كل عام مثل نفقات الحروب ومكافحة الأوبئة والكوارث في الغالب يتم تمويل النفقات الدورية من الإيرادات الدائمة والثابتة.

**3.2.6.2.3.1 النفقات غير الدورية من إيرادات غير دورية (استثنائية)** غالبا ما يكون عن طريق (التوظيف) إذا لم يكن في الإيرادات الدائمة ما يكفي.

**3.6.2.3.1 تقسيم النفقات حسب طبيعة الخدمة:** ويسمى أيضا التقسيم الوظيفي أي تقسيم النفقة حسب طبيعة الخدمة المراد أداؤها وبالتالي حسب وظائف الدولة.

**1.3.6.2.3.1 نفقات الخدمات العامة:** وتسمى نفقات السيادة لأنها تنفقها الدولة صاحبة السيادة وتشمل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة كإدارة العامة، الدفاع الوطني، القضاء، الأمن والنفقات العسكرية وتضم نفقات السيادة بعض مصارف الزكاة.

**2.3.6.2.3.1 نفقات الخدمات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تحقق التنمية الاجتماعية للأفراد وتتمثل في الاقتصاد الإسلامي في نفقات الضمان الاجتماعي التي لا تسعى لتحقيق حد الكفاية بل تسعى لتأمين الأطفال وتأمين البطالة والشيخوخة والمرض وكذا تشمل نفقات التعليم والثقافة والصحة.

**3.3.6.2.3.1 النفقات الخدمات الاقتصادية:** و هي النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية بما فيها النفقات الاستثمارية التي تزيد الاقتصاد الوطني،و تمكن من تحقيق التنمية، وتتمثل في إنشاء الطرق وبناء الجسور والسدود، شبكات الاتصال و كذلك المواصلات .

**7.2.3.1 ضوابط الإنفاق العام:** يعتبر الهدف الرئيسي من الإنفاق العام هو إشباع الحاجات العامة ولكي تقوم الدولة بتحقيق الإشباع الأمثل للحاجات العامة<sup>1</sup> يتحقق من خلاله أكبر قدر ممكن من الرفاهية في المجتمع فإن هذا يتطلب حرصا تاما من جانبها في عملية إنفاق المال العام وهذا يتطلب وضع القواعد والضوابط التي تحكم عملية الإنفاق بحيث تضمن عدم الانحراف في استعماله.

وترتبط قواعد وضوابط الإنفاق العام بقواعد السياسة الشرعية في الإسلام أي أن قواعد وضوابط الإنفاق العام هي بمثابة الضوابط الشرعية للسياسة المالية في مجال إنفاق المال العام من حيث تحديد أغراضه وحجمه أولوياته وبذلك تكون هذه القواعد والضوابط هي المنهج الذي يضعه التشريع المالي في الإسلام للتحكم في إنفاق المال العام عبر مجموعة من الإجراءات والأساليب والقواعد وأهم هذه القواعد:

**1.7.2.3.1 ترشيد الإنفاق:** وهو ما يعبر عنه بمبدأ القوامة في الإنفاق مقتضاه البعد عن الإسراف والتبذير من جهة وكذلك البعد عن الشح من جهة أخرى. لأن الإسراف يعتبر إفراطا في أخذ الأمور، وهو ما جاوز الحد الذي أباحه الله لعباده إلى ما هو فوقه. فالرشد الاقتصادي في عملية إنفاق المال العام هو المحصلة النهائية للقواعد و الضوابط التي وضعها التشريع الإسلامي من خلال النصوص و التوجيهات و القواعد التي تحث على عملية الترشيح بهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية يقول تعالى: **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا "**<sup>2</sup> ، و قوله تعالى : **"إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا "**<sup>4</sup>.

**2.7.2.3.1 مراعاة الأولويات الأساسية لمجالات الإنفاق:** أي التدرج في إشباع الحاجات فلا معنى لترشيح الإنفاق العام إذا كان لا يراعي ترتيب الحاجات العامة، بحيث يتم النفاق على الحاجات الضرورية فالتدرج في إشباع هذه الحاجات حسب هذا الترتيب يعتبر أساسا لعملية ترشيح الإنفاق، فالإنفاق العام مربوط بمدى توفر هذه الموارد مما يتطلب عملية موازنة ومفاضلة في اختيار إشباع الحاجات العامة بأمثل ما يكون لتصل بإدارة عملية الإنفاق إلى أعلى مستوى رفاهية ممكنة.

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز المزيني، مرجع سابق، ص 115.

<sup>2</sup> سورة الفرقان ، الآية : 67.

<sup>3</sup> سورة الإسراء ، الآية: 29 .

<sup>4</sup> سورة الإسراء، الآية: 27 .

وتصنف الحاجات العامة وفقا لهذا الترتيب (الضروريات، الحاجيات، التحسينات) من الأمور النسبية التي تتغير بتغير ظروف الزمان والمكان فما يعتبر حاجيا في مجتمع قد لا يكون في مجتمع آخر وكذلك ما يعتبر ضروريا في زمان ما لا يعني أن يبقى ضروريا على مر الأزمنة والعصور .

**3.7.2.3.1 دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح:** وتعني هذه القاعدة في مجال الإنفاق العام أن النفقة التي من شأنها أن تزيل ضررا تقدم على النفقة التي تجلب نفعاً، فنفقات الدفاع تقدم على نفقات التعليم حيث أن الأولى تدفع ضررا عن البلاد بينما الثانية تجلب نفعاً لها، وإن كان كلاهما يعد من النفقات الضرورية.

### 2.المبحث الثاني: نظام التمويل في الإسلام وأهميته

تلعب عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، إذ أن قوة النظام الاقتصادي و نجاعته مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية و تعبئتها، ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية و ذلك لتساهم لدفع عجلة التنمية.

### 1.2 المطلب الأول : مفهوم التمويل في النظام المالي الإسلامي

حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم التمويل بصفة عامة والتمويل الإسلامي خاصة.

#### 1.1.2 التمويل الإسلامي وأهميته

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية.

#### 1.1.1.2 مفهوم التمويل

فلقد عرفه عبد الفتاح حسن: بأنه تدبير الأموال في المشروع.<sup>1</sup>

وعرفه عبد العزيز هيكل بأنه: مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخص أن عملية التمويل تتضمن تحمل كلفة الأموال البحث عن المصادر التي تستمد منها هذه الأموال بالإضافة إلى طريقة استخدامها.

#### 1.1.1.1.2 مفهوم التمويل الإسلامي

عرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الفتاح دياب حسين ، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال ، سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية ،ص31.

<sup>2</sup> منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ،جدة ،2004،ص12.

وعرفه فؤاد السرطاوي بأنه يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.<sup>1</sup>

وأورد الصديق طلحة مفهوم التمويل الإسلامي بأنه<sup>2</sup> يشمل إطاراً شاملاً من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصراً أساسياً لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكد بان المال هو مال الله وأن البشر مستخفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخص إلى أن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

### 2.1.1.2 أهمية التمويل الإسلامي

إن التمويل الإسلامي بصفته نابعا من مبادئ الإسلام لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط بل أنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادراً على تلبية الحاجات المادية، فإنه وبمصادره المختلفة يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والإخلاص والإتقان في العمل ويربي في صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عزوجل.

كما أن التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه مجتمعه وبالتالي فإن التمويل الإسلامي وبمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع.

### 2.1.2 خصائص التمويل الإسلامي

يعتبر المال في الإسلام هو مال الله فالإنسان مقيد بالتصرف في هذا المال وفق شرع الله لهذا فإن دور المال هو تحقيق سعادة المجتمع وتكافله ويلمس هذا من خلال سمات التمويل في الإسلام ولعلها تتلخص فيمايلي<sup>3</sup>:

- أنه يحتوي العديد من صور وأشكال التمويل المتباينة فيما بينها؛

<sup>1</sup> فؤاد عبد اللطيف السرطاوي ، التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 1999، ص97.

<sup>2</sup> الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات و الرؤى ، الطبعة الأولى ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، السودان، 2006 ، ص31.

<sup>3</sup> شوقي أحمد دنيا ، كفاءة نظام التمويل الإسلامي ، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة ، المجلد الأول ، العدد التاسع، 1994، ص114.

- أنه تمويل حقيقي تقدم فيه بشكل فعلي الأموال والخدمات لصاحبها وليس تمويلا مصطنعا أو على ورق، كما أنه لا يقف عند حد عرض الأموال بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات؛
- أنه مربوط مع الاستثمار، فالتمويل الإسلامي في صورته العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الاستثمار الحقيقي؛
- أنه حال من التعامل بالربا أي المداينة من خلال الفائدة؛
- أنه تمويل الأعمال المشروعة وأنشطة مشروعة فلا يجوز تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعا أو خدمات أو يمارس في نشاطه أساليب محرمة وذلك ضمانا لسلامة النشاط الاقتصادي من الانحرافات ضمانا للموارد والأموال من أن تبدد فيما لا يفيد.

العائد على الممول يتوزع بين عائد ثابت محدود عائد نسبي محتمل حسب صيغة التمويل المتعامل من خلالها معنى ذلك بالنسبة للمستثمر أنه أمام أشكال مختلفة من العبء الذي عليه تحمله نظير عملية التمويل، فقد يتمثل في تكلفة محددة ثابتة وقد يتمثل في حصة نسبية مما يتحقق من ناتج أرباح. والتكلفة المحددة الثابتة قد تحتوي على عنصرين مدمجين هما مقابل ما حصل عليه مع إضافة بعض الأموال كما هو الحال في البيع المؤجل وقد لا تحتوي إلا على العنصر المقابل لما حصل عليه فقط كما هو الحال في التمويل من خلال القرض.

وإجمالا يمكن القول بأن التمويل الإسلامي يملك مجموعة كبيرة من الأدوات التمويلية المتباينة فيما بينها والتي لكل منها أهميتها النسبية، الشيء الذي يجعل منه قادرا على استيعاب أكبر قدر ممكن من رغبات المتعاملين ضمن إطار محدد لا يمكن الخروج عليه وقد تحدد فرضيتين التاليتين الإطار العام الذي يصب فيه التمويل الإسلامي<sup>1</sup>:

- أن تكون المشروعات موضوع التمويل صحيحة شرعا.
  - أن يكون التمويل ذاته صحيحا شرعا.
- فالأولى تعني صب الأموال في الحلال، والثانية مفادها التعامل وفق شرع الله. أضف إلى ذلك السمة الجوهرية التي تتسم بها هذه الأدوات وهي قيامها على فرضية شيوع الأمانة والصدق في التعامل وحرمة أكل مال الغير.

<sup>1</sup> عيسى لحرش، محاولة لخصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات، ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية 25-28 ماي 2003م، جامعة فرحات عباس (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير )، سطيف-الجزائر، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورو-مغاربي، 2004م، ص585.

الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي (الربوي)

يمكن حصر أهم الجوانب الاختلاف لتوضيح الفرق القائم بين التمويلين، حيث يتضح أن التمويل الإسلامي يختلف اختلافاً كلياً عن التمويل التقليدي كونه مرتبط بمبادئ التشريعية الإسلامية، وما تضمنه من عدالة وإيجابيات تعود على كل أطراف العملية التمويلية، عكس التمويل الربوي الذي تكون فيه الأولوية لمانح التمويل على حساب ما يتحمله المستفيد من التمويل.

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتقليدي.

أوجه الاختلاف	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
طبيعة المعاملات	يقوم التمويل الإسلامي في معاملاته على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا.	يقوم التمويل التقليدي في معاملاته على أساس النظام المصرفي العالمي وهو نظام الفائدة (الربا) أخذ وعطاء.
الربح	ارتباط ربح الممول في جميع الصيغ والأساليب التي يقوم عليها بالملكية والمشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية.	يقوم الربح في الصيغ الربوية على الوساطة الاستغلالية بين المستثمرين وجهات الفائض المالي، ولا تربط الزيادة بالنتيجة الربحية للمشروع.
العدالة التمويلية	ارتباط التمويل الإسلامي بالتوزيع التوازني للثروة، لذلك يوجه هذا التمويل لمحدودي الدخل و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون شروط مجحفة ولا ضمانات مرهقة وهو ما يساهم في العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على التمويل.	يوجه هذا التمويل إلى الأغنياء ومؤسساته هي بنوك للأغنياء وأصحاب الأملاك التي تكون محلاً للرهون والضمانات وبالتالي يساهم في العدالة ويزيد الفوارق.
صيغ التمويل	تتنوع الصيغ التمويلية والتي تلبي حاجيات كافة طبقات المجتمع مع موافقتها للشريعة الإسلامية.	تستخدم في التمويل التقليدي صيغة واحدة للتعامل مع مختلف العملاء وهي القرض بفائدة مهما اختلفت تسمياتها.
ارتباط العمل بالتمويل	في هذا النوع من التمويل يكون العمل تأثير في إنباء المال الممول.	لا تشترط ذلك في التمويل التقليدي.
النتائج البعدية	يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال صيغ التمويل المختلفة، فهو اقتصاد حقيقي قائم على التعامل في السلع.	تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد.
العلاقة	العلاقة الناشئة بين طرفين علاقة مشاركة	علاقة دائن ومدين بالإضافة إلى الارتباط

بين العملاء	ومتاجرة تتميز بالارتباط القوي والمستمر بالإضافة إلى أنه في ظل هذا التمويل تراعي ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعسرة.	الضعيف والمؤقت، وفي ظل هذا التمويل لا تراعي ظروف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدينة وبالتالي الحجز على الرهن.
-------------	--	--

المصدر: شوقي بورقيبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، ط01 عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2013، ص50.

## 2.2 المطلب الثاني: قواعد ومبادئ التمويل الإسلامي

تستمد المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي من القرآن الكريم نلخصها في النقاط التالية:

### 1.2.2 مبدأ أوقادة الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية

هناك عدة ضوابط شرعية يلزمها التمويل الإسلامي حتى لا يحدد عن مقصودة وتتمثل في:

#### 1.1.2.2 ارتباطه بالعبادة

لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي تبنها الإسلام حيث تشريعات الإسلام تلبى متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ما اشتمل على ظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش.

#### 2.1.2.2 تحريم الربا

إن الميزة الأساسية التي يقوم عليها نظام التمويل الإسلامي هي الفائدة (الربا) التي أصبح اليوم السمة التي تتشابه فيها المعاملات المالية فقد حرمها الإسلام على غرار الديانات السماوية الأخرى تحريماً قطعياً لغة: يعرف الربا لغة بأنه الزيادة والنماء جاء في لسان العرب "ربا الشيء يربوا ربوا رباءاً، زاد نماءاً<sup>1</sup>. اصطلاحاً: الربا هو الزيادة على الأصل من غير تباع، وهو أيضاً فضل مال لا يقابله عوض، في معاوضته مالا بمال أو بعبارة أخرى هو الزيادة التي تؤديها المدين إلى الدائن نظير مدة زمنية معلومة.

الربا محرم بشكل وقطعي نهائي كما جاء في نص القرآن الكريم وفي السنة الشريفة، وفي قوله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار الجيل، المجلد الخامس، بيروت، 1988، ص198.

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية 275.

وقوله أيضا "يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ"<sup>1</sup>، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الربا وآكله وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء"<sup>2</sup>.

الربا بطبيعته تؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلا في التبادل و الإنتاج، فالفوائد على القروض و على الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفعا للإنتاجية، ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه أو ما يسمى خدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أول بأول هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي، ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات وخدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستمرار<sup>3</sup>.

### 3.1.2.2 تحريم الاكتناز

يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن الوظيفة الأساسية في دخول دورة الإنتاج وقد حرم سبحانه وتعالى الاكتناز في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَطْلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ أَلْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"<sup>4</sup>. فالإسلام يحث على رواج الأموال في الأيادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته و ينال بها إثما في المفهوم الإسلامي و يسبب ضائقة و ضيق على المجتمع الاقتصادي<sup>5</sup>.

### 2.2.2 مبدأ أو قاعدة الالتزام بالخارج بالضمان والغرم بالغرم

1.2.2.2 قاعدة الخارج بالضمان: يقصد بها أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ماتولد عنه من عائدو هذا إنما يعني أن من اشترى شيئا له غلة ثم اطلع منه عيب فرده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا له وضامنا له، فلو هلك لهلك عليه والضمان المقصود هو ملك وليس الضمان المحض<sup>6</sup>، أي أن الضمان أصل المال يعني الحصول على الأرباح المتولدة عنه بما انه يقع عليه تحمل تبعية الخسارة إن وقعت لقوله تعالى: **وَلَوْ اِتَّبَعَ أَحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم**

<sup>1</sup> سورة البقرة ، الآية 276.

<sup>2</sup> رواه مسلم

<sup>3</sup> سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التكاليف الإسلامية، الطبعة الأولى، 2012، ص 42

<sup>4</sup> سورة التوبة ، الآية 34.

<sup>5</sup> عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، أساسيات التمويل في النظام الاقتصادي الإسلامي، ندوة المالية الإسلامية: التطبيقات والتحديات و الأفاق المغرب يومي 30-31 أكتوبر 2013، ص 11.

<sup>6</sup> جميلة فارش ، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2008-2009، ص 15.

مُغْرَضُونَ<sup>1</sup>. وكمثال على ذلك فإن العميل الذي يحصل على قرض من المصرف الإسلامي يصبح ضامنا له باعتباره المالك الجديد لهذا المال، ويتوجب عليه رد مثله، وفي المقابل يستحق الأرباح التي يمكن أن تتولد عن استثمار هذا القرض.

**2.2.2.2 قاعدة الغنم بالغرم:** يقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات والخسائر أو المخاطر)، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار.

تعتبر القاعدتين أساس قيام المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لأن المال وحده لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينتج مالا في شكل عوائد وأرباح، إلا إذا كانت هناك عمل ومشاركة وتحمل للمخاطر بجميع أنواعها. وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعاليمه وضوابطه، فلا يمكن لها أن تعطي أو تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر ولا أن تضمن لنفسها أولا حد عملائها بجزء من العوائد لأن ذلك مناف لطبيعة عملها وللأساس الذي قامت به<sup>2</sup>.

### 3.2 المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

تعتبر أدوات التمويل في البنك الإسلامي البديل الشرعي للتمويل الربوي السائد في البنوك التقليدية، حيث أن توظيف الأموال بالصيغ الإسلامية تتماشى مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات العملاء وتخدم سياسات تمويل التنمية الاقتصادية، سواء توظيف الأموال بأساليب المشاركات أو المعاوضات (البيع) أو غيرها من الصيغ القائمة على الديون.

#### 1.3.2 أساليب القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

إن ما يميز البنوك الإسلامية في الأعمال المصرفية هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وهي العلاقة التي تحدث التغيير الجذري في الأدوات والاهتمامات ويسمى هذا النظام بنظام الحصص الملكية.

#### 1.1.3.2 التمويل بالمضاربة

المضاربة عقد من عقود الاستثمار، يقوم في جوهره على التأليف بين المال وبين العمل في تكامل اقتصادي تحقق مصلحة الملاك والعمال على حد سواء، ويعتبر من الأساليب الشائعة في البنوك الإسلامية. تعد المضاربة من أهم صيغ التمويل، وذلك لكونها أسلوب تعمل على تشغيل المال لممارسة نشاط اقتصادي حقيقي، كما أنها

<sup>1</sup> سورة المؤمنون، الآية 72.

<sup>2</sup> محمد سحنون، المؤسسات المصرفية و السياسات النقدية في اقتصاد لا ربوي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2001، ص 46.

أداة تناسب صغار المستثمرين وأصحاب الحرف الذين لا يملكون رأس المال ويفتقدون إلى الملاءة المالية التي تشترطها البنوك التقليدية لمنح التمويل.

### 1.1.1.3.2 تعريفها: هناك العديد من التعاريف للمضاربة:

لغة: للمضاربة معان كثيرة في اللغة منها:

الضرب أي السفر من أجل التجارة لقوله تعالى "وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ. أَنْ يُفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكُفْرِينَ كَانُوا أَعْدَاؤَ مُّبِينًا"<sup>1</sup>، لقوله تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْبُيًّا مِنْ ثُلْثِي اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ وَثُلْثَيْهِ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضِيٌّ وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاخْرُونَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"<sup>2</sup>، و تعني القسم يقال اضرب لها هذا الأمر أي اقسم لي نصيبا فيه تعني الوصف و التبيين لقوله تعالى: " ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَا يُقَدِّرُ عَلَيَّ شَيْءًا وَمَنْ زَرَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ "<sup>3</sup>.

جاء في لسان العرب: في كلمة ضرب، ضربت في الأرض أبتغي الخير من الرزق.<sup>4</sup>

**اصطلاحا:** المضاربة هي عقد عبارة عن عقد على الاشتراك في الربح الناتج عن المال يكون من طرف ومن عمل من طرف آخر والأول هو صاحب المال والثاني هو المضارب أو العامل، وقد يتعدد صاحب المال كما قد يتعدد العامل، وأن المضاربة أو القراض أو المقارضة تعد ألفاظا مترادفة على حد المقصود وأحد مؤداه إعطاء المال من جانب لمن يعمل فيه نظير حصته من الربح المعلوم بالنسبة المقدره كجزء شائع من هذا الربح ومن ثم فان عقد المضاربة يتضمن أن يكون المال من جانب والعمل من جانب آخر، ولكن من الجانبين نصيب شائع من الربح إنتحقق<sup>5</sup>.

**2.1.1.3.2 مشروعيتها :** المضاربة من العمليات التي كانت في الجاهلية فأقرها الإسلام، واتفق الفقهاء على جواز عقد المضاربة و مشروعيتها، استدلووا على ذلك بالقرآن الكريم والسنة والإجماع ودليل مشروعيتها من القرآن

<sup>1</sup>سورة النساء ، الآية 100.

<sup>2</sup>سورة المزمل ، الآية 20.

<sup>3</sup>سورة النحل ، الآية 75.

<sup>4</sup>علاش أحمد ، محفزات النشاط الاقتصادي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،تحليل اقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2005، ص118.

<sup>5</sup>جميل أحمد ،النور التنموي للبنوك الإسلامية ،رسالة لنيل دكتوراه دولة ، فرع تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر ، ص116.

الكريم لقوله تعالى: "وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله" ودليل مشروعيتها من السنة قوله صلى الله عليه و سلم: ثلاث فيهن بركة " البيع إلى الأجل، المقارضة، وخط البر بالشعير" كما دل الجماع على جوازها، فقد روى عن جماعة من الصحابة أنهم دفعوا مال اليتيم مضاربة، منهم عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب.<sup>1</sup>

### 3.1.1.3.2 أنواع المضاربة

**1.3.1.1.3.2 المضاربة المطلقة:** وهي التي لا يقصد فيها صاحب المال المضارب بنوع محدد من الاستثمار أو التجارة، وإنما يكون له مضارب مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يراه مناسباً<sup>2</sup> وكذلك التصرف في المال وذلك اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته في تشغيل المال.

**2.3.1.1.3.2 المضاربة المقيدة:** وهي التي تنقيد بالزمان والمكان أو نوع سلعة معينة أو بائع أو مشتري معين، فإن عمل في غير ما اتفق عليه الطرفان وأصبح العامل ضامناً للمال الهدف منها الحفاظ على ماله.

**3.3.1.1.3.2 المضاربة الخاصة:** تكون عندما يقدم المال من شخص واحد والعمل من شخص واحد وتسمى أيضاً المضاربة الثنائية.

**4.3.1.1.3.2 المضاربة المشتركة:** وهي الحالة التي يتعدد فيها أصحاب الأموال والمضاربين وبالتالي فهي تلقي المال من أصحابه بوصفه مضارباً وتقدمه لأصحاب العمل المتعددين ليضاربوا به بوصفه رب العمل. كما أن هناك أنواع للمضاربة تعتمد على التقسيم من حيث دوران رأس المال، ومن حيث الأطراف المشاركة وهي كمايلي:

**5.3.1.1.3.2 المضاربة المؤقتة:** وهي التي تأخذ شكل صفقات يشتريها المضارب صاحب العمل بتمويل من صاحب المال وتصفى خلال فترة زمنية نسبياً، ويتم المحاسبة بين الطرفين على أساس الربح الفعلي، بعد بيع كل بضاعة حسب الاتفاق بينهما، ولا تتجدد لأنها مؤقتة بوقت انتهاء الصفقة.

**6.3.1.1.3.2 المضاربة المستمرة:** وهي التي تأخذ شكل المشاركة المستمرة لتنفيذ مجموعة متتالية من الصفقات وهي التي تستمر أكثر من فترة، أي المضاربة غير محدودة، وتتميز بدوران المال عدة مرات من حيث الأطراف المضاربة وتتنقسم المضاربة من حيث أطرافها إلى قسمين:

**7.3.1.1.3.2 المضاربة ثنائية الأطراف** هي التي تكون بين طرفين فقط، صاحب رأس المال وصاحب العمل ويجوز أن يكون صاحب رأس المال أكثر من شخص، غير أنه يعتبر طرف واحد.

<sup>1</sup> حسن سري ، الاقتصاد الإسلامي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1999، ص 250.

<sup>2</sup> فلاح حسن عداوي الحسين ، مؤيد عبد الرحمن ، عبد الله الدوري ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000، ص 198.

8.3.1.1.3.2 المضاربة جماعية الأطراف (ثلاثية الأطراف): وتكون عندما يأخذ صاحب العمل المال من صاحب رأس المال ويعطيه لشخص آخر فيكون صاحب العمل الأول صاحب المال بالنسبة لصاحب العمل الثاني.

#### 4.1.1.3.2 شروطها

حتى تكون المضاربة صحيحة فلا بد أن تتوفر فيها شروط معينة اختلف الفقهاء في هذه الشروط فالمالكية حددتها بعشرة ولكن يمكن أن تجمل هذه الشروط فيما يلي:

#### 1.4.1.1.3.2 شروط رأس المال

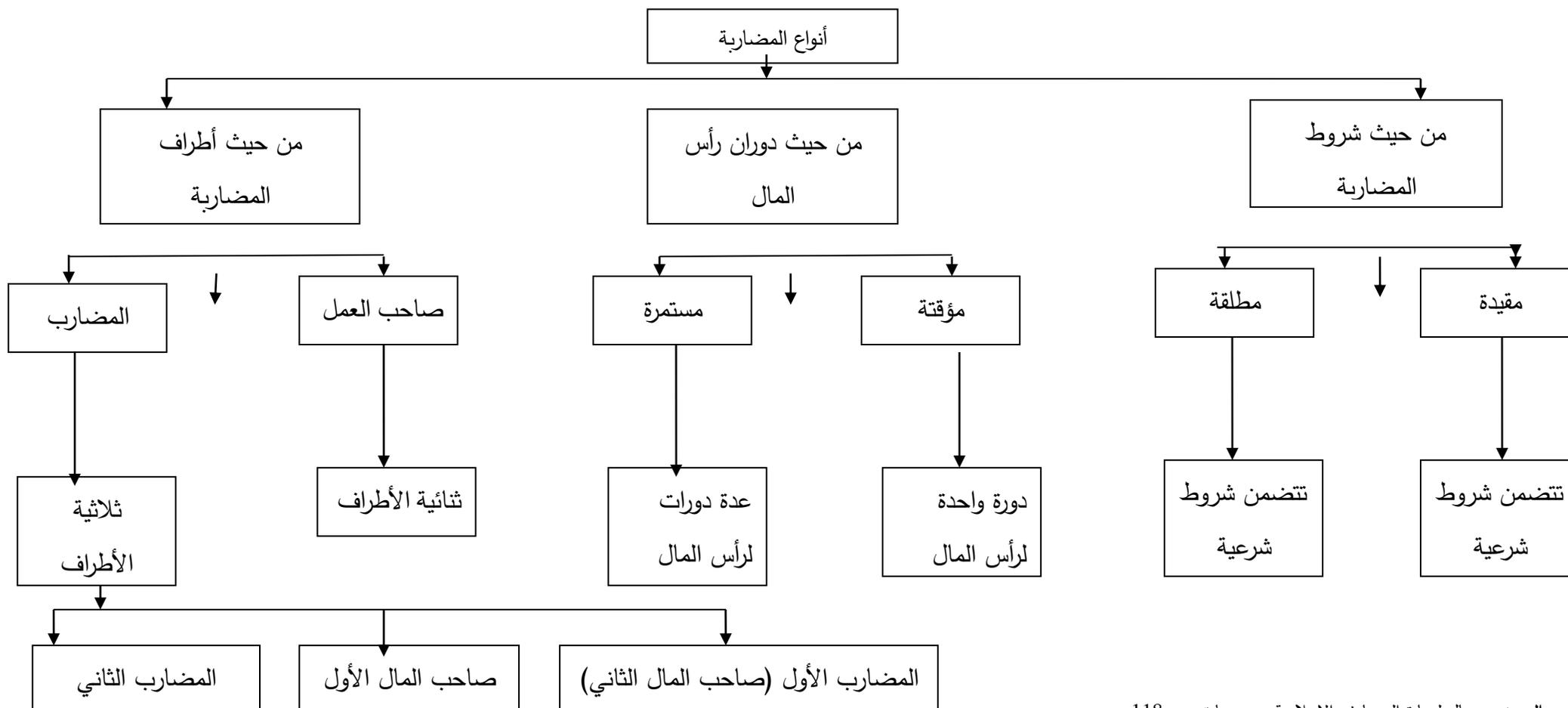
- أن يكون رأس المال نقدا في شكل عملات معدنية أو ورقية؛
- أن يكون معلوم القدر والصفة دون جهالة قد تفضي إلى نزاع وأن يكون مقدما من رب المال إلى العامل؛
- تسليم رأس المال للطرف العامل.

#### 2.4.1.1.3.2 شروط الربح

- أن يكون الربح معلوم بينهما بالنسبة بحسب الإنفاق كأن يكون 20% من الربح للعامل و80% لصاحب رأس المال على سبيل المثال؛
- الربح على ما يتفقان والخسارة حالة وقوعها؛
- ألا يضمن المضارب رأس المال إلا في حالة التعدي أو التقصير؛
- أن يختص المضارب بالعمل على رأس الجمهور خلافا للحنابلة الذين أجازوا اشتراك عمل ومال منغير الدرهم والدنانير كدفع الصوف إلى من نسجه وبيعه من ثمنه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>حامد بن عبد الله العلي، تسيير بعض أحكام البيوع و المعاملات المالية المعاصرة، ط 1، بدون دار نشر، 1423هـ، ص33.

الشكل (1-1): أنواع المضاربة



المصدر: جمال لعامرة، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص118.

### 5.1.1.3.2 الخطوات العملية لتطبيق المضاربة كأسلوب تمويل في البنوك الإسلامية

يمكن توضيح الآلية التي تتم فيها المضاربة في البنوك الإسلامية من خلال الخطوات التالية<sup>1</sup>:

#### 1.5.1.1.3.2 تقديم طلب تمويل بالمضاربة للبنك ويتضمن:

- البيانات الأساسية والمالية لطالب التمويل (اسمه، عنوانه، طبيعة عمله، رقم سجله التجاري إن وجد.....)؛
- تفويض العميل للبنك بالاستعلام عن تعاملاته بالطرق التي يراها مناسبة مثل الاستعلام عن أمانته والتزامه، نشاطه التجاري، خبرته في السوق من البنوك وغيرها من المؤسسات التي يتعامل معها العميل؛
- إرفاق الطلب بدراسة جدوى اقتصادية للمشروع المطلوب تمويله.

#### 2.5.1.1.3.2 دراسة وتحليل الطلب: حيث يقوم قسم التمويل والاستثمار في البنك بدراسة وتحليل الطلب

المقدم ضمن ضوابط ومعايير التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية حيث تتم:

- دراسة معلومات طالب التمويل بشكل أساسي، لان التمويل بالمضاربة يعتمد على أمانة المضارب بشكل كبير، والبنك يعتبر المخاطرة الأكبر هي المتعلقة بالشخص الذي سيضع المال في يده؛
- دراسة الفكرة الاستثمارية نفسها وجداولها الاقتصادية وأنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية

#### 3.5.1.1.3.2 كتابة التقرير والتوصيات: يعد دراسة الطلب وتحليله (التحليل المالي الشامل) يقوم قسم

التمويل والاستثمار بإعداد تقرير شامل يوصي فيه بالموافقة أو عدمها في ضوء النتائج التي توصل إليها من التحليل، وحسب سياسات البنك التمويلية ومعايير وضوابط منح هذا النوع من التمويل.

#### 4.5.1.1.3.2 عرض التقرير على لجنة التمويل بالبنك: يعرض التقرير الذي أعده قسم التمويل والاستثمار

على لجنة التمويل بالبنك لإبداء رأيها بالخصوص.

#### 6.5.1.1.3.2 اتخاذ القرار: بعد اطلاع لجنة التمويل على التقرير ترفع توصياتها إلى السلطة المفوضة

باتخاذ القرار حسب طبيعة العملية وقيمة التمويل ومدته، ويتم اتخاذ القرار إما بالموافقة أو بالرفض أو بالموافقة بشروط إضافية أو تعديل معين.

<sup>1</sup>محمد الطاهر الهاشمي ، أساليب التمويل و الاستثمار في المصرف الإسلامي : التمويل بالمضاربة ،سلسلة محاضرات للتعريف بالمصارف الإسلامية و طبيعة أعمالها ، قسم التمويل و الاستثمار ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة مصراتة ، ليبيا ، ص6-7 ، نشرت الكترونيا على الانترنت

### 7.5.1.1.3.2 ابلاغ طالب التمويل بالقرار

يتم إبلاغ العميل بالقرار خطيا بالموافقة وشروطها وإمكانية تنفيذ الشروط أو التعديلات المطلوبة والقبول بها أملا.

**8.5.1.1.3.2 تنفيذ القرار وتوقيع العقد:** يقوم قسم التمويل والاستثمار بتجهيز عقد المضاربة حسب الشروط التي الاتفاق عليها، ويتم توقيع العقد من قبل طرفي المضاربة (البنك وطالب التمويل)، ويحتفظ كل طرف بنسخة من العقد، ويتم إبلاغ الأقسام الأخرى المعنية بالتنفيذ والمتابعة.

**9.5.1.1.3.2 متابعة التمويل:** تتم متابعة المضارب عن طريق قسم التمويل والاستثمار أو من خلال أقسام متخصصة بالمتابعة، وذلك للتأكد من التزام المضارب بتطبيق شروط العقد وإعداد تقارير بذلك.

**10.5.1.1.3.2 قياس النتائج وتوزيع الأرباح:** بعد انتهاء عملية المضاربة يقوم المضارب بإعداد بيان يبين فيه إيرادات العملية ومصاريفها، أو يتم إعداد الحسابات الختامية لعملية المضاربة، ويتم توزيع الأرباح حسب الشروط المنفق عليها في العقد فإذا ثبت تقصير المضارب أو تعديه مثل إهماله أو عدم التزامه بشروط المضاربة، فإنه يكون مسؤولا عن الخسارة إن وقعت، وللمصرف الإسلامي أن يحمله بالضرر الذي لحق به.

### 2.1.3.2 التمويل بالمشاركة

تعتبر المشاركة الأسلوب المناسب للاستثمار الجماعي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة

#### 1.2.1.3.2 تعريفها: هناك عدة تعريف للمشاركة:

**لغة:** المشاركة مشتق من شركة، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، ويقصد بها في الفقه الإسلامي المشاركة في رأس المال والعمل والربح والخسارة.

**اصطلاحا:** لها عدة تعريف ونذكر منها ما يلي:

هي عقد بين اثنين فأكثر على أن العمل والمال من كليهما بقصد الربح<sup>1</sup>.

وهي أيضا عملية تتعلق بالصفقات الطويلة الأجل بين مؤسسة مالية ومشروع تجاري أو صناعي، وفي مثل هذه العمليات تتحمل المؤسسة المالية مخاطر الخسارة مثلما تستفيد من الربح.

### 2.2.1.3.2 مشروعيتها

جاز بالكتاب و السنة و الإجماع و دليلها من الكتاب قوله تعالى : "قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ

<sup>1</sup> سامي ابراهيم السويلم ، المصرفية الإسلامية ، مجلد رقم 10، دار الوفاء ، المنصورة ، ص138.

رَبُّهُ. وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابٌ"<sup>1</sup>. و قوله تعالى فَلِكُلِّ وَّحِدٍ مِّنْهُمَا أُلْسُنٌ مِّمَّا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِيهِ الثَّلَاثُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوسُفَ بِهَا أَوْ دِينَ عِبْرَةَ مُضَارَّ وَصِيَّةٍ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ"<sup>2</sup>. و من السنة أن الرسول صلى الله عليه و سلم كان شريكاً للسائبين ابن السائب. المشاركة هي عقد يقوم فيه البنك بتقديم المال لخطه مع مال عميله طالب التمويل للمشاركة في تكوين رأس مال مشروع ما أو عقد صفقة معينة، فيكونان شريكان في رأس المال والعائد، ربحاً كان أم خسارة ويشترط فيه:

- أن توزع الأرباح بين الشركاء بحصص شائعة من الربح يتفق عليها عند التعاقد؛
- أن توزع الخسارة بنسب مشاركة كل شريك في رأس المال ولا يجوز غير ذلك؛
- لمن يتولى إدارة النشاط نصيب من الربح قبل اقتسامه.

### 3.2.1.3.2 أشكالها

للمشاركة شكلان هما: المشاركة المتناقصة والمشاركة الثابتة.

**1.3.2.1.3.2 المشاركة المتناقصة:** في هذا النوع من حق الشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على مراحل وفقاً لشروط المشاركة وقد يطلق على هذا النوع بالمشاركة المنتهية بالتمليك، وهذا النوع من المشاركة يعتمد على توزيع الأسهم التي تمثل المشروع أو البنك أو شريكه ويمكن للبنك أن يتنازل عن أسهمه عن طريق البيع إلى شريكه وفق ما تقتضيه الشروط المتفق عليها ومنه تكون المشاركة المتناقصة من جهة البنك ومنتزيدة من جهة الشريك.

وتسمى أيضاً بالمشاركة بضمانات عينية، ويجب أن يكون الغرض منها المشاركة في اقتناء كافة الأصول الاستثمارية للمشروع مثل الأراضي والمباني والمعدات والآلات، ويجب أن تكون ذات فترة محددة قد تزيد عن خمس سنوات متضمنة فترة الإنشاء.

**2.3.2.1.3.2 المشاركة الثابتة:** ويطلق عليها بالمشاركة الدائمة في رأس المال للمشروع بينما يشارك البنك شخصاً واحداً أو أكثر في تمويل جزء من رأس المال لا يقل عن 15% من رأس المال المشروع مما يترتب عليه أن يصبح شريكاً في ملكية هذا المشروع وفي إدارته وتسييره والإشراف عليه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سورة ص، الآية 24.

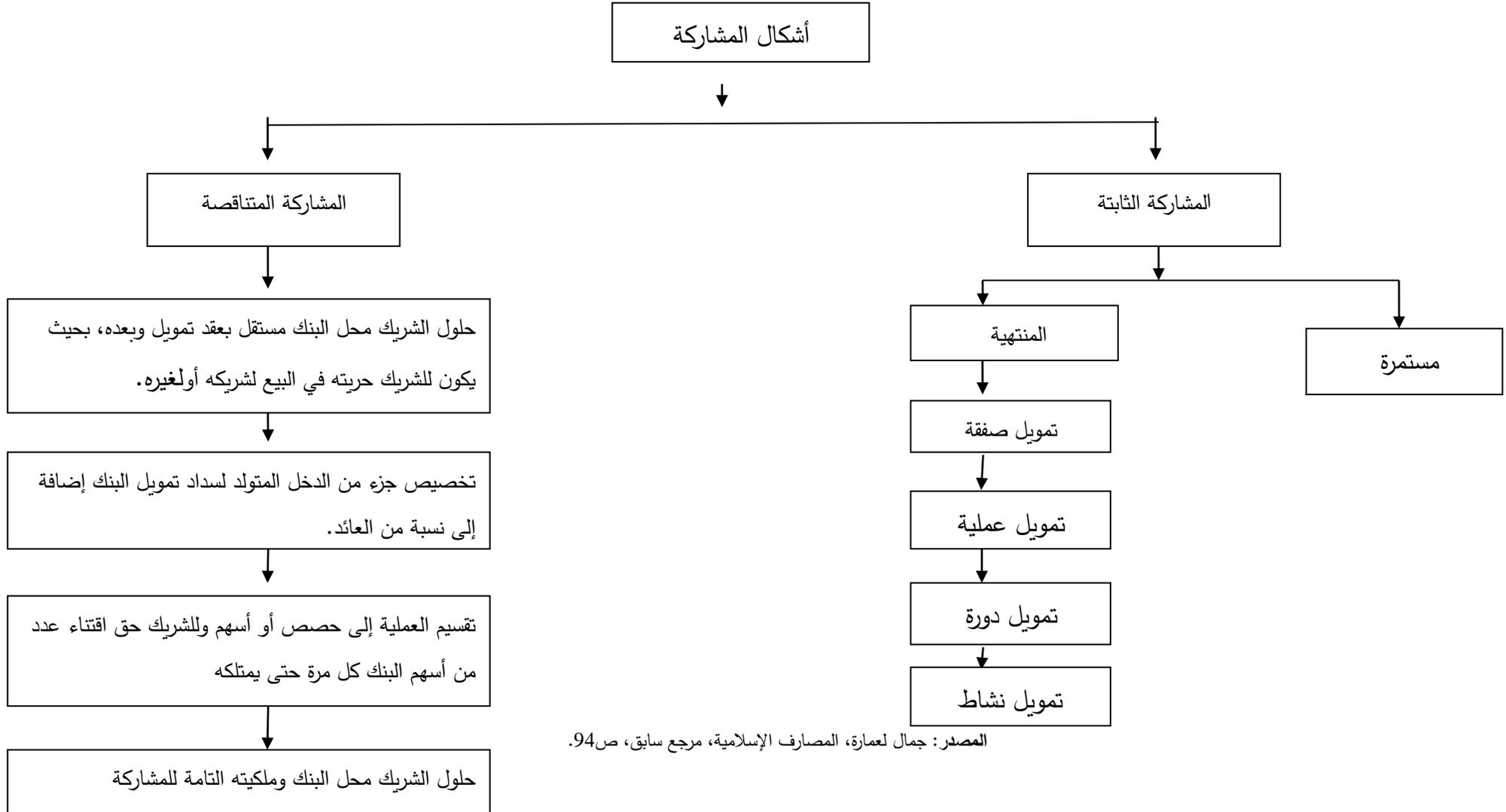
<sup>2</sup> سورة النساء، الآية 12.

<sup>3</sup> محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 102.

**4.2.1.3.2 شروطها: للمشاركة عدة شروط نذكر منها:**

- أن تتضمن بيانات العميل واسم العميل والشكل القانوني ومركزه الرئيسي والحد الأقصى وإجمالي عمليات التمويل بالمشاركة المنفذة ومجموع الأرصدة الدائنة والضمانات القائمة عليها.
- أن تتضمن بيانات العملية مواصفات البضاعة ومصدر الشراء وطريقة الدفع والتسليم ومكان التخزين وسهولة تسويقها وعدم تعرضها للتلف.
- عند تقدير التكاليف المتوقعة يجب الحصول على الموارد على فاتورة مبدئية يوضح في المواصفات والأسعار وشروط الدفع والتسليم والصلاحية.

الشكل (1-2): أشكال المشاركة



### 3.1.3.2 المزارعة

تعتبر المزارعة من المشاركة وهي قليلة الاستعمال من طرف البنوك الإسلامية.

#### 1.3.1.3.2 تعريفها: لها عدة تعاريف لغة واصطلاحاً

**لغة:** المزارعة في اللغة من المزارع وللزراع معنيان: الأول مجازي وهو إلقاء البذور في الأرض والمعنى الثاني حقيقي والإثبات<sup>1</sup> قال الله تعالى: أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ، أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ. أَمْ نَحْنُ الزُّرْعُونَ ۗ وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " ليقنن أحدكم زرعت وليقل حرثت "<sup>2</sup>.  
**اصطلاحاً:** وهي دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها والزرع بينهما<sup>3</sup>، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة (الأرض) والعنصر الثاني العمل من جانب الشريك الآخرون بمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يعمل عليها مما يؤدي إلى تطوير المشاريع الصغيرة<sup>4</sup>.

#### 2.3.1.3.2 مشروعيتها

هي جائزة عند كل من الحنفية والحنابلة والمالكية وأجازها الشافعية ودليل جوازها ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنها: "أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع، وقوله صلى الله عليه وسلم: "من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه"<sup>5</sup>.

#### 3.3.1.3.2 شروطها: يشترط لصحة المزارعة الشروط الآتية:

- أن تكون الأرض صالحة للزراعة؛
- أن تكون مدة الزراعة معلومة؛
- أن يكون العاقدان عاقلين فلا تصح المزارعة من المجنون أو الصبي غير المميز أما البلوغ فليس بشرط جوازها؛
- بيان جنس البذر ليصير الأجر معلوماً لأن الأجر جزء من الناتج فلا بد من بيانه.

### 4.1.3.2 المساقاة

تعتبر من الأساليب التمويل غير المعمول بها بشكل كبير رغم أن مجال تطبيقها واسع في البلدان النامية.

<sup>1</sup> محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص 159.

<sup>2</sup> رواه هريرة رضي الله عنه .

<sup>3</sup> صالح العميد العلي، المصارف المالية و المعاملات المصرفية، اليمامة، بيروت، 2005، ص 293.

<sup>4</sup> بن عمارة نوال، مرجع سابق، ص 452.

<sup>5</sup> رواه مسلم.

### 1.4.1.3.2 تعريفها: لها عدة تعاريف في اللغة والاصطلاح.

لغة: المساقاة مفاعلة عن السقي<sup>1</sup>.

اصطلاحا: هي أن يقوم الشخص بسقي النبات وصورتها أن تعقد شراكة بين شخصين، أحدهما مالك الأشجار يبحث عما ينميها الآخر يملك الجهد لذلك على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق<sup>2</sup>.

2.4.1.3.2 مشروعيتها: وهي جائزة عند المالكية والشافعية والحنابلة الصالحين من الحنفية ودليل جوازها معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر، وروى أن الأنصار قال للنبي صلى الله عليه وسلم أقسم بيننا وبين إخواننا النخلة فرفث، تكفوننا المؤونة وتشارككم في الثمر، فقالوا اسمعنا وأطعنا، فعرضوا أن يتولوا أمره، أي السقي والرعاية إلا أنها كانت تسقى من الآبار ولهم الشطر فوافق<sup>3</sup>.

### 3.4.1.3.2 شروطها

المساقاة كالمزارعة حكما وشرعا، بحسب ما يليق بها ويشترط فيها بيان حصة الناتج بين الطرفين وتجاوز المساقاة في جميع أنواع الشجر المثمر وبالنسبة للناتج في المساقاة ينطبق عليه نفس الكلام في المزارعة من حيث كونه على الشطر بينهما ومن حيث معلوماته وكونه جزء مشاع بينهما.

### 2.3.2 أساليب التمويل القائمة على المديونية

إلى جانب الأساليب القائمة على المشاركة في العائد الاستثمار، هناك أساليب التمويل القائمة على المديونية تتمثل في المرابحة، السلم، الاستصناع والإجارة.

### 1.2.3.2 التمويل بالمرابحة

يعد بيع بالمرابحة أداة تمويل على المدى القصير حيث تستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصا بالأفراد أو بالشركات والمؤسسات الخاصة والعمومية.

### 1.1.2.3.2 تعريفها

لغة: المرابحة مشتقة من الربح ويقول ابن منظور: وأربحته على سلعة أي أعطيته ربحا وقد أربحته بضاعته، وأعطاه مالا مرابحة أي الربح بينهما<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمود شيخون ، مرجع سابق ،ص281.

<sup>2</sup> نوال بن عمارة ، مرجع سابق ،ص452.

<sup>3</sup> صالح حميد العلي ،مرجع سابق ،ص159.

<sup>4</sup> ابن منظور ،لسان العرب ، مرجع سابق ،ص205.

اصطلاحاً: لها عدة تعاريف منها:

بيع المرابحة هو بيع الشيء بثمنه مضافاً إليه زيادة معينة . ويعتبر بيع المرابحة جائزاً شرعاً لقوله تعالى " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِينَ يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"<sup>1</sup>.

هي صيغة التوسط من خلال المداينة فيستخدم الوسيط أموال المدخرين لشراء سلعة حاضراً ثم بيعها بأجل (ديناً) للوسيط لديه، بهدف ربح الفرق بين سعر العاجل للأجل:

وهي أحد صور بيوع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية وتتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ بعين الاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها بها البائع أي أنه بيع تمثل الثمن الأول مع زيادة الربح.

#### 2.1.2.3.2 مشروعيتها

اتفق العلماء على جواز المرابحة ومشروعيتها والأصل في ذلك الكتاب والسنة والإجماع ،أما من الكتاب لقوله تعالى " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"<sup>2</sup>. وقوله تعالى: "مُّمُّ أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"<sup>3</sup>، ووجه الدلالة من الآيتين أن المرابحة ابتغاء للفضل "الربح"<sup>4</sup>، وعز وجل: "﴿مَتْلَهُمْ كَمَثَلِ الْإِسْتَوْقَدِ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي عُظْمٍ لَا يُبْصَرُونَ"<sup>5</sup>، وأما من السنة فقوله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن فضل الكسب ، فقال بيع مبرور وعمل الرجل بيده ، وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلفت الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيداً"<sup>6</sup>، فهذا الحديث يدل على جواز السلعة بأكثر من رأس المال<sup>7</sup>، وقد أجمعت الأمة على جواز المرابحة .

<sup>1</sup> سورة البقرة ، الآية 275.

<sup>2</sup> سورة الجمعة ، الآية 10.

<sup>3</sup> سورة البقرة ، الآية 198.

<sup>4</sup> محمود محمد محسن ، العقود الشرعية في المعاملات المالية المصرفية ، مجلس النشر العلمي ، الكويت، 1997، ص06.

<sup>5</sup> سورة البقرة، الآية 16 .

<sup>6</sup> علاء الدين الزعتري، الخدمات المصرفية ، دار الكلام الطيب، دمشق ، 2006، ص92.

<sup>7</sup> محمود محمد محسن ، مرجع سابق ، ص08.

### 3.1.2.3.2 شروط بيع المرابحة: هناك شروط تتعلق ببيع المرابحة وتتعلق في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تحديد وبيان الثمن الأول للسلعة تحديدا دقيقا، حيث يشمل الثمن الأول على: ثمن شراء السلعة +التكاليف الإضافية؛
- أن يكون الربح معلوما لأن الربح في بيع المرابحة جزء من الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة عقد البيع؛
- وتفسد المرابحة إذا كان مقدار الربح غير محدد ويجوز تحديد الربح كنسبة مئوية من ثمن السلعة.
- تحديد مواصفات السلعة تحديدا كاملا بحيث يبين البائع للمشتري ما تشمله السلعة من عيوب؛
- يجب أن تقع البيع على السلع مقابل النقود، إذ لا يجوز المرابحة بمقايضة سلعة بأخرى أو معدنا بمثله؛
- يجب أن يكون البائع قد اشترى السلعة أصلا بعقد صحيح.

### 4.1.2.3.2 أنواع التمويل بالمرابحة

يتم التمويل بالمرابحة من خلال بيع بدون طلب من المشتري وبيع المرابحة للأمر بالشراء .

**1.4.1.2.3.2 بيع المرابحة بدون طلب من المشتري:** حيث يقوم البنك بشراء سلعة بدون طلب المشتري، ثم يقوم ببيعها في حالة الطلب، فهو يقوم بهذه الحالة بالمتاجرة، ونظرا لان الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغ أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المرابحة للأمر بالشراء .

**2.4.1.2.3.2 بيع المرابحة للأمر بالشراء:** حيث يطلب العميل (المشتري) من البنك شراء سلعة معينة يحدد فيها جميع مواصفاتها ويحدد فيها ثمن الشراء، ويتحمل البنك خطر هلاك وتلف السلعة قبل التسليم وعلى أساس الوعد من قبله بشراء السلعة مرابحة بنسبة محددة يتفق عليها، بعد ذلك يقوم البنك بشراء السلعة ويمتلكها ومن ثمة يقوم بعرضها على العميل الذي أمر بشرائها وعليه الالتزام بشرائها بناء على وعد مسبق كما أن له الحق في رفضها والعدول عنها.

### 2.2.3.2 التمويل السلم.

يعتبر السلم كصيغة تمويل قصير الأجل، لأنه وجد أساسا لتمويل المنتجات الزراعية لدورة واحدة، كما يمكن للبنك الإسلامي أن يستعمل السلم لتمويل الصناعة في الأجل الطويل، وذلك بتوفير المادة الأولية للمصانع مقابل الحصول على جزء من منتجاتها ثم بيعه بهامش ربح مناسب.

<sup>1</sup> عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي، ط1، دار النشر للخدمات، مصر، 1999، ص188.

### 1.2.2.3.2 تعريفه

لغة: السلم في لغة العرب معناه الإعطاء والتسليف، ويقال أسلموسلم إذا أسلف وهو أن تعطي ذهباً أو فضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، والسلم والسلف في اللغة العربية بمعنى واحد إلا أن السلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق.

اصطلاحاً: له عدة تعاريف نذكر منها:

السلم في مصطلح الفقهاء هو عبارة عن بيع موصوف في الذمة يعطى عاجلاً، ومعنى ذلك انه يبيع أجل بعاجل فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد بها البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملاً بمجلس العقد.

وهو عقد على موصوف في الذمة يبيع مؤجل في محل العقد فهو يبيع يتقدم فيه الثمن ويتأخر فيه تسليم السلعة لأجل معلوم<sup>1</sup>.

وهو أن يشتري البنك من العميل ثمن حال سلعة موصوفة وصفاً كاملاً مؤجلة التسليم إلى موعد محدد، ولبنك أن يتصرف بالسلعة محل عقد السلم بصورة مختلفة بعد تسليمها، فهو أن يبيعها بنفسه بثمن حال أو مؤجل وإما يوكل العميل ببيعها نيابة عنه بأجل أو بدون أجل.

### 2.2.2.3.2 مشروعيته

عقد السلم جائز وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع<sup>2</sup>.

من الكتاب فما روي عن عبد الله بن عباس قال "أشهد أن السلف مضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه و أذن فيه ثم قرأ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ سَفَرًا وَمَ تَحَدُّوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمْتَهُ. وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ"<sup>3</sup> والدلالة في الآية الكريمة أنها أذنت بالدين و السلم نوع من الدين فاستدل على جوازها أن بضاعة السلم دين مؤجل ثابت في ذمة البائع .

أما السنة فما أخرجه الأئمة في السنة عن أبي عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قدم المدينة، وهم يسلفون الثمار السنة والسنتين والثلاث فقال "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل

معلوم "

<sup>1</sup> التجاني عبد القادر احمد ،السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر نظرية مالية استثمارية ، ط1 ،دار السداد،السودان، 2006،ص8.

<sup>2</sup> التجاني عبد القادر احمد ،مرجع سابق،ص09.

<sup>3</sup> سورة البقرة، الآية282.

أما الإجماع قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أجل العلم على أن السلم جائز، لأن الناس بحاجة إليه بحيث أن أرباب الزروع والثمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم أو على الزروع حتى تنضج فيجوز لهم السلم دفعا للحاجة.

#### 3.2.2.3.2 خطواته

تتمثل خطوات العملية لبيع السلم المتبع ببيع حال أو مؤجل في:

#### 1.3.2.2.3.2 عقد بيع السلم

- البنك: يدفع الثمن في مجلس العقد ليستفيد به البائع ويغطي به حاجاته المالية.
- البائع: يلتزم بالوفاء بالسلعة في الأجل المحدد.

#### 2.3.2.2.3.2 تسليم وتسلم السلعة في الأجل المحدد

- يستلم البنك السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته ببيع الحال أو مؤجله.
- يوكل البنك البائع لتسليم السلعة نيابته نظير أجر متفق عليه (أو بدون أجر).
- توجيه البائع لتسليم السلعة لطرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعده بشرائها أي وجود طلب مؤكد بالشراء.

#### 3.3.2.2.3.2 عقد البيع

- البنك: يوافق على بيع السلعة حالا أو بأجل بثمان أعلى من ثمن شرائها سلما.
- المشتري: يوافق على الشراء ويدفع الثمن حسب الاتفاق.

#### 4.2.2.3.2 شروط التمويل بالسلم

تتمثل شروط بيع السلم في الشروط الواجب توافرها في عناصر عقد السلم والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول.
- العاقدان: أي المسلم والمسلم إليه.
- المحل: وهو رأس المال والمسلم فيه.
- أن يذكر المسلم فيه بالكيل في الكيل، والوزن في الموزون، والعدد في المعدود.
- أن يحدد الثمن بدقة طبقا لمعايير عادلة للطرفين، وأن يراعي المسلم (البنك)،

<sup>1</sup> أحمد إبراهيم شادي ، صيغ و أساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية ، ط2، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2000، ص101.

- وأن يكون سعر الوحدة أقل من السعر المتوقع له عند التسليم، وحتى تكون هناك فرصة للبنك في إعادة بيعها بسعر يحقق له عائداً مناسباً.
- أن يقبض المسلم إليه (العميل) أو وكيله رأس مال المسلم في محل العقد قبل الافتراق، ويجوز أن يكون رأس المال نقداً أو عيناً.
- بدون مقابل أن يشترط المسلم إليه أجلاً معلوماً، فلا بد أن يكون الأجل مقدار بزمان معلوم.

### 5.2.2.3.2 أنواع التمويل بالسلم

يوجد نوعان من التمويل بالسلم<sup>1</sup>:

**1.5.2.2.3.2 السلم العادي:** حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت اجل.

**2.5.2.2.3.2 السلم الموازي:** يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول.

### 3.2.3.2 التمويل الاستصناع

توفر هذه الصيغة تمويلاً متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة، كما يمكن استعمال هذه الصيغة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية.

### 1.3.2.3.2 تعريفه

لغة: المعنى اللغوي للإستصناع كما جاء في لسان العرب (صنعة، يصنعه صنعا)، فهو مصنوع وصنعه أي عمله من ذلك وقوله تعالى: "وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنَّعَ اللَّهِ الَّذِي أَنْتَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ"<sup>2</sup>. الإستصناع هو طلب الصناعة، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه<sup>3</sup>.

**اصطلاحاً:** للإستصناع تعاريف نذكر منها:

عقد الإستصناع هو شراء ما يصنع وفقاً للطلب أو طلب صنع سلعة من الصانع مع تحديد الثمن ويقوم الطالب أو المشتري بالخيار إذا لم يكن المصنوع مطابقاً للأوصاف المطلوبة.

هو عقد يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفقاً لمواصفات تم الاتفاق عليها يشمل التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ التسليم يمكن للبنك أن يعهد ذلك العمل أو جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه ومسؤوليته<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سعيد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السعودية، العدد 294، سبتمبر 1997، ص 56.

<sup>2</sup> سورة النمل، الآية 88.

<sup>3</sup> محمد عبد الله الشيباني، مرجع سابق، ص 162.

الاستصناع هو شراء شيء من صانع يطلب إليه صنعه فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع بل يصنع حسب الطلب في نظر الفقهاء يرون أن الاستصناع قسم من أقسام السلم، وذلك يدرج في تعريفه، أما الحنفية فقد جعلوه عقدا مستقبلا مميزا من عقد السلم، وعرفوه بأنه عقد مقاوله مع أهل الصناعة على أن يعلم شيئا وأنه عقد على مبيع في الذمة شرط في العمل ويقال للمشتري مستصنع وللباع صانع والشيء مصنوع والعقد عقد الاستصناع.

### 2.3.2.3.2 مشروعيته

يرى المذهب المالكي جواز الاستصناع مثل السلم بشروطه فإذا تحققت شروط السلم في عقد الاستصناع فيعتبر عقد جائز، أما المذهب الشافعي فيرى أن عقد الاستصناع يلحق بعقد السلم، أما حكم عقد الاستصناع عند الفقهاء الحنفية الجواز ووجه التعامل بين الناس لهذا العقد استنادا إلى أنه الإجماع العلمي والعملية يعتبره الحنفية حجة قوية استنادا لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح"<sup>2</sup>.

### 3.3.2.3.2 شروطه

- يجب أن يحدد في العقد نوعية وكميته وطبيعته وخصائص الشيء الواجب صنعه؛
- يجب أن تكون مادة الاستصناع والعمل من الصانع وإلا كان إجارة؛
- أن يكون الاستصناع على عمل تحويل مادة، منتج نصف مصنع أو مكونات منتج تام قابل للاستعمال؛
- يجوز تأجيل دفع الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة الآجال محددة، كما يمكن للبنك (الصانع) أن يكلف شخص آخر لإنجاز جزء أو كل المشروع.
- لا يشترط في بيع الاستصناع أن يكون المستصنع هو الذي يقوم بنفسه فعلا لصناعة السلعة التي التزم ببيعها وتسليمها في موعد مستقبلي معنى ذلك أنه يستطيع أن يعهد أمر صناعتها لشخص آخر بذكر فيه نفس أوصاف السلعة وموعد تسليمها، الأمر الذي يمكن البنك الإسلامي اتخاذ أسلوب الاستصناع الموازي فيكون البنك مستصنعا في عقد زبونه وممتصنعا آخر في عقد آخر مع الصانع الفعلي، ويكون كسبه هو الفرق بين الثمنين.

<sup>1</sup>سامي حمود، دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، المجلد 3، العدد 2، 1996، ص 96.

<sup>2</sup>محمد عبد الله الشيباني، مرجع سابق، ص 223.

#### 4.3.2.3.2 أنواعه

تتميز صيغة الاستصناع بنوعين من الأشكال هما:

**1.4.3.2.3.2 الاستصناع العادي:** حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.

**2.4.3.2.3.2 الاستصناع الموازي:** حيث أن البنك يوكل صانع آخر يشرف عليه ويشترط ألا توافق السلعة المصنوعة المواصفات المحددة ألفا.

#### 4.2.3.2 التمويل بالإجارة

من الأعمال التي يجريها البنك على عقار عملية الإجارة وهي ما يقع على الأرض أو على المبنى المساد على الأرض أو على المبنى مفروش.

#### 1.4.2.3.2 تعريفها

للإجارة عدة تعاريف لغة واصطلاحاً نذكر منها:

**لغة:** اسم يعطى من كراء لمن قام بعمل ما جزاء له على عمله فيقال لها أجر والأجرة وأجره إذا أثابه على عمله ولا يقال إلا في النفع دون الضرر، ويغلب الأجر في الثواب الأخروي والأجرة في الثواب الدنيوي<sup>1</sup>.  
**اصطلاحاً:** هي عقد لازم على منفعة مقصود قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتسيير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك مجمل الثمن فوراً. وهي أيضاً عقد على منفعة مقصودة مباحة لمدة معلومة وعوض معلوم.

#### 2.4.2.3.2 مشروعيتها

للإجارة مشروعية بالكتاب والسنة والإجماع<sup>2</sup>.

من الكتاب لقوله تعالى: "أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُمْ لِنَصِيْقِهِمْ عَلَيَّهِمْ وَإِنْ كُنَّ أُولَىٰ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيَّهِمْ حَيْثُ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمْ بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَسْرُوعٌ لَّهُمُ الْخُرْبِيُّ". من السنة لقوله صلى الله عليه وسلم: أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه" رواه ابن ماجة.  
وقد أجمعت الأئمة على مشروعية الإجارة لحاجة الناس إلى التبادل في المنافع والخدمات كحاجتهم إلى التبادل في السلع والأعيان.

<sup>1</sup> عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإيجار، دراسة فقهية مقارنة، ط2، السعودية، 2000، ص20-21.

<sup>2</sup> علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص118.

### 3.4.2.3.2 شروطها: حتى تصح الإجارة يجب توفر الشروط الآتية<sup>1</sup>:

- أن تكون العين المؤجرة معروفة ومقبولة من قبل المتعاقد ومقدورة التسليم؛
- أن يملك المؤجر الأول الأموال محل العقد؛
- معرفة مدة الإيجار والأقساط الإيجارية وبيان كيفية دفعها؛
- يمكن إعادة تأجير العين المؤجرة من قبل المستأجر؛
- أن تكون العين المؤجرة مما يدوم الانتفاع به.

### 4.4.2.3.2 أحكامها

لا يجوز للمستأجر إيجار المعدات لغيره أو رهنها أو إنشاء أي تأمين عليها أو بيعها أو بيع جزء منها. لا يجوز للمستأجر بدون موافقة المؤجر المسبقة كتابته أي أن يثبت المعدات على أي أرض أو مبان بحيث لا يمكن فصلها عن تلك الأرض والمباني دون تلف أو تغيير في هيئتها<sup>2</sup>.

### 5.4.2.3.2 مزايا التمويل بالإجارة

يتميز الإجارة ببعض المزايا نذكر منها<sup>3</sup>:

**1.5.4.2.3.2 بالنسبة للمستأجر:** أهم ما يميز الإجارة هو أنها تساعد المستأجر على حسن التخطيط والبرمجة لنفقاته لأنه يعرف التزامه المالي مقدما وتعتبر وسيلة جيدة تحميه من التضخم خصوصا إذا ارتبط بعقد ثابت الأجرة لوقت طويل وهي تساعد تسيير الأعمال الإدارية والمحاسبية للمستأجر.

**2.5.4.2.3.2 بالنسبة للمؤجر:** الإجارة تعتبر أقل خطورة من القرض والمشاركة لأن المؤجر يملك الأصل المؤجر من جهة ويتمتع بإيراد مستقر وشبه ثابت وهي تدير إيراد المؤجر خلاف القرض الحسن وفضلا عن ذلك فإن بعض المزايا الضريبية التي ينالها المؤجر يمكن أن ينعكس على المستأجر في شكل تخفيض الأجرة.

### 6.4.2.3.2 أنواعها

**1.6.4.2.3.2 الإجارة التشغيلية:** يقوم البنك الإسلامي بموجب هذا الأسلوب باقتناء موجودات وأصول مختلفة تستجيب لحاجيات جمهور متعدد من المستخدمين وتتمتع بقابلية جيدة للتسويق سواء على مستوى المحلي والدولي، ويقوم البنك إجارة هذه الأعيان لأي جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها واستيفاء منافعها خلال

<sup>1</sup> صخر أحمد الخصاونة، عقد التأجير التمويلي، دراسة مقارنة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص159.

<sup>2</sup> هشام خالد، البنوك الإسلامية الدولية و عقودها، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص55.

<sup>3</sup> منذر قحف، «سندات الإجارة و الأعيان المؤجرة»، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 28، السعودية 2000، ص15.

مدة محددة يتفق عليها، وبانتهاء هذه المدة تعود إلى حيازة البنك لبيحث من جديد من مستخدم آخر يرغب في استئجارها<sup>1</sup>.

ويتميز هذا الأسلوب ببقاء الأعيان تحت ملكية البنك الإسلامي الذي يقوم بعرضها للإيجار مرة تلو الأخرى بدون استعمال إلا لفترات قصيرة وهو يتحمل في ذلك مخاطرة ركود السوق، وانخفاض الطلب على تلك الأعيان مما يؤدي إلى خطر عدم استغلالها وتنقسم الإجارة التشغيلية إلى قسمين: إجارة معينة: وهي الإجارة التي يكون محلها عقارا أو عينا معينة بالإشارة إليها، أو نحو ذلك مما يميزها عن غيرها.

إجارة موصوفة بالذمة: وهي الإجارة الواردة على منفعة موصوفة بصفات يتفق عليها مع التزامها في الذمة كسيارة أو سفينة غير معينة لكن موصوفة وصفا دقيقا يمنع التنازع.

**2.6.4.2.3.2 الإجارة التمليلية:** تعتبر الإجارة التمليلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية وهي تتميز بكون البنك لا يقتني الموجودات والأصول انطلاقا من دراسة السوق والتأكد من وجود رغبات بها، بل أنه يشتريها استجابة لطلب من أحد من عملائه لتملك تلك الأصول وعليه فإن تملك تلك الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية البنك بعد نهاية عقد الإجارة، كما هو الحال في الإجارة التشغيلية وإنما هي تنتقل هنا إلى ملكية المستأجر ويحتسب البنك الأجرة الإجمالية غالبا على أساس تكلفة الموجودات بالإضافة إلى ربحه وتقسط الأجرة بعد ذلك على فترات يتفق عليها<sup>2</sup>.

### 3.3.2 أساليب التمويل القائمة على التكافل

تتكون الاساليب التمويل القائمة على التكافل كما يلي:

**1.3.3.2 القرض الحسن:** هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقترض إلى المقرض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليه.

وهو ذلك القرض الذي يمنحه البنك إلى العميل على أساس مجاني أي دون أن يتقاضى في المقابل القرض أية فائدة أو مبالغ أو نسبة من الأرباح<sup>3</sup>، وهذا النوع من التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات تؤكد

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية و التطبيقات العلمية ، ط4، دار المسيرة ، الاردن، 2012، ص259-260.

<sup>2</sup> محمد الوطيان، البنوك الإسلامية، ط1، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص131.

<sup>3</sup> Mohamed FalloulBah, Lessystemes financiers islamiques, édition carthala, France, 2011, p130.

جدية المقترض ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملاً أو جزئياً حسب الإنفاق المحدد بينهما، ويكتفي البنك الإسلامي باسترداد أمواله فقط، والهدف الأساسي وراء تقديم القرض الحسن تعكسه الآية الكريمة في قوله تعالى: " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " <sup>1</sup> وتمنح هذه القروض لتخفيف ضائقة مالية سببها عدم توفر المال الكافي لمواجهتها <sup>2</sup>.

**2.3.3.2 الزكاة:** هي إخراج من مال مخصوص بلغ نصاباً، وهي ما يخرجها الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة وتزكية النفس وتميئتها بالخيرات، فهي النماء و الطهارة و البركة ، لقوله تعالى : "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" <sup>3</sup>. وهي أحد الأركان الخمسة وقرنت بالصلاة في اثنين وثمانين آية قد فرضها الله تعالى في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجماع أمته <sup>4</sup>، والتمويل عن طريق الزكاة يتيح فرص استثمار متعددة مهما كان العائد المتوقع منها عكس التمويلات الأخرى التي يجب الأخذ بعين الاعتبار التكلفة التي تتجر عنها كما أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الزكاة يدمج العديد من الأفراد ضمن دائرة الإنتاج فيصبحون منتجين وليسوا مستهلكين ويساهم في خلق مناصب العمل.

<sup>1</sup> سورة البقرة، الآية 245.

<sup>2</sup> بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية -ط1، دار النفائس، الأردن، 2013، ص57-58.

<sup>3</sup> سورة التوبة، الآية 103.

<sup>4</sup> علي حمزة، الياس حفيظ، نموذج صندوق الزكاة في الجزائر -دراسة قياسية -مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، ال عدد14، سوريا، جوان،

2013 ص10.

### خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل الأول تحديد الإطار النظري للنظام المالي في الإسلام أو ما يعرف بالمالية الإسلامية من أجلهم الصحيح لبعض المصطلحات، بالإضافة إلى معرفة مفهوم التمويل في هذا النظام وخلصنا من خلال ما تقدم إلى ما يلي:

إن النظام المالي العام الإسلامي هو مجموعة أحكام شرعية تتعلق بالمال، فيضع له أسس وقواعد واضحة، خاصة تحقيقه لمقصد إبعادها عن الانتهاب، واستغلاله فيما يرضى المولى عزوجل، وبالتالي فهو نظام مستقل شرعي وشامل، ويؤثر في كافة جوانب الحياة، إذا انه يعمل داخل نظام اقتصادي تحدد أحكامه الشرعية الإسلامية.

ويمكن تعريف المالية الإسلامية بكونها مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي وردت في القرآن والسنة والتي تعالج الإيرادات العامة وإنفاقها الموازنة بينها توجيهها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يعد النظام المالي في الاسلام بمثابة تخطيط دقيق وتنظيم علمي متكامل.

فالنظام المالي الإسلامي كأى نظام مالي لا بد له من سياسة يعتمد عليها للوصول إلى أهدافه وهو ما يطلق عليه بالسياسة المالية للدولة، التي تمثل الجانب التطبيقي للنظام المالي في الاسلام حيث تسعى الدولة من خلالها إلى المواءمة بين المبادئ والأصول العامة التي تشكل النظام المالي.

ت لعب عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، إذ أن قوة النظام الاقتصادي ونقاعته مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية وتعبئتها، ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية وذلك لتساهم لدفع عجلة التنمية. التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

للتمول الإسلامي أساليب وأشكال عديدة تعد بدائل التمويل الربوي، ولكل أسلوب من هذه الأساليب التمويلية الخاصة، فهناك أساليب قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار كالمضاربة، المشاركة المزارعة المساقاة وأساليب قائمة على المديونية كالمرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة بالإضافة إلى أساليب أخرى قائمة على التكافل مثل القرض الحسن والزكاة.

# الفصل الثاني : المصارف الإسلامية و ضوابط عملها

### تمهيد

تقوم المصارف بدور هام في النشاط الاقتصادي، فهي تقوم بدور الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، و التي ليس لديها القدرة على استخدام الموارد المالية بكفاءة في النشاط الاقتصادي، والوحدات المالية ذات العجز المالي، و التي لديها كفاءة نسبية عالية في استخدام الموارد المالية، و هو ما يعني أن دور المصارف يتمثل في زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية في النشاط الاقتصادي من خلال تعبئة واستقطاب الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض المالي، وتوجيهها للاستثمارات الإنتاجية في النشاط الاقتصادي لدى الوحدات ذات العجز المالي.

وفي ظل انتشار المصارف بأشكالها المختلفة في معظم الدول الإسلامية، فقد تزايد الاتجاه نحو الأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية من قبل العلماء المسلمين في تنظيم الأعمال المصرفية في تطويرها الحديث وفقا لهذه المبادئ كما جاء بالقرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

ومن خلال التطور الكبير الذي شهدته الأسواق المالية، والتي باتت تشكل أداة رئيسية في توفير التمويل للنازم لزيادة معدل النمو الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات. فقد تزايد دور المصارف الإسلامية في هذه الأسواق من خلال استخدام الموارد المالية المتاحة لديها في استثمارات مالية وحقيقية في النشاط الاقتصادي في معظم الدول الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية في أشكال متعددة مثل نظام المشاركة، المضاربة، المرابحة، الاستصناع، الاجارة، والسلم .... الخ.

ولذا سنتناول في هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول : يتضمن الإطار النظري للمصارف الإسلامية من خلال مفهومها و النشأة ، أسس عملها و أهم الفروقات بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية ، بالإضافة إلى مصادر الأموال الموجودة فيها و مجالات الصناعة المالية الإسلامية .
- المبحث الثاني: يتضمن التحول المصرفي من خلال معرفة مداخل تقديم الخدمات المالية الإسلامية دوافع ومتطلبات فتح نوافذ المعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى معرفة طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية وآليات إدارتها.

### 1.المبحث الأول : ماهية المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة وذلك لما تحمله من فكر اقتصادي بناء، وقد شكلت هذه لمصارف واقعا ملموسا فعلا لحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في جميع الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وعلى الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية فقد استطاعت أن تحقق نجاحا وتطورا ملموسا على مستوى العالم.

#### 1.1 المطلب الأول : مفهوم المصارف الاسلامية و أسس عملها

أثبتت المصارف الإسلامية وجودها سواء في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية و خاصة بعد الأزمة المالية العالمية أصبحت أكثر كفاءة وربحية و استقرار مقارنة بالمصارف التقليدية ، مما أدى إلى تزايد عددها واتساع نطاقها الجغرافي على دول العالم ، و قد ساعد انتشارها جراء فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية ومنها في الدول الغربية، وذلك لتمييز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في تعدد المنتجات و الأدوات الاستثمارية (مراحة ، مضاربة مشاركة ، استصناع و غيرها ) التي تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء بينما تعتمد المصارف التقليدية على القروض كأداة رئيسية لتشغيل أموالها .

#### 1.1.1 تعريف المصارف الإسلامية و نشأتها

اختلف الباحثون في وضع تعريف محدد للمصرف الإسلامي وبوجه عام فإن أهم هذه التعريفات كمايلي:

##### 1.1.1.1 تعريف المصارف الإسلامية

هناك العديد من التعاريف للمصارف الإسلامية من أهمها:

##### 1.1.1.1.1 التعريف الأول: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما

يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.<sup>1</sup>

##### 2.1.1.1.1 التعريف الثاني: هوك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة

على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذ وعطاء.<sup>2</sup>

##### 3.1.1.1.1 التعريف الثالث: مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال

التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس

<sup>1</sup>أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة، استراتيجيةمواجهتها، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن 2008 ، ص 60.

<sup>2</sup> عادل عبد الفضيل ، الربح و الخسارة في معاملات المصارف الاسلامية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،

2007 ، ص397

القيم والمثل والأخلاق الإسلامية، في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكرامة للأمة الإسلامية.<sup>1</sup>

**4.1.1.1.1 التعريف الرابع:** مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية، أي أنه مؤسسة لا تهدف إلى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية عليا لتحقيق بالضرورة أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة.<sup>2</sup>

**5.1.1.1.1 التعريف الخامس:** مؤسسة مالية تقوم بأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشريعة الإسلامية السمحة.<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن المصارف الإسلامية عبارة عن كيان مالي واقتصادي وجد ليطم فيه تطبيق منهج الفكر الاقتصادي الإسلامي، وجعله واقعا ملموسا من خلال الاستثمار الأمثل لموارده في مشاريع استثمارية اقتصادية وإنتاجية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسهم في تحقيق متطلبات الفكر الاقتصادي الإسلامي في التكافل الاجتماعي، التوزيع العادل للثروات وتحقيق الربح الحلال فضلا عن نشاط الوساطة بين وحدات الفئاض والعجز المالي الذي يعد جوهر عمل المصارف عموما.

### 2.1.1.1 نشأة المصارف الإسلامية و تطورها

نشأت المصارف الإسلامية حديثا وفكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، إلا أن الجذور التاريخية لنشأتها ككيان مالي مستقل تعود إلى بيت مال المسلمين، الذي يمثل أول ظهور لنظام المصارف الإسلامية حيث كان يقوم برعاية شؤون المسلمين ويهتم بتلبية احتياجاتهم الخاصة والعامة، وتوافر التمويل اللازم للمجتمع ويعتمد على الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية كافة التي كانت سائدة في الدول الإسلامية.

ويعود ظهور المصارف الإسلامية في القرن الماضي إلى سنة 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل دون فائدة، وفي سنة 1950 بدا التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ، و تشير الوقائع إلى أن بؤادر تجربة المصارف الإسلامية قد ظهرت لأول مرة في سنة 1963 بجمهورية مصر العربية في محافظة الدقهلية في قرية ميت غمر من خلال إنشاء مصارف

<sup>1</sup> فادي محمد الرفاعي ، المصارف الاسلامية ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2004 ، ص 17.

<sup>2</sup> صادق راشد حسين الشمري ، أساسيات الصناعات المصرفية ، عمان ، 2008 ، ص 32.

<sup>3</sup> محمد محمود العجلوني ، البنوك الاسلامية ، أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، 2008 ، ص 110.

للادخار، وهذه التجربة تعد منطلقاً و خط البداية لوضع الاقتصاد الإسلامي كفكر موضع التطبيق العملي، و يرجع أسباب ظهورها في مصر هي بعد نشر مقالات المفكر الإسلامي "حسن البنا" حول الاقتصاد الإسلامي و التي كانت تنتشر في مجلة الدعوة قبل سنة 1949، و التي نشرت بعد ذلك مجمعة في كتاب بعنوان "مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي سنة 1952<sup>1</sup> و قد أشارت بعض المصادر إلى وجود تجارب سبقت مصارف الادخار مثل تعاونيات الائتمان في كراتشي، و مشروع حيدر آباد في القارة الهندية، و هي مؤسسات لا تتعامل بالفائدة و تمارس العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة، و قد قامت هذه المؤسسات على شك مصارف ادخار محلية من منطلق اقتصاديو اجتماعي يدعو إلى التكافل، وكان هدفها جذب صغار المدخرين و تشجيعهم على الادخار في هذه المصارف و إخراج أموالهم من دائرة الاكتناز و التعامل مع المؤسسات المالية بعيد عن الفائدة الربوية التي حرمها الفكر الإسلامي مصداقاً لقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ "2.

وقد أعقبت مصارف الادخار افتتاح مصرف ناصر الاجتماعي الذي باشر أعماله في سنة 1972، وكان من بين أهدافه هو توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، و قد حاول أن يضع صيغا وأساليب عمل التمويل الإسلامي موضع التطبيق كالمضاربة والمشاركة و قد قدم القروض الحسنة للفقراء والمحتاجين. وفي سنة 1975 أعلن عن تأسيس المصرف الإسلامي للتنمية الذي انبثق عن المؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في جدة سنة 1970، وبعدها انطلقت حركة إنشاء و تأسيس المصارف الإسلامية في دول عدة أهمها دول الخليج العربي حيث تتوفر السيولة النقدية، و قد أدت هذه المصارف دوراً مهماً في زيادة حجم الادخار المصرفي و تنشيط السوق المحلية فضلاً عن دورها الاجتماعي المتمثل في جمع الزكاة من المتعاملين معها و من المواطنين، و قد وجهت معظم موارد صندوق الزكاة نحو تمويل نشاطات اجتماعية تعزز التكافل الاجتماعي كالتعليم و العلاج و القروض الحسنة<sup>3</sup>.

وبمساهمة سعودية تم تأسيس المصارف الآتية وهي مصرف فيصل الإسلامي في كل من السودان ومصر في سنة 1977، ومصرف فيصل الإسلامي في كل من غينيا وقبرص سنة 1982، ومصرف فيصل الإسلامي في كل من البحرين والسينغال والنيجر وغانا سنة 1983. كما ساهمت مجموعة شركة البركة القابضة المصرفية تأسيس عدد من المصارف في العالم منها مصرف البركة الإسلامي للاستثمار بالبحرين، و مصرف البركة

<sup>1</sup> حكيم فليح الساعدي، المصارف الإسلامية: مفاهيم أساسية و حالات تطبيقية، ط2، دار بغداد للكتب و الطباعة و النشر و التوزيع، 2019، ص23-24.

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية 278.

<sup>3</sup> محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص83-84.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

السوداني و مصرف البركة التركي للتمويل ، و مصرف التمويل السعودي التونسي ، بيت التمويل الإسلامي ببريطانيا ومصرف التمويل الموريتاني في الأعوام 1984، 1985 ، و البركة في كاليفورنيا و تكساس و جيوتي و جنوب شرق آسيا ، و في جنوب شرق إفريقيا خلال السنوات 1987، 1988، 1996<sup>1</sup>. و في الوقت الحاضر انتشرت المصارف الاسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ ، أو فروع إسلامية مثل ستي بنك و ليدز و غيرها هذاما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق و إمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة على صعيد العالم .<sup>2</sup> وبذلك أصبحت المصارف الاسلامية واقعا في الحياة المصرفية الدولية حيث بلغ عدد المصارف الاسلامية في ماي 1997 حوالي 150 مؤسسة مصرفية إسلامية تدير استثمارات تقدر حوالي 75.5 مليار دولار غطت قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا، ثم تزايد عددها في عام 2001 إلى أن وصل 190 مؤسسة بموجودات تتجاوز 150 مليار دولار، وفي عام 2005 ازداد عددها إلى 267 مصرفا منتشرة في 48 دولة على مستوى العالم، وهي تدير أصولا يبلغ حجمها 262 مليار دولار.<sup>3</sup> كما بلغ عدد المصارف الاسلامية سنة 2010 أكثر من 450 مصرف على مستوى العالم بحجم أعمال يصل إلى أكثر من 800 مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن تصل في نهاية 2012 إلى 990 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ عدد النوافذ في البنوك التقليدية في سنة 2010 ما يقارب 350 نافذة.<sup>4</sup>

### الجدول (2-2): مراحل تطور المصارف الإسلامية

الدولة	الحدث	العام
ماليزيا و باكستان	بدأ أقدم محاولة لفكرة المؤسسات المصرفية التي تسعى للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء أول صناديق ادخار لا تتعامل بالفائدة.	الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين
جمهورية مصر العربية	أول محاولة حقيقية لإنشاء مصرف إسلامي، وذلك من خلال إنشاء مصارف أطلق عليها اسم مصارف الادخار المحلية والتي أسسها الدكتور أحمد النجار .	1963
جمهورية مصر العربية	إنشاء مصر الناصر الاجتماعي والذي يعد أول مصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة أخذ أو عطاء .	1971
المملكة العربية السعودية	بدأ الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف تعمل طبق لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال ما جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، حيث ورد على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية.	1972

<sup>1</sup>يعرب محمود إبراهيم الجبوري ، دور المصارف الاسلامية في التمويل و الاستثمار ، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014، ص24.

<sup>2</sup> الوادي ، محمود حسين ، الاقتصاد الإسلامي ، ط1، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2010، ص 192.

<sup>3</sup>زعتري، علاء الدين، مرجع سابق، ص 84-89.

<sup>4</sup>زعتري، علاء الدين، مرجع سابق، ص 47.

## الفصل الثاني : المصارف الإسلامية و ضوابط عملها

دولة الإمارات العربية المتحدة	1975	البداية والولادة الحقيقية لأول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والذي تمثل بتأسيس مصرف دبي الإسلامي.
المملكة العربية السعودية	1977	مباشرة المصرف الإسلامي للتنمية نشاطه حيث كان الهدف الأساسي للمصرف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب دول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
على مستوى دول العالم	1980 و الى غاية ما قبل الأزمة المالية العالمية	انتشرت المصارف الإسلامية عربياً و عالمياً ، حيث بلغت قيمة الاستثمارات طبقاً للشريعة الإسلامية عام 2007 على الصعيد العالمي حوالي 450 مليار دولار بعد أن كانت 201 مليار دولار عام 2004.
على مستوى دول العالم	الأزمة المالية العالمية و حتى الآن	في ظل الأزمة المالية العالمية لقيت المصارف الإسلامية صدى واسعاً على مستوى العالمي، فقد بلغ معدل نمو الصيرفة خلال فترة الأزمة 23.46% ليصل عددها عام 2010 إلى أكثر من 300 مصرف ومؤسسة مالية إسلامية وبجزم أموال تزيد عن 200 بليون دولار، هذا بخلاف فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية على مستوى العالم.

المصدر: مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح لتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة حلب، الجمهورية العربية السورية 2014، ص 5-6.

وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل إلى أكثر من 1.113 مؤسسة تعمل 60 دولة حول العالم من بينها 700 بنك إسلامي، وقد قدر حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بـ 1.5 تريليون دولار في سنة 2016 وهكذا أصبحت البنوك الإسلامية في تزايد مستمر في العديد من الدول العربية الإسلامية والعالمية، وهذا دليل على قبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الإسلامي، لأن سرعة تطورها مؤشر على نجاحها وكفاءة تشغيلها مقرونا باكتساب ثقة كل من المساهمين و المتعاملين معها و الجدول التالي يبين بعض مؤشرات البنوك الإسلامية حتى سنة 2016<sup>1</sup>.

### الجدول (3-2): بعض مؤشرات البنوك الإسلامية في سنة 2016.

المؤشر	التقدير
عدد المؤسسات المالية الإسلامية	1.113 مؤسسة منها حوالي 700 بنك إسلامي .
عدد عملاء البنوك الإسلامية	100 مليون عميل.
رأس مال البنوك الإسلامية	13 مليار دولار .
الأصول في البنوك الإسلامية	1.5 تريليون دولار .

<sup>1</sup>قرمية دوفي، إنعكاسات الأزمة العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية -دراسة عينة من المصارف الإسلامية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016-2017 ، ص 07.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

حصة دول الخليج العربي من حجم الأصول	50.3 %.
حجم أصول صناديق الاستثمارية الإسلامية في نهاية الفصل الثالث من سنة 2015.	60.2 مليار دولار .
إصدارات الصكوك الإسلامية	295 مليار دولار .

المصدر: قومية دوفي، انعكاسات الأزمة العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية -دراسة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص07

### 3.1.1.1 خصائص و أهداف المصارف الإسلامية

نجد أن أهم حاجات المجتمعات الاسلامية هو وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربا.

**1.3.1.1.1 خصائص المصارف الإسلامية:** للمصارف الاسلامية خصائص تميزها عن المصارف التقليدية من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون اختلافا واضحا على النحو التالي:

**1.1.3.1.1.1 استبعاد التعامل بالفائدة (الربا):** لا تتعامل المصارف الاسلامية بالفائدة وتشكل هذه الخاصية

المعلم الأساسي للمصرف الإسلامي، وبدونها يصبح مثل المصارف التقليدية، لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة.<sup>1</sup> وأن المصارف لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي لأصحاب الحسابات لديها و بكافة أشكالها ، و لا تأخذ فائدة من المتعاملين مع مقابلة استخدامها للموارد لديها<sup>2</sup>، و أن الأصل في اعتماد المصارف الإسلامية على هذه الخاصية هي النصوص العديدة التي وردت في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة التي تنص على تحريم الربا بكافة أشكاله لقوله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِينَ يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"<sup>3</sup>.

**2.1.3.1.1.1 توجيه الجهد إلى استثمارات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية:** يهتم المصرف الإسلامي

عند توجيه تمويله للمشروعات الاقتصادية المختلفة ، تلك المشروعات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية من ناحية، و لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية من ناحية أخرى ، عملا بقوله تعالى: "الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَجَلُّهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ

<sup>1</sup>عريفات، حربي محمد، وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص 91.

<sup>2</sup> خلف ، حسن فليح ، النقود و المصارف ، جدارا للكتاب العالمي ، ط1، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 385.

<sup>3</sup> سورة البقرة، الآية 275.

أَلْمُفْلِحُونَ<sup>1</sup>، و هذا ما يدفعها إلى تركيز نشاطها على تمويل المشاريع على أساس نظام المشاركة ، كمصدر لتحقيق العائد الذي يحصل عليه المصرف مقابل عمليات التمويل، و هو عائد غير مؤكد يرتبط مباشرة بالنتائج الفعلية لعمليات الاستثمار.

**3.1.3.1.1.1 تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي:** للمصارف الاسلامية دور مهم في الاقتصاد الإسلامي لكونها جهازا فعالا يعمل بكفاءة ويمكنه بذلك من منافسة المؤسسات المصرفية والاستثمارية غير الاسلامية، ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلى جانب ما يحققه علمستوى الاجتماعي في تنمية التعاون والتكافل والإخاء بين أفراد المجتمع، مودعين ومستثمرين تعمل المصارف الاسلامية على تلبية متطلبات العصر في كافة المجتمعات الاسلامية في العالم، وكذلك الالتزام بالأسس المبنية على أحكام الشريعة الاسلامية.<sup>2</sup>

**2.3.1.1.1 أهداف المصارف الإسلامية:** تبرز أهمية المصرف الاسلامي، من خلال تحديد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها فالنشاط الاقتصادي فهو يقوم بأداء دور الوساطة المالية المرتكزة على مبدأ المشاركة، بالإضافة إلى أنه يعمل على تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد، وتعبئة طاقة رأس المال في المجتمع بهدف تحقيق استخدام أفضل للموارد المالية، وفي سبيل تحقيق رسالة المصرف فإن هذه الأهداف تتعدد وتتنوع في النقاط التالية:

**1.2.3.1.1.1 الأهداف الخاصة بالجانب المالي:** تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف في الجانب المالي أهمها:

**1.1.2.3.1.1.1 جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم الأهداف الأساسية للمصارف الإسلامية ويمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصارف الإسلامية سواء كانت ودايع استثمار أو ودايع تحت الطلب، الحسابات الجارية أو ودايع الادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.<sup>3</sup>

**2.1.2.3.1.1.1 استثمار الأموال:** يمثل الشق الثاني في عملية الوساطة المالية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء كانت للمودعين أو المساهمين، وتهدف من خلال ذلك تحقيق العائد الاجتماعي والمالي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سورة الأعراف، الآية 157.

<sup>2</sup> أميرة عبد اللطيف ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991 ، ص 367-368.

<sup>3</sup> يعرب محمود ابراهيم الجبوري ، مرجع سابق ، ص 36.

<sup>4</sup> عريقات، حربي محمد، وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص، 121.

**3.1.2.3.1.1.1 تحقيق الأرباح:** إن تحقيق الأرباح في المصرف الإسلامي يعتبر من أهم أهدافه الرئيسية، والذي من خلاله يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، بالإضافة زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين وبالتالي يكون دليل على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.<sup>1</sup>

**2.2.3.1.1.1 أهداف خاصة بالمتعاملين:** تقوم المصارف الإسلامية بكسب ثقة المتعاملين، والتي تحرص على تحقيق أهداف متعددة أهمها :

**1.2.2.3.1.1.1 تقديم الخدمات المصرفية:** يقوم المصرف الإسلامي بتقديم خدمات مصرفية بجودة عالية بهدف جلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين، وتلبية احتياجاتهم بهدف استقطاب أكبر حجم ممكن من المدخرات التي تمكن من استغلالها في مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.

**2.2.2.3.1.1.1 توفير التمويل للمستثمرين:** تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الأموال المودعة لديها من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة لها عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال الشركات المتخصصة التابعة للمصارف الإسلامية فمختلف المجالات الاستثمارية، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.<sup>2</sup>

**3.2.2.3.1.1.1 توفير الأمان للمودعين:** من أهم عوامل نجاح المصارف الإسلامية هو كسب ثقة المودعين ويكون ذلك من خلال تمويل الاستثمارات التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وتوفير السيولة النقدية لتلبية احتياجات المصرف، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين، ولذلك نجد أن المصارف تقوم بحسن اختيارها للمشاريع التي تمولها والتي تضمنها عائد أكبر.<sup>3</sup>

**3.2.3.1.1.1 الأهداف الخاصة بتنمية المصرف:** إن للمصارف العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

**1.3.2.3.1.1.1 تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الأساسي لعملية تحقيق الأرباح، وذلك لأن الأموال لا تدر عائدا لنفسها دون استثمار، ولذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على الاستثمار وتوفير الخبرة المصرفية ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عريقات، حربي محمد، وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 122.

<sup>2</sup> النجار، اخلاص باقر، المصارف الإسلامية، ط 1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق 2009، ص 70

<sup>3</sup> عماد غزالي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 28.

<sup>4</sup> عريقات، حربي محمد، وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 123.

**2.3.2.3.1.1.1 تحقيق معدل نمو للمصرف:** تمثل الاستمرارية حافز مهم للمصارف الإسلامية لمنافسة المصارف التجارية، فهي من خلال عملياتها تعمل على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي الإجمالي والقضاء على البطالة، بالإضافة إلى توظيف الأموال بشكل صحيح لتصبح أداة ووسيلة في خدمة المجتمع.<sup>1</sup>

**3.3.2.3.1.1.1 الانتشار جغرافيا واجتماعيا:** إن توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين لا بد أن يغطي أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات، وذلك من خلال توفير فروع ومكاتب تابعة للمصارف.<sup>2</sup>

**4.2.3.1.1.1 أهداف ابتكارية:** حتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي، حيث تعمل على تنوع المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية لاستقطاب أكبر عدد من العملاء واستيعاب الطلب المتزايد من قبلهم، والتي تسعى لإيجاد صيغ استثمارية إسلامية تمكن من خلالها تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>3</sup>

**2.1.1 أسس وضوابط عمل المصارف الإسلامية:** أهم الضوابط والأسس التي تحكم عمل البنوك الإسلامية وتميزها عن غيرها هي:

**1.2.1.1 الالتزام بقاعدة الحلال و الحرام :** و هو ما يشمل طرق الكسب و كل عقود البيع ، و التي وضعها الاسلام لإنفاق المال و اكتسابه بشرط الالتزام بالطيبات و الابتعاد عن الخبائث ، لقوله تعالى "الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"<sup>4</sup>، لذلك البنوك الإسلامية ملزمة أن تعمل على استخدام المال و تنميته وفق ما يرضي الله من حيث الطرق أو الوسائل تطبيقا لقوله تعالى : "قطعهم في لأرض أممهم الصالحون ومنهم دون ذلك وبلوهم بالحسنة والسيات لعلهم يرجعون".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عدنان كريم ، علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، العراق ، ص 21.

<sup>2</sup> محمد أحمد الشافعي ، المصارف الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 92.

<sup>3</sup> محمد أحمد الشافعي ، مرجع سابق ، ص 93.

<sup>4</sup> سورة الأعراف، الآية 157.

<sup>5</sup> سورة البقرة، الآية 168.

**2.2.1.1 عدم التعامل بالربا (الفائدة):** لقد وضع الإسلام مبادئ عامة تحكم العمليات المالية والاقتصادية وكل ما يتعلق بالحصول على المال وإنفاقه في أوجه مختلفة، ومن هنا فإن المؤسسات المالية الإسلامية قد تبنت المنهج الشرعي الإسلامي في معاملاتها فلا تتعامل بالربا أخذ وإعطاء<sup>1</sup>.

لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ"<sup>2</sup>.

**3.2.1.1 الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات:** باعتبار أن البنوك الإسلامية لا تعمل إلا في الوساطة المالية لذلك فقد يكون موضوع عملها المتاجرة في السلع والبضائع والإستاد والتصدير، فقد التزمت هذه البنوك بأخلاقيات التعامل المالي في الإسلام وتمثلت في عدم الغش والتزوير في المعاملات عدم التعامل بالرشوة، عدم الخضوع في المنافسة غير المشروعة، عدم الاحتيال والاحتكار وحبس السلع عن المستهلك عند الاحتياج<sup>3</sup>.

**4.2.1.1 الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم:** تعتبر هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات القائمة على المشاركة والمعاوضة، فالتعامل مع البنك يكون شريكا في الربح وفي الخسارة، أي أن له الحق في الحصول على الربح أو العائد (الغنم)، يكون بقدر محمل المشقة كالمخاطر أو الخسائر (الغرم)<sup>4</sup>.

**5.2.1.1 قاعدة الخراج بالضمان:** أي أن الذي يضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فمثلا يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب، ويكون الخراج (أي ما خرج من المال المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن وهو البنك لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها أي الخراج غنم والضمان غرم<sup>5</sup>.

### 3.1.1 الفرق بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية

لقد تطلع الاقتصاديون الإسلاميون إلى أن تكون متطلبات المصارف الإسلامية في صورة أموال وودائع الاستثمار فقط، فيما يتم توظيف هذه الأموال في أصول وفق عقود المشاركة في الربح لذا يمكن ملاحظة الفرق بين الصياغة النظرية والتطبيقات الفعلية للمصرفية الإسلامية.

ويؤدي التزام المصارف الإسلامية في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية إلى تميزها عن المصارف التقليدية، بحيث تختلف عنها من حيث المبدأ والمضمون بشكل واضح و كذلك أيضا اختلافها في الأهداف والوسائل، و أن أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية هو اعتمادها في معاملاتها على مبدأ

<sup>1</sup> عاشور عبد الجواد عبد الحميد، البديل الإسلامي للفوائد الربوية، دار النهضة، مصر، 1990، ص 50.

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية 278.

<sup>3</sup> أميرة عبد اللطيف ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق ، ص 228.

<sup>4</sup> عبد الناصر يراني أبو شهد ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ط1 ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013 ، ص 115.

<sup>5</sup> محمود حسن رضوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 94-95.

## الفصل الثاني : المصارف الإسلامية و ضوابط عملها

المشاركة في الربح و الخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية ، مع تجنب التعامل بالربا (الفوائد المصرفية) ، عكس المصارف التقليدية التي تعتمد في عملها على نظام الفائدة الربوية أخذ و عطاء ، و بالرغم من اختلاف الفلسفة و منهجية العمل بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة مهمة ومنطلق أساس و هو أن المصارف الإسلامية مصارف تعمل كوسيط مالي و يضمها هيكله القطاع المصرفي بمفهومه العلمي و العملي و هي من شأنها شأن أي مصرف تقليدي يستهدف تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توظيف مواردها الداخلية و الخارجية لصالح المجتمع ، و بالرغم من ذلك هناك اختلافات عديدة بين المصارف الإسلامية و التقليدية و الجدول الآتي بين أهم أوجه الاختلافات بينهما:

الجدول(4-2): أهم الفروقات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

الرقم	الفرق	المصرف الإسلامي	المصرف التقليدي
01	الفوائد الربوية	لا تتعامل في أصل نظامها و نشاطها بالفائدة فهي حرام بإجماع العلماء و نظام القروض فيها خال تماما من الفوائد، لذا تسمى بحسب اصطلاح الشرعيين بالقروض الحسنة .	المصارف التقليدية بحسب أنظمة إنشائها مقصور نشاطها في الغالب على التعامل في القروض وليس الاستثمار في المشروعات العقارية والصناعية و الزراعية إلا بنسبة ضئيلة.
02	النظام الاقتصادي المتبع	تعتمد في معاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح و الخسارة .	تقوم في معاملاتها على أساس نظام الفائدة.
03	صيغ التمويل والاستثمار	صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية متعددة: كالمراحة المشاركة، المضاربة، الاستصناع والسلم والمزارعة والمساقاة وغيرها مما يناسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم.	تقوم بإتاحة التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية والخدمات المختلفة في صورة قروض نقدية وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية الأسهم والسندات.
04	متطلبات الاستثمار	تتطلب استثمارات المصرف الإسلامي امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة.	يمنع على البنوك التقليدية هذا التملك خوفا من تجميد أموالها.
05	المحفظة الاستثمارية	تشمل المحفظة الاستثمارية على أسهم عادية للشركات والهيئات التي تمارس أنشطة مشروعة أو تنتج سلعا غير محضرة من الناحية الشرعية وكذا سندات المقارضة (الصكوك الإسلامية)	المحفظة الاستثمارية في المصارف التقليدية تتكون من أسهم و السندات .
06	مخاطر تحقيق العائد	احتمال تحقيق الربح أو الخسارة معا يضيفي العدالة على العلاقة بين عاملي الإنتاج (العمل ورأس المال).	الفائدة هي عائد أكيد، وهو عائد ثابت يسهم في تحويل الاستثمارات إلى الإيداع بفائدة بدل الاستثمار بالأسهم في سوق المال.
07	الأساس الاجتماعي	يقوم على أساس اجتماعي ضمن أهم مقاصده الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية وهذا ما نلمسه: الخدمات الاجتماعية التي يقدمها	يقوم على أساس تحقيق أقصى ربحية ممكنة .

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

	البنك الإسلامي للناس ومنها على سبيل المثال القروض الحسنة، السلفيات الاجتماعية، الزكاة.		
08	المعايير المستخدمة لتنظيم العمل المصرفي	تستخدم المعايير العالمية الإسلامية (AAOIFI) الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	تستخدم المصارف التقليدية المعايير الدولية .
09	تضخيم الأسعار	تقوم المصارف الإسلامية على قاعدة استبعاد الفائدة في كل معاملاتها و لذلك لا تعدها من عناصر التكاليف التي تتحملها المستهلك في النهاية و هذا ما يؤدي إلى عدم تضخيم التكاليف و عدالة الأسعار بما يحقق رواج اقتصادي.	تفرض البنوك التقليدية الوحدات الاقتصادية الفائدة والتي تضيفها إلى تكاليف الإنتاج وهذا ما يقود إلى تضخيم التكاليف وارتفاع الأسعار .
10	الجوانب الرقابية	يخضع للرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة أعمال المصرف للشريعة الإسلامية فضلا عن الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي.	يخضع لرقابة البنك المركزي .

المصدر: حكيم فليح الساعدي ، المصارف الإسلامية : مفاهيم أساسية و حالات تطبيقية ، الطبعة الثانية ، دار بغدادي للكتب للطباعة و النشر و التوزيع ، 2019 ، ص 41-42.

### 2.1 المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى مصادر داخلية وخارجية ومصادر أخرى، وكلها تساعد على تكوين القدرة الاستثمارية للبنك.

#### 1.2.1 المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية

يقصد بمصادر الأموال الداخلية الموارد المتاحة للاستثمار بهيكل التمويل بالميزانية التي يمتلكها المصرف، ويعتمد عليها كبقية المصارف الأخرى على حجز جزء من الأموال وإبقائه داخل المؤسسة من أجل تعزيز مكانته المالية وتشمل هذه الموارد كل من: رأس المال، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة.

**1.1.2.1 رأس المال:** يعتبر جزء أساسيا من موارد البنك الإسلامي و ذلك لأنه لفظ وارد في القرآن الكريم عند تحريم الربا في قوله تعالى: " فَإِنْ لَمْ يَنْعَمُوا فَادْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ" لفظ رأس المال يقصد به في الفكر الإسلامي أصل المال الذي يمتلكه الإنسان بالفضل للإنتفاع به، و يمثل رأس المال قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين عند بدأ تأسيسه و يستخدم في كل أوجه نشاطه<sup>2</sup>، بالإضافة إلى اعتباره بمثابة الأمان و الحماية و الثقة بالنسبة للمودعين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>سورة البقرة، الآية 279.

<sup>2</sup> جمال العمارة، المصارف الإسلامية، دارالنبأ، بسكرة، الجزائر، 1996، ص80.

<sup>3</sup> يوسف فرحات رعيون، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان، 2004، ص100.

ويشكل رأس المال نسبة ضئيلة من المصادر المالية للبنوك بصفة عامة، إذا ما قورن بمجموع الأموال التي يستخدمها البنك في استثماراته وذلك لسبب بينهما:<sup>1</sup>

- لأن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأموال الخاصة، وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار؛

- صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكثر على المساهمين الأوائل للبنك، ومع ذلك يجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك لمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة منهم.

**2.1.2.1 الاحتياطات:** تعتمد الشركات الكبيرة لتدعيم مراكزها المالية بتكوين الاحتياطات المختلفة وهذه الأخيرة ماهي إلا مبالغ مقتطعة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع، والتي تعمل على تقوية المركز المالي للشركة بهدف المحافظة على سلامة رأس المال مع إتاحة الفرصة لمقابلة الخسائر المحتملة في المستقبل وتنقسم بصفة عامة إلى 03 أنواع:<sup>2</sup>

**1.2.1.2.1 الاحتياطي القانوني:** وهو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح التي يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وفي الغالب تكون النسبة 10 % ويبقى للبنك يقتطع هذه النسبة حتى يتساوى الاحتياط القانوني مع رأس المال المدفوع بالكامل والاحتياط القانوني يطلب وسيلة للوقاية من أية خسائر قد تتيج قيام البنك بعملياته المختلفة.

**2.2.1.2.1 الاحتياطي العام:** وهو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس مال البنك ولا يشترط أن تكون نسبته متساوية لنسبة الاحتياطي القانوني.

**3.2.1.2.1 الاحتياطات الأخرى:** تكون هذه الاحتياطات لمواجهة خسائر قد تلحق الضرر بالبنك، وبذلك لن يعرف البنك أو أصحاب الودائع خسائر إلا في حالة التي تكون فيها هذه الأخيرة أكبر من مقدار الاحتياط الموجود وهو نادر ما يحدث والملاحظ أن بعض البنوك بدأت تستعمل هذا الحساب لمواجهة المستقبل.

**3.1.2.1 المخصصات والأرباح المحتجزة (غير الموزعة):** المخصصات هي مبالغ تخصم من مجمل الربح لمواجهة خطر محتمل الوقوع خلال الفترة المالية المقبلة، ولكنه لا يكون معلوم المقدار أو وقت حدوثه بدقة. أما الأرباح المحتجزة يحددها النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية بمقدار الأرباح والتي تحول إلى الأعوام القادمة، وتمكن البنك إضافتها للاحتياطي العام أو زيادة رأس مال

<sup>1</sup> فارس مسدور ، التمويل الاسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية ، دار هومة ، الجزائر ، دون سنة النشر ، ص 92.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري ، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية ، ط1، دار اليازوري للنشر ، عمان ، 2008 ، ص42.

## الفصل الثاني : المصارف الإسلامية و ضوابط عملها

البنك، وتعتبر هذه الأرباح غير الموزعة ثابتة من موارد البنك الإسلامي<sup>1</sup> وتستعمل عادة في توسيع نشاط المؤسسة، وتمويل استثمارات جديدة مما يعطي للبنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى<sup>2</sup>. وهي نصيب من أرباح المساهمين وليس من أرباح المودعين، وتوجد عدة أنواع للمخصصات التي يقوم المصرف بتكوينها من أجل مواجهة الأخطار من أهمها: مخصصات الامتلاك، مخصصات المؤنات، مخصصات مخاطر الاستثمار.

### 2.2.1 مصادر الأموال الخارجية في البنوك الإسلامية

تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبير على الموارد الخارجية التي يتم استقطابها من المودعين وتختلف هذه الموارد باختلاف مدة بقائها في المصرف، ويمكن أن تعتبر الودائع بمختلف أشكالها أهم الموارد الخارجية للبنك، بل أهم مصادر مواده على الإطلاق ويمكن تقسيم الودائع التي يتلقاها البنك الإسلامي إلى الأشكال التالية:

**1.2.2.1 الودائع الجارية:** وتسمى ودائع تحت الطلب وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي، والتي يتعهد بردها أو رد قيمتها دون فائدة وعائد، وتبقى تحت تصرف أصحابها بحيث يمكنهم اللجوء إليها متى أرادوا ذلك، وبدون إخطار مسبق و فيها يتم الإيداع أو السحب دون قيد أو شرط بموجب شيكات مسحوبة قصيرة الأجل، كما أن استخدامها في أغراض قصيرة الأجل يجب أن يكون بحذر حتى لا يتعرض البنك لأي موقف يهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته نحو أصحاب هذه الودائع، لذلك فإن البنك الإسلامي يستخدم نسبة محدودة منها و يضيفها إلى أمواله المعدة للتوظيف لكي يوفر السيولة الكافية لمقابلة السحب منها<sup>3</sup>. ويتلقى المصرف عمولة من المودع على هذا النوع من الودائع في مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات كصرف الشيكات وتحويل المال وحفظه.... الخ<sup>4</sup>.

#### الجدول (5-2): مقارنة بين الودائع الجارية (تحت الطلب) في المصارف الإسلامية والتقليدية

عصر المقارنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
من حيث الأهمية	تعتبر أهم مصدر، تحتل المكانة الأولى وتمثل أعلى نسبة إجمالي الودائع	تقل أهميتها بالمقارنة بالودائع الاستثمارية ولا تتعدى حدود 30 % من إجمالي الودائع
من حيث الضمان	مضمونة الرد عند الطلب، و للمصرف حرية التصرف في الوديعة	مضمونة الرد عند الطلب، ويفوضا لعميل المصرف في حرية التصرف بالوديعة .
من	قابلة للسحب والتحويل في أي وقت دون إخطار إلا في	قابلة للسحب والتحويل في أي وقت ولا يمكن

<sup>1</sup> رشاد العصار و رياض الحلبي ، النقود و البنوك ، دار صفاء ، عمان ، 2000 ، ص119.

<sup>2</sup> محمد بوجلال ، البنوك الإسلامية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990، ص53-54.

<sup>3</sup> رشاد العصار و رياض الحلبي ، مرجع سابق ، ص120.

<sup>4</sup> عايد فضل الشعراوي ، المصارف الإسلامية :دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، ط2 ،الدار الجامعية ببيروت ،2007،ص156.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

حيث السحب	حالة السحب على المكشوف فإن المصرف يأخذ فائدة من العميل مقابل هذه الخدمة.	للمصرف أن يأخذ فائدة في حالة السحب على المكشوف ويمكن اعتباره قرصا حسنا من المصرف للعميل
من حيث أداة التعامل	يتحصل العميل على دفتر شيكات من أجل تقييد مسحوباته ومدفوعات.	يتحصل العميل على دفتر شيكات من أجل تقييد مسحوباته ومدفوعات.
من حيث العائد	لا تستحق فائدة لأنها غير مستقرة إلا في بعض البنوك أصبحت تعطي فوائد و ذلك من أجل تشجيع الإيداع .	لا تستحق أي شيء لا فائدة ولا ربحا ولا تتحمل الخسائر
طبيعة	تمثل قرص ربوي .	تمثل قرص حسن .

المصدر: راجع محمود حسن الوادي، حسن محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط2، دار المسيرة عمان، 2008، ص82.

**2.2.2.1 الودائع الادخارية:** ودايع التوفير وهي الأموال المودعة لدى المصرف قصد ادخارها لوقت الحاجة إليها كما تعطي صاحبها بموجبها دفتر توفير، يقيد إيداعاته ومسحوباته، يخير المصرف صاحب هذه الوديعة بين أن يودعها في حساب الاستثمار بالمشاركة في الأرباح وفقا لعقد المضاربة مطلق أو مقيد، أو أن يودع جزء منها في حساب الاستثمار ويترك الجزء الآخر لمقابلة السحب وفقا للاحتياجات، وبهذا يضمن المودع قيمتها من البنك وقد يشرك البنك هذه الودائع في أرباحه.<sup>1</sup> فالبنك يقبل هذه الودائع على النحو التالي<sup>2</sup>:

- يقبلها قرصا حسنا دون أن يدفع لأصحابها أي فائدة ربوية ويمكن للبنك أن يستفيد من المبالغ التي تتجمع لديه عادة في استثمارات مناسبة ومشروعة، ولا يحول ذلك دون إلزام البنك بالاستجابة لطلبات السحب من هذه الودائع فورا وفي أي وقت يشاء العميل.
- يخير البنك الاسلامي صاحب الوديعة بأن يدعها في حساب الاستثمار مع المشاركة في الأرباح وبين أن يودع جزءا منها في حساب الاستثمار ويترك جزءا آخر لمقابلة السحب وفقا لاحتياجاته.

نميز هذا النوع من الودائع رغم صغر حجمه مقارنة بالأنواع الأخرى نوعين:

**1.2.2.2.1 ودايع ادخارية مع التفويض بالاستثمار:** ويستحق هذا النوع نصيبا من الربح، ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء، فهي تجمع بين خصائص الوديعة تحت الطلب وخصائص الوديعة الاستثمارية؛

**2.2.2.2.1 ودايع ادخارية دون تفويض بالاستثمار:** لا يستحق هذا النوع عائدا حتى ولو طال مدة إيداعها لأنها غير قابلة للاستثمار من طرف المصرف الإسلامي، على عكس البنوك التقليدية.

<sup>1</sup> محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص70.

<sup>2</sup> جميل أحمد ، الدور التنموي للبنوك الاسلامية ،شهادة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصاد و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006،ص95.

## الفصل الثاني : المصارف الإسلامية و ضوابط عملها

**3.2.2.1 الودائع الاستثمارية:** تسمى كذلك ودائع الأجل (متوسطة وطويلة الأجل) وقد تختلف تسميتها وشروطها من بنك لآخر، وهي الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الإسلامي بقصد المشاركة بما في تمويل عمليات استثمارية ويعد أهم وأكبر مصدر من مصادر أموال البنك الإسلامي، و فيها لا يحدد هذا الأخير عائداً محدداً سلفاً عليها و يتحدد العائد وفقاً لطبيعة النشاط الاستثماري، مدته و نتائج الأعمال للتوظيفات التي وجهت إليها هذه الأعمال تمثل نسبة الودائع الاستثمارية أعلى توظيف مالي في المصرف الإسلامي و هي تختلف من بنك إسلامي لآخر و يوجد هذا النوع من الودائع على شكلين كمايلي:

**1.3.2.2.1 الودائع الاستثمارية مع تفويض بالاستعمال (المطلقة العامة):** يخول فيها المودع (رب المال) المصرف (المضارب) باستثمار أمواله في أي من المشروعات التي يراها هذا الأخير مناسبة، أو سحب جزء منها قبل نهاية المدة المحددة وبذلك يأخذ هذا النوع حكم المضاربة الشرعية. لذا يطلق عليها اسم حسابات المشاركة أو حسابات المضاربة غالباً ما تقوم المصارف الإسلامية بخلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية بأموال أصحاب حقوق الملكية في المصرف ويستحق هؤلاء ربحين أحدهما بصفتهم مضارباً، والآخر بصفتهم أرباب مال في المضاربة.<sup>1</sup>

**2.3.2.2.1 الودائع الاستثمارية بدون تفويض:** و هي الودائع التي يشترط أصحابها على المصرف استثمارها في مجالات معينة و لمدة محددة ،و لهم ربحهم و عليهم خسارتها في إطار المضاربة المقيدة<sup>2</sup> و يوجد هذا النوع من الودائع غالباً لتمويل المشروعات الاستثمارية متوسطة الأجل وهي تحقق ميزة عدم خضوعها لنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها المصرف المركزي، تدار هذه الحسابات إما على أساس المضاربة و إما على أساس وكالة بأجر<sup>3</sup>.

الجدول(6-2): مقارنة بين الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية والتقليدية

عناصر المقارنة	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
التسمية	حسابات ثابتة، ودائع المشاركة، ودائع المضاربة، إشعار حسابات الاستثمار.	حسابات ثابتة، إشعار وديعة الأجل.
نوع العقد	عقد مضاربة جائز شرعاً.	عقد إجارة على النقد غير جائز شرعاً (عقد ربوي).
الأهمية	أهم المصادر الخارجية، ويشكل نسبة 80% من إجمالي الودائع.	تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، ويشكل نسبة 30% من إجمالي الودائع.

<sup>1</sup> عبد الستار أبو غدة، مرجع سابق، ص10.

<sup>2</sup> عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون و التطبيق، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص242.

<sup>3</sup> عبد الستار أبو غدة، مرجع سابق، ص11.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

ملكية الودائع	تكون ملكية الودائع لأمواله مما يحمله مخاطر استثمارها، ويجعل من حقه المشاركة في الأرباح.	تنتقل ملكية المال المودع إلى المصرف و بالتالي يصبح المال ديناً في ذمة المصرف.
الإيداع	غير مضمونة وقد يتحمل صاحب الوديعة الاستثمارية خسارة عملاً لمبدأ الأرباح والخسارة.	مضمونة حيث يضمن المصرف أصل الوديعة بالإضافة إلى الفائدة محددة سلفاً.
العائد	عائد غير مضمون، فالمودع يحصل على حصة شائعة من الربح الذي يتحقق كما يتحمل الخسارة في حالة حدوثها.	عائد مضمون محدد سلفاً بغض النظر عن نتائج أعمال المصرف.
العلاقة بين المصرف والمتعاملين	علاقة مشاركة وفق صيغ المشاركة أو المضاربة.	علاقة مديونية (دائن، مدين).
نسبة الاحتياطي الإلزامي	المودع يرغب في استثمار أمواله بالكامل من المفروض إنشاء ودائع استثمارية من نسبة الاحتياطي.	إمكانية إعادة قسم كبير الودائع لأصحابها عند الطلب تخضع لها لأن الودائع تكون ديناً في ذمة البنك.

المصدر: عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في بنوك المشاركة على ضوء تجربتها المحاسبية والمصرفية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، 2002/2001، ص143.

### 4.2.2.1 ودائع الجهات الحكومية والهيئات المصرفية

تتلقى المصارف الاسلامية ودائع من جهات خارجية، إما من قبل الهيئات الحكومية أو المصرفية وتتمثل هذه الودائع في:

**1.4.2.2.1 الودائع الحكومية:** وهي الأموال التي تقوم الجهات الحكومية بإيداعها لدى المصارف الاسلامية من أجل استثمارها وتنميتها ولتحفيز الصناعة المصرفية الاسلامية، ويمكن للمصارف الاسلامية أن تستفيد من هذا النوع إذا ما تمكنت من زرع الثقة والأمان في الوسط الذي تنشط فيه<sup>1</sup>.

**2.4.2.2.1 القروض من البنوك المركزية:** يقوم البنك المركزي بتقديم التمويل اللازم للمصارف الاسلامية في شكل قروض حسنة، باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير أمامهم، غير أن الواقع العملي يثبت عكس ذلك، فقلما تقدم البنوك المركزية التمويل اللازم للمصارف الاسلامية في شكل قروض حسنة.

**3.3.3.1 الودائع المتبادلة بين المصارف الاسلامية والمؤسسات المالية الاسلامية:** انطلاقاً من مبدأ التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية، تقوم بعض المصارف الاسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداعها في

<sup>1</sup> حمزة شودار ، مرجع سابق ، ص96.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

مصارف إسلامية أخرى أو تقليدية أو مؤسسات مالية أخرى، التي تعاني عجزا في السيولة، إما في شكل وداع استثمارية أو وداع جارية. وفيما يلي مقارنة بين مختلف أنواع الودائع في المصارف الإسلامية.

الجدول رقم: (2-7): مقارنة بين مختلف الودائع في المصارف الإسلامية.

ودائع الاستثمارية		ودائع الادخارية	ودائع الجارية	عنصر المقارنة
مضاربة مقيدة	مضاربة مطلقة	مضاربة مطلقة	قرض حسن	أصل العقد
الاستثمار + الربح	الاستثمار + الربح	الاستثمار + الربح	السحب والإيداع	الهدف من الحساب
مستثمر كبير	مستثمر	مستثمر صغير	أي شخص	صاحب الحساب
كبير	صغير	صغيرة جدا	غير محدد	الحد الأدنى للرصيد المشارك في الربح
مشارك	مشارك	مشارك	غير مشارك	المشاركة في الربح
مرتفعة	متوسطة	منخفضة	غير مشارك	المشاركة في الخسارة
مرتفعة	متوسطة	منخفضة	لا شيء	نسبة المشاركة في الاستثمار
مرتفعة	متوسطة	منخفضة	-	نسبة المشاركة في الربح
ربع سنة أو حسب المشروع	ربع سنة	شهر	غير محدودة	المدة
بعقد جديد	بعقد جديد	غير محدد	غير محدد	الإيداع
لها شروط	لها شروط	غير محدد	غير محدد	السحب

المصدر: محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، 2008، ص 196-197.

### 3.2.1 المطلب الثالث: المصادر الأخرى للأموال في المصارف الإسلامية

يقدم البنك الاسلامي عدد كبير من الخدمات تكاد تفوق تلك الخدمات المقدمة من طرف البنوك التقليدية، فهو يقدم نفس الخدمات هذه الأخيرة بعد تعديلها وجعلها في شكل إسلامي بل يتعداها إلى خدمات أخرى إضافية، ويتم تقسيم تلك الخدمات إلى خدمات مصرفية تسهيلات مصرفية وخدمات اجتماعية.

#### 1.3.2.1 عوائد الخدمات المصرفية

تعتبر تلك الخدمات التي يهدف البنك من ورائها لتحقيق الربح فتكون مقابل رسم أو عمولة ، وهي لا تختلف عن مثيلاتها في البنوك الربوية إلا من ناحية المنهج و المبادئ التي تقوم عليها و تتمثل هذه الخدمات

في :

**1.1.3.2.1 الودائع المصرفية :** مما لا شك كل بنك يحتاج إلى مصادر مالية لتمويله ،و تعتبر الودائع البنكية من أهمها و هذه الأخيرة تتكون من عدة أنواع يمكن حصرها في النقاط التالية :

- الحسابات الجارية: من بين الخدمات المتعددة للبنوك الاسلامية تعد الحسابات الجارية عن عقد بين طرفين العميل من جهة والمستلم (البنك) من جهة أخرى، حيث يقوم العميل بإيداع أمواله في المصرف كادخار احتياطي لوقت الحاجة، وهي ترد دون إخطار مسبق، ولا يضاف على هذه المبالغ أي فائدة في البنك الاسلامي، إلا أنه يمكن لهذا المصرف إضافة جوائز غير مسبقة للمبلغ.
- الحساب الاستثماري المشترك: هو تفويض من العميل المودع للمصرف بالتصرف بالمبلغ المودع واستثماره في المشاريع التي تعمد بالفائدة على اقتصاد الدول، ويكون لهذا الحساب آجال مختلفة ولا يجوز للمودع سحبه قبل نهاية المدة المخصصة لذلك.
- الحساب الاستثماري المخصص: يعتمد هذا الحساب على حرية اختيار العميل مشروع معين لاستثمار أمواله ، كما يحدد مدته و في المقابل يكون للزبون نصيب من أرباح المشروع الذي اختاره واتفق عليه مع المصرف .

**2.1.3.2.1 التحويلات المصرفية :** إن التحويل المصرفي عبارة عن عملية محاسبية ، من خلاله يتم نقل مبلغ من حساب عميل و يضاف إلى حساب عميل آخر بطريقة آلية ، يكون بتدخل مصرف أو أكثر، و تعد التحويلات المصرفية من أبسط العمليات و أقلها تكلفة ،و هي تقلل من استخدام العملة المتداولة من الناحية الاقتصادية ،أما من الناحية القانونية فإن التحويل المصرفي يعد من صور الوفاء و بالتالي فهو يشبه الشيك من ناحية الاستخدام .

**3.1.3.2.1 تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** تعهد هذه العملية من طرف العملاء لبنك مختص، ليقوم هذا الأخير بتحصيل قيمة أوراقهم التجارية من المسحوب عليهم. و تعد الأوراق التجارية من أدوات الائتمان قصيرة الأجل و من أبرزها الكمبيالة (السفتجة) ،كما يقوم البنك من ناحية أخرى بدفع ديون عملائه و في حالة ما إذا كان حامل والأوراق التجارية في أزمة يكون لديهم خصم قيمتها من البنك مقابل عمولة تكون نتيجة تحمل البنك أسهم قصد بيعها للجمهور بسبب صعوبة هذه المهمة تقوم هذه الشركة بتفويض إحدى البنوك المرخصة بالعملية يعد المصرف الاسلامي أحد المترشحين لدى الشركات ،و يقوم البنك الاسلامي بعملية الاكتتاب إما بشراء كل الأسهم المراد طرحها بأقل القيمة الاسمية للسهم ، لي طرحها بدوره للجمهور بالسعر الاسمي للسهم، في حين أن الفرق بين الشراء والبيع الذي يتحصل عليه البنك جائز لأنه اتفاق بين الشركاء مادام بعيد عن الغرر والجهالة

و إما بتعهد المصرف للشركة في حالة عدم اكتتاب كل الأسهم المطروحة يقوم هو بشراء الفرق لحسابه لكن دون أن يكون المصرف مسؤول عن تغطية الإصدار كاملا.

أما عملية حفظ الأوراق التجارية (التأمين) يكون على شكل ضمان يتحصل عليه البنك مقابل القروض التي تمنح للعملاء و تختلف نوعية هذه الضمانات ، فيمكن أن تكون أوراق مالية أو رهن و تعد عملية توثيق الدين (القرض) في الاسلام جائز لقوله تعالى: "وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِمَّ قُبُوضَةً فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَيَلْتَقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ"<sup>1</sup>.

**4.1.3.2.1 بيع و شراء الأوراق التجارية:**الأصل في بيع و شراء الأوراق التجارية هو تنفيذ لرغبات الزبون لذلك تعمل البنوك على التوسط للقيام بهذه العملية لصالح عميلها ، إلا أن البنوك الاسلامية لا ستحبذ هذا النوع من التوسط في عمليات البيع و الشراء بالنسبة للسندات ، بل تعتمد على عقد الوكالة و تكون على أجرة (عبارة عن سمسة) و هي جائزة شرعا ، أي أشكال بالنسبة للبنوك الاسلامية<sup>2</sup>.

**5.1.3.2.1 بيع و شراء العملات الأجنبية:** تستقطب البنوك الاسلامية ودائع العملاء بالعملات الأجنبية أسوة بما لدى البنوك التجارية ، فتقوم بفتح الحسابات بالعملات بأنواعها الجارية و تحت الطلب و التوفير و الودائع لأجل و تحت إشعار و هي من الوظائف الأساسية لهذه البنوك .كما تقوم هذه البنوك بتقديم خدمات مصرفية ناشئة عن وظيفة قبول الودائع حيث تقوم بعمليات مصرفية هدفها تنظيم و إدارة و استثمار هذه الموجودات بالإضافة إلى بيع و شراء العملات الأجنبية نقدا (الصرف) و بيع و شراء العملات الأجنبية الفورية Spot في سوق الصرف الأجنبي ، و تقوم بإصدار الحوالات المصرفية بالعملات الأجنبية للعملاء، و استقبال ما يرد من شيكات مصرفية و شرائها مقابل العملة المحلية، و الاحتفاظ بحسابات بالعملات الأجنبية لدى المصارف المرارسلة في الخارج ، و إدارتها و تغذيتها و السحب منها، و ذلك لتسوية الأرصدة الناتجة عن قيمة الحوالات والشيكات المصرفية الصادرة عنها أو الواردة إليها ، أو الناتجة عن مسحوبات بطاقات الائتمان الدولية ، و كذلك لتسوية الأرصدة الناتجة عن عمليات التجارة الدولية من استرادوا تصدير و أثمان الخدمات التي تتم عن طريقها<sup>3</sup>.

وتتم هذه العملية في البنوك الاسلامية على أساس السعر الحاضر أي حسب السعر الراجح يوم إجراء العملية، وبالتالي يكون البيع والشراء حقيقيا وليس أجلا وتتم عملية بيع وشراء العملات الأجنبية في البنوك التجارية على

<sup>1</sup>سورة البقرة، الآية 283.

<sup>2</sup> محسن أحمد الخضيرى ، البنوك الإسلامية ، إيتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، 1990 ، ص 115.

<sup>3</sup>حري محمد عريقات ، سعيد جمعه عقل ، إدارة المصارف الاسلامية "مدخل جديد"، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ، 2010 ، ص239.

أساس الأسعار المحددة من قبل عن طريق المضاربة والمقامرة. لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف "الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثل بمثل، سواء بسواء يدا بيد، فإن اختلفت هذه الأصناف فبعوا كيف شئتم إذ كان يدا بيد"<sup>1</sup>.

**6.1.3.2.1 تأجير الخزائن الحديدية :** يقوم البنك بتأجير خزائن حديدية لمن يرغب من العملاء نظير أجر سنوي زهيد و هي على شكل أدراج يحمل كل منها رقما معيناً ، و هي على أحجام مختلفة تلائم الاحتياجات المختلفة للعملاء، و هذه الخزائن مجهزة بشكل يمنع خطر السرقة و السطو والحريق، و يوجد لهذه الخزائن مفتاحان أحدهما لدى المصرف و الثاني لدى العميل، فيقوم موظف المصرف المختص بفتح القفل الأول و يترك للعميل فتح الثاني، و إدخال و إخراج ما يشاء بسرية تامة، و يحق لصاحب الصندوق الدخول خلال ساعات الدوام الرسمي و الاستفادة من هذه الخدمة .

ويترتب على المصرف في هذه الخدمة تجاه العميل ما يلي:<sup>2</sup>

**1.6.1.3.2.1 دفع الأجرة:** ويحددها عادة العقد ولا يجوز تعديلها أثناء مدة العقد إلا برضى الطرفين والغالب أن تدفع مقدما عن كل مدة العقد، وهي سنة عادة. كما يدفع العميل مبلغا آخر كتأمين عن المدة التي يتأخر فيها المستأجر عن دفع الأجرة ، فيكون للمصرف أن يخصم منه ما يستحق من أجرة متأخرة و إذا كان للمستأجر حساب فتحصل الأجرة غالبا بطريق القيد بالحساب .

**2.6.1.3.2.1 استخدام الخزانة طبقا لشروط العقد :** و من هذه الشروط أن يكون الدخول إليها في أوقات عمل المصرف و بعد التوقيع على دفع يثبت وقت دخول العميل و إتباع إجراءات أخرى تفرضها راحة العملاء الآخرين و عدم وضع مواد متفجرة أو خطرة .

**3.6.1.3.2.1 رد الخزانة عند انتهاء العقد :** على العميل أن يرد الخزانة سالمة كما تلقاها عند انتهاء العقد وذلك برد مفتاحها إلى المصرف و تفرغها من محتواها ، و هذه الخدمة من الخدمات المصرفية الجائزة وفقا للشريعة الاسلامية و تكييفها الشرعي أنها عقد إجارة.

**2.3.2.1 التسهيلات المصرفية:** وتتمثل أساسا في:

**1.2.3.2.1 الاعتماد المستندي:** وهو تعهد صادر من البنك (الضامن) بناء على طلب العميل بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المشحونة مقابل تقديم السندات التي تثبت أن الشحن قد تم، ويتقاضى البنك مقابل ذلك أجرا أو عمولة.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، ط1، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2006، ص 118-119.

<sup>2</sup> حربي محمد عريقات، سعيد جمعه عقل، مرجع سابق، ص 245-246.

**2.2.3.2.1 إصدار خطابات الضمان:** يعتبر خطاب الضمان أهم الخدمات المصرفية التي يطلبها رجال الأعمال من أجل تسهيل معاملاتهم المختلفة كالدخول في المناقصات أو المزايدات أو للتعامل مع الجهات الحكومية.

ويعتبر أيضا تعهد مكتوب يصدره البنك بناء على طلب عميله يتعهد بموجبه بتسديد مبلغ محدد خلال مدة زمنية معينة تجاه طرف آخر (الدائن) في حالة فشل العميل بالوفاء بالتزاماته أو أخل بشروط العقد تجاه الطرف الآخر (الدائن)، وعادة ما تطلب البنوك الاسلامية من عملائها إيداع جزء من خطاب الضمان لديها كتغطية جزئية، ويجوز للبنك أن يأخذ أجرة على الإصدار والمصاريف، ولكن ليس مقابل تسليف مبلغ الضمان. وتقوم المصارف الاسلامية بتقديم هذه الخدمة من أجل الحصول على عائد وتحقيق الربح باعتباره أحد أهداف المصارف عامة والاسلامية خاصة وكذلك من أجل استقطاب عملاء جدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين مع المصرف.

لا يختلف خطاب الضمان الذي تصدره المصارف الاسلامية عن خطاب الضمان الذي تصدره البنوك التقليدية إلا في العمولة المدفوعة أو الفائدة حيث تتقاضى البنوك التقليدية فوائد عن الخطابات المصدرة ، حيث تمثل نسبة معينة من قيمة الخطاب،بالإضافة إلى الفوائد التي يحصل عليها البنك في حالة ما إذا أصبح العميل مدينا له بقيمة الخطاب. أما بالنسبة للمصارف الاسلامية فإن الخدمة تكيف على أساس عقد وكالة بأجر أو كفالة وتعتبر هذه النقطة محل خلاف العديد من الفقهاء.

**3.2.3.2.1 إصدار بطاقات الائتمان:** تعتبر هذه البطاقات من الخدمات الغير المباشرة، تقوم بها البنوك بنوعيتها (التجارية والاسلامية)، وتعد هذه البطاقة البديل الأمثل للعملات النقدية، ويكون إصدارها عن طريق عقد يربط بين ثلاثة أطراف مصدر البطاقة (البنك)، العميل والثالث هو مقدم الخدمة، وبطاقات الائتمان عبارة عن بطاقة مغناطيسية تتيح للزبون إمكانية تسيير أموره من شراء السلع والخدمات مقابل خصم قيمتها من رصيده لدى البنك مصدر البطاقة.<sup>1</sup>

### 3.1 المطلب الثالث: مجالات الصناعة المالية الإسلامية

أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية اليوم موضع اهتمام الاقتصاديين و المصرفيين في معظم دول العالم الإسلامية أو غير إسلامية، لاسيما بعد أن أثبتت المصارف الإسلامية نجاحها في تقديم خدمات المالية الإسلامية المتطورة و المبتكرة و البديلة عن الخدمات المالية التقليدية لدى المؤسسات المالية و المصارف التقليدية التي تقوم على مبدأ الربا،و يعزز نمو المستمر للصناعة المصرفية الإسلامية بارتفاع الطلب على

<sup>1</sup>رشاد نعمان شابع العامري ، الخدمات الائتمانية في البنوك الاسلامية ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2013 ، ص 198.

المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ليس فقط من جانب الخبراء الماليين بمنطقة الشرق الأوسط والبلدان الإسلامية و إنما في كافة أنحاء العالم، الأمر الذي يجعل منها صناعة مالية عالمية، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية بما يتلاءم مع المصادقية الشرعية الذي تسعى لتحقيقها من خلال تطوير وابتكار المنتجات والأدوات المالية الحديثة.

### 1.3.1. الصكوك الاسلامية

يشكل موضوع التوريق من الموضوعات الحديثة في الفكر المعاصر وينتشر التعامل به في المؤسسات المالية التقليدية، ولقد بدأت المؤسسات المالية الإسلامية في تطبيقه تحت ما يسمى "التصكيك" وذلك وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

### 1.1.3.1 مفهوم الصكوك الاسلامية

تستعمل كلمة التصكيك والتوريق والتسنيذ كمفردات لمسمى واحد فهي تشير إلى نفس المعنى، فمصطلح الصكوك يتعلق بالاستثمار الإسلامي الذي ينسجم مع أصول وأحكام الشريعة، وأما التوريق أو التسنيذ فلا يشتهر استعمالهما عند الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لارتباطهم بالاستثمار التقليدي.

### 1.1.1.3.1 تعريف التصكيك

تسمى عملية إصدار الصكوك بالتصكيك وكذلك تسمى التوريق أو التسنيذ وهي جميعها بمعنى واحد فالتصكيك النسبة فيه إلى الصكوك وهو ما ينتج عن العملية المذكورة والتوريق إلى الأوراق المالية والتسنيذ إلى السندات والغالب في المصرفية الإسلامية استخدام لفظ "التصكيك".

وبالنسبة للمعاملات التقليدية يقصد بالأصول الديون القائمة في الذمم، فالبنك الذي أقرض عملاءه لشراء المنازل يمكن أن يجمع ديونهم في وعاء ويصدر مقابلها أوراقا مالية يشتريها المستثمرون وكذا الشركات المصدرة لبطاقات الائتمان ويمكن أن يجمع ديون حملة البطاقات في وعاء وبيعها على صفة سندات قابلة للتداول<sup>1</sup>. أما في المعاملات الإسلامية فالتصكيك يتضمن تحويل أصول حقيقية إلى أوراق مالية قابلة للتداول مثل العقارات، الطائرات، المعدات المؤجرة... الخ، وذلك عن طريق الشراء مباشرة من المالك الأول أو عن طريق استخدام الأموال التي تم جمعها من أجل إصدار الصكوك في شراء أصول جديدة.

<sup>1</sup> محمد على القري ، الصكوك الاسلامية ( التوريق) و تطبيقاتها المعاصرة و تداولها، ج2، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد 19 ، مجمع الفقه الاسلامي الدولي جدة ، السعودية ، 2013، ص101.

ويمكن القول إذن أن التصكيك يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول تستند إلى وعاء يتضمن أصولاً تتحول ملكيتها (بالبيع) من مالكة الأول إلى شركة ذات غرض تسمى مصدر الصكوك حيث تشتري تلك الأصول بقيمة نقدية. وتدفع الثمن للبائع من حصيله الصكوك الصادرة عنها.

وكما جاء في المعيار الشرعي رقم 17 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "التوريق" ويطلق عليه التصكيك والتسنييد وهو تقسيم الموجودات من الأعيان أو المنافع أو هما معاً إلى وحدات متساوية القيمة وإصدار صكوك بقيمتها<sup>1</sup>، إلا أن الشائع استخدام مصطلح الصكوك للتعبير عن توافقها مع أصول وأحكام الشريعة وتفريقها عن التوريق أو التسنييد المرتبط بالاستثمار التقليدي.

### 2.1.1.3.1 تعريف الصكوك الاسلامية

لغة: الصكوك جمع صك، وهو المكتوب الذي يتضمن حقاً أو مالا أنحوه، فهو ورقة مكتوبة تثبت لحاملها أو صاحبها حقاً معيناً.

اصطلاحاً: تعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية الأعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وغلق باب الاكتتاب وبدء استخدامها من أجله.<sup>2</sup>

كما عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي التصكيك على أنه: إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية الموجودات القائمة فعلاً، أو سيتم إنشاؤها من حصيله الاكتتاب وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه.<sup>3</sup>

من الملاحظ من خلال التعريفين اتفاقهما في كون الصكوك وثائق مالية متساوية، وكونها حصصاً شائعة في ملكية موجودات إلا أن تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة قد أوضح ثلاث صفات لا يمكن تسمية الصك بدونها وهي:

- تحصيل قيمة الصكوك: وهو أن تحصل الشركة المصدرة لها على نقد فوري مقابل هذه الصكوك بربح سنوي ثابت.

<sup>1</sup>المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي رقم (17)، صكوك الاستثمار، المنامة، البحرين 1431-2010م، ص250.

<sup>2</sup>المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي رقم (17)، صكوك الاستثمار، المنامة، البحرين 1431-2010م، ص238.

<sup>3</sup>القرار رقم (178) (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) و تطبيقاتها المعاصرة و تداولها، ج2، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 19، مجمع الفقه الإسلامي الدولي جدة، السعودية، 2013، ص1207.

- قفل باب الاكتتاب: ويعني ذلك تحصيل المبلغ المطلوب للمشروع ببيع الصكوك، لأن هذا المبلغ يكون موزعا بالتساوي على عدد الصكوك المصدرة.
- استخدام الصك لما أصدر له.

وعرفها مجلس الخدمات المالية الاسلامية بأنها: حق ملكية نسبة مئوية شائعة في موجودات عينية أو مجموعة مختلطة من الموجودات، أو موجودات مشروع محدد أو نشاط استثماري<sup>1</sup>.

ويمكن القول ان صكوك الاستثمار هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة ومتساوية في الموجودات معينة ومباحة شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الاسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم، والالتزام بالضوابط الشرعية.

### 3.1.1.3.1 الضوابط الشرعية للصكوك الإسلامية

لقد أجاز المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية الصكوك بمختلف أنواعها، والمعيار الشرعي رقم(17) صدر بهذا الخصوص أحكاما وضوابط تحكم هذه الصكوك في أي مرحلة من مراحلها، بدء من الإعلان عن الاكتتاب بها والانتهاؤ بإطفائها، فهناك ضوابط عند إصدار الصكوك وأخرى عند تحديد سعر الأصول وحتى تكون الأصول مقبولة شرعا يجب أن تتضبط بالضوابط التالية<sup>2</sup>:

- أن تمثل ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة حياة المشروع، وأن يتحمل مالك الصك غنم ذلك المشروع وغرمه، وهو ما أكدته الفتوى الصادرة عن المجلس الشرعي التابع لهيئة المراجعة والمحاسبة حيث ينبغي إصدار الصكوك على أساس مشروعات تجارية أو صناعية جديدة يساهم فيها حملة الصكوك وإن صدرت على أساس مشروع قائم، فالواجب أن تمثل الصكوك ملكية تامة لحملتها في موجودات حقيقية من شأنها أن تملك وتباع، سواء أ كانت أعيانا أو منافع أم حقوقا معنوية؛
- يشترط في المشروع الذي تصدر الصكوك لتمويله أن يكون مدرا للدخل، ومستقلا عن المشروعات الأخرى الخاصة بالجهة المصدرة، وأن تكون لها حسابات مالية مستقلة ويتولى تدقيق حسابات المشروع من قبل محاسب قانوني أو أكثر تعيينه الجهة المصدرة وفقا للمعايير المعتمدة؛

<sup>1</sup> مسودة مشروع متطلبات كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية، مجلس الخدمات المالية الاسلامية، ديسمبر، 2007، ص30.

<sup>2</sup> أحمد محمد الجبوسي، التمويل بالصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى ملتقى صفاقس الدولي الرابع حول المالية الإسلامية الهندسة المالية الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمستحقات الربحية والمقاصد التنموية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الزيتونة، تونس، 27-28 أبريل 2016، ص8-9.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

- ألا يلتزم المصدر بدفع العوائد (الفوائد) ولا قيمة الصك، وإنما يعتمد ذلك على الإيرادات والقيمة السوقية للأعيان؛
- قابلية الصكوك للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب ضمن ضوابط معينة؛
- يعد قفل باب الاكتتاب بالصكوك وتخصيصها وبدء نشاطها يجوز تداولها وإن كانت تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أما قبل بدء نشاطها فيجب مراعاة الضوابط التي تحكم عمليات الصرف؛
- لا يجوز تداول صكوك المرابحة بعد تسليم البضاعة للمشتري، أما بعد شراء البضاعة وقبل بيعها فيجوز تداولها؛
- إطفاء الصكوك بالقيمة السوقية الإسمية ، لأنه لا يصح ضمان القيمة الإسمية ؛
- عند تصفية الصكوك يجب مراعاة أحكام الديون وإن كانت الموجودات ديونا.

### 4.1.1.3.1 أهمية الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية هي البديل الإسلامي للسندات في النظام المالي الرأسمالي فهي ترفع الحرج عن أطراف التمويل الذين يمتنعون عن التعامل بالسندات الربوية المحرمة شرعا. كما تعتبر من أفضل الصيغ لتمويل المشاريع الكبيرة التي تعجز عن تمويلها جهة واحدة.

### 1.4.1.1.3.1 مصدر للتمويل

يمكن أن تقدم الصكوك الاستثمارية فرصة استثمارية بحيث تفتح مجالا كبيرا للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم ويرغبون في نفس الوقت أن يستردوا أموالهم بسهولة عندما يحتاجون إليها. فكلما احتاج المستثمر إلى أمواله المستثمرة أو إلى جزء منها جاز له أن يبيع ما يملكه من صكوك أو بعض منها ويحصل على ثمنها الذي يمثل الأصل والربح جميعا إن كان المشروع كسب ربحا.

### 2.4.1.1.3.1 يمكن استخدامها كأحد أدوات السياسة النقدية

تتيح الصكوك الفرصة للبنوك المركزية باستخدامها ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، كما تتيح الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

### 3.4.1.1.3.1 مصدر التمويل المشاريع التنموية

حيث تلبى الصكوك احتياجات الحكومة في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

### 4.4.1.1.3.1 تمويل المشاريع الاستثمارية

حيث تعتبر أداة تساعد في جمع رأسمال لتمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع.

### 5.4.1.1.3.1 وسيلة للتوزيع العادل للثروة فإنها تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناجم

من المشروع بنسبة عادلة وبهذا تنتشر الثروة على نطاق واسع دون أن تكون دولة بين الأغنياء المعدودين<sup>1</sup>.

### 6.4.1.1.3.1 تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب

التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا<sup>2</sup>.

### 5.1.1.3.1 خصائص و دوافع ومعوقات انتشار الصكوك الاسلامية

تعد الصكوك الإسلامية من أهم ابتكارات الهندسة المالية الإسلامية، إذ أنها تتميز بخصائص غير متوفرة بالأسهم والسندات التقليدية، ورغم التطورات التي شهدتها سوق الصكوك الإسلامية والتي كانت نتيجة لعدة عوامل دفعت لانتشارها والرفع من حجم إصداراتها.

### 1.5.1.1.3.1 خصائص الصكوك الإسلامية

تتميز الصكوك الإسلامية بعدة خصائص غير متوفرة بالأسهم والسندات التقليدية ومن أهمها:

### 1.1.5.1.1.3.1 تقوم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة :إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ

إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح و الخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها ، حيث تعطى لمالكها حصة من الربح و ليس نسبة محددة مسبقا من قيمتها الإسمية ، و حصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد نسبة مئوية عند التعاقد

<sup>1</sup> عمري صليحة، سعدان آسيا، الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، الملتقى الدولي الثاني في الصناعة المالية الإسلامية - آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص5.

<sup>2</sup> بن عمارة نوال، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية -البحرين -، مجلة الباحث، جامعة عمار تليجي، العدد 09، الأغواط، الجزائر، 2011، ص255.

فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ، و يتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم ، وفقا لقاعدة الغنم بالغرم.

**2.1.5.1.1.3.1 وثائق تصدر باسم مالکها بفئات متساوية القيمة:** تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها حصصا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتسيير شراء وتداول هذه الصكوك ولها دخل ولا تمثل دينا في ذمة مصدرها لحاملها<sup>1</sup>. وهذه الخاصية تميزها عن السندات التي تمثل قروضا (مبالغ نقدية) يقدمها حملتها، وبعبارة أخرى فان حامل الصك له ملكية متعلقة بحصة في الموجودات وليس في العائد فقط وتتفق الصكوك والأسهم في هذه الخاصية.

**3.1.5.1.1.3.1 تصدر و تتداول وفقا للشروط و الضوابط الشرعية:** تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، كما أنها تقوم أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات و المضاربات و غيرها و تأخذ أحكامها ، أي بضوابط تنظم إصدارها و تداولها تخضع الصكوك لضوابط شرعية عامة و خاصة، أما الضوابط العامة فلا ينبغي أن تتعامل هذه الصكوك في محرم سواء كان محرم لعينه من خلال التعامل في أنشطة محرمة كالخمر و الخنزير، أو محرمة لكسبه من خلال التعامل بالربا و الغش و التدليس و الخديعة و القمار و نحو ذلك .

أما الضوابط الخاصة فان الصكوك تصدر على أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الاسلامية من مشاركة و مضاربة و مرابحة و غيرها ، بضوابط تنظم إصدارها و تداولها .

### 2.5.1.1.3.1 دوافع ومعوقات انتشار الصكوك الاسلامية

تعتبر التطورات التي شهدتها سوق الصكوك الإسلامية كانت نتيجة لعدة عوامل دفعت لانتشارها والرفع من حجم إصداراتها وبالرغم من التطورات التي تلاحظها سوق الصكوك الاسلامية إلا أن هناك مجموعة من العوائق التي لا تزال تحد من اتساعها وتحول دون رفع نسب نموها لدرجات أعلى مما تسجله حاليا لذلك سنذكر كل من العوامل الدافعة لانتشار الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي والعوامل المعوقة لانتشارها فيمايلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> المعيار الشرعي رقم 17، ص291، د عبد الستار أبو غدة، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، بحث مقدم للملتقى السنوي الاسلامي السابع، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، سبتمبر، 2004، ص05.

<sup>2</sup> عماري صليحة، سعدان آسيا، الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

1.2.5.1.1.3.1 العوامل الدافعة لها: بالنسبة للعوامل الدافعة لها هي:

- تحضي الصكوك الاسلامية بتصنيف ائتمان جيد، إذ أنها تخضع لضوابط شرعية تضم علماء دين يضمنون ألا تمر بعمليات توريق للدين تعرضها لمخاطر كتلك التي أدت إليها أزمة القروض العقارية الرديئة بالولايات المتحدة الأمريكية، فتوريق الدين محظور في إطار قواعد التمويل الإسلامي؛
- تحضي الصكوك الإسلامية وقضايا التمويل عموماً باهتمام متزايد الآن في الأوساط الغربية مع شدة أزمة الانكماش الائتماني العالمي ومخاوف الركود الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية العالم ككل، لاسيما بعد أن أصدرت كل من ستاندرد أند بورودي تقريران عن سوق الصكوك يشير إلى احتمال تضعف حجمه.

2.2.5.1.1.3.1 العوامل التي تحجم من اتساع نشاطها

أما بالنسبة للعوامل التي تحجم من اتساع نشاطها فهي:

- نقص الشفافية في بعض الإصدارات: وهو ما دعا العديد من مؤسسات الإصدار إلى الحصول على تصنيف ائتماني من مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية وذلك لتقليل المخاطر ومخاوف الاكتتاب في بعض الإصدارات؛
  - عدم توافر مناخ تشريعي: عدم وجود مناخ تشريعي ينظم عمل هذه الإصدارات ويوحدها خاصة بالنسبة للاختلافات الشرعية التي تظهر من وقت لآخر حول شرعية بعض الصكوك؛
  - عدم وجود سوق ثانوية: ما يجعل تداول هذه الصكوك بين مجموعة محدودة من المؤسسات المالية وبعض الشركات والأفراد وهناك مجموعة من الأساليب التي تؤدي إلى عدم وجود سوق ثانوية لدى الصكوك والاحتفاظ بها باعتبارها تدر عائداً مضموناً وعدم وجود بديل لها في السوق وعدم وجود سماسرة وصناع سوق متخصصين في تقديم عروض وطلبات مستمرة؛
  - الدور الريادي في إصدار الصكوك الإسلامية لبنوك أجنبية: مع قلة عدد البنوك الاستثمارية الإسلامية المشاركة فيها سبب عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة؛
  - افتقار الصكوك الإسلامية لمؤسسات البنية التحتية السائدة : مثل أنظمة التداول و التسوية
  - و مؤسسات تقييم الإصدارات و مراقبة أدائها و معايير محاسبية و مراجعة قياسية .
- و بالرغم من المنافع الاقتصادية التي تحققها عملية التصكيك، إلا أن إجراءاتها و تنفيذها يمكن أن تكون معقداً و مكلفاً و مستغرقاً للوقت، و هناك بعض الاعتبارات يجب مراعاتها عند عملية التصكيك و هي قد تكون تكاليف التصكيك مرتفعة فالتكلفة لا تشمل فقط تكلفة التمويل بحد ذاته، و إنما تتعدى ذلك فهي تشمل تكلفة

وقت الإدارة والتنظيم ،و التوثيق اللازم لها وأيضا توفير الإمكانيات الإدارية و البشرية قد يشكل عبئا ماليا كبيرا في غياب التشريعات القانونية الذي يعمل على حماية المستثمرين هذا ما يؤدي إلى تقليل فرص التوسع في عمليات التصكيك،إلا الذي قد يشكل عائقا حقيقيا أمام البنوك الإسلامية للدخول في مجال الصكوك كمصدر.<sup>1</sup>

### 6.1.1.3.1 أنواع الصكوك الإسلامية

تختلف طبيعة الصكوك الإسلامية وتتنوع باختلاف طبيعة العقد الشرعي الذي تصدر الصكوك على أساسه إلا أننا سوف نهتم بالصكوك الأكثر انتشارا واشتهارا، حيث يمكن تصنيفها إلى صكوك قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول.

#### 1.6.1.1.3.1 الصكوك القابلة للتداول

هي صكوك تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها وهي:

**1.1.6.1.1.3.1 صكوك المضاربة:** وهي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر) وتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال. كما يمكن للمصرف الإسلامي بتقديم رأس مال الصكوك إلى المستثمر، ويحدد حصة كل طرف في الربح وتسلم الأموال للمستثمر باعتباره مضاربا، وهي صالحة للأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها، وتصلح أيضا في مجالات التصنيع والمقاولات وغيرها. ولها عدة أنواع تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- صكوك المضاربة المطلقة: وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب (المصدر) الحق في استثمارها في أي مشروع.
- صكوك المضاربة المقيدة: وهي صكوك تقيد جهة الإصدار في الاستثمار في مشروع معين (عقارات مصانع....)، وتكون محددة بمدة معينة حسب عمر المشروع، ولا يجوز لجهة الإصدار مخالفة تلك القيود.
- صكوك المضاربة المستردة بالتدرج: حيث نجد الجهة المصدرة لها تواريخ يمكن عندها لأصحاب هذه الصكوك أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم.

<sup>1</sup> محسن فؤاد محمد احمد، نحو نموذج تطبيقي إسلامي لتوريق المنتجات، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان 2006، ص 65.

<sup>2</sup> بن الضيف محمد عدنان، ربيع المسعود، أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، ص 10.

- صكوك المضاربة المستردة في آخر المشروع: وذلك بأن يسترد حملة الصكوك في آخر المشروع القيمة الاسمية للصكوك مع ملاحظة الأرباح والخسائر إن وجدت، ويمكن أن توزع الأرباح بشكل دوري ويبقى استرداد القيمة الاسمية للصكوك في آخر المشروع.
- صكوك المضاربة المنتهية بتمليك المشروع: ويمكن أن يكون رد قيمة صكوك المضاربة من خلال التعويض عنها بجزء من المشروع، وذلك بأن تطرح فكرة مشروع معين كبناء عمارة، ويصدر له مجموعة من الصكوك بحصص متساوية ويكون رد قيمتها بعد الانتهاء من المشروع، من خلال تمليك المشروع لأصحاب هذه الصكوك حسب حصصهم.
- صكوك المضاربة القابلة للتحويل: يمكن طرح صكوك المضاربة قابلة للتحويل في زمن معين إلى صكوك مضاربة أخرى وبتغيير مجال التجارة والمضاربة أو نحو ذلك مثل تحويلها بصكوك الإجارة أو إلى أسهم عادية، مع مراعاة الأحكام الشرعية للتداول.
- 2.1.6.1.1.3.1 صكوك المشاركة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لا تستخدم حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم.<sup>1</sup> حيث المصدر لهذه الصكوك هو طالب المشاركة معه في مشروع معين والمكتتبون هم الشركاء في عقد المشاركة وحصيلة الاكتتاب هي حصة المكتتبين في رأس مال المشاركة، وتملك حملة الصكوك موجودات الشركة بغنمها، ولها العديد من الأنواع:
- صكوك المشاركة الدائمة: وهي تشبه إلى حد بعيد الأسهم الدائمة مع إمكانية دخول المصدر بنسبة معينة في رأسمال المشروع وطرح الباقي في صكوك الاكتتاب، سواء كانت الإدارة للمصدر أو لحملة الصكوك أو الطرف ثالث معين، حيث يمكن للمصدر أن يوسع نشاطه أو ينشئ مشروعاً موازياً، فيقوم بالتكفل بجزء من رأس المال ويصبح الجزء الباقي للاكتتاب.
- صكوك المشاركة المحدودة: وتكون مؤقتة بفترة زمنية محددة، عادة ما تكون فترة متوسطة تنتهي بانتهاء المشروع أو الموسم أو انتهاء الدورة الصناعية، التي تكون نهايتها بإحدى الصورتين:<sup>2</sup>
- صكوك المشاركة المستردة بالتدرج: حيث تسترد قيمة هذه الصكوك بصورة تدرجية وفقاً لأقساط دورية ويحصل حاملها على جزء من الأرباح إن وجدت حسب ما بقي له من رصيد لم يدفع بعد؛

<sup>1</sup>أدهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص53.

<sup>2</sup>بن الضيف محمد عدنان، ربيع المسعود، مرجع سابق، ص11

- صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة (المنتهية بالتمليك إلى المصدر): فعند نهاية المشروع يقوم المصدر عادة بإعادة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالسعر الحقيقي، ويكون ذلك في حالة التصفية الإجبارية، كأن يكون المشروع هو قيام بحفر منجم، ففي نهاية المشروع (الحفر) يقوم المصدر بإعادة الصكوك في حين يمتلك هو تلك الأصول.<sup>1</sup>

**3.1.6.1.1.3.1 صكوك الإجارة:** هي صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عدد مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزما لحامل الصك في وقت مستقبلي، ويتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج وقد تمثل حصة في أصول حكومية.<sup>2</sup> ولها عدة أنواع تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة موجودة (مستأجر) بغرض إعادة إيجارها و استقاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها ، و يصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك ؛

- صكوك ملكية منافع: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بغرض إجارة منافعها استفادة أجرتها من حصيلة الاكتتاب وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك؛

- صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: و هي وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين و استقاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها ، و تصبح تلك الخدمة ملكا لحملة الصكوك .

**4.1.6.1.1.3.1 صكوك صناديق استثمار:** صندوق استثمار عبارة عن آلية تجميع الأموال عن طريق الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري محدد في نشرة الاكتتاب وتعدد مجالات استخدامها حيث يمكن أن تشمل كل فروع الاقتصاد بما فيها المجالات المالية وتصدر هذه الصناديق لأجل وبأحجام معينة (الصناديق المغلقة) وبأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> معطى الله خير الدين، شرياق رفيق الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، الجزائر يومي 03-04 ديسمبر 2010، 239.

<sup>2</sup> حمزة رملي، فرص تمويل واستثمار السوق الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية، المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر يومي 05-06 ماي 2014، ص121-122.

<sup>3</sup> مطلق جاسر مطلق الجاسر، صكوك الإجارة وأحكامها في الفقه الاسلامي بدراسة مقارنة الاقتصاد الاسلامي، رسالة ماجستير، قسم الشريعة الاسلامية جامعة القاهرة، 2008، ص18.

<sup>4</sup> نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية: خصائصها و أنواعها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الاسلامية: معالم وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، أيام 15-16 ماي 2005، ص988.

**5.1.6.1.1.3.1 صكوك المزارعة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد، والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة (أصحاب العمل بأنفسهم أو بغيرهم)، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة، وقد يكون المصدر هو المزارع (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرين الذين اشترت بحصيلة اكتتابهم)، ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.

يقوم البنك بشراء أرض زراعية ثم يقسم ثمنها على حصص يصدر بها صكوكا تباع للجمهور ، ثم يتعاقد البنك مع شخص آخر ليقوم بسقي الزرع و القيام به ، و للبنك أن يختار أحد الاختيارات الثلاثة التالية<sup>1</sup>:

- أن يتولى هو القيام على الزرع بجزء مشاع معلوم من المحصول ؛

- أن يشترك في رأس المال فيكون من الملاك ؛

- أن يتولى الإشراف على المشروع وإدارته مقابل أجر معلوم.

**6.1.6.1.1.3.1 صكوك المساقاة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة تصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد والمصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها) التي فيها الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر.

وقد يصدر المساقين (صاح بالعمل) هذه الصكوك، والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرين الذين سقيت الأرض بحصيلة اكتتابهم)، وتستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار.

**7.1.6.1.1.3.1 صكوك المغارسة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيها يتطلب هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك وحصة في الأرض والغرس حسب الاتفاق وما هو منصوص عليه في العقد.<sup>2</sup>

### 2.6.1.1.3.1 الصكوك الغير قابلة للتداول

وهي الصكوك التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون وتتمثل في:

<sup>1</sup> نصبه مسعودة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال - تجربة ماليزيا نموذجا - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 109.

<sup>2</sup> قرمي محمد صناعة الصكوك الإسلامية: وافق وافاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية، جماعة صفاقس كلية العلوم الاقتصادية، صفاقس، تونس، يومي 16-17 جوان 2014، ص06.

**1.2.6.1.1.3.1 صكوك المربحة** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل وشراء سلعة المربحة، وتصبح سلعة المربحة مملوكة لحملة الصكوك، فهي تصدر من قبل الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المربحة بعد تملكهم وقبضهم لها طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المربحة.<sup>1</sup>

ويعتبر المصدر لهذه الصكوك هو بائع سلعة المربحة، والمكتتبون فيها هم المشترون لها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شرائها، ويملك حملة الصكوك هذه السلعة بمجرد شرائها وهم بذلك يستحقون ثمن بيعها ويتمثل ربح حملة الصكوك في الفرق بين ثمن شراء السلعة ودفع مصروفاتها نقداً، ويجوز تداول هذه الصكوك بعد قفل باب الاكتتاب وشراء البضاعة وحتى تاريخ تسليمها للمشتري مقابل ثمن مؤجل أو يدفع على أقساط ويخضع لقيود التصرف في الديون بعد تسليم البضاعة للمشتري وحتى قبض الثمن المؤجل وتصفية العملية.<sup>2</sup> ولكن توجد بعض الآراء الفقهية التي تجيز تداول الصكوك المربحة ولكن ضمن وعاء غالبية من الأصول الأخرى كتعاقدات الإجارة أو المشاركة. ومن أهم مميزات صكوك المربحة ما يلي<sup>3</sup>:

- إشباع حاجات الأفراد من سلع وغيرها من الحاجيات؛
- فتح أبواب ملائمة للاستثمار و تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين ؛
- تنشيط التجارة الداخلية على أساس شرعي ؛
- دعم الصناعة الوطنية و القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة و خدمات .

**2.2.6.1.1.3.1 صكوك السلم:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، و تصبح سلعة السلم مملوكة لحاملي الصكوك وتطرح هذه الصكوك لجمع مبلغ لتسلمه إلى مورد لشراء سلعة منه و تسلم بعد مدة و يكون حق حامل الصك مؤجلاً إلى حين استلام السلع و بيعها ، فتصفي الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي زائد الربح من بيع السلعة و هذا لا يجوز تداولها لأنه لا يجوز بيع السلم قبل قبضه من

<sup>1</sup> Hussein Alasrage; Islamic Financial Instruments and small and medium enterprises, MPRA, Munich Personal REPEC Archive, March 2010, p06.

<sup>2</sup> برودي نعيمة ، التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق الأوراق المالية الإسلامية ، المؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية : - آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، يومي 8-9 ديسمبر 2013 ، ص5.

<sup>3</sup> هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الاسلامية في تمويل في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، مرجع سابق، ص 50

ناحية، ولأن صكوك السلم تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، السلعة معجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية لأنها موصوفة تثبت في الذمة لا تزال في ذمة البائع<sup>1</sup>.

صكوك السلم ترتبط عادة بالسلم الموازي أو بالوعد الملزم بالشراء من طرف ثالث، إذ لا بد من مخرج يؤمن لحامل الصك عائداً مناسباً ويشكل فارق الثمن بين السلم الأول والسلم الثاني أو الوعد البديل له الربح الثابت لحملة الصكوك. فصكوك السلم إذن تتضمن ربحاً ثابتاً، ولكنها غير قابلة للتداول ولا التسعير السوقي لأنها تمثل ديون عينية على بائع السلم أو نقدية على المشتري في عقد السلم الثاني<sup>2</sup>.

**3.2.6.1.1.3.1 صكوك الاستصناع** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حسيلا الاككتاب فيها في تصنيع سلعة و يصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك صكوك الاستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجرة التسليم بثمن معجل، و السلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في ذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، و المبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم و عليه تكون هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها .

وتتميز صكوك الاستصناع بمايلي<sup>3</sup>:

- توفر هذه الصيغة تمويلا متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة ؛
- يمكن استعمال هذه الصيغة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية ذات الجدوى وهي بذلك تختلف عن صيغتي الإجارة أو البيع لأجل؛
- تسمح هذه الصيغة بتمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والمجاري وما شابهها؛
- تشجع هذه الصيغة و تساعد في الاستغلال الأمثل للمواهب و القدرات التكنولوجية .

تتم عملية التصكيك وفق مراحل معينة يمكن تلخيصها في ثلاث خطوات هي:

مرحلة إصدار الصكوك:وتتم هذه المرحلة بالخطوات التالية<sup>4</sup>:

**الخطوة الأولى:** تقوم الشركة المنشئة بتعيين الأصول التي يراد تصكيكها بحصر وتجميع ما لديه من الأصول المتنوعة في وعاء استثمار واحد يعرف بمحفظة التصكيك ونقلها إلى SPV وهي كيان مستقل يتم تأسيسها من قبل

<sup>1</sup>برودي نعيمة، التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 4.

<sup>2</sup> منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011، ص 239-240.

<sup>3</sup> هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، عمان، جانفي 2013، ص 51.

<sup>4</sup> محمد عمر جاسر، تجارب إصدار الصكوك في الدول المختلفة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 21، العدد 01، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر، 2013، ص 44.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

الشركة المنشئة بقرار من هيئة سوق المال وفقا للشروط والإجراءات الخاصة، كما يجب معرفة نوع الصكوك لذلك نميز نوعين منها:

الصكوك المدعمة بالأصول (ABS) Asse -BackedSukuk: وتتحقق بفضل الأصول التي يمتلكها حملة الصكوك عن المنشئ للإصدار، ولذا فهم يتحملون أي نقص في قيم هذه الأصول وعامل المخاطرة التي يواجه حملة الصكوك هو الذي يحدد العوائد المتوقعة لهم.

الصكوك المسندة للأصول Asse -BasedSukuk: لا يتم نقل الأصول إلى حملة الصكوك ولا يتضمن بالتالي بيعا حقيقيا وترجع دائما إلى المنشئ، وذلك بالرغم من التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول، مما يعني أن حملة الصكوك يواجهون مخاطر المنشئ نفسه. واستنادا إلى نوع الصكوك، تبرز لنا أهمية التصنيف الائتماني الذي يتم من خلال شركة التصنيف الائتماني ووظيفتها تحديد قدرة المنشئ للصكوك على الوفاء بالتزاماته نحو حملة الصكوك.

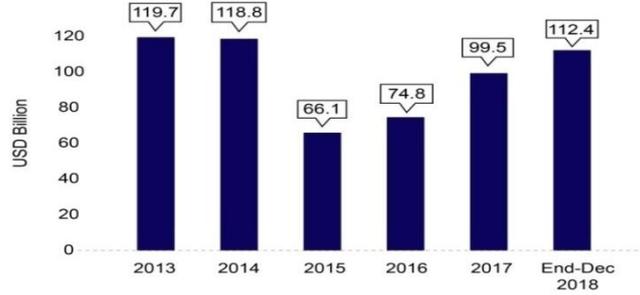
**الخطوة الثانية:** تصكيك الأصول ثم بيعها تقوم شركة "SPV" بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تلبي حاجات ورغبات المستثمرين، ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين. مرحلة إدارة محفظة الصكوك: بعد أن يتم بيع الصكوك للمستثمرين تقوم شركة "SPV" بإدارة المحفظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار بتجميع العائدات الناتجة من الأصول وتوزيعها للمستثمرين كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.

مرحلة إطفاء الصكوك : بدفع قيمة الصكوك المتفق عليها في التواريخ التي تحددها نشرة الإصدار.

### 7.1.1.3.1 واقع صناعة الصكوك الإسلامية

تطورت الصكوك لتكون أداة فعالة لإدارة رأس المال و النمو و تزايد الطلب العالمي على الصكوك الإسلامي كأحد الأدوات المالية الإسلامية التي تساهم بصورة فعالة في تمويل المشاريع الكبرى ، و خاصة المشاريع التحتية. حيث شهدت إصدارات الصكوك نموا ملحوظا حول العالم خلال السنوات القليلة حيث قدرت 119.7 مليار دولار في سنة 2013 ، و 119.7 مليار دولار في 2014 ، بينما قدرت 66.1 مليار دولار في 2015 ، أما سنة 2016 قدرت ب 74.8 مليار دولار و في 2017 ارتفعت إلى 99.5 مليار دولار ، أما في نهاية جوان 2018 قدرت 112.4 مليار دولار .شهدت 19 دولة إصدارات للصكوك والتي بلغت قيمتها 85 مليار دولار أمريكي من نفس العام، 63% منها كانت إصدارات الشركات، تليها الإصدارات السيادية ب31 % والوكالة ب6 %.<sup>أ</sup> الرسم البياني الموالي يبين حجم إصدارات الصكوك في العالم من 2013 إلى غاية 2018.

الشكل (2-3) : إجمالي إصدارات الصكوك العالمية -2018/2013- (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتمادات على الموقع التالي:

[http://www.mifc.com/index.php?ch=mod&pg=mod\\_indexbanner&ac=8&bb=image&uc=2](http://www.mifc.com/index.php?ch=mod&pg=mod_indexbanner&ac=8&bb=image&uc=2) تاريخ التصفح : 2018/1/1.

يعتبر أداء سوق الصكوك قويا في النصف الأول من سنة 2017، حيث ارتفع إصدار الصكوك بنسبة 37.7% في النصف الأول من سنة 2017 مقارنة بنفس الفترة في 2016، و هذا راجع إلى إصدارات الضخمة لبعض حكومات لبعض دول التعاون الخليجي بما في ذلك إصدارات بقيمة 09 مليار دولار أمريكي من قبل المملكة العربية السعودية في أبريل 2017، و التي كانت إحدى أكبر إصدارات الصكوك على مستوى العالم، بهدف تنويع قاعدة المستثمرين لديها و للاستفادة من ظروف السيولة الجيدة في الأسواق المالية المحلية والعالمية و يمكن أن يصل إجمالي الإصدارات إلى ما بين 75-80 مليار دولار أمريكي في 2017. وتقدر احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي للتمويل بنحو 275 مليار دولار أمريكي ما بين العامين 2017-2019 يتم تمويل نحو 50% منها من خلال الديون، ومن خلال إصدار السندات والصكوك، وفي نهاية عام 2018، بلغ إجمالي حجم الصكوك المستحقة 434.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 8.6% مقارنة بعام 2017. ومع ذلك، لا يزال إجمالي الإصدارات لعام 2018 أقل من 131 مليار دولار أمريكي وهو أعلى معدل سنوي لحجم إصدارات الصكوك حتى هذا التاريخ.

### 2.3.1 صناديق الاستثمار الإسلامية

تعد صناديق الاستثمار إحدى أهم الآليات الاستثمارية الرائدة في الأسواق المالية الدولية باعتبارها أدوات مالية وأوعية استثمارية جديدة لها تأثيرها في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار ومع اتجاه كثير من المؤسسات المالية إلى تأسيس صناديق استثمارية متنوعة، فقد قامت بعض البنوك الإسلامية بإدخال هذه الصناديق ضمن نشاطها الاستثماري وتطوير أعمالها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تم إنشاء العديد منها في البحرين والكويت ومصر والولايات المتحدة وغيرها لتعمل على الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية ومما ساعد على إنشاء هذه الصناديق استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية الإسلامية، وقيام بعض المؤسسات المالية الإسلامية

بدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار في أوراق مالية لشركات قائمة، وتتخصص هذه الصناديق في الاستثمار في أوراق مالية لمنشآت تتسم بالضوابط الشرعية.

### 1.2.3.1 مفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية

تعتبر الصناديق الاستثمارية تلك الصناديق التي تحقق رغبة صغار المستثمرين فضلا عن كبارهم في توفير أدوات مالية إسلامية تتيح لهم استثمار أموالهم استثمارا شرعيا وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، وصندوق الاستثمار هو وعاء للاستثمار له ذمة مالية مستقلة يهدف إلى تجميع الأموال واستثمارها في مجالات محددة وتديره شركة استثمار تمتلك تشكيلة من الأوراق المالية. وعرفت أيضا على أنها أوعية استثمارية يتم تجميع أموال المستثمرين لغرض توظيفها في استثمارات تحدد في نشرة.

أو تعرف كذلك بأنها أوعية استثمارية يتم تجميع أموال المستثمرين لغرض توظيفها في استثمارات تحدد في نشرة الاكتتاب، إكتتاب الصندوق أو في نظامه الأساسي ويدعى المستثمرين على الاكتتاب في الصندوق ويدير الصندوق جهة تتمتع بالخبرة اللازمة وتلتزم فيه بالضوابط الشرعية، وعادة ما تكون هي الجهة التي أسست الصندوق وذلك مقابل أجر معلوم<sup>1</sup>.

ويمكن تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط وبين المكتتبين فيه الذين يمثلون مجموع رب المال، فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب فتتولى تجميع حصيلة الاكتتاب التي تمثل رأس مال المضاربة، وتدفع للمكتتبين صكوكا بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال<sup>2</sup>.

وبالتالي يمكن أن نعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها عبارة عن وعاء مالي يملكه عدد من المستثمرين وتجمع فيه أموالهم، ويدار من قبل متخصصين ذوي خبرة الاستثمار هذه الأموال بالطرق المشروعة.

### 2.2.3.1 صيغ إدارة صناديق الاستثمارية

تشكل صناديق الاستثمارية علاقة تعاقدية بين الجهة المصدرة للصناديق والمكتتبين المالكين لحصص أو وحدات أو أسهم مشاركة في رأس مال تلك الصناديق<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، بنك البحرين الإسلامي، البحرين، 2010، ص 98.

<sup>2</sup> أحمد بن أحمد الحسني، صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1999، ص 25.

<sup>3</sup> عز الدين محمد خوجة، صناديق الاستثمار الإسلامية، مجموعة دلهالبركة، السعودية، 1993، ص 16.

وتعتبر شركة العنان التي تتم بين مال ومال، الأرضية الصالحة لتكييف الصناديق الاستثمارية بعد إعطائها صفة الشخصية الاعتبارية التي لا ينظر فيها إلى شخص الشريك (الشخص الطبيعي) بل إلى حصته (وحداته في الصندوق)، ويحدد شكل التعاقد على عدة أوجه فقد يكون على أساس المضاربة أو الوكالة بأجر وهذا يرجع إلى طريقة احتساب العمولة، سواء أكانت ربحاً أم أجر ولكن وفق الشروط التي حددها الفقهاء لكل عقد، ومن بين هذه الأشكال<sup>1</sup>:

### 1.2.2.3.1 إدارة الصناديق الاستثمارية على أساس المضاربة

تدار غالبية صناديق الاستثمار على أساس عقد المضاربة المقيدة وفق الشروط التي تشملها نشرة الإصدار والتي تبعد فيها رب المال، حيث يقوم المشاركون في الصندوق بدور أرباب المال وتقوم الشركة المنشئة للصندوق بدور المضارب وتتولى جمع رأس مال المضاربة من حصيلة الاكتتاب في الوحدات الاستثمارية المطروحة، واستثماره حسب الشروط المنصوص عليها في نشرات الاكتتاب، وذلك مقابل حصة شائعة من الربح كما تنقطع صلة المشاركين عن الإدارة إلا من خلال ما في اللوائح من تعليمات وقيد.

### 1.2.2.3.1 إدارة الصناديق الاستثمارية على أساس الوكالة

تبنى العلاقة في الصناديق الاستثمارية أيضاً من خلال اعتماد الوكالة بالاستثمار بأجر معلوم<sup>2</sup>، حيث يحدد مقابل عمل المدير مبلغ مقطوع يستحقه في جميع الأحوال سواء تحقق الربح أم لا، ويكون هذا الأجر غالباً نسبة من صافي قيمة الأصول، كما تستحق أجرة للمدير في مواعيد دورية حسب نظام الصندوق.

### 1.2.2.3.1 إدارة الصناديق الاستثمارية على أساس الجعالة

حيث يطلب المساهمون من مدير الاستثمار إدارة الأوراق المالية بالبيع والشراء لتحقيق أرباح رأسمالية وعوائد دورية للمساهمين (أصحاب الوحدات الاستثمارية) مقابل جعل يستحقه إذا حقق هدفاً معيناً، مثلاً تحقيق أرباح رأسمالية بمبلغ معين، وما زاد عن هذا المبلغ فهو له أو تحقيق عائد دوري معين وما زاد عن هذا المبلغ شهرياً فهو لمجبر الاستثمار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عز الدين محمد خوجة، صناديق الاستثمار الإسلامية، مرجع سابق، ص 16-17.

<sup>2</sup> عبد الستار أبو غدة، الاستثمار في الأسهم والوحدات والصناديق الاستثمارية، ج2، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 09، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، السعودية، 1996، ص 11.

<sup>3</sup> غدير أحمد خليل، تطوير وابتكار صناديق الاستثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الأردنية، الأردن، 2014، ص 15.

### 3.2.3.1 أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية

إن ظاهرة صناديق الاستثمار الإسلامية حديثة العهد إذا ما قورنت بصناديق الاستثمار التقليديون ساعد على إنشاء هذه الصناديق استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية الإسلامية وقيام بعض المؤسسات المالية الإسلامية بدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار في أوراق مالية لشركات قائمة، وهناك العديد من صناديق الاستثمار الإسلامية التي يلتزم المدير فيها بالضوابط الشرعية، التي تظهر في نشرة الإصدار الخاص بكل منها وتقوم البنوك الإسلامية وغير الإسلامية بتسويق هذه الأنواع<sup>1</sup>:

#### 1.3.2.3.1 صناديق الأسهم الإسلامية

بالرغم من أن صناديق الأسهم قديمة تعود إلى العشرينات من هذا القرن إلا أن صناديق الأسهم الإسلامية ظهرت استجابة لرغبات ذوي الالتزام من المسلمين، و تقوم بالاستثمار في أسهم الشركات التي يكون نشاطها مباحا، لتحقيق أرباحا من زيادة أسعار أسهم هذه الشركات ، و لكنها تمارس بعض الأعمال المحرمة كأن تفرض بفائدة، أو تودع أموالها بفائدة، حيث رأي البعض عدم الاستثمار في أسهمها، والرأي الثاني يرى إمكانية الاستثمار في أسهمها وعلى مدير الصندوق أن يحسب الدخل الناتج عن أعمال محرمة ويستبعده من الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق، و مخاطر الاستثمار في هذا الصندوق عالية .

#### 2.3.3.3.1 صناديق السلع

هذا النوع من الصناديق يكون نشاطه الأساسي شراء السلع المباحة بالنقد ثم بيعها بالآجل ، و نظرا إلى خصوصية عمل الصندوق و ضرورة أن تكون المخاطرة فيه قابلة للقياس بدقة ، و أن يكون بيد المدير ما يمكنه من توجيه الأموال في الصندوق بطريقة تحقق أكبر قدر ممكن من السيولة ، حيث تتجه هذه الصناديق بصفة أساسية إلى أسواق السلع الدولية ووجود جهات متخصصة يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ عمليات الصندوق بأجر معلوم ، كما يمكن لأن يكون لهذه السلع بورصة منظمة مثل الألمنيوم و النحاس و البترول ، و يستثنى من ذلك الذهب و الفضة ، و يمكن أن تعمل هذه الصناديق بصيغ البيع بالآجل ، أو المرابحة أو السلم<sup>2</sup>.

#### 3.3.2.3.1 صناديق المرابحة

تقوم هذه الصناديق بشراء السلع الدولية بالنقد ثم بيعها لطرف ثالث بالآجل ، ك شراء كمية من سلعة الألمنيوم مثلا بالنقد ثم بيعها إلى طرف آخر غير الذي اشتراها منه بالآجل ، و يكون الأجل قصيرا في الغالب يتراوح بين شهر و سنتة أشهر ، و يستفيد من عمليات التمويل الشركات المتعاملة في أسواق السلع، و تعتبر أصول هذه

<sup>1</sup> محمد علي القري، صناديق الاستثمار الإسلامية في التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2005، ص111.

<sup>2</sup> مبروك نزيه، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص109.

الصناديق ديون تتعلق بذمة العملاء الذين اشتروا هذه السلع و يتحدد مقدار المخاطرة بالتصنيف الائتماني للمدين و لذلك يمكن لمدير التحكم بمقدار المخاطرة ، بحيث تكون عند المستوى الذي يرغبه المستثمرون<sup>1</sup> .

#### 4.3.2.3.1 صناديق السلم

السلم هو بيع أجل بعاجل يعني ذلك بيع يؤجل في قبض المبيع و يعجل فيه قبض الثمن ، كأن يقوم الصندوق بشراء كمية من الزيت الزيتون الآن من المزارعين ، ويتم تسليم المبيع من الزيت وقت المحصول ويستطيع الصندوق أن يحقق ربحاً من شرائه للزيت قبل موسمه و قبل حصاده .

#### 5.3.2.3.1 صناديق التأجير (الإجارة )

عقد التأجير من العقود التي تقدم امكانيات تمويلية متميزة و يمكن أن يكون بديلاً للقروض و تغطي حاجة الممولين دون الإضرار إلى المعاملات الربوية ، و يعتمد عمل صندوق التأجير على امتلاك أصول مثل المعدات و السيارات و الطائرات و الشاحنات و غيرها و من ثم تأجيرها و الإستفادة من الإيرادات أو التعامل مع هذه الأصول كالبيع التأجيري المنتهي بالتمليك .

تعتمد صناديق الإستثمار الإسلامية على المنهج الإستثمار الإسلامي الذي تمزج فيه رأس المال و العمل حيث تقوم المؤسسة المالية التي ترغب في تكوين صندوق معين من هذه الصناديق بإعداد دراسة إقتصادية لنشاط محدد و تبين جدوى الإستثمار ثم تقوم بتمويله عن طريق طرحه للإكتتاب العام فالعقد الذي يربط بين الإدارة و المكتتبين هو عقد مضاربة .

#### 6.3.2.3.1 رأس المال "المأمون"

تقوم فكرة صندوق المأمون على الإستجابة لرغبات كثير من المستثمرين الذين يحبون الجمع من الأرباح العالية و المخاطر المتدنية ، حيث أن الأرباح العالية تتطلب تحمل مخاطر عالية لأن الربح في النهاية هو مكافأة عن الخطر ، وقد حددت مؤسسة النقد العربي ضوابط الإستثمار الصناديق بوضع بنود و قواعد تصدر للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية بينها مايلي :

- يسمح للصندوق بإستثمار ما لا يزيد عن (10%) من صافي أصوله في صندوق آخر بشرط أن لا تتجاوز تلك الإستثمارات (15%) من صافي أصول الصندوق المراد الإستثمار فيه ؛
- لا يحق للصندوق إمتلاك أو الإستثمار في أكثر من (01%) من رأسمال أية شركة مساهمة محلية يتم تداول أسهمها في السوق المحلية .

<sup>1</sup> منى محمد الحسيني عمار، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير الأسواق المالية، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثالث عشر، 2014، ص 94.

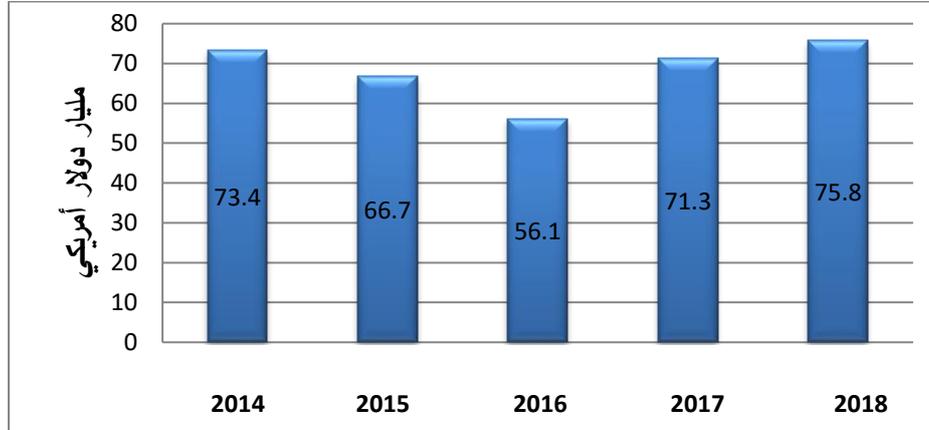
## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

- يجب ألا يتجاوز مخاطر استثمار مع طرف مقابل أو مجموعة من الأطراف ذات العلاقة الواحدة بنسبة (15%) من صافي أصول الصندوق<sup>1</sup>.

### 4.2.3.1 واقع صناديق الاستثمار الإسلامية

مع إنشاء البنوك الإسلامية منذ ما يزيد عن 30 عاماً، بدأ التفكير في إنشاء العديد من صناديق الاستثمار الإسلامية، حيث تم إنشاء العديد منها في البحرين والكويت ومصر والولايات المتحدة وغيرها لتعمل على الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية ومما ساعد على إنشاء هذه الصناديق استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية الإسلامية، وقيام بعض المؤسسات المالية الإسلامية بدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار في أوراق مالية لشركات قائمة. وتتخصص هذه الصناديق في الاستثمار في أوراق مالية لمنشآت تتسم بالضوابط الشرعية. على الرغم من أن قطاع صناديق الاستثمارات الإسلامية لا تزال محدودة جداً مقارنة مع غيرها من قطاعات التمويل الإسلامي. شهد قطاع صناديق الاستثمار الإسلامية نموا ملحوظا حول أنحاء العالم، حيث لقي دعما واسعا من أدوات سوق رأس المال المتوافقة مع الشريعة على غرار الأسهم المدرجة الإسلامية وأدوات الدخل الثابت وأدوات سوق المال وغيرها من المنتجات.

الشكل (4-2): إجمالي الأصول المدارة في الصناديق الإسلامية



Source Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018, p15

في نهاية 2018 بلغ حجم الأصول المدارة في الصناديق الإسلامية 75.8 مليار دولار أمريكي، في حين فاق عدد الصناديق الإسلامية 1500 صندوق، ففي عام 2008 لم تتجاوز قيمتها 47 مليار دولار في 802 صندوق استثمار إسلامي.

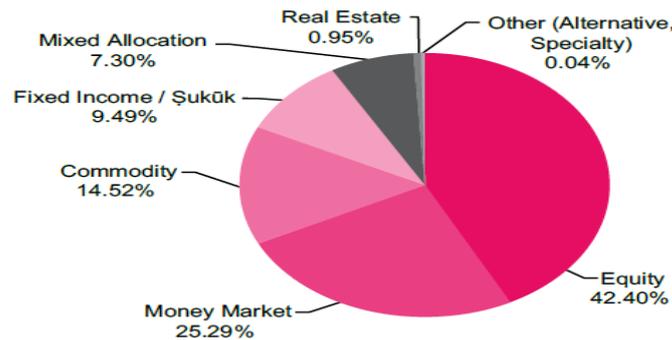
<sup>1</sup>صفية أحمد أبوبكر، صناديق الاستثمار الإسلامية، خصائصها وأنواعها، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر المؤسسات المالية الإسلامية - معالم الواقع وآفاق المستقبل - كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، غرفة التجارة والصناعة بدبي، 15-17 ماي 2005، ص844-845.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

تبقى ماليزيا والسعودية كمقيمين رئيسيين يساهمان في أكبر حصة سوقية في صناعة الصناديق الإسلامية العالمية. استحوذ المديرون الإسلاميون في المملكة العربية السعودية وماليزيا على أكثر من 66% من إجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية نظراً لامتلاكهم أوراق اعتماد مالية إسلامية قوية ومجموعة جاهزة من المستثمرين مع شهية كبيرة للاستثمارات وفق الشريعة الإسلامية. استحوذت ماليزيا على الحصة الأكبر من أصول الصناديق الإسلامية خلال سنة 2018 بنسبة 37.2% وبذلك تجاوزت المملكة العربية السعودية التي انخفضت حصتها إلى 29.2% فقط وبالنظر بشكل عام إلى التركيز العام على الأصول في الصناديق الإسلامية العالمية، لا تزال صناديق الأسهم وأسواق المال والصناديق المرتبطة بالسلع الأساسية تهيمن في عام 2017، مدفوعة إلى حد كبير بالمملكة العربية السعودية وماليزيا.

بلغت حصة الصناديق القائمة على الأسهم 42% في عام 2017، حيث ارتفعت بالقيمة المقومة بالدولار الأمريكي لتصل إلى 27.8 مليار دولار أمريكي. وبالمثل، ارتفعت الحصة السوقية للأموال المستندة إلى السوق النقدي إلى 26% من إجمالي أي 17.3 مليار دولار. كما أظهرت الصناديق المبنية على السلع نموًا في الحصة، حيث شكلت 14% من إجمالي أو 9.5 مليار دولار أمريكي. وتشمل فئات الأصول الهامة الأخرى صناديق الدخل الثابت / الصكوك وصناديق التوزيع المختلطة، ويشمل هيكل صناديق الاستثمار الإسلامية صناديق الدخل الثابت/الصكوك بقيمة تبلغ 9.49 مليار دولار أمريكي والصناديق المختلطة تبلغ قيمتها 7.30 مليار دولار أمريكي.

الشكل (5-2): إجمالي أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية



Source: Islamic Financial Services Industry Stability Report 2019, p25.

### 3.3.1 التأمين التكافلي

يعد قطاع التأمين مكوناً أساسياً من مكونات القطاع المالي المصرفي لأي اقتصاد، ونظراً لحاجة الموجودات البنكية للكفيل خلال عمليات القروض للتخفيف من وطأة الخسائر، والتقليل من المخاطر عند الإقراض

والاستثمار، وقد طورت المالية الإسلامية نظاما رديفا لتلبية رغبات زبائن القطاع سمي " بنظام التكافل " وهو صيغة إسلامية للتكافل.

### 1.3.3.1 مفهوم التأمين التكافلي والفرق بينه وبين التأمين التقليدي

لقد اختلف العلماء والباحثين المعاصرين في استخدام مصطلح التأمين، فمنهم من يفضل إطلاق مصطلح التأمين الإسلامي على مصطلح التأمين التعاوني أو التبادلي، ومنهم من يفضل إطلاق مصطلح التأمين التكافلي، ومنهم من يفضل استخدام مصطلح التكافل الإسلامي لاختلاف مصطلح التكافل في مفهومه وفي مضمونه عن مصطلح التأمين<sup>1</sup>. لكن في الواقع انبثقت فكرة التأمين التكافلي من نظام التأمين التجاري لكن بأحكام الشريعة الإسلامية، ونظرا لحدثة نظام التأمين التكافلي فسوف نستعرض بعض التعاريف وهي كالتالي:

#### 1.1.3.3.1 تعريف التأمين التكافلي

**لغة:** كلمة التأمين مشتقة من مادة أمن، وتعني طمأنينة النفس وزوال الخوف، الأصل أن يستعمل في سكون القلب، يقال أمن البلاد اطمأن فيه أهله وأمن الشر منه سلم وأمن فلانا على كذا وثق فيه واطمأن إليه أو جعله أمينا عليه، أما التكافل فمن كفل يكفل كفاية، يقال كفل فلان لفلان أي هو كافيته وكافله والكافل هو العائل والكفيل هو الضامن، التكافل: كفاية متبادلة بين أكثر من طرف<sup>2</sup>.

**اصطلاحا:** هو اتفاق أشخاص معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار وذلك برفع الاشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع في صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة، بحيث يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، ويتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو شركة مساهمة مقابل أجر لإدارتها أعمال التأمين، كما تأخذ أجرا أو حصة من الأرباح في مقابل استثمارها لأموال الصندوق بصفتها وكيلا بأجر أو مضاربا<sup>3</sup>.

ويعرف التأمين التكافلي على أنه : "عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع ، لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل و التضامن عند تحقيق الخطر المؤمن منه تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم "، أو هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة عند تلافي الأضرار الناشئة هن هذه الأخطار ، وذلك بدفع الاشتراكات على

<sup>1</sup> محمد سعد الحرف، التأمين من منظور إسلامي، مذكورة تدريسية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007، ص 21.

<sup>2</sup> أحمد الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1987، ص 10.

<sup>3</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 364.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

أساس الالتزام بالتبرع ، و يتكون ذلك من صندوق تأمين له الشخصية الاعتبارية و له ذمة مالية مستقلة يتم منه التعويض عن الإضرار التي تلحق أحد الشريكين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها<sup>1</sup>.

ويعرف أيضا على أنه: " نظام يقوم على التعاون بين مجموعات أو أفراد يتعهدون على وجه التكافل بتعويض الأضرار التي تلحق بهم عن تحقق المخاطر المشابهة، هؤلاء هم المساهمون في تحمل المخاطر لهم في المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضرر<sup>2</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التأمين التكافلي هو تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون "هيئة المشتركين" يتعرضون لخطر أو أخطار معينة ، على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار ، و بذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى القسط أو الاشتراك ، و تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك ، و تتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين، و استثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين في مقابل حصة معلومة باعتبارها مضاربا ، أو مبلغا معلوما باعتبارها وكيلًا أو هما معا.

مرت صناعة التأمين التكافلي بالعديد من المحطات يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي<sup>3</sup>:

### الجدول (8-2): تطور صناعة التأمين التكافلي

السنة	الحدث
1964	عقد في دمشق اجتماع للمجتمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين ، حيث انفق فيه على حرمة التأمين التجاري ، و أقر فيه التأمين التعاوني بديلا عنه.
1979	قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي.
1983	أسست شركة التكافل الإسلامية في البحرين و شركة التكافل الإسلامية في لكسمبورغ.
1984	دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا ، و تأسست شركة التكافل الماليزية .
1985	تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة إسلامية تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، كما تأسست في نفس السنة الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين بالبحرين.

<sup>1</sup> عماري زهير وعامر أسامة، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5-6 ماي 2014، ص02.

<sup>2</sup> أحمد محمد لطفي، المشكلات العلمية والحلول الإسلامية: نظرية التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص239.

<sup>3</sup> عصام بوزيد، محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص27-28.

## الفصل الثاني : المصارف الإسلامية و ضوابط عملها

1992	شركة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين وبنك البحرين الإسلامي دور مهم في إنشائها واستثمار أموالها.
1994	تأسست شركة التكافل الاندونيسية .
1995	تأسست شركة التكافل السنغافورية ، و شركة التعاون الإسلامية في قطر .
1996	شركة التأمين الإسلامية في الأردن ، و تأسست بدعم من البنك الإسلامي الأردني .
2003	أسست في ماليزيا شركة الإخلاص للتكافل
2004	أسست في ماليزيا شركة ماي بان للتكافل
2005	تأسست في ماليزيا شركة تكافل كومبروس
2007	تأسست شركة الأولى للتأمين المساهمة العامة المحدودة في الأردن .
2009	بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات التأمين مباشرة وبعضها شركات إعادة التأمين.
2013	ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي في العالم إلى 206 شركة .

المصدر : عصام بوزيد ، مرجع سابق ، ص28.

### 2.1.1.3.3.1 الفرق بين التأمين التكافلي و التأمين التقليدي

هناك العديد من الاختلافات بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري ليس فقط من حيث المفهوم وإنما من جميع الأبعاد المحيطة بفكرة التأمين من منظوريه التكافلي والتجاري، ويمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف الموجودة بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي في الجدول الموالي:

#### الجدول (9-2) : أهم الفروقات بين التأمين التكافلي و التأمين التقليدي

المجال	التأمين التكافلي	التأمين التقليدي
التكليف الفقهي	التزام بالتبرع من المشتركين لمصلحتهم و حماية أنفسهم بدفع اشتراكات يتكون منها صندوق التأمين الذي تديره هيئة مختارة .	عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه و يبنني على الغرر.
المدير	هيئة مختارة من حملة الوثائق أو شركة مساهمة مرخص لها على أساس الوكالة بأجر .	شركة مساهمة
العائد	يحصل المشتركون في التأمين على عائد الاستثمار الشرعي للاشتراكات التي يدفعونها، وعلى الفائض من الاشتراكات بعد دفع التعويضات والمصاريف الإدارية	تنتهي علاقة المؤمن له بشركة التأمين التجارية بعد إبرام وثيقة التأمين وسداد القسط.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

	ونحوها.	
علاقة وكالة بأجر وذلك بتوكيل حملة الوثائق للشركة لإدارة أعمال التأمين واستثمار الاشتراكات.	الشركة طرف أصلي وعلاقتها علاقة ضمان فقط.	العلاقة بين الشركة و حملة الوثائق
لا تمتلك الشركة مبالغ الاشتراك لأن الأقساط تبقى مملوكة لحساب المشتركين في التأمين	تمتلك شركة التأمين المبالغ مقابل التزامها بالتعويض إن حصل الضرر.	مبالغ الاشتراك
تستثمر الشركة أموال حملة الوثائق نظام المضاربة مع استحقاق الشركة والمشاركين للعائد الربح استثمار المبالغ في لا يخالف أحكام الشريعة.	تستثمر الشركة أموال حملة الوثائق لها . الاستثمار في جميع المجالات دون مراعاة ما يخالف أحكام الشريعة.	استثمار المبالغ
حسابان منفصلان، الأول للمساهمين والثاني لحملة الوثائق (الزيائن).	حساب واحد للشركة.	الحسابات
جائز	غير جائز	الحكم الشرعي

المصدر: حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، بنك البحرين الإسلامي، البحرين، 2010، ص 141.

### 2.3.3.1 نماذج التأمين الإسلامي و بعض تطبيقاته

يتميز التأمين الاسلامي بعدة نماذج وكل نموذج له تطبيقات معينة وتتمثل في:

#### 1.2.3.3.1 التأمين الإسلامي من خلال التبرع

يعتبر أهم نموذج شائع، فهو اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين وبين الراغبين في التأمين، حيث يدفع مبلغ معين على سبيل التبرع لصاحب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر، فعندما يقوم المساهمين بتأسيس شركة التأمين، يجعلون صندوقاً خاصاً لأقساط المستأمنين يعرف بصندوق التأمين وتشرف على إدارته واستثماره شركة التأمين. وحسب هذا النموذج يلتزم المشتركون بالتبرع إلى صندوق التأمين الذي تديره شركة التأمين على أساس الوكالة بأجر، حيث تقوم شركة التأمين بإنشاء حسابين منفصلين، أحدهما خاص بالشركة نفسها، حقوقها والتزاماتها والآخر خاص بالصندوق الذي يعكس التزامات وحقوق حملة الوثائق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد العظيم أبو زيد، البناء الشرعي للأسلم للتأمين الإسلامي (تكافل)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الإسلامي والتمويل، كلية الدراسات الإسلامية، الدوحة، قطر، 25-26 ديسمبر 2011، ص 4-5.

### 2.2.3.3.1 التامين الإسلامي من خلال الوقف

يقوم على أساس التبرع بالوقف، يعتبر بديل عن التبرع بالاشتراكات، إذ أن شركة التأمين لا يحق لها أن تمتلك الصندوق وإنما تخصص مبلغا من المال لإنشاء صندوق الوقف، وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة يتمكن بها من أن يمتلك الأموال ويستثمرها ويملكها وأن تفصل شركة التأمين بين حسابات الصندوق والحسابات الخاصة<sup>1</sup>، بالإضافة إلى ذلك أن صندوق الوقفي له نوعان من الموارد:

**النوع الأول: اشتراكات التأمين التي يدفعها المؤمن لهم، وهذه الاشتراكات تدفع على سبيل التمليك للصندوق.**

**النوع الثاني: عوائد استثمار أموال الصندوق التي يكون للصندوق الوقفي هيئة إشرافية إما من شركة التأمين أو من المؤمن لهم، أو منهما معا، أو من طرف ثالث.**

- يكون لشركة إدارة التأمين أجر مقابل إدارتها لعمليات التأمين، وهذا الأجر إما أن يكون مبلغا مقطوعا عن كل وثيقة تأمين، أو بنسبة من مبلغ الاشتراك، ولها كذلك حصة من أرباح استثمار أموال الصندوق.

- في حالة تصفي الصندوق تسدد الالتزامات التي عليه، وما بقي بعد ذلك فإنه يصرف إلى جهة مماثلة غير منقطعة عن أوجه البر ولا يصح أن ينص على تملك شركة الإدارة له عند التصفية<sup>2</sup>.

### 3.2.3.3.1 التامين الإسلامي من خلال الإباحة

بناء على هذا النموذج يكون صندوق التأمين ملكا للمشاركين، فيستحقون تعويضات بمقتضى الملك إذ يبقى ما في الصندوق ملكا للمشاركين، مع اتفاقهم وعلمهم بأن الشركة تستوفي أجرا لها عن تنظيم هذا العمل، وبالتالي تكون هناك علاقة مباشرة ما بين المشاركين حملة الوثائق وبين الشركة، ومقتضاها إدارة عمليات التأمين واستثمار حصيلة التأمين والأفضل أن يكون ذلك على أساس الوكالة بالأجر<sup>3</sup>.

### 4.2.3.3.1 التامين الإسلامي من خلال المشاركة المتزايدة

يقوم هذا النموذج على توصيف العلاقة التعاقدية بين حملة الوثائق وحملة حقوق الملكية على قاعدة المشاركة في شركة أموال يتحمل المساهمون فيها الربح والخسارة لصافي الاستثمارات على أساس ملكية رأس المال واعتبار الشركة أجيرا خاصا يستحق عائد الأجرة. وتمثل وثائق التأمين حصصا مالية في رأس مال محفظة

<sup>1</sup> عبد الستار أوغدة، نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف (بديلا عن التأمين من خلال التزام التبرع)، ندوة عالمية حول التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، 4-6 مارس 2008، ص 7.

<sup>2</sup> يوسف الشيبيلين، التأمين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، السعودية، 20-22 جافني 2009، ص 10-11.

<sup>3</sup> عبد العظيم أبو زيد، البناء الشرعي للأسلم للتأمين الإسلامي (تكافل)، مرجع سابق، ص 15.

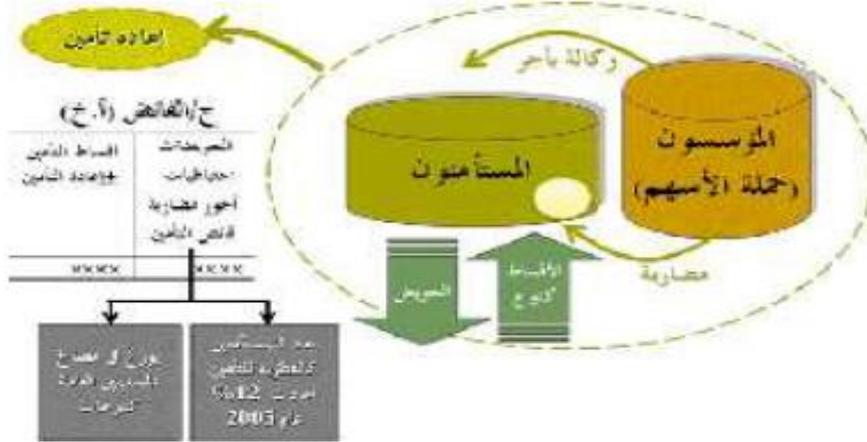
## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

الشركة الاستثمارية، وهي مشاركة تتصف بقابلية التزايد تبعاً لتزايد وثائق التأمين المشتاة بشكل متوالي عبر السنوات، إذ تعطي لحاملها حق الحصول على العائد المتوقع من الاستثمار في حالة الربح<sup>1</sup>.

### 5.2.3.3.1 إعادة التأمين الإسلامي

استحدثت فكرة التأمين على شركات التأمين، حيث تقوم شركات تأمين كبرى تسمى بشركات إعادة تأمين بالعمل على مساندة شركات التأمين الصغرى لحمايتها من التصدع والانهيال المفاجئ بواسطة عقود تأمينية خاصة، ومن أجل توزيع المخاطر وتفتيتها يتم إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين الإسلامية بهدف تخفيف المخاطر، إضافة إلى إكمال فكرة التعاون التي بدأت بالتبرع، ويوزع فائض التأمين تبرعاً، أو يعاد إلى المستأمنين المتبرعين المتضامنين.

الشكل (6-2): تكييف التأمين التكافلي



المصدر: سامر مظهر فنقطي، مداخلة بعنوان تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، جامعة سطيف، 18-20 أفريل 2010، ص 02.

ولقد قدمت عدة اقتراحات في مجال إعادة التأمين الإسلامي أهمها ما يلي<sup>2</sup>:

### 1.5.2.3.3.1 التأمين بالتضامن بين شركات التأمين الإسلامي: حيث يتم تعاون عدة شركات في اقتسام

الخطر المؤمن منه، فتتحمل كل شركة من تلك الشركات جزءاً من الخطر الذي تراه أن لديها القدرة على إتيابه، ويعرف بالتأمين بالاكنتاب المجزأ.

### 2.5.2.3.3.1 تأسيس شركات إعادة التأمين الإسلامي بمساهمة من شركات التأمين الإسلامي المباشر:

تؤسس هذه الشركات بصفة شركات مساهمة برؤوس أموال مرتفعة، بالإضافة إلى مساهمة شركات التأمين

<sup>1</sup> رائد نصري أبو مؤنس، عبد الله علي الصيفي، المشاركة المتزايدة نموذجاً لإدارة التأمين الإسلامي والتحوط ضد مخاطر الخسارة في حالة التصفية النهائية، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه، وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 11-13 أفريل 2010، ص 54-55.

<sup>2</sup> عجيل جاسم النشمي، إعادة التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 11-13 أفريل 2010، ص 25.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

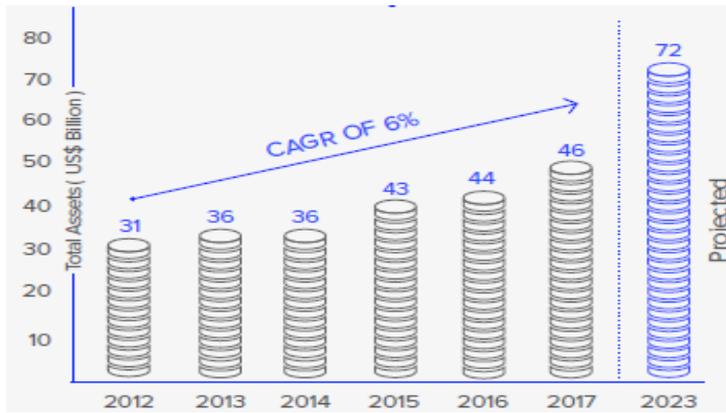
الإسلامي المباشر أصحاب رؤوس أموال كبيرة لتمارس التأمين التعاوني على أعلى من مستويات التأمين الذي تمارسه شركات التأمين الإسلامي العاملة في الوقت الحاضر.

**3.5.2.3.3.1 الطريقة التعاونية المبسطة لإعادة التأمين الإسلامي:** وهي أن تبرع كل شركة تأمين إسلامية بمبلغ يتناسب مع الأخطار المحددة التي تريد تغطيتها، ويدفع المبلغ مقدما ويجتمع تلك المبالغ تحت يد إدارة موثوقة مستأجرة، ثم تغطي منها الخسائر التي دفعت عن الأخطار المحددة في حالة تحقق فائض، فإنه يعاد إلى الشركات بنسبة اشتراكاتها.

### 3.3.3.1 واقع صناعة التأمين التكافلي

بلغت صناعة التكافل إلى 46 مليار دولار في عام 2017 ، حيث نمت هذه الأصول بمعدل سنوي مركب (CAGR) 6% من سنة 2012 إلى غاية 2017 ، و من المتوقع أن يصل حجم هذه الأصول إلى 72 مليار دولار في آفاق 2023 ، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 13% خلال سنة 2017 إلى غاية سنة 2023 ، و قدرت مساهمة أسواق التأمين الإسلامية العالمية إلى 26.11 مليار دولار في سنة 2016 أي بزيادة 12.5% ، في حين بلغ حجم المتعاملين في هذا السوق 324 متعامل ، حيث نجد إجمالي مساهمات كل من المملكة العربية السعودية ، إيران ، ماليزيا ، إمارات العربية المتحدة تمثل 85.6% من إجمالي مساهمة التكافل العالمية لسنة 2016 (المملكة العربية السعودية 38% ، إيران 34.4% ، ماليزيا 6.9% ، و إمارات 6.3% ) كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل (7-2): نمو أصول التكافل العالمية للفترة (2012- 2017)



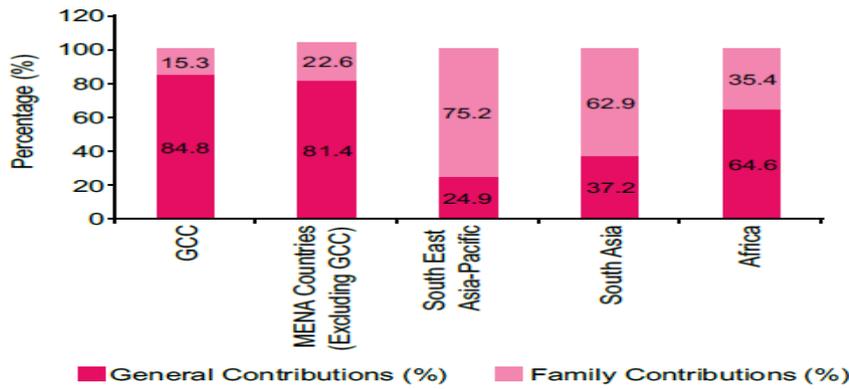
Source : Islamic Finance Development Report 2018, THOMSON REUTERS, p14

يتقسم قطاع التكافل الاسلامي عموما إلى قسمين : التكافل العام و التكافل العائلي ، فعلى الرغم من النمو المذهل الذي تم تسجيله في قطاع التكافل على مدى السنوات الماضية ، لاسيما في دول مجلس التعاون

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

الخليجي و بعض دول جنوب شرق آسيا ، فإن هذا النمو لا يتم توزيعه بالتساوي ، حيث نلاحظ سيطرة التكافل العام في كل من دول الخليج العربي ، الشرق الأوسط و إفريقيا ، في حين تهيمن الشركات العائلية على صناعة التكافل في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي ( التي تضم في الأساس ماليزيا و إندونيسيا و بروناي )، و هذا ما يبينه الشكل الموالي :

الشكل (8-2): توزيع حصة التكافل العام والعائلي حسب المنطقة لسنة 2017.

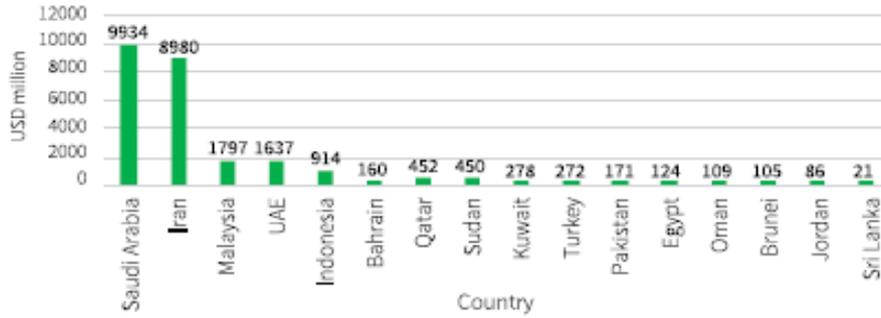


Source : IslamicFinanceIndustryStability Report 2019, p31.

يعتبر سوق التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي من أهم أسواق هذه الصناعة في العالم بإجمالي أقساط 11.090 مليار دولار سنة 2016 ، حيث يساهم بنسبة 65 % من إجمالي أقساط هذه الصناعة في العالم ، تحتل السعودية أكبر سوق تأميني إسلامي ، حيث بلغت المساهمة ب 9.9 مليار دولار في سنة 2016 بزيادة 2.1% مقارنة ب 19.7 % في سنة 2015 ، بينما إيران تعد ثاني سوق تأميني إسلامي ، إذ بلغت نسبة نمو ب 23.3 % ، تليها ماليزيا ب 179.7 مليار دولار ، في حين لوحظ انخفاض الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي مثل البحرين ، قدرت المساهمة ب 4.4% أي ب 160.723 مليون دولار في سنة 2016 مقارنة ب 186 مليون دولار في سنة 2015<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>Islamic Finance Development, Report 2018, Thomson Reuters, p41.

الشكل (9-2): نمو مساهمات أسواق التامين الاسلامية حسب المنطقة



Source : Islamique Finance Développement Report 2018, THOMSON REUTERS, p41.

## 2.المبحث الثاني: التحول المصرفي وطبيعة إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية

تعتبر أدوات التمويل الاسلامي المستخدمة في البنوك الاسلامية دورا فعالا في العمليات المصرفية ، كما أن كثرة هذه الأدوات تعني بالضرورة مقياسا للتقدم المصرفي و الاقتصادي ، لان ذلك سيحفها بكثير من المخاطر، والقصد من دراسة الخطر ليس إلغاءه لان هذا غير ممكن ، بل أن القصد من دراستها يمكن السيطرة على تلك المخاطر و إدارتها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على نتيجة القرار الواجب اتخاذه، و كل ذلك يتطلب وجود إدارة قادرة على إدارة تلك المخاطر ضمن منهج علمي متكامل يقوم على تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة .

### 1.2المطلب الأول: نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية

إن التوسع الذي شهدته الصيرفة الاسلامية أدى إلى بروز ظاهرة تحول عمل المصارف والمؤسسات المالية التقليدية نحو أنشطة وصيغ تتماشى مع أحكام الشريعة الاسلامية، حيث شملت العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، كما استحوذت ظاهرة تقديم البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية عبر نوافذ وفروع تابعة لها لتقديم الخدمات المصرفية الاسلامية، وتعتبر خطوة مشجعة للعمل بأساليب الاستثمار الاسلامي وتطبيقه فالنظام المصرفي التقليدي.

#### 1.1.2 ماهية التحول نحو الصيرفة الإسلامية

لقد واكب التوسع السريع و النمو المتزايد في عمل المصارف و أداء الصيرفة الإسلامية منذ نشأتها تطور ملحوظ تمثل في تحول عمل المصارف و المؤسسات المالية التقليدية نحو أنشطة و صيغ تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ، حيث أن هذه الظاهرة شملت العديد من الدول الإسلامية و غير الإسلامية، كما استحوذت ظاهرة تقديم البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية عبر نوافذ إسلامية تعمل وفقا لضوابط و أحكام الصيغ

الإسلامية على اهتمام العديد من المختصين الاقتصاديين و المصرفيين الشرعيين ،حيث تباينت آراؤهم بين مؤيد لهذه الفكرة و المعارض.

### 1.1.1.2 تعريف التحول للبنوك الإسلامية

لقد تعددت الآراء حول تعريف ظاهرة أسلمة البنوك التقليدية أو تحويلها من بنك ربوي إلى بنك إسلامي يعمل وفقا لمبادئ الإسلامية، لقد عرف الباحثون ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية بتعاريف عديدة أهمها:

- التحول هو انتقال البنوك التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتركها واستبدالها لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها، بعد القيام بعدة إجراءات وتنظيمات شرعية وإدارية وقانونية<sup>1</sup>.

- يقصد بالتحول الانتقال من وضع البنوك المحظور شرعا ، و المبني على سعر الفائدة إلى وضع البنوك الإسلامية المباح شرعا ، بحيث يتم إحلال العمل البنكي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل البنكي التقليدي حتى تصبح جميع أعمال البنك و أنشطته خاضعة لقواعد و أسس الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

- عرف التحول بالانتقال من وضع البنوك التقليدية المبني على سعر الفائدة إلى البنوك الإسلامية المبني على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة ، و يكمن عمل البنوك التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات البنكية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية و في طبيعتها التعامل بالربا ، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إيداع المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات بنكية تتطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء الشريعة الإسلامية<sup>3</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف التحول بأنه:الانتقال من وضع البنوك التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى البنوك الإسلامية المبني على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بحيث يتم إحلال العمل البنكي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل البنكي التقليدي، من خلال القيام بإجراءات وتنظيمات شرعية وإدارية وقانونية، حتى تصبح جميع أعمال البنك وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup>نايف بن جمعان الجردان ، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، دراسة تنظيرية تطبيقية ،مجلة الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية ، جامعة نجران ، السعودية ، العدد 23 ، ص10.

<sup>2</sup> مصطفى علي أبو حميرة و نوري محمد أسويسي ، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية ،دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة و التنمية ، ورقة عمل متقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ، ليبيا ، 2009 ، ص04.

<sup>3</sup> عبد القادر بريش ،ومحمد حمو ، تحول البنوك التقليدية (الربوية ) للمصارف الإسلامية ، الحظوظ و امكانيات النجاح ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية ، قسنطينة ، الجزائر ، أفريل 2009،ص06.

## 2.1.1.2 أشكال تحول البنوك التقليدية إلى بنوك تتعامل بالنظام المصرفي الإسلامي

إن أساليب التحول المصرفي للبنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يتم من خلال اتخاذ البنك الأسلوب المناسب للقيام بعملية التحول المصرفي، ومن أهم أساليب التحول المتبعة من قبل البنوك التقليدية ما يلي:

### 2.1.1.2.1 التحول الكلي: هذا التحول وفق الصورتين التاليتين:

1.1.2.1.1.2 التحول الكامل لوحدات الجهاز البنكي: تقوم السلطة السياسية الحاكمة أو السلطة النقدية لبلد أو دولة معينة بمنح قرار التحول من خلال إحلال الأعمال الموافقة للشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة والتوقف عنها تماما، مثل ما حدث في إيران، باكستان، السودان<sup>1</sup>.

2.1.2.1.1.2 تحول بنوك بالكامل للعمل البنكي الإسلامي: يكون قرار التحول الكامل صادر من إدارة المصرف، حيث تعلن إدارة البنك المركزي عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة يتخلص فيها البنك خلال تلك الفترة من المنتجات و الصيغ المصرفية التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها صيغ و منتجات مصرفية مطابقة لأحكام الشريعة. ومن الممكن أن تتم عملية التحول بشكل كامل إما عن طريق تحول داخلي من البنك التقليدي إلى بنك إسلامي و ذلك بقرار من أصحاب القرار فيه و مثال على ذلك قيام مصرف الجزيرة السعودي بتحويل جميع العمليات المصرف إلى عمليات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>، أو عن طريق التحول الخارجي و ذلك بشراء مستثمرين للبنك التقليدي و تحويله إلى بنك إسلامي كقيام مصرف السلام الإسلامي بالاستحواذ على مصرف البحريني السعودي التقليدي بهدف تحويله إلى مصرف إسلامي<sup>3</sup>. ومن بين إجراءات التحول الكامل نذكر ما يلي<sup>4</sup>:

- إعداد خطة عادلة يقرها علماء الشريعة لتصفية الحقوق والالتزامات السابقة.
- إعداد جدول زمني محدد يعلن رسميا يقره العلماء ذوي الخبرة في مجال العمل المصرفي، و ذلك عن طريق التدرج في تحويل الفروع التقليدية التابعة للمصرف إلى فروع إسلامية إلى أن يحين الوقت الذي تم تحديده و أعلن عنه لتحويل المصرف بالكامل إلى مصرف إسلامي.

<sup>1</sup> مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، القاهرة، مصر، 2006، ص 102.

<sup>2</sup> العطيات، يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2009، ص 53.

<sup>3</sup> أبو غدة عبد الستار، تحول البنك إلى مصرف إسلامي، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية الإسلامية، ط1، ج 3 شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة، السعودية، 2002، ص 313.

<sup>4</sup> سعيد سعد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الأول، 1999، ص 32.

- التأكيد على أهمية الالتزام التام للعمل بالجدول الزمني المعلن وإن الهدف الرئيسي لمصادقية التدرج في التحول هو التطبيق الفعلي لهذا الجدول.
  - قبل البدء في افتتاح الفروع الإسلامية يجب تعيين هيئة رقابية شرعية دائمة من كبار العلماء في مجال المصرفي الإسلامي للتأكد من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية، وأن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها تلك الفروع يتم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.
  - ضرورة الالتزام الفعلي بالفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المصرف الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية.
  - العمل على الاستقلال المحاسبي للفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي والفروع الأخرى بالاستعانة بالمختصين في هذا المجال لتحقيق ذلك.
  - العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع الإسلامية وتوفير احتياجاتها وحل المشاكل والعقبات التي تواجهها، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والرفع من كفاءتها.
  - استحضار النية الخالصة و الصادقة و احتساب الأجر عند الله تعالى في القيام بعملية التحويل في ممارسة الأنشطة المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة.
- لنقوله تعالى: "فَإِذَا بَلَغَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا"<sup>1</sup>.
- وفي هذا الصدد أصدرت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم 06 في شأن تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي، و يشمل هذا المعيار مقومات التحول بموجب قرار بالتحول الكلي والفوري في تاريخ محدد يتم الإعلان عنه سواء كان هذا القرار من داخل البنك أو من خارجه ، المدى الزمني للتحول ، أثر التحول على طرق الحصول على أموال و كيفية توظيفها<sup>2</sup>.
- ومن مميزات هذا المدخل تشجيعه لعملية تطوير المنتجات وسرعة البحث عن البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوجيه كل الطاقات المالية والبشرية نحو الهدف المشترك وهو التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

<sup>1</sup>سورة الطلاق، الآية 2.

<sup>2</sup>هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين ، المعيار الشرعي رقم 06 ، 2004 ، ص81-95.

أما من عيوب هذا المدخل فهو صعوبة الفصل المالي والإداري بين المنتجات التقليدية والإسلامية أثناء مراحل تنفيذ خطة التحول نظرا لتطبيق وتطوير المنتجات في كل الأقسام والإدارات الفروع على مستوى المصرف في وقت واحد جنب إلى جنب مع المنتجات التقليدية<sup>1</sup>.

وقد أخذ بهذا المدخل كل من مصرف التمويل المصري السعودي الذي كان يعمل كمصرف تقليدي تحت اسم مصرف الأهرام وتحول للعمل المصرفي الإسلامي تدريجيا خلال الفترة من 1984 - 1998، ومصرف الكويت والشرق الأوسط التقليدي الذي تحول إلى مصرف الأهلي المتحد في الربع الثاني من سنة 2010، ومصرف الشارقة الوطني الذي تحول إلى مصرف الشارقة الإسلامي<sup>2</sup>.

### 2.2.1.1.2 التحول الجزئي

في هذا النوع من التحول يتم تقديم خدمات و منتجات إسلامية و لكن في ظل النظام المصرفي التقليدي، حيث يقوم المصرف التقليدي بتقديم منتجات و خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب منتجاته و خدماته المصرفية التقليدية ، و يتم ذلك إما من خلال فروع إسلامية تابعة للمصرف التقليدي ، أو من خلال قيام المصرف التقليدي بإنشاء نوافذ تقدم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، أو من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات و صيغ مصرفية يقدمها جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية ، و يمكن تطبيق هذا المدخل بالطرق التالية<sup>3</sup>:

**1.2.2.1.1.2 إنشاء نوافذ متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية :** تلجأ البنوك التقليدية إلى هذه الطريقة نظرا للطلب المتزايد على المنتجات البنكية الإسلامية من قبل عملائها و ذلك من خلال فتح نوافذ إسلامية عن طريق قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات البنكية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من منتجات تقليدية ، و يهدف هذا الأسلوب إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل وفق النظام المالي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع البنوك الإسلامية.

**2.2.2.1.1.2 فتح فروع متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية :** يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات البنكية الإسلامية ، إذ يعتبر هذا الأسلوب الأكثر انتشارا في مجال التطبيق العملي لهذه الظاهرة ويتم ذلك بطريقتين :إما بتحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية مع القيام بإجراء التغييرات اللازمة لذلك ، و هنا يكون الخيار إما التعامل مع الفرع الإسلامي وفق الأسلوب

<sup>1</sup> محمد سعيد الغامدي، من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية، تجربة بنك الجزيرة،السعودية،جدة،2002،ص12.

<sup>2</sup> مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص99-100.

<sup>3</sup> مصطفى ابراهيم محمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص103.

الجديد و بين التحول إلى فرع تقليدي آخر لنفس البنك ، كقيام مصرف الأهلي التجاري سنة 1992 بتحويل فروعه التقليدية إلى فروع إسلامية من خلال إنشاء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية لتشرف بدورها على تحويل الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية ، أما الطريقة الثانية بإنشاء فروع جديدة مستقلة للمعاملات الإسلامية منذ البداية ومثال على ذلك قيام مصرف Cite Bank بإنشاء فرع إسلامي في البحرين سنة 1996، ومصرف Université Bank التقليدي بإنشاء فرع إسلامي مستقل سنة 2005 في الولايات المتحدة الأمريكية .

**3.2.2.1.1.2 استحداث خدمات وصيغ بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية:** تقوم بعض البنوك التقليدية إلى جانب الخدمات والصيغ التي تقدمها باستحداث خدمات وصيغ بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كأدوات التمويل الإسلامية منها المشاركة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة، بيع السلم، حيث تشكل الخدمات والصيغ البنكية التي يقدمها البنك مزيجاً بين ما هو مباح شرعاً وآخر محرم.

**4.2.2.1.1.2 إنشاء بنوك جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية:** وفي هذه الحالة تقوم البنوك التقليدية بتقديم الخدمات والصيغ البنكية من خلال بنك مستقل عن البنك التقليدي من حيث الإدارة والأعمال، إلا أن ملكية هذا البنك أو جزء منها تعود إلى البنك التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية.

### **3.1.1.2 أسباب تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي**

اتجهت العديد من المصارف إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي أو إلى تقديم منتجات مصرفية إسلامية بجانب العديد من المنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية للعديد من الأسباب أهمها:

### **1.3.1.1.2 التوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة و خاصة الربا**

من أهم الدوافع وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو التوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة خاصة الربا، كون أن نظام الفوائد المصرفية هو نظام ربوي فاسد شرعاً والإيمان بحرمة الربا حرمة قطعياً<sup>1</sup>.

### **2.3.1.1.2 السعي نحو تعظيم الأرباح**

إن الهدف الرئيسي التي تهدف المصارف التقليدية الوصول إليه هو تعظيم الأرباح وجذب المزيد من رؤوس الأموال للاستحواذ على حصة أكبر في السوق المصرفية، وبما أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدراً خصباً لتحقيق الأرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ هذه المصارف إلى الاستفادة قدر المستطاع من هذا المصدر الخصب الأمر الذي يدفعها إلى تقديم منتجات والخدمات المصرفية الإسلامية

<sup>1</sup>سعود محمد الربيعة ، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي و مقتضياته ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، 1992 ، ص4-5.

كوسيلة تتاح لها من أجل استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي<sup>1</sup>.

### 3.3.1.1.2 الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

لقد سببت الأزمة المالية بإفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، حيث لم تسعفها خبرتها الطويلة في تفادي هذه الأزمة أو التنبؤ بها. أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد كان تأثيرها بالأزمة المالية تأثير محدودا و غير مباشر فقد استطاعت أن تخرج من الأزمة بأقل خسائر هذا من جهة و من جهة أخرى فقد ساعدت الأزمة في زيادة الثقة بالعمل المصرفي الإسلامي مما أدى إلى انتشار المصارف الإسلامية الجديدة مثل افتتاح أول مصرف إسلامي بفرنسا "تيسير بنك" في نهاية سنة 2011، و قيام المصارف التقليدية بفتح فروع المعاملات الإسلامية مثل مصرف "Society General" الفرنسي الذي أنشأ صناديق تمويل وفقا للشريعة الإسلامية، و قيام بعض المصارف التقليدية بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي مثل مصرف "Scotland" البريطاني الذي قام بفتح نوافذ إسلامية لتقديم من خلالها خدماته المصرفية الإسلامية .

### 2.1.2 مداخل تقديم الخدمات المالية الإسلامية

هناك مداخل عديدة لتقديم الخدمات المالية الإسلامية من خلال النوافذ والفروع.

### 1.2.1.2 مفهوم النوافذ الإسلامية

تعتبر النوافذ الإسلامية مرحلة تمهيدية للعمل المصرفي الإسلامي، حيث تقوم البنوك التقليدية بفتح نوافذ وشبابيك في معظم وكالاتها لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي

### 1.1.2.1.2 تعريف النوافذ الإسلامية

لقد تعددت آراء الباحثين الاقتصاديين حول تعريف النوافذ الإسلامية كمايلي:

تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث قد تكون فرعا أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار)، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

تعرف كذلك بأنها : وحدات التي تنشأها البنوك التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد لطف السرحين، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، الجمهورية اليمنية، 2010، ص08.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية)، ديسمبر، 2005، ص44-45.

<sup>3</sup> أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، ص50.

يقصد بها بشكل عام قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لكي يقدم خدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من خدمات تقليدية<sup>1</sup>.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف النوافذ الإسلامية هي عبارة عن شبابيك خاصة في المصرف التقليدي إلى جانب الشبابيك الأخرى يقدم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تعتبر خدمات النافذة أو الشباك الإسلامي موجهة إلى عملاء خاصين، والبعض يطلق على ظاهرة النوافذ الإسلامي بالنظام المزدوج أي النظام الذي يقدم في البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.

### 2.1.2.1.2 تعريف الفروع الإسلامية

يمكن تحديد مفهوم الفروع الإسلامية بأنها: كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها ويقدم خدمات مصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تراقب أعماله<sup>2</sup>.

تعرف بأنها الفروع التي تنتمي إلى المصارف الربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية وفقاً للأحكام الشرعية، وبالتالي يستطيع المصرف التقليدي من خلال الفروع الإسلامية أن يمارس نشاطه المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسته لنشاطه المصرفي التقليدي<sup>3</sup>.

والبعض يعرفها بأنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن الفروع الإسلامية هي وحدات أو كيانات مستقلة تقوم بجميع الأنشطة المصرفية الإسلامية، وتكون خاضعة لرقابة هيئة شرعية تضمن شرعية منتجاتها المقدمة وهي لا تختلف عن الفروع الإسلامية في المصارف الإسلامية.

### 2.1.2.1.2 نشأة النوافذ و الفروع الإسلامية و أسبابها

نظراً للإقبال المتزايد على البنوك الإسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية فقررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة بإنشاء فروع تابعة لها تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

<sup>1</sup> فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص 13.

<sup>2</sup> لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، اليمن، 2010، ص 03.

<sup>3</sup> حسين شحاتة حسين، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، 2001، ص 33.

## 1.2.1.2.1.2 نشأة النوافذ والفروع الإسلامية

تعود فكرة إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية إلى ظهور البنوك الإسلامية، فمع مطلع السبعينيات بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي على إثر ذلك قامت البنوك التقليدية التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها، والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح بفتح فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

في سنة 1980 قام بنك مصر بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية تحت اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية " .

خلال سنة 1980-1981 قام البنك المركزي المصري بتقديم ترخيص بإنشاء 35 فرع تابع لعدد من البنوك التجارية مثل بنك مصر، بنك التجارة والتنمية، بنك التنمية الوطني، بنك النيل وغيرها في سنة 1987 قام بنك الأهلي التجاري بالمملكة العربية السعودية بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويعرف "صندوق المتاجرة العالمية للسلع".

في سنة 1990 قام البنك الأهلي بإنشاء أول فرع إسلامي، ونظرا لإقبال المتزايد لهذا الفرع قام بإنشاء عدة فروع لتقديم خدمات مصرفية إسلامية.

في سنة 1992 إنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع والتي تجاوز عددها 46 فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة، بالإضافة إلى فتح فروع إسلامية في البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الهولندي، بنك الرياض.

## 2.2.1.2.1.2 أسباب نشأة النوافذ و الفروع الإسلامية

إن من بين الأسباب التي جعلت العديد من المصارف التقليدية تقوم بإنشاء فروع ونوافذ تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية تتمثل في:

- الطلب المتزايد و المتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية .
- جلب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية و رغبة المصارف التقليدية تعظيم أرباحها من أجل الاستحواذ على أكبر حصة في سوق رأس المال .
- زيادة عدد المسلمين في الدول الغربية و رغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي يعد سببا رئيسيا وراء إنشاء الفروع في المصارف التقليدية تتعامل وفق منهج الشرع الإسلامي .
- المحافظة على عملاء المصارف التقليدية خوفا من النزوح إلى المصارف الإسلامية .

- الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الاسلامي
- حب المنافسة و التقليد و عدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد .
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، بالإضافة إلى سهولة الاجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.

### 3.2.1.2.1.2 الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية

تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يقوم البنك الرئيسي بتعيين خبراء في المجال المصرفي كمراقب شرعي على أعمال النوافذ الإسلامية وقد تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابية شرعية للتأكد من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك النوافذ والحرص على تنفيذها لما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تصنيف الأنشطة التي تمارسها النوافذ الإسلامية على النحو التالي<sup>1</sup>:

**1.3.2.1.2.1.2 خدمات مصرفية عامة:** وتشمل جميع الخدمات الخالية من الفوائد الربوية وتتمثل في فتح حسابات جارية، إصدار شيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية، تسديد فواتير المرافق العامة، الخدمات المصرفية الإلكترونية وغير ذلك.

**2.3.2.1.2.1.2 الاستثمارات والتمويلات الإسلامية:** تعتبر الاستثمارات المالية الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية انطلاقة لها في هذا المجال، وتشكل من صيغ وأساليب استثمار والتمويلات الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية، ومن أهم تلك الصيغ التي تستخدمها النوافذ الإسلامية في نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية نذكر منها المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، الاستصناع، المرابحة لأمر بالشراء، المتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية.

**3.3.2.1.2.1.2 التمويل الشخصي الإسلامي:** تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتقديم المنتجات أو الصيغ التي صممت لتوفي التمويل للأفراد وفقا لضوابط الشرعية، والتي تعتمد بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية من خلال شراء واقتناء السلع الشخصية بالتنسيق كالمسارات والمستلزمات المنزلية وغيرها، حيث تقوم النافذة الإسلامية بشراء السلع التي يرغب فيها العميل ثم بيعها له بالتنسيق وعلى أسس خالية من الفوائد الربوية، وعادة ما يركز التمويل الشخصي على التمويلات المبنية على البيوع الممكنة في آجال تسديد ثمنها.

<sup>1</sup> فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 15-16.

### 4.3.2.1.2.1.2 طريقة تمويل رأس مال الفروع أو النوافذ الإسلامية

من أهم الانتقادات التي توجه للفروع أو النوافذ الإسلامية هو ما يتعلق بنقطة البداية وهي طريقة تمويل رأس مال، حيث يتم تمويل رأس مال الفروع والنوافذ الإسلامية من خلال الطرق التالية:

- تمويل رأس المال من خلال تقديم المصرف الرئيسي لقرض حسن للفرع أو النافذة الإسلامية بحيث
- تم استرجاعه بعد فترة محددة، وفي هذه الحالة لا يحصل المصرف الرئيسي على عائد لقرضه بصفة مباشرة وإنما يكون متبرعا لهذا العائد لأصحاب الودائع بشرط أن يخلو من الفوائد الربوية (مثال على ذلك قيام مصرف قطر الوطني على افتتاح أول فرع إسلامي عرف بالفرع الإسلامي QNB في سنة 2005 برأس مال قدره مئة مليون ريال قطري قدم كقرض حسن من قبل المصرف الرئيسي<sup>1</sup>.
- تمويل رأس مال عن طريق وديع استثمارية يودعها المصرف الرئيسي لدى الفرع الإسلامي ويحصل في مقابلها على نصيبه من الأرباح المحققة<sup>2</sup>.
- تمويل رأس مال عن طريق تخصيص مبلغ معين من أموال المصرف الرئيسي تحت مسمى رأس مال الفروع أو النوافذ الإسلامية وفي هذه الحالة يعتبر شريكا للفرع أو النوافذ ويعامل معاملة المودعين بغرض الاستثمار، (مثال على ذلك قيام مصرف السعودي الأمريكي بتخصيص مبلغ قدره 50 مليون سعودي من رأس مال المصرف الرئيسي لإنشاء فروع ونوافذ إسلامية<sup>3</sup>.

### 3.2.1.2 الفرق بين الفروع و النوافذ الإسلامية

لقد عرف الباحثون النوافذ الإسلامية على أنها فروع إسلامية إلا أن هناك بعض الخصائص والعناصر التي تميز كل واحد عن الآخر من خلال ذكر بعض العناصر الاختلاف والتشابه بين الأسلوبين ونذكر منها:

- ✓ حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها الفرع تكون عادة خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة التي تكون في نفس البنك.
- ✓ الهيكل الإداري للفرع الإسلامي في البنك التقليدي أكبر و أعظم من الهيكل الإداري للنافذة الإسلامية.
- ✓ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات الأم، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي الذي فتحت فيه.

<sup>1</sup>فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 26-27.

<sup>2</sup> لطف محمد السرحين، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، مرجع سابق، ص 16.

<sup>3</sup>مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، مرجع سابق،

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

- ✓ يمثل الفرع الإسلامي التابع البنك التقليدي مرحلة متقدمة في طريق التحول إلى المصرف الإسلامي في حين نجد أن النافذة الإسلامية التابعة للبنك التقليدي مرحلة تمهيدية بدائية في عملية التحول.
- ✓ الفرع الإسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية، وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة الإسلامية تكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس المبنى لكن في شبك بشكل مستقل حتى تكون إسلامية. ويتشابه كل من الفرع الإسلامي والنافذة الإسلامية في تقديم نوع خاص من التمويلات والاستثمارات الإسلامية.

الجدول(10-2): أنواع المؤسسات المالية الإسلامية

بنوك كاملة	الفرع الإسلامية	النوافذ الإسلامية	البنية التحتية
بنك إسلامي	فروع إسلامية تابعة للبنك التقليدي (شركة الأم).	البنك التقليدي	
المنتجات المصرفية الإسلامية المقدمة عبر قنوات مصرفية إسلامية	المنتجات المصرفية الإسلامية المقدمة عبر القنوات المصرفية التقليدية و الفروع المستقلة	المنتجات المصرفية الإسلامية المقدمة عبر القنوات المصرفية التقليدية	الخدمات المقدمة
إدارة مستقلة و بنية تحتية مصرفية	البنية التحتية القائمة متوسطة التكلفة ذات إدارة مستقلة	البنية التحتية القائمة منخفضة التكلفة	المحاسن
ارتفاع تكاليف التشغيل	فروع اسلامية ذات تكلفة عالية الإقامة	تعتمد على البنوك التقليدية	السيئات

Source: Centre, Discussions on Islamic Banking, available at the following web Site:

<https://islamicbankers.me/,15/02/2019>.

### 3.1.2 دوافع ومتطلبات تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

يتطلب تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي الالتزام بأسس نشاطها، فان طبيعة الاختلاف الجوهري يبين كلا النظامين تفرض على عملية التحول مجموعة من الدوافع والمتطلبات التي تدفع بالبنوك التقليدية إلى القيام بهذه العملية وهي على النحو التالي:

#### 1.3.1.2 دوافع فتح البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية

تتلخص دوافع فتح البنوك التقليدية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط

التالية:

**1.1.3.1.2 دوافع عقائدية :** تنطلق البنوك الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن البنوك التقليدية بحيث ترتكز على مبدأ الاستخلاص بأن ملكية المال هو لله سبحانه و تعالى وللإنسان بالوكالة ، وهو مؤمن بالله وملائكته وكتبه و اليوم الآخر ، و يعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان و ترك الربا والتخلص منه هو من أهم أسباب تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ، فالمصارف الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية و هو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

**2.1.3.1.2 دوافع شرعية:** تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية، ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي<sup>2</sup>.

**3.1.3.1.2 دوافع اقتصادية:** إضافة إلى الدوافع العقائدية والشريعة لتأسيس البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية هناك دوافع أخرى اقتصادية تتمثل في النقاط التالية:

- ✓ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي<sup>3</sup>.
- ✓ نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية و أخرى عالمية و خير مثال على ذلك تجربة البنوك التقليدية الماليزية في توفير منتجات متوافقة للشريعة منذ أعوام عبر نوافذ إسلامية ، الأمر الذي ساهم في نجاح التمويل الإسلامي في ماليزيا كنموذج مالي بديل و الذي يتحكم بأكثر من 15% من أصول الصيرفة في ماليزيا<sup>4</sup>.
- ✓ ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية و عجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو المصارف الإسلامية .

<sup>1</sup>مفتاح صالح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 35/34، مارس 2014، ص153.

<sup>2</sup> سعود محمد بن عبد الربيع، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي (منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 04.

<sup>3</sup> سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الشعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010 ص166.

<sup>4</sup> معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات، تجربة بنك بومبيترا التجاري نموذجا، مجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 04، العدد 03، مارس 2014، ص270.

## 2.3.1.2 متطلبات فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية

يقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق العديد من المتطلبات إلا أننا نقتصر على أهمها وهي كمايلي:

**1.2.3.1.2 متطلبات قانونية:** ويقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يستوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية<sup>1</sup>، وتتمثل هذه الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي<sup>2</sup>:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و من ثمة مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس.
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها ومن بين هذه الشروط ما يلي:
- ضرورة قيام البنك الراغب بالتحول بإجراء دراسة جدوى لعملية التحول بحيث تبين جدوى التحول في تحقيق أهداف البنك متضمنة دراسة السوق وتوجيهات العميل والنتائج المتوقعة خلال السنوات الأولى من التحول وكذلك أنواع المخاطر وفرص عملية التحول.
- وضع خطة زمنية للتحول متضمنة الاجراءات التي سوف يتم اتباعها من اجل عملية التحول.
- إعداد لجنة تتكون من الادارات المهنية بعملية التحول لمتابعة الاجراءات والخطوات.
- عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بعملية التحول، وتخصيص موارد بشرية مؤهلة لإدارة العمل الإسلامي.
- تعديل عقد التأسيس على أن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد الأمور التي يجب أن تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتشكيل هيئة رقابة شرعية تلتزم بقواعد البنك المركزي؛
- إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للبنك ، و تدريب الموظفين على طبيعة العمل الجديد و تأهيلهم مع تدعيم الكادر الوظيفي بما يتناسب مع طبيعة النشاط الجديد.
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، الآثار القانونية المترتبة و العقوبات القانونية المحتملة ، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أي متطلبات أخرى تفرضها الجهات المختصة بخصوص تنفيذ التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

<sup>1</sup> يزن خلف سالم العتبات، تحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، 2010، ص 04.

<sup>2</sup> قومية سفيان، بعزوز علي، تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، جوان 2018، ص 60.

**2.2.3.1.2 متطلبات شرعية:** ويقصد بها كافة الأمور والاجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول، كي يصبح تحوله من الناحية الشرعية، و يحقق مراد الله سبحانه و تعالى من الالتزام بالأوامر و النواهي التي فرضها الله سبحانه و تعالى لتنظيم المعاملات المالية، و فيمايلي هذه المتطلبات:

**1.2.2.3.1.2 التوبة عن التعامل بالربا :** و العزم على عدم الرجوع الى التعامل فيه، وتحقيق معنى التوبة الشرعية يستلزم بمايلي :

- الإقلاع عن الذنب فوراً و المتمثل في التعامل بالربا ؛
- الندم على ما صدر منه مسبقاً من المداومة على التعامل بالربا،والمحاولة قدر المستطاع التكفير عن هذا الذنب من خلال الاكثار من فعل الخيرات وإنفاق الأموال في وجوه البر والإحسان وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: " وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ ۚ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ۚ ذَلِكَ يَذُكَّرُ لِلذَّاكِرِينَ"<sup>1</sup>.

- عقد النية على عدم العودة إلى التعامل بالربا، أو أي من العقود المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية؛
- تدارك ما أمكن تداركه من رد الحقوق لأصحابها لان من أهم شروط التوبة رد المظالم لأصحابها.

**2.2.2.3.1.3 تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية :** تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع ، و لهم خبرة طويلة في مجال المعاملات المالية، بحيث يتم تنفيذ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية تحت إشرافهم و اطلاعهم، لان التحول يعني الانتقال من الوضع السابق التقليدي إلى الوضع الحالي و الذي يقتضي توافق أعمال البنك مع أحكام الشريعة الاسلامية، وللتأكد من صحة تطبيق هذا الانتقال لابد من أن يكون تحت إشراف متخصصين في الشريعة الاسلامية، و ذلك لضمان نجاح المسيرة الشرعية للمصرف التقليدي أثناء و بعد التحول، و امتثالاً لقوله تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ ۚ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ<sup>2</sup>

**3.2.2.3.1.2 تعيين مدققين شرعيين داخليين** للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول وبعده، طبقاً لما وارد في معيار الضبط رقم 3 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق الرقابة الشرعية الداخلية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي<sup>3</sup>، وذلك بهدف ضمان سير الاجراءات بما يتوافق وأحكام الشريعة الاسلامية.

<sup>1</sup>سورة هود، الآية 114.

<sup>2</sup>سورة النحل، الآية 43.

<sup>3</sup> أبو غدة عبد الستار، الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الاسلامية، بحث منشور في حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، العدد الرابع، 2002، ص 32.

**4.2.2.3.1.2 استبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الاسلامية بجميع صوره وأشكاله وخاصة المشتمل على الربا، وإحلال التعامل المتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية ويتم ذلك من خلال:**

**5.2.2.3.1.2 إلغاء أو تعديل الموارد المالية المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية والتي تتمثل في<sup>1</sup>:**

- الودائع النقدية التي يتعهد المصرف التقليدي لأصحابها بدفع ما يسمى بالعرف المصرفي التقليدي "فوائد" ومن هذه الودائع وداائع الأجل ، و الودائع التوفير ، شهادات الادخار و الاستثمار و الايداع و غيرها .
- القروض التي يتلقاها المصرف التقليدي إما من المصارف التقليدية الاخرى، و إما من المصرف المركزي أو غيره من المؤسسات، و تكون هذه القروض مشروطة بنسب "قائدة" تتفاوت حسب مدة وحجم القرض .

**6.2.2.3.1.2 إلغاء أو تعديل أساليب استخدامات الأموال المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية بسبب اشتغالها على الربا أو الغرر أغيرها من المخالفات الشرعية وكذلك المساهمة في الشركات القائمة على مخالفة أحكام الشريعة الاسلامية كالتجارة في الخمر، أو الترويج للفساد الأخلاقي وغيرها من الأمور المنافية لأحكام الشريعة.**

**7.2.2.3.1.2 إلغاء أو تعديل أساليب التعامل المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية مع المصارف التقليدية الاخرى أو المصرف المركزي مثال: تنفيذ وتمويل البنك لعمليات الاعتماد المستندي على أساس القرض بفائدة، وترصد الفائدة بناء على مدة انكشاف الحساب وقيمته.**

**3.2.3.1.2 متطلبات إدارية:** وهي عبارة عن الاجراءات التي تمس النظام الإداري في البنك وتتطلبها عملية التحول نظرا لأهميتها بالنسبة لباقي الاجراءات الاخرى، ومن المعلوم أن الموارد البشرية تشكل الركن الأساسي في النظام الإداري للبنك وذلك لما تؤديه من دور مهم في الارتقاء بمستوى الأداء، لذا فانه يتوجب على إدارة المصرف التقليدي عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للبنك بما يتناسب ووضع الجديد وذلك من خلال ما يلي:

**1.3.2.3.1.2 التهيئة المبدئية:** وتعرف بأنها عبارة عن جميع الترتيبات التي يتخذها البنك قبيل مرحلة التحول واثنائها بكل ما يتعلق بالطبيعة المميزة للعمل المصرفي مع أحكام الشريعة الاسلامية، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العملي وكذلك بكل ما يتعلق بعملية تنصيب أو ادخال الموظف الجديد في وظيفته بالإضافة إلى تزويد بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف البنك ورسالته ومراحل تحوله.

<sup>1</sup>الربيعة سعود محمد، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، ط1، إحياء التراث الاسلامي، الكويت، 1992، ص251.

**2.3.2.3.1.2 تخطيط الموارد البشرية:** وهي عبارة عن منهج متكامل بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من اجل توفير العدد والنوع الملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة لتحقيق أهداف البنك من ناحية وتحقيق متطلبات الأفراد وحاجاتهم أخرى. ويقاس التخطيط الناجح للموارد البشرية بمدى تحقيقه الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية الواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل عملية التحول وتتظمها وتجعلها أكثر فاعلية وتقلل الأخطاء وتتلافى العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول إلى الأمام دون توقف<sup>1</sup>.

**3.3.2.3.1.2 إعادة النظر في المعايير التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة وأداء الموظف ودوره في تقدم ونجاح البنك التقليدي بعد التحول،** فإذا كان البنك التقليدي قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط دون النظر إلى طبيعته اعتقاده وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله إذ إن اعتقاد الموظف ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام بالإضافة لإتقان هو تميزه في مجال عمله المصرفي أمر مهم جدا لنجاح فكرة التحول.

**4.3.2.3.1.2 التقصي المستمر و المتواصل لاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين ،** خاصة منتسبي الإدارة و ذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الجديد و الذي يتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي ، لهذا فانه يتوجب على ادارة المصرف بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات و الخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية و يتم ذلك من خلال :

- توضيح نظم عمل الخدمات المصرفية الاسلامية سواء كانت مرتبطة بمراحل اتخاذ القرارات أو أدلة العمل.
- التوعية الكافية بأهمية الرقابة الشرعية باعتبارها أحد العناصر الفكرية والأساسية لضبط التطبيق الصحيح للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- تصميم برامج وملتقيات التطوير لمواجهة النقص في معارف ومهارات الأفراد من خلال ورش العمل وبرامج التدريس في المدى القصير، ووضع خطة التعليم والتدريب المستمر في المدى الطويل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>الربيعه، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، مرجع سابق، ص 387.

<sup>2</sup>المرطمان، الفروع والنوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية، مرجع سابق، ص 438.

### 3.3.1.2 الآراء الاقتصادية والشرعية حول الفروع والنوافذ الإسلامية

لقد اختلف آراء الباحثين الاقتصاديين المهتمين بقضايا صناعة المالية الإسلامية في إنشاء المصارف التقليدية لفروع أو فتح نوافذ إسلامية تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد تباينت تلك الآراء ووجهات النظر بين مؤيد ومعارض ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

#### 1.3.3.1.2 المؤيدون لتجربة الفروع و النوافذ الإسلامية

يرى المؤيدون بأن إنشاء البنوك التقليدية لفروع ونوافذ إسلامية يعتبر اعترافا عمليا بنجاح النظام المصرفي الإسلامي، وأن تلك الفروع والنوافذ الإسلامية تعتبر مكسبا دعائيا قويا للمصارف الإسلامية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بشرط التزام تلك الفروع بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها مستثنين بذلك على ما يلي<sup>1</sup>:

- إن إنشاء البنوك التقليدية لفروع إسلامية أو فتح نوافذ إسلامية تعتبر وسيلة من وسائل محاربة الربا؛
- يمكن أن تكون الفروع و النوافذ المصرفية الإسلامية بديلا عمليا في الوقت الحاضر نظرا لصعوبة الحصول على تراخيص جديدة بإنشاء المصارف الإسلامية في بعض الدول والتي من الممكن أن تسهم في سد هذه الفجوة و عمل اكتفاء لدى من يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.
- نجاح النوافذ الإسلامية يعتبر حافزا جيد ودافع لدى إدارات البنوك التقليدية للتحويل بشكل كامل فيما بعد وبالتالي أسلمة هذه البنوك التقليدية ويعود ذلك لقناعة أصحاب القرار بجدوى العمل المصرفي الإسلامي وبالتالي تحويله إلى بنك إسلامي كامل، كما يمكن أن يكون نجاح النوافذ الإسلامية سبب في زيادة الطلب والإقبال على التعامل بالخدمات والمنتجات الإسلامية وتقليص الطلب على التقليدية.
- وجود فروع ونوافذ وإدارات إسلامية داخل البنك التقليدي قد يشجع على التعايش المشترك بين النظامين الإسلامي والتقليدي.

#### 2.3.3.1.2 المعارضون لفكرة الفروع و النوافذ الإسلامية

ويرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يجوز التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية، حيث استدلو على ذلك بمايلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>سانو قطب مصطفى، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص1560.

<sup>2</sup>Suha Mufid Abu Hafiza ,Ahmad SufyaChe Abdullah, Islamic Windows in Traditional Banks : Analytical Study on legitimate Issues And Its Création Control , Online Journal Research In Islamic Studies Université Malaya ,vol 6 N° 1,2019 , p 10.

- أن الفروع والنوافذ الإسلامية ماهي إلا أداة تسعى بها المصارف التقليدية لكسب فرص السوق وليس بدافع ديني، والدليل على ذلك استمرار تلك المصارف في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت الفروع أو النوافذ الإسلامية نجاحها.
- من الممكن أن يؤدي إنشاء الفروع أو النوافذ الإسلامية إلى اختلاط أموال الحلال بالحرام وخاصة أن مصدر تمويل رأسمال الفرع أو النافذة هو أموال المصرف التقليدي الأم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه في بعض الحالات يتم تحويل فائض السيولة لدى الفرع أو النافذة الإسلامية إلى المركز الرئيسي الذي يخلطه بأمواله ويستعمله في استثماراته لحين احتياج الفرع أو النافذة الإسلامية إليه.
- يؤدي انتشار الفروع أو النوافذ الإسلامية إلى حدوث منافسة غير عادلة بين المصارف التقليدية التي تملك هذه الفروع والنوافذ وبين المصارف الإسلامية الخالصة؛
- لا يمكن إخفاء حقيقة أن النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية و بحسب القاعدة الفقهية "التابع تابع" ،لذا يتبع الفرع الأصل في الحكم ؛
- من الممكن أن يؤدي فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية إلى التشويش و الخلط في الفهم في أذهان العملاء و الموظفين و بالتالي سوء التطبيق.

## 2.2 المطب الثاني : طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية

بدأ الاهتمام يتزايد بتحليل مخاطر المصارف ، و اخذ ينظر إليها كأهم أداة لتقييم أداء البنوك خاصة بعد الهزات العنيفة التي عصفت بالكثير من البنوك ، حيث أن تحليل المخاطر يعمل على بقاء الأنظمة المصرفية في وضع الأمان ، و هذا بدوره يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ككل ، و من ثم النمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار أخيرا استقرار الأسواق المالية ، و بالتالي يمكن اعتبار المخاطر ضرورة شرعية حيث تعتبر أحد المقاصد الشرعية ، و لذلك فإن عدم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المال من المخاطر أمرا يخالف الشرع ، و يعد من باب إضاعة المال .

### 1.2.2 مفهوم المخاطر المصرفية

تعد المخاطر أحد متغيري القرار التمويلي باعتبار العائد المتغير الآخر، والمخاطر بمفهومها الاصطلاحي الشرعي والاقتصادي عن مفهومها اللغوي، فهي احتمال الخسارة أو النقلب في العائد.

### 1.1.2.2 تعريف المخاطر: لقد تعددت المخاطر المصرفية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال المصرفي وكذا اختلاف

الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر المصرفية ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- أنها مقياس نسبي لمدى تقلب وتغير عائد التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليه في المستقبل<sup>1</sup>.
- عدم انتظام العوائد و تذبذب في قيمتها إلى رأس المال المستثمر هو يشكل عنصر المخاطرة و ذلك بسبب حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية<sup>2</sup>.
- احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها في المستقبل بما قد يؤثر على تحقيق أهدافه<sup>3</sup>.

انطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج أن المخاطر المصرفية هي كل القرارات التي يحتمل أن تؤثر على البنك وقيمتها السوقية، وهي ملازمة للنشاط المصرفي إلا إن حدتها وقوة تأثيرها تختلف من بنك لآخر حسب مقدرة هذا الأخير على التنبؤ بها والاستعداد لها ووضع استراتيجية للتقليل والتحكم فيها وجعلها عند مستويات مناسبة وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

### 2.1.2.2 مسببات المخاطر المصرفية

- لكن من بين العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر في القطاع المصرفي إلى العوامل التالية<sup>4</sup>:
- بروز مفهوم الهندسة و الابتكار المالي مما أدى إلى تعقيد المحيط الذي تعمل فيه البنوك هذا ما ساعد على الزيادة حالات عدم التأكد و اليقين ؛
  - الاستعمال المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما يستخدم لغرض المضاربة و تحقيق الربح و ليس التحوط من المخاطر؛
  - العولمة المالية و التحرير المالي و المصرفي ، فلم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي و المالي العالمي ؛
  - توسيع البنوك في الأعمال خارج الميزانية وتحويلها من الأعمال التقليدية التي كانت تقوم بها إلى أسواق المال مما أدى إلى زيادة تعرضها إلى أزمات السيولة، إضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم.

<sup>1</sup> منير ابراهيم الهندي ، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الرابعة ، المكتب العربي الحديث ، القاهرة ، 1999 ، ص440.

<sup>2</sup> آسيا قاسمي وحمزة فيلال ، المخاطر المصرفية ومنطلق تسيورها في البنوك الجزائرية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ، بحث مقدم المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، جامعة البويرة ، يومي 11 و12 ديسمبر 2011 ، ص02.

<sup>3</sup> حسن حزوري ، المخاطر الواقعة على المصارف الاسلامية ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع للمصارف و المؤسسات المالية الاسلامية ، سوريا يومي 10 و02 جوان 2009 ، ص08.

<sup>4</sup> بن علي بلعزوز ، عبد الكريم قندوز ، عبد الرزاق جيار ، إدارة المخاطر ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص34.

## 2.2.2 أنواع مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي

تنقسم مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي إلى قسمين من المخاطر:

### 1.2.2.2 المخاطر الكلية و الخاصة

يمكن تصنيف المخاطر الكلية إلى نوعين رئيسيين:

#### 1.1.2.2.2 النوع الأول: المخاطر العامة

وتشير إلى ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي يمثل مخاطر منتظمة لا يمكن تجنبها بالتنوع Undiversifiable ويطلق عليها مخاطر السوق MarketRisk.

#### 2.1.2.2.2 النوع الثاني: المخاطر الخاصة

وتشير إلى ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي يمثل مخاطر غير منتظمة يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنوع Diversifiable، حيث ترجع هذه النوعية من المخاطر إلى ظروف المنشأة، أو إلى ظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة CompanySpecificRisk

ويقوم التمويل المصرفي الاسلامي على صيغ التمويل الاسلامية، ومن خلال النظر إلى مصادر المخاطر لتلك الصيغ نجد أن التمويل المصرفي الاسلامي يتعرض للعديد من المخاطر الكلية والتي مصدرها الأساسي فيمايلي<sup>1</sup>:

#### 1.2.1.2.2.2 مخاطر الائتمان CreditRisk

ترجع هذه النوعية من المخاطر إلى عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي مواعيدها، ومصدر هذه المخاطر قد يكون نتيجة سوء اختيار العميل، سواء بعدم وفائه بالتزامات العمل المسند إليه أو بعدم الوفاء بنصيب البنك عند حلول أجله بالنسبة لصيغ المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والمغارسة والاستصناع والوكالة بالاستثمار والجمالة أو عدم رغبته في استلام السلعة المشتراة ورجوعه عن وعده، في حالة اعتبار الوعد غير ملزم في صيغة المرابحة، أو عدم رغبته في استلام السلعة المستنعة في صيغة الاستصناع إذا كان عقد الاستصناع جائزا غير ملزم، أو تأخير أو عدم سداد ما عليه من التزامات بالنسبة لصيغ المرابحة والإجارة، أو عدم الالتزام بتوريد السلع المتفق عليها وصفا وزمانا بالنسبة لصيغة السلم .

<sup>1</sup> اشرف محمد دوابه ، التمويل المصرفي الاسلامي : الأساس الفكري و التطبيقي ، ط1 ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة 2015 ص 291 - 292 .

فهذه المخاطر ترجع إلى عدم كفاءة العميل أو إلى سوء سمعته وعدم رغبته في السداد، أو إلى عدم قدرته على السداد، وهذا كله يقع في الأساس على عاتق البنك مانح الائتمان للعميل، ويؤثر سلبا على عوائده، لذا فان هذه المخاطر تدخل ضمن المخاطر الخاصة.

#### 2.2.1.2.2.2 مخاطر السوق Market Risk

وهذه المخاطر تندرج تحت المخاطر العامة، حيث ترجع لاتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، سواء أكانت أسواق الأصول الحقيقية، أو الأسواق المالية والتي تتكون بدورها من أسواق النقد، وأسواق رأس المال بسوقها سوق الإصدار وسوق التداول.

#### 3.2.1.2.2.2 مخاطر سوق الأصول الحقيقية Real Assets Market Risk

وهذه المخاطر مرتبطة بصيغ التمويل التي تستخدم للاستثمار في الأصول الحقيقية كالمرابحة ونظرا لان الأصول الحقيقية من سلع وخدمات تباع في الأسواق، فأنها قد تتعرض للنقص في قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب، أو السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها من عوامل السوق.

#### 4.2.1.2.2.2 مخاطر سوق المال Capital Market Risk

ويمكن تصنيف تلك المخاطر وفقا لمايلي:

#### 5.2.1.2.2.2 مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

وتنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة لتقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الأجلة، ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية وانخفاض سعر تلك العملة فان يترتب عليه خسائر بمقدار انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى، كما أن مخاطر سعر الصرف تظهر أيضا إذا كان البنك يحتفظ بمواقع مفتوحة تجاه بعض العملات الأجنبية أو الالتزامات الدفع خاصة في عمليات المرابحة والتجارة الدولية.

#### 6.2.1.2.2.2 مخاطر سعر الفائدة Intérêts Rate Risk

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وهي تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته.

وصيغ التمويل الاسلامي وإن كان لا مجال لسعر الفائدة في التعامل بها، أو في أنشطتها ومجالات استثماراتها، إلا أنها قد تتأثر بسعر الفائدة إذا اتخذته سعرا مرجعيا في التمويل بالمرابحة. كما أن سعر الفائدة باعتباره آلية يقوم عليه النظام النقدي والمصرفي في غالبية الدول الاسلامية، فانه بلا شك يؤثر على التمويل الاسلامي، خاصة إذا لم يكن للوازع الديني دورا في توجيه العملاء، وتحجج بعضهم بشذوذ الفتايات التي أباحت سعر الفائدة خلافا لإجماع الفقهاء.

#### 7.2.1.2.2.2 مخاطر أسعار الأوراق المالية Securities Rates Risk

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية، أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار والمقامرة وعمليات الإحراج والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك، وهو ما يؤثر على القيمة السوقية للاستثمار في الأوراق المالية.

#### 8.2.1.2.2.2 مخاطر التضخم Inflation Risk

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود بارتفاع الأسعار، وهو ما يعني تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية، وإن كانت صيغ التمويل الاسلامي أقل تأثراً بالتضخم لقيامها على الاندماج والتكامل مع صفقة تبادل حقيقي.

#### 9.2.1.2.2.2 مخاطر التشغيل Opération Risk

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة أخطاء بشرية أو فنية أو حوادث، وتندرج هذه المخاطر تحت المخاطر العامة إذا كانت بفعل عوامل خارجية كالكوارث الطبيعية، مثل ما تسببه الكوارث أو الحوادث في هلاك الزرع في صيغة المزارعة، أو هلاك الأصل المؤجر في صيغة الإجارة ونحو ذلك.

و تندرج هذه المخاطر تحت المخاطر الخاصة إذا كانت بفعل عوامل داخلية ، كعدم كفاية التجهيزات أو وسائل التقنية أو الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، أو فساد الذمم، أو عدم توافر الأهلية الإدارية (الكفاءة الإدارية) القادرة على القيام بمهام الوكالة عن الملاك، وتحقيق الأرباح مع نموها واستقرارها مستقبلاً، و المحافظة على المركز التنافسي، أو من خلال ضعف الرقابة المصرفية الداخلية أو عدم الالتزام بالضوابط الرقابية المصرفية و القانونية، أو ضعف الرقابة الشرعية، أو عدم الالتزام بالضوابط الشرعية مما يؤثر سلباً في ثقة المتعاملين وسمعة البنك لديهم و هو الأمر الذي من شأنه أن يترك آثاراً على التمويل المصرفي الإسلامي<sup>1</sup>.

#### 10.2.1.2.2.2 المخاطر الأخلاقية

تعد المخاطر الأخلاقية إحدى أهم التحديات التي تعاني منها المصارف الاسلامية، ولا يعود هذا التحدي لطبيعة عمل المؤسسات المصرفية القائمة بل إلى صيغة الوساطة التي يقدمها البديل الاسلامي. وتشير المخاطر الأخلاقية إلى العمل المخفي بعد تنفيذ العقد ويتعلق الأمر بالأعمال المصرفية وبما أن المودعين لا يستطيعون مراقبة الصرف بكفاءة عالية لأن أغلب دائني البنك هم من المدخرين الصغار الذين لا يملكون المهارة التقنية لجمع ومعالجة وتقييم المعلومات حول مستوى الخطر. ولذلك يمكن للبنك أن يخفي عن المودعين أي معلومات تشير إلى مشاكل السيولة ويفصح فقط عن البيانات والإحصائيات التي تجعله في وضع مالي جيد

<sup>1</sup> د قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية دراسة مقارنة، ط1، دار النفائس النشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 190.

لجذب المستثمرين، ووفقا لذلك سوف يواجه المودعون مشكلة الخطر الأخلاقي من قبل البنك، الذي يؤدي إلى تعرضهم لخسائر كبيرة نتيجة التعرض للأخطار المفرطة بدون استلام تعويض كافي لهذه المخاطر، ويمكن التخفيف من حدة المخاطر الأخلاقية من خلال السعي في اتجاهين:

- إطلاق الدعوة إلى تثبيت العقيدة وتوعية المتعاملين مع البنوك الاسلامية بأخلاقيات الاسلام في المعاملات، والتذكير بعقوبة الكذب والغش وخيانة الأمانة والتزوير والتحايل على أكل أموال الناس بالباطل، وهذه العمليات الدعائية لا عيب أن تدعمها البنوك الاسلامية وإن تنفق عليها من أموالها وتساهم في تنظيمها.

- أن تتجه جهود العاملين في حقل البنوك الاسلامية إلى تعبئة المتعاملين مع هذه البنوك والاتصال المباشر بهم بواسطة جمعيات أو هيئات مختصة ، و قد يكون الهدف من هذه الهيئات علاوة على توعية أعضائها الذين هم عملاء البنوك الاسلامية ، و بث روح المشاركة في تحمل المخاطرة هو القيام بإحصائهم و تكوين معلومات عن السيرة الذاتية لكل واحد منهم ، بقصد تذكيرهم لدى البنك الذي سيتعامل معهم لأول مرة، و كأن يقوم بدور الوساطة لصالحهم لدى المصارف الأخرى<sup>1</sup>.

### 11.2.1.2.2.2 المخاطر الشرعية

وهي احتمالية وقوع ما قد يؤدي إلى ضرر يمس بالناحية الشرعية من جانب التصرفات التنفيذية أو المنتجات أو العقود المرتبطة بالمنتجات المالية مما يؤدي إلى الإضرار بسمعة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هناك مخاطر تواجه البنوك الاسلامية في جانب توثيق العقود وتنفيذها ونظرا لعدم توفر صورة نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة فقد طورت البنوك الاسلامية هذه العقود وفق فهمها لتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة، إضافة لعدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الاسلامية<sup>2</sup>.

كما يشير مفهوم المخاطر الشرعية إلى حالة قيام العاملين في المؤسسات المالية الاسلامية بارتكاب مخالفات شرعية تجعل من المعاملات أو العقود مخالفة لقواعد الشريعة الاسلامية، وتؤدي لاحقا إلى تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي وقعت فيها هذه المخالفات، وذلك بعد مراجعتها من قسم التدقيق الشرعي أو الهيئة الشرعية في هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح التي تحققها هذه المؤسسات من جهة، والأضرار

<sup>1</sup> عبد العال رضوان محمد ، آليات التمويل في المصارف الاسلامية بين الضوابط الشرعية و المخاطر العملية ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، بعنوان التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر و العالم العربي ، 12-13 ماي ، 2004 ، ص92-93.  
<sup>2</sup> مرشد سعد الهاجري ، المخاطر في المعاملات المالية و أثرها في الفقه الاسلامي ، أطروحة دكتوراه ، في الفقه و أصوله ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 2007 ، ص98.

بسمعة المؤسسة في حالة ارتكاب أخطاء شرعية جلية بالعملاء، تؤدي إلى فقدان الثقة بهذه المؤسسات وسمعتها في الالتزام بمبادئ الشرعية الأساسية<sup>1</sup>.

### 12.2.1.2.2.2 مخاطر فقدان الثقة

من مظاهر فقدان الثقة في الجهاز المصرفي و هي أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتعرض لمخاطر السمعة و فقدان الثقة و التي تنشأ عن إخفاقها في ضبط الادارة الداخلية و استراتيجيات أعمالها والاجراءات ذات العلاقة، و تنشأ مخاطر فقدان الثقة من الشك في شرعية المعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية التي تجريها المؤسسة المالية، و يظهر هذا الشك لدى العملاء لأسباب منها اعتقادهم بعدم استقلالية الهيئة الشرعية أو وجود مصالح لأحد أعضاء الهيئة الشرعية مع المؤسسة المالية أو تبني أعضاء الهيئة الشرعية لرأي شرعي مخالف للقرارات الصادرة من المجامع الفقهية، أو عدم وجود رقابة شرعية داخلية قوية<sup>2</sup>.

كما تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما يتماشى مع الأنظمة و القوانين الخاصة بذلك، و السمعة عامل مهم للبنك حيث أن طبيعة الأنشطة التي يؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين<sup>3</sup>، و تحدث مخاطر الثقة حينما يقوم البنك بالتصرف بشكل مخالف لنصوص عقد الاستثمار أو ارتكابه مخالفة أو إهمال في إدارة أموال المستثمرين حيث يكون البنك مسؤولاً من الناحية القانونية في هذه الحالة، وقد تحدث مخاطر فقدان الثقة من قصور الفهم السليم لرسالة البنوك الاسلامية و قاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان من قبل العاملين بالبنك أو المتعاملين معه، و بالتالي اهتزاز الثقة في البنك الاسلامي و عدم التعامل معه<sup>4</sup>.

### 13.2.1.2.2.2 المؤشرات

الناظر في حال البنوك الاسلامية يرى أنها لا تتعامل بالفائدة وبناء على ذلك إن أي تغيير في معدلات الفائدة في السوق لن يتسبب في حدوث مخاطر تجاه هذه البنوك، ولكن الأمر مختلف عن ذلك تماماً فالمنتبع

<sup>1</sup> أحمد شوقي سليمان، إطار مقترح للمراجعة الإدارية للقرارات الاستراتيجية في المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية التجارة، مصر، 2015، ص 87.

<sup>2</sup> صالح قادر الزنكي، المصارف الاسلامية و مخاطر فقدان الثقة، المؤتمر الدولي للمصارف و المالية الاسلامية : النقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الاسلامية، ماليزيا، 12-16 جوان، 2010، ص 03.

<sup>3</sup> بلعجوز حسين، والعربي عزي محمد، دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام القيمي والكلاسيكي، بحث مقدم للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، 21-22 نوفمبر، 2006، بسكرة، الجزائر، ص 04.

<sup>4</sup> صالح مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية و الاقتصادية و الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر، 2009، ص 03.

لواقع البنوك الاسلامية اليوم يجد أنها تستخدم مؤشرا للعائد لأجل تحديد أسعار تكلفة أدواتها المالية، فهي تقوم بتحديد العائد على معاملاتها بناء على معدل أسعار الفائدة السائدة مضافا إليها هامش المخاطرة، والمشكلة التي تواجه البنوك الاسلامية بهذا الصدد هي أن مقدار العائد على معاملاتها يتحدد مرة واحدة طوال فترة العقد في حين أن معدلات الفائدة تتغير أكثر من مرة خلال العام لذلك يصعب علينا تغيير معدلات العائد على معاملاتها حيث أنها قد التزمت بموائق وعقود مع العملاء على نسبة ثابتة وعليه فان البنوك الاسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تغير أسعار الفائدة<sup>1</sup>.

### 2.2.2.2 مخاطر صيغ الاستثمار الاسلامية

لقد استطاعت المصرفية الاسلامية أن توفر أدوات تمويلية مختلفة تقوم على أسس وأحكام الشريعة الاسلامية، وتتناسب كل الأنشطة التمويلية والاستثمارية، وترتبط مخاطر صيغ التمويل عموما بأساليب التوظيف والتمويل، فحيثما يطبق الأسلوب التمويلي يمكن أن تتواجد هذا النوع من المخاطر بصرف النظر عن محل التمويل، حيث تقوم الأساليب الاستثمارية في البنوك الاسلامية على أحكام فقهية تؤسس أصلا على عنصر المخاطرة.

### 1.2.2.2.2 مخاطر صيغة التمويل عن طريق المراجعة

هناك مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تحيط بتطبيق هذه الصيغة في البنوك الاسلامية نذكر منها ما يلي:

- النكول عن الوعد فبعد طلب العميل للسلعة ودفعه لمقدم المراجعة يمكن أن يغير رأيه في العملية في الوقت الذي يكون فيه قد قام البنك بشراء السلعة المطلوبة وعليه فسيتحمل المصرف تكلفة التخزين، وما قد يصيب السلعة من تلف او ما يحدث من تغير في الأسعار إلى أن يجد مشتريا آخر للسلعة عليه فسيتحمل البنك التكاليف بجانب الخسارة إذا كان هناك فرق في السعر، لذلك يلزم البنك العميل بمقدار ما لحقه من الخسارة جراء نكوله عن الوعد وإذا لم تكن هناك خسارة فلا يلتزم بشيء مما ينجم عن ذلك ما يسمى بالمخاطر السوقية.
- من المعروف أن عملية البيع في المراجعة تكون على أقساط فإذا ما تأخر العميل أو ماطل في سداد تلك الأقساط فلا يستطيع البنك أن يزيد عليه أو يفرض عليه غرامات تأخير وفي هذه الحالة يكون البنك مخيرا بين إمهاله إن كان معسرا أو اللجوء إلى المحاكم إن كان المدين ماطلا وفي كلتا الحالتين

<sup>1</sup> موسى شقيري ، إدارة المخاطر ، مرجع سابق ، ص 349.

- يتضرر البنك ويحدث له الخسارة، مما يترتب عليه فرصة إعادة استثمار هذه الأموال خلال فترة التأخير، وبالتالي حرمانها من العوائد المتوقعة لهذا الاستثمار وهو ما يعرف بالمخاطر الائتمانية.
- هناك أخطاء قد تحدث من موظفي البنك أو أنظمتها أو العمليات التي قد تؤدي إلى خسارة البنك لجزء من دينه نتيجة هذه الأخطاء وهي ما يعرف بالمخاطر التشغيلية<sup>1</sup>.
  - تعتبر صيغة المرابحة صيغة مثيرة للجدل من الناحية الشرعية وهذا بدوره يقود إلى الضرر بسمعة البنوك الاسلامية .

### 2.2.2.2.2 مخاطر صيغة التمويل عن طريق المشاركة

من أهم مخاطر صيغة التمويل بالمشاركة ما يلي:

- مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق وتغير أذواق المستهلكين، وتغير مستوى السوق، بالإضافة إلى تلف البضاعة عند التخزين وهذا ما يعرف بالمخاطر السوقية.
- تتعرض صيغة المشاركة للمخاطر المتعلقة بمدفوعات العميل لشراء حصة المصرف، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بنصيب المصرف في الأصل موضوع الشراكة وإخلاله بالعقد، وعدم التزامه بشروط المشاركة، وهذا ما يعرف بالمخاطر الائتمانية.
- عدم وجود الكوادر البشرية العاملة في البنوك الاسلامية وملاءمتها، و التي ليس لها القدرة على التخطيط الاستراتيجي لاستخدامات الأموال، أو اختيار المشروعات و الفرص يمكن أن يكون مصدرا للمخاطر ، و هذا ما يعرف بالمخاطر التشغيلية .
- يمثل الشكل القانوني للشركة أحد أهم المخاطر، فعندما تكون المشاركة قائمة على حصص قابلة للتداول والبيع، فإن ذلك يقلل من المخاطر، أما عندما لا يسمح بتداولها فإن المخاطر تزداد<sup>2</sup>.

### 3.2.2.2.2 مخاطر صيغة التمويل عن طريق المضاربة

هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها صيغة المضاربة ومن أهمها ما يلي:

- الظروف المحيطة بالسلعة المنتجة من خلال المنافسة القوية من بعض المنتجات أو المشروعات المشابهة، أو ظهور سلع بديلة وتدني مستويات الأسعار واتساع الأوضاع الاقتصادية بالكساد، وهذا ما يعرف بالمخاطر السوقية.

<sup>1</sup>مبارك موسى عمر، مخاطر التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية، أطروحة دكتوراه في المصارف الاسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008، ص 99.

<sup>2</sup>تاصر الغريب، مخاطر التمويل الاسلامي وأساليب التعامل معها، 1، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 273.

- عدم أمانة أو نزاهة المضارب، ومشكلة الابتذال الأخلاقي التي تؤدي إلى احتمال تسبب العميل في فشل المشروع وضياع التمويل الممنوح، وكذا حصة المصرف الاسلامي من الأرباح، ولا يضمن العامل رأس المال، مما يؤدي إلى عدم الوفاء بحقوق والتزامات البنك الاسلامي، وهذا ما يعرف بالمخاطر الائتمانية.
- عدم وجود قوانين ولوائح موحدة للمصرفية الاسلامية فيما يخص تنظيم العلاقة بين العميل والمصرف الاسلامي في صيغة التمويل بالمضاربة، وبسبب ضعف كفاءة المؤسسات المالية الاسلامية في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها مما يؤدي إلى الانتقاء الخاطئ للعملاء، وهو ما يعرف بالمخاطر التشغيلية<sup>1</sup>.

#### 4.2.2.2.2 مخاطر صيغة التمويل عن طريق السلم

- تعتبر صيغة السلم كغيرها من صيغ الاستثمار تتعرض إلى العديد من المخاطر أهمها ما يلي:
- في بيع السلم يتحمل المصرف مخاطر إقدامه على التمويل مقابل حصوله على السلعة الآجلة، إذ قد ينخفض سعرها وقت التسليم أو قد يحدث تكدس للسلع مما يحول دون تسويقها، وهذا يصنف ضمن مخاطر السوق<sup>2</sup>.
  - تتعرض صيغة التمويل بالسلم في حالة تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الآجل، ويمكن ذلك راجع إما لمماطلة العميل وتعمره في إضاعة حقوق البنك، أو إما لإفلاس العميل ومشروعه، وهذا ما يعرف بالمخاطر الائتمانية.
  - إن عقود السلم من حيث الآجل هي مشابهة لعقود الاستصناع ، و عليه فإن الأخطاء التشغيلية فيها مرتفعة مقارنة بصيغ التمويل الأخرى ذات العائد الثابت كالمرابحة مثلا ، وهذا ما يصنف ضمن مخاطر التشغيل .

#### 5.2.2.2.2 مخاطر صيغة التمويل عن طريق الإجارة

- من أهم المخاطر التي تواجه صيغة الإجارة ما يلي:
- عدم قدرة البنك على بيع السلعة السلم نظرا لظروف السوق حيث أن الأسعار قد انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء ، و بالتالي فان البنك سوف يتحمل مصاريف إضافية جراء قيامه بتخزين

<sup>1</sup> حمدان عبد المطلب عبد الرزاق، المضاربة كما تجريها المصارف الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص115-116.

<sup>2</sup> قاري جميلة، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الاسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية، تخصص فقه وأصول، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 92.

المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد سلم مواز قبل استلامه للمسلم فيه و هي مخاطر سوقية<sup>1</sup>.

- كما تنشأ مخاطر في صيغة الإجارة عند تخلف المستأجر في تسديد باقي أقساط الأصل المؤجر و هي مخاطر ائتمانية<sup>2</sup>.

- مخاطر الأخطاء المتعلقة بالإجراءات القانونية في استرجاع الأصل المؤجر والإجراءات القانونية الرجوع إلى المستأجر وهي مخاطر تشغيلية<sup>3</sup>.

#### 6.2.2.2.2 مخاطر صيغة التمويل عن طريق الاستصناع

تتعرض صيغة التمويل الاستصناع كغيرها من الصيغ الأخرى لمخاطر نذكر منها ما يلي:

- تكمن مخاطر الاستصناع في السلعة المتفق على تصنيعها من أبرزها كون المستصنع (السلعة المطلوب صنعها ) مخالفة للمواصفات المتفق عليها بين الصانع و البنك .

- عدم التزام الصانع بالزمن المحدد لتسليم المنتج، إضافة إلى تقلب الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع، الأمر الذي يجعل المخاطر السوقية مرتفعة في صيغة التمويل الاستصناع<sup>4</sup>.

- مخاطر ائتمانية وذلك عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الاستصناع، وبعد تسلمه للسلعة محل العقد ودفع ثمنها بالكامل، في حين أنه يتسلم المبلغ على أقساط عند بيع السلعة استصناعاً للعميل، وبذلك يعرض رأس ماله لمخاطر العجز عن السداد في الموعد المتفق عليه، كما أن هناك مخاطر من جانب المستصنع وتتمثل في عدم التزامه بأخذ السلعة بعد صنعها، أو عدم التزامه بسداد ما عليه من الدين الناتج من شراء السلعة المصنوعة، بعد تسليم السلعة.

- مخاطر التشغيل تكون كبيرة نسبياً لكونها من العقود التي يتأجل فيها التسليم ، مما يجعل من احتمال وقوع أخطاء قانونية في العقود أمر وارد هذا من جهة ، و من جهة أخرى ضعف فهمها و تطبيقها من طرف العاملين في البنوك الاسلامية ، لكون معظمهم تكونوا و تدرسوا على البنوك التقليدية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> موسى، شقيري نوري، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص340

<sup>2</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية : أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص439.

<sup>3</sup> خالد أمين عبد الله، حسن سعيد سعيقان، العمليات المصرفية الاسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص214.

<sup>4</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص 438-439.

<sup>5</sup> بن ابراهيم الغالي، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية، مرجع سابق، ص104.

#### 7.2.2.2.2 مخاطر القرض الحسن

تعد القروض المقدمة من البنوك الاسلامية قروضا حسنة، لا يأخذ البنك عنها أية فائدة (محرمة)، أو نسبة من الأرباح وإنما الهدف الأساسي منها هو إخراج المستفيد من العوز والحاجة، إلا هناك العديد من المخاطر التي تواجه هذه القروض منها:

**1.7.2.2.2.2 خطر عدم التسديد :** و يبرز هذا الخطر نتيجة ظن الكثير من المستفيدين أن هذه القروض عبارة عن زكاة أعطيت لهم و ليسوا معنيين بإرجاعها ، فهم يعتقدون أنهم مستحقون للزكاة أصلا، لكنه فضل عن طواعية أن يأخذ قرضا حسنا عوض أن يعيش على تلك المبالغ الضئيلة التي تعطى له من أموال الزكاة ، لذا فالتزامه يجبره على رد المبلغ كاملا دون أي زيادة<sup>1</sup>.

**2.7.2.2.2.2 خطر ضعف التسيير:** كثير من مستفيدي القرض الحسن عادة ما يقعون في خطأ استهلاك إيرادات المشروع بالموازاة مع دخولها ، و ينسون مختلف الأعباء و التكاليف التي تنتظر التغطية كل شهر و كل أسبوع ، و قد يجد الممول نفسه قد استهلك جزءا مهما من رأس المال في نهاية الامر ، و هذا من أكبر الأخطاء التي يرتكبها المقرض.

**3.7.2.2.2.2 خطر السوق:** قد يكون المشروع الممول من الناحية الاقتصادية (الدراسة المقدمة ) مربحا لكن عند التنفيذ و الدخول إلى السوق لتسويق السلع و الخدمات الناتجة عنه ، يجد المقرض نفسه أمام منافسة شديدة يعجز في الكثير من الأحيان عن الوقوف أمامها ، و هذا ما يعرض إنتاجه إلى الخسارة و الوقوع في العجز عن التسديد في نهاية الأمر ، و هذا في الأصل قد يكون سببه سوء تقدير القدرة التنافسية للمشروع ولاستخفاف بقدرات المشاريع المنافسة<sup>2</sup>.

**4.7.2.2.2.2 خطر التضخم:** في بعض الأحيان تكون الدراسة مبنية على أساس أسعار معلومة ، و لكن بعد فترة قد يفرض السوق مستويات أسعار تتزايد معدلاتها مع مرور الوقت مما يجعل القدرة التمويلية الضعيفة للمشروع عاجزة عن مسايرة تلك التغيرات مما يجعل المواد الأولية التي تستخدم بوصفها وسيطا في الإنتاج عالية الثمن، و من ثم ترتفع تكاليف الإنتاج عن تلك المسطرة في دراسة الجدوى الاقتصادية.

**5.7.2.2.2.2 خطر تدني الإيراد:** قد يكون للمقرض من الحظ في الإنتاج و البيع بأسعار تحقق هامش ربح معين ، و لكنه في الحقيقة يعد هامشا متدنيا نتيجة ضعف رأس المال من جهة ، و التضخم من جهة أخرى ، وقد تحدث الخسارة أو النتائج المعدومة ، مما يعرض المشروع إلى تدني الإيرادات، لذا فان القرض الحسن إن

<sup>1</sup> د.قتيبة عبد الرحمن العاني ، التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية و التجارية ، دراسة مقارنة ، ط1 ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013 ، ص 138 .

<sup>2</sup> مسدور فارس مسدور ، التمويل الاسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 65 .

تم تطويره ، ليصبح أداة تمويلية محكمة ستساهم في توفير فرصة حقيقية للفقراء أن تعتمد المؤسسات و البنوك المانحة للقرض الحسن من البحث عن أفضل السبيل ، لضمان تغطية للمخاطر التي تواجهها .

### 3.2.2 مخاطر الصكوك

الصكوك باعتبارها تمثل موجودات تحتوي على خليط من النقود والديون والأعيان والمنافع، أو بعض هذه المكونات منفردة، ونظرا للارتباط الوثيق للصكوك بصيغ إلى أنواع المخاطر الكلية التي يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين:

#### 1.3.2.2 النوع الأول: المخاطر العامة

وتشير إلى ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي يمثل مخاطر منتظمة لا يمكن تجنبها بالتنوع Undiversifiable، ويطلق عليها تجاوزا مخاطر السوق Market Risk.

#### 2.3.2.2 النوع الثاني: المخاطر الخاصة

وتشير إلى ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي يمثل مخاطر غير منتظمة يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنوع Diversifiable، حيث ترجع هذه النوعية من المخاطر إلى ظروف المنشأة، ا والى ظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة Company Specific Risk تتعرض الصكوك للعديد من المخاطر الكلية والتي تتمثل مصدرها الأساسي فيمايلي:

### 3.3.2.2 مخاطر الائتمان

ترجع هذه النوعية من المخاطر إلى عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية كاملة و في مواعيدها ، و مصدر هذه المخاطر قد يكون نتيجة سواء بعدم وفائه بالتزامات العمل المسند إليه بالنسبة لاستثمارات صكوك المشاركة و المضاربة و المزارعة و المساقاة و المغارسة و الاستصناع ، أو عدم رغبته في استلام السلعة المشتريات ورجوعه عن وعده في حالة اعتبار الوعد غير ملزم في استثمارات صكوك المرابحة، أو عدم رغبته في استلام السلعة المستصنعة في استثمارات صكوك الاستصناع إذا كان عقد الاستصناع جائزا غير ملزم أو تأخير أو عدم سداد ما عليه من التزامات بالنسبة لاستثمارات صكوك المرابحة و صكوك الإجارة ، أو عدم الالتزام بتوريد السلع المتفق عليها وصفا وزمانا بالنسبة لاستثمارات صكوك السلم<sup>1</sup>، فهذه المخاطر ترجع إلى عدم كفاءة العميل أو إلى سوء سمعته و عدم رغبته في السداد، أو في عدم مقدرة على السداد ، و هذا كله يقع في

<sup>1</sup>سليمان ناصر ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الاسلامية والتمويل الاسلامي تحت عنوان إدارة المخاطر، التنظيم والإشراف البنك المركزي الأردني، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية جدة، السعودية، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر أيام 06-07-08 أكتوبر 2012،

الأساس على عاتق المنشأة مصدرة الصكوك و المانحة الائتمان للعميل و يؤثر سلبا على عوائدها ، لذا فان هذه المخاطر تدخل ضمن المخاطر الخاصة.

### 4.3.2.2 مخاطر السوق

وهذه المخاطر تندرج تحت المخاطر العامة حيث ترجع لاتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اقتصادية و او اجتماعية أو سياسية، سواء أكانت أسواق الأصول الحقيقية، أو الأسواق المالية والتي تتكون بدورها من أسواق النقد وأسواق رأس المال بسوقها: سوق الإصدار وسوق التداول.

### 5.3.2.2 مخاطر سوق الأصول الحقيقية

وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة الصكوك الاسلامية من حيث كونها تمثل حصة شائعة في ملكية أصول، ونظرا لان الأصول الحقيقية من سلع وخدمات تباع في الأسواق، فإنها قد تتعرض للنقص في قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب، أو السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها من عوامل السوق.

### 6.3.2.2 مخاطر سوق المال

و يمكن تصنيف تلك المخاطر وفقا لمايلي :

### 7.3.2.2 مخاطر سعر الصرف

وتنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة لتقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة. ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية وانخفاض سعر تلك العملة فان ذلك يترتب عليه خسائر بمقدار انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى، كما أن مخاطر سعر الصرف تظهر أيضا عند إصدار الصكوك بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملات أخرى، أو إذا كانت المنشأة المصدرة للصكوك تحتفظ بمواقع مفتوحة تجاه بعض العملات الأجنبية أو التزامات الدفع خاصة في عمليات المراجحات والتجارة الدولية.

### 8.3.2.2 مخاطر سعر الفائدة

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وهي تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته. وكقاعدة عامة فانه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح وهو ما يؤثر على معدل العائد على الاستثمار.

### 9.3.2.2 مخاطر أسعار الأوراق المالية

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار والمقامرة وعمليات الإحراج والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك وهو ما يؤثر على القيمة السوقية للصكوك الاسلامية.

### 10.3.2.2 مخاطر التضخم

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لانخفاض القوة الشرائية بارتفاع الأسعار، وهو ما يهني تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية. والصكوك الاسلامية باعتبارها ذات عائد متغير، وذات مكونات من نقود وديون ومنافع، فان تأثرها بالتضخم يرتبط طرديا بزيادة مكوناتها من النقود والديون.

### 11.3.2.2 مخاطر التشغيل

و تنشأ هذه المخاطر نتيجة أخطاء بشرية أو فنية أو حوادث ، و تندرج هذه المخاطر تحت المخاطر العامة إذا كانت بفعل عوامل خارجية كالحوادث الطبيعية ، مثل ما تسببه الكوارث أو الحوادث في هلاك الزرع في استثمارات صكوك المزارعة أو هلاك الأصل المؤجر في استثمارات صكوك الإجارة و نحو ذلك و تندرج هذه المخاطر تحت المخاطر الخاصة إذا كانت بفعل عوامل داخلية كعدم كفاية التجهيزات أو وسائل التقنية أو الموارد البشرية المؤهلة و المدربة ، أو فساد الذمم ، أو عدم توافر الأهلية الإدارية (الكفاءة الإدارية ) القدرة على القيام بمهام الوكالة عن الملاك و تحقيق الأرباح و نموها و استقرارها مستقبلا ، و المحافظة على المركز التنافسي للصكوك .

### 12.3.2.2 مخاطر شرعية

وهذه المخاطر تندرج تحت المخاطر الخاصة، حيث ترجع استخدام أموال الصكوك في محرمات سواء أكانت محرمات لعينها كالسلع والخدمات المحرمة أو محرمات لكسبها كالربا والقمار والغش والتدليس والخديعة والخيانة... الخ.

### 3.2 المطلب الثالث : إدارة مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي

يقوم التمويل المصرفي الاسلامي على المخاطرة من خلال المشاركة في الغنم والغرم، بخلاف المقامرة التي حرمها الإسلام، والتي تقوم على تحقيق مغنم لطرف على حساب تحقيق مغرم للطرف الآخر. ويعكس ذلك ابن قيم الجوزية بقوله: المخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة، وهي أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعهها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني: المسير الذي يتضمن أكل المال بالباطل فهذا الذي حرمه الله ورسوله.

### 1.3.2 مفهوم إدارة مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي

والإسلام يحث على الأخذ بالأسباب في التعامل مع المخاطر، ومن ثم يتعين على البنوك الاسلامية وضع آليات للتعامل مع ما يواجهها من مخاطر بعد تحديدها، سواء بتجنبها قدر الإمكان، أو توزيعها، أما المخاطر التي لا يمكن التخلص منها فينبغي قبولها وتحملها والتعايش معها من خلال حسن إدارتها.

#### 1.1.3.2 تعريف إدارة المخاطر و مراحلها و طرق قياسها في البنوك الاسلامية

ينظر لإدارة المخاطر على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

#### 1.1.1.3.2 تعريف إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية

وتعرف بالعملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة مخاطر البنك. وهي تنظيم متكامل يهدف لتوصيل وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف باكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها وتحديد وسائل مجابتهها مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب<sup>1</sup>.

ومنه يمكن القول إن إدارة المخاطر مجموعة من العمليات التي تتضمن رصد تحديد وقياس المخاطر للسيطرة عليها ومنع حدوثها مستقبلا بأفضل الوسائل وأقل التكاليف.

#### 2.1.1.3.2 مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية يمر بأربع مراحل أساسية<sup>2</sup>:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية؛
- القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة؛
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها والتي يمكن لرأس المال تحملها؛
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

<sup>1</sup> فضل عبد الكريم، إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية، رسالة نيل شهادة دكتوراه، جامعة الخرطوم، السودان، 2007، ص 11.

<sup>2</sup> د. طارق الله خان، أحمد حبيب، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، ورقة مناسبات رقم 05، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 64.

### 3.1.1.3.2 أساليب قياس المخاطر في البنوك الإسلامية

هناك بعض الأساليب تستخدم في قياس المخاطر بشكل عام، حيث تم الاستعانة بها لقياس مخاطر الصكوك الإسلامية باعتبارها أداة تمويل معرضة لنفس المخاطر كغيرها من الأدوات المالية، وتنقسم هذه الأساليب إلى نوعين هما:

**1.3.1.1.3.2 معامل الانحراف المعياري:** وهو أسلوب تقيس مدى انحراف عائد الصك الفعلي عن العائد المتوقع، ويأخذ بعين الاعتبار عائد الصك لسنوات سابقة، لذا فهو يقيس مقدار التشتت عن الوسط الحسابي الذي يحسب المتوسط الحسابي العائد للصك لسنوات سابقة، ثم مقارنة العائدات السنوية مع متوسطها الحسابي للحصول على درجة الانحراف، وكلما كانت درجة الانحراف كبيرة كلما كانت المخاطر أكبر وبالعكس<sup>1</sup>.

**2.3.1.1.3.2 معامل بيتا:** وهو مقياس للمخاطر المنتظمة في السوق التي ترجع لأسباب عامة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية حيث يكون لكل صك وحدة قياس خاص به تقيس سرعة تأثره بحركة السوق ارتفاعاً أو هبوطاً.

ترتبط درجة المخاطرة بمستوى العائد، حيث كلما زاد العائد المتوقع كلما صاحبه درجة مخاطرة أعلى، وكلما قل العائد المتوقع كلما قلت درجة مخاطرته، هذا لا يعني عدم وجود استثمارات أو أصول بعائد عالي ومخاطرة منخفضة، لكن بوجود أسواق سوف يزداد الطلب على هذا الأصل مما يزيد من سعره وبالتالي يقل العائد منه. كما يجب النظر إلى مدى ارتباط عوائد الأصل بإجمالي عوائد الاستثمارات الأخرى. فكلما كان معامل الارتباط بينهما سالباً كلما كان ذلك أجدى لأنه سوف يؤدي إلى تنويع الاستثمارات وبالتالي تقليل المخاطر<sup>2</sup>.

#### الجدول (11-2): أهم مؤشرات قياس المخاطر في البنوك الإسلامية

نوع الخطر	المؤشرات المستخدمة في قياسه
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض/إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - (الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة)
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الأساسية

<sup>1</sup> سليمان ناصر ربيعة بن زيد، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 422.

## الفصل الثاني : المصارف الاسلامية و ضوابط عملها

- إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالي	
- إجمالي الأصول / عدد العمال - مصروفات العمالة / عدد العاملين	مخاطر التشغيل
- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	مخاطر رأس المال

المصدر: نعيمة خضراوي «إدارة المخاطر البنكية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية» مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص48.

### 2.3.2 خطوات إدارة مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي

أولى الخطوات في إدارة مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي هو تحديد نوعية المخاطر التي يتوقع ان يتعرض لها التمويل المصرفي الاسلامي سواء أكانت مخاطر عامة أم مخاطر خاصة .

#### 1.2.3.2 تحديد المخاطر

يعد تحديد مصدر تلك المخاطر سواء أكانت مخاطر ائتمان أو مخاطر سوق من مخاطر سلع وخدمات وسعر الصرف وسعر الفائدة وتضخم أو مخاطر تشغيل، على أساس تلك المخاطر، مع ملاحظة أهمية أن تكون عملية تحديد المخاطر عملية مستمرة، مع تفهم المخاطر على مستوى كل عمل تمويلي، وعلى مستوى المنشأة ككل<sup>1</sup>.

#### 2.2.3.2 تقييم المخاطر

يستخدم تقييم المخاطر كأداة تخطيط ويجب أن يعطى صورة شاملة عن المخاطر، فبعد تحديد مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي ينبغي القيام بقياسها وتقييمها للوقوف على احتمالات الخسارة، مع ترتيبها وفقاً لجسامتها من حيث كونها مخاطر مرتفعة High Risk، أو متوسطة Moderato أو ضعيفة Loris، لاتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها.

### 3.2.3.2 دراسة واختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المخاطر

وذلك من خلال دراسة البدائل اللازمة للتعامل مع كل نوع من أنواع مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي واتخاذ القرار اللازم باختيار البديل المناسب سواء بتجنب تلك المخاطر قدر الإمكان، أو توزيعها، أو قبولها والتعامل معها خاصة في حالة وجود إدارة جيدة لإدارة المخاطر، وعلى أية حال فإن المقارنة بين المنافع والتكاليف من جراء تلك المخاطر هو المعيار الملائم في إتباع الأسلوب المناسب في التعامل مع المخاطر، فينبغي أن تفوق المنافع المترتبة على مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 295

<sup>2</sup>أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص296.

#### 4.2.3.2 تنفيذ القرار

وذلك من خلال وضع الآليات اللازمة لتنفيذ البديل الملائم للتعامل مع المخاطر موضع التنفيذ.

#### 3.3.2 آليات إدارة مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي

تتعدد وتتنوع آليات إدارة مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي لتشمل ما يلي:

#### 1.3.3.2 إدارة مخاطر التمويل الاسلامي

تمر عملية إدارة مخاطر التمويل الاسلامي بمجموعة من المراحل أهمها:

#### 1.1.3.3.2 دراسة الجدوى

تعتبر دراسة جدوى المشروعات من الأهمية بمكان لتخفيض مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي، حيث إن تقييم جدوى المشروع من منظور إسلامي يحكمه ما يمكن تسميته "الربحية الاسلامية" من خلال توجيه التمويل نحو المشروعات الملتزمة بالمشروعية الاسلامية من حيث النشاط الحلال، فضلا عن الكفاءة الاقتصادية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال حفظ المال وتنميته، ومراعاة الأولويات الاسلامية في الاستثمار وفقا للضروريات و الحاجيات وديمومة متابعة العملاء، بالإضافة إلى الكفاءة الاجتماعية و ما تتضمنه من مسؤولية اجتماعية للتمويل و تحقيق صافي منافع اجتماعية تعود على المجتمع بالنعف والخير والالتزام بالأخلاقيات الاسلامية، و كل هذا من شأنه ان يسهم في تخفيض مخاطر التمويل الاسلامي بصفة عامة، و يلعب التحليل المالي دورا هاما للوقوف على الربحية الاقتصادية للمشروع، فضلا عن الوقوف على الربحية الاجتماعية من خلال العديد من المعايير الاجتماعية<sup>1</sup>.

#### 2.1.3.3.2 كفاءة الإدارة والرقابة عليها

تعتبر كفاءة إدارة التمويل المصرفي الاسلامي ومراعاة الاعتبارات الأخلاقية والمسؤوليات الاجتماعية آلية هامة لحسن إدارة التمويل المصرفي الاسلامي، وقد حث الإسلام على أن يجمع المدير بين الجوانب الأخلاقية والفنية لقوله تعالى: "قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۗ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمَ"<sup>2</sup>. كما حث على حسن اختيار الشركاء والمضاربين والوكلاء والعاملين من ذوي الكفاءة والمهارة والمشهود لهم بالأخلاق الطيبة، يقول تعالى: "قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ"<sup>3</sup>، ومن خلال هذا يمكن تجنب المخاطر الشرعية وتخفيض المخاطر الائتمانية والتشغيلية.

<sup>1</sup> اشرف محمد دوابه ، نحو دراسة جدوى اسلامية للمشروع ، دار السلام ، القاهرة ، 2008 ، ص 101.

<sup>2</sup> سورة يوسف، الآية 55.

<sup>3</sup> سورة القصص، الآية 26.

### 3.1.3.3.2 الضمانات

تتعدد أنواع الضمانات في الفكر الاقتصادي الاسلامي، والتي من خلالها يمكن التعامل مع مخاطر التمويل الاسلامي ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

#### 4.1.3.3.2 الكفالة

وذلك من خلال التزام طرف بتحمل عبء عن طرف آخر على سبيل التبرع، وكفالة الشخص الملائم ذي الخلق الحسن وسيلة ناجعة في تخفيض مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي، خاصة المخاطر الائتمانية، ومخاطر الأصول وعوائدها.

#### 5.1.3.3.2 الرهن

يعد الرهن آلية من آليات الحماية ضد المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية، فالدائن أن يشترط على المدين تفويضه ببيع الرهن عند حلول أجل الدين للاستيفاء من ثمنه دون الرجوع إلى القضاء. ويشترط في المرهون أن يكون مالا متقوما يجوز تملكه وبيعه، وأن يكون معينا بالإشارة أو التسمية أو الوصف، وأن يكون مقدور التسليم، وتحديد النسبة منه مع مراعاة أن الضمان سواء أكان كفالة أم رهنا لا يمكن الرجوع عليه في عقود الأمانة كما في صيغ الوكالة أو المضاربة أو المشاركة، إلا إذا تم تعد أو تقصير أو مخالفة للشروط من قبل الوكيل أو المضارب أو المشارك.

#### 6.1.3.3.2 التأمين التكافلي

في ظل تواجد مؤسسات التأمين التكافلي، فإن هذا التأمين يعد آلية من الآليات الاسلامية للحماية ضد مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي خاصة المخاطر الائتمانية ومخاطر الأصول، حيث من خلاله يمكن للتأمين على الأصول ضد كافة مخاطر تلك الأصول.

#### 7.1.3.3.2 الاحتياطات

تعتبر آلية تكوين الاحتياطات من الآليات التي تصلح للتعامل مع كافة مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي، وتكوين تلك الاحتياطات رهين بتحقيق أرباح.

#### 8.1.3.3.2 التحوط Hegang

تقوم تلك الآلية على حماية التمويل الاسلامي من التقلبات خاصة في أسواق الأصول والأسواق المالية ويمكن اعتماد تلك الآلية ضد المخاطر شريطة ألا يؤخر البديلين الثمن والمثمن ويمكن التحوط من خلال عقد السلم بشروطه الشرعية التي تشترط أن يكون المبيع معينا في مقداره وأوصافه على أن يدفع الثمن بحد أقصى ثلاثة أيام وفقا لرأي المالكية، كما يمكن التحوط من خلال البيع الأجل الذي يؤخر فيه الثمن ويعجل المثمن.

كما انه يمكن استخدام الخيار الشرعي في التحوط ضد مخاطر عدم الوفاء بالوعد من قبل مشتري السلعة بالمراوحة من خلال الاتفاق مع البائع على مدة خيار معلومة للسلعة عند شرائها، وهو ما يعرف بخيار الشرط طالبت تلك المدة أم قصرت، وكذلك التحوط من سعر الفائدة من خلال اتخاذ معيار عائد الفرصة البديلة او معدل العائد على الاستثمار للسلع المشابهة وهو مؤشر في تحديد عائد المراوحة.

كما يمكن التحوط ضد مخاطر سعر الصرف من خلال العمل على توحيد عملة التوظيف مع عملة التمويل الاسلامي قدر الإمكان واختيار العملات المستقرة للتعامل وكذلك إجراء قروض متبادلة بعملات مختلفة بدون اخذ فائدة أو إعطائها شريطة عدم الربط بين القرضين، وشراء بضائع أو إبرام عمليات المراوحة بنفس العملة، ويجوز الاتفاق مع العملاء عند الوفاء بأقساط العمليات المؤجلة كالمراوحة على سدادها بعملة أخرى بسعر يوم الوفاء .

### 9.1.3.3.2 التنوع Diversification

وتقوم تلك الآلية على تنوع التمويل المصرفي الاسلامي من اجل تخفيض درجة المخاطر دون أن يترتب على ذلك تأثيرا سلبيا على العائد، وتوجد أسس مختلفة لتنوع التمويل المصرفي الاسلامي من أهمها:

**1.9.1.3.3.2 تنوع صيغ التمويل:** وذلك من خلال تنوع صيغ التمويل وذلك بنشر المخاطر Spread The Risk ومن ثم ينبغي على البنوك الاسلامية الخروج من نفق التركيز على التمويل بالمداينات وفي مقدمتها المراوحة إلى رحاب المشاركات مع الاستفادة من تنوع صيغ التمويل سواء أكانت خاصة بالمداينات أو المشاركات لنشر مخاطرها.

**2.9.1.3.3.2 تنوع تواريخ الاستحقاق:** التمويل الاسلامي قد يكون لفترات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، ويهدف هذا التنوع إلى مواجهة مخاطر التضخم باعتبار أن التمويل ذا الأجل الطويلة أكثر عرضة للتعرض للتضخم عن التمويل ذي الأجل القصيرة، وإن كان التمويل المصرفي الاسلامي اقل عرضة للتعرض لمخاطر التضخم قياسا بالقروض في البنوك التقليدية، نظرا لطبيعة مكوناته، وقيامه أساسا على الغنم والغرم<sup>1</sup>.

### 3.9.1.3.3.2 التنوع القطاعي

يهدف هذا التنوع إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالتمويل المصرفي الاسلامي بناء على المبدأ الذي يشير إلى أن رد فعل القطاعات الاقتصادية يختلف تبعا للدورات الاقتصادية، والتنوع الجيد يجب أن يترجم في صورة ارتباط بين التمويل المصرفي الاسلامي والسوق بصفة عامة ومن ثم فان تنوع التمويل المصرفي الاسلامي ليمتد

<sup>1</sup>أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 300

لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي مع وضع سقف ائتمانية لكل قطاع هو الأمر ينوع من المخاطر ويقي من صدماتها.

كما ينبغي مراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء وعدم قصر التمويل على عدد محدود منهم سواء داخل قطاع واحد قطاعات مختلفة، فعندما تكون هناك علاقة طردية بين العوائد المتولدة عن أنشطة العملاء فان المخاطر التي تتعرض لها تكون أكبر مما لو كانت تلك العوائد مستقلة لا ارتباط بينها، أو توجد بينها علاقة عكسية.

### 2.3.3.2 آليات التحوط لإدارة مخاطر الصكوك

تتعدد وتتوزع آليات التحوط لإدارة مخاطر الصكوك لتشمل ما يلي<sup>1</sup>.

#### 1.2.3.3.2 دراسة الجدوى

تعتبر دراسة جدوى المشروعات التي تتوجه إليها أموال حصيلة الصكوك من الأهمية بمكان لتخفيض بل وتجنب المخاطر قدر الإمكان، حيث إن تقويم جدوى المشروع من منظور إسلامي يحكمه ما يمكن تسميته "الربحية الإسلامية" من خلال توجيه التمويل نحو المشروعات الملتزمة بالمشروعية الإسلامية، وتتسم بالكفاءة الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب على ذلك من حفظ المال وتنميته ومراعاة الأولويات الاسلامية في الاستثمار، وديمومة متابعة العملاء، وتحقيق صافي منافع اجتماعية تعود على المجتمع بالنفع والخير<sup>2</sup>، و كل هذا من شأنه ان يسهم في تخفيض مخاطر الصكوك الاسلامية بصفة عامة .

#### 2.2.3.3.2 كفاءة الإدارة والرقابة عليها

تعتبر كفاءة إدارة الصكوك سر ربحتها ونموها وبقدر كفاءة الإدارة بقدر ما تجمع تلك الصكوك بين معضلات الربحية و السيولة والأمان فضلا عن مراعاة الاعتبارات الأخلاقية و المسؤوليات الاجتماعية، و قد حث الإسلام على أن يجمع المدير بين الجوانب الأخلاقية والفنية، يقول تعالى: "قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۗ إِنِّي خَفِيفٌ عَلَيْهِمْ"<sup>3</sup>، كما حث على حسن اختيار الشركاء والمضاربيين والعاملين من ذوي الكفاءة والمهارة و المشهود لهم بالأخلاق الطيبة ، يقول تعالى : "قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ"<sup>4</sup> كما أن من عوامل تخفيض المخاطر إعطاء الحق لحملة الصكوك في مراقبة الإدارة من خلال جمعية تمثلهم، مع مراعاة انه في صكوك المضاربة لا يجوز لحملة الصكوك التدخل في الإدارة وأن كان من حقهم متابعة تصرفات المضارب

<sup>1</sup>أشرف محمد دوابه ، الهندسة المالية الاسلامية ، ط1 ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة ، 2017 ص286.

<sup>2</sup> أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 103.

<sup>3</sup>سورة يوسف، الآية 55.

<sup>4</sup>سورة القصص، الآية 26.

للتأكد من التزامه بشروط المضاربة، ومن خلال هذا وذلك تجنب المخاطر الشرعية وتخفيض المخاطر الائتمانية والتشغيلية.

#### 3.2.3.3.2 الضمانات

تتعدد أنواع الضمانات في الفكر الاقتصادي الاسلامي، والتي من خلالها يمكن التعامل مع مخاطر الصكوك ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

#### 1.3.2.3.3.2 ضمان الطرف الثالث

- يعد ضمان الطرف الثالث مستقل عن جهة الإدارة وعن المشاركين (حملة الصكوك) آلية من آليات الحماية ضد مخاطر الصكوك خاصة المخاطر الائتمانية؛
- أن ضمان الطرف الثالث يصلح أن يكون ضامنا ليس لرأس المال فحسب بل للعائد أيضا، ويشترط أن يكون الطرف الثالث منفصلا في شخصيته وذمته المالية عن الطرفين وأن يكون متبرعا بذلك بدون مقابل؛
- و أن يكون التزامه مستقلا عن العقد، بمعنى أن قيامه بالوفاء بالتزامه ليس شرطا في نفاذ العقد وترتب أحكامه عليه بين أطرافه .

**2.3.2.3.3.2 ضمان مجاز:** ليس كفالة عن الديون، بل في الواقع تعهد ملزم بتقديم هبة تعادل قيمة الأصول الاسمية في حال تعرضها للهلاك مهما كان سببه. أما التعهد فهو التزام عقدي مشروع أيضا، وما يتعلق بضمان الطرف الثالث لأصول الصكوك يصلح لإيجاد الضمان لعائد ثابت للصك، لأنه يستند إلى المبدأ نفسه، وهو ما يحقق الضمان للأصول وعوائدها.

#### 4.2.3.3.2 الرهن

يعد الرهن آلية من آليات الحماية ضد مخاطر الصكوك خاصة المخاطر الائتمانية، فلدائن أن يشترط على المدين تفويضه ببيع الرهن عند حلول اجل الدين للاستيفاء من ثمنه دون الرجوع إلى القضاء. ويشترط في المرهون أن يكون مالا متقوما يجوز تملكه وبيعه، وان يكون معينا بالإشارة أو التسمية أو الوصف وأن يكون مقدور التسليم، مع مراعاة أن الضمان سواء أكان كفالة أو رهنا لا يمكن الرجوع عليه في عقود الأمانة كما في استثمارات صكوك الوكالة أو المضاربة أو المشاركة، إذا تم تعد أو تقصير أو مخالفة للشروط من قبل الوكيل أو المضارب أو المشارك.

#### 5.2.3.3.2 الكفالة

وذلك من خلال التزام طرف بتحمل عبء عن طرف آخر على سبيل التبرع، وكفاله الشخص ذي الشخص الحسن وسيلة ناجعة في تخفيض مخاطر توظيف حصيلة الصكوك خاصة المخاطر الائتمانية والشرعية ومخاطر الأصول وعوائدها.

#### 6.2.3.3.2 التامين التكافلي

يعد التامين التكافلي من إبداعات الهندسة المالية الاسلامية القائم على التكافل و التبرع، و هو يمثل اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلاقي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، و ذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تامين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة ويتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق احد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، و يتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التامين و استثمار موجودات الصندوق .

ويعد التامين التكافلي آلية من آليات الاسلامية للحماية ضد مخاطر الصكوك خاصة المخاطر الائتمانية ومخاطر الأصول، حيث من خلاله يمكن التامين على الأصول الاستثمارية ضد كافة مخاطر تلك الأصول.

#### 7.2.3.3.2 الاحتياطات

تعتبر آلية الاحتياطات من الآليات التي تصلح للتعامل مع كافة مخاطر الصكوك، وتكوين تلك الاحتياطات رهن بتحقيق الأرباح. فيمكن تكوين احتياطي معدل الأرباح من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الصكوك، كما يمكن تكوين احتياطي مخاطر الاستثمار وذلك باقتطاع جزء من أرباح حملة الصكوك بعد اقتطاع نصيب المضارب لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية التي قد تتعرض لها الصكوك.

#### 8.2.3.3.2 التنوع

وتقوم تلك الآلية على تنوع استثمارات الصكوك من أجل تخفيض درجة المخاطر دون أن يترتب على ذلك تأثير سلبي على العائد، وهو ما يعرف بالتنوع الكفاء، وتوجد أسس مختلفة للتنوع من أهمها تنوع جهة الإصدار، وتنوع تواريخ الاستحقاق، والتنوع القطاعي، والتنوع الدولي.

#### 1.8.2.3.3.2 تنوع جهة الإصدار

وذلك بتنوع جهات الإصدار، ويوجد أسلوبان شائعان في هذا الصدد هما:

### 2.8.2.3.3.2 التنوع البسيط أو الساذج

ويتلخص مفهومه في المثل القائل: "لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة not Putting Allèges in one Baske، أو عليك بنشر المخاطر Spread The Risk.

ويعتمد التنوع الساذج على تنوع جهات الاصدار مع عدم المغالاة في ذلك، لما يترتب على ذلك من العديد من العيوب، يأتي في مقدمتها صعوبة إدارة الاستثمارات، ارتفاع تكلفة البحث عن استثمارات جديدة، واحتمال اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة، وارتفاع متوسط تكاليف الشراء.

### 3.8.2.3.3.2 تنوع ماركوتز

يقوم تنوع ماركوتز على فكرة أساسية مؤداها أن المخاطر لا تتوقف فقط على مخاطر الاستثمارات، بل تتوقف كذلك على العلاقة التي تربط عوائد تلك الاستثمارات، وهذا يعني ضرورة الاختيار الدقيق للاستثمارات التي تتوجه إليها حصيلة الصكوك، وذلك بمراعاة طبيعة الارتباط بين العوائد المتولدة عنها، فعندما تكون هناك علاقة طردية بين عوائد استثمارات الصكوك فإن المخاطر التي تتعرض لها تكون أكبر مما لو كانت تلك العوائد مستقلة لا ارتباط بينها، أو توجد بينها علاقة عكسية، و هذا الأسلوب في التنوع قد ينجح ليس فقط في التخلص من المخاطر الخاصة، بل التخلص من جزء من المخاطر العامة.

### 4.8.2.3.3.2 تنوع تواريخ الاستحقاق

الصكوك قد تصدر لفترات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، ويهدف هذا التنوع إلى مواجهة مخاطر التضخم باعتبار أن الصكوك ذات الأجل الطويلة أكثر عرضة للتعرض للتضخم عن الصكوك ذات الأجل القصيرة، وإن كانت الصكوك أقل عرضة للتعرض لمخاطر التضخم قياسا بالصكوك التقليدية نظرا لطبيعة مكوناتها، وقيامها على المشاركة في الغنم والغرم.

### 5.8.2.3.3.2 التنوع القطاعي

يهدف هذا التنوع إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالصكوك بناء على مبدأ الذي يشير إلى أن رد فعل القطاعات الاقتصادية يختلف تبعا للدورات الاقتصادية، والتنوع الجيد يجب أن يترجم في صورة ارتباط بين الصكوك والسوق بصفة عامة. ومن ثم فإن تنوع إصدار الصكوك ليمتد لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي هو أمر ينوع من المخاطر ويقي من صدماتها.

### 6.8.2.3.3.2 التنوع الدولي

يهدف التنوع الدولي إلى تخفيض المخاطر العامة، ومع تطور أسواق المالية العالمية أصبح التنوع أكثر سهولة، فيمكن للمنشآت المالية إصدار صكوك في أكثر من دولة إسلامية وبنفس عملة كل دولة وهو ما يسهم أيضا في التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف.

## خاتمة الفصل

تعمل البنوك الاسلامية على تجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، وتختلف أنظمة قبول الودائع في البنوك الاسلامية عنها في البنوك التقليدية، وتكون علاقة المودعين مع البنوك التقليدية على أساس القرض بفائدة و يتم تحديد نسبة الفائدة سنويا عند التعاقد، وهذا يختلف عنه في البنوك الاسلامية التي تتعاقد مع أصحاب الحسابات الاستثمارية على أساس عقد المضاربة القائم على المشاركة في الربح و الخسارة، فيحصل المودع (رب المال) على نسبة من الأرباح حال تحققها، ويحصل المضارب (المصرف) على ربحية مقابل الجهد المبذول في عملية استثمار الأموال المودعة.

إن اعتماد على منهج التحويل الجزئي أو بالتدريج من خلال فتح النوافذ والفروع الإسلامية هو أسلوب فعال وخطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية قائمة من خلال إقدام البنوك التجارية على فتح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، مما يؤدي إلى تفعيل أداء الخدمات المصرفية الإسلامية وزيادة الإقبال عليها، الأمر الذي يتطلب توفير متطلبات شرعية كتعيين هيئة رقابة شرعية لتحقيق مصداقية وسلامة المعاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

تشكل المخاطر عنصرا مهما في قرارات الاستثمار، حيث تعتبر مقياس نسبي لمدى تقلب العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا، ويقاس المخاطرة فرصة جيدة لتحقيق عوائد مناسبة تكون الحافز الأساسي على قبول هذه المخاطر، ومن خلال درجة المخاطرة يمكن التعرف على رغبات وميول المستثمرين.

الفصل الثالث : واقع التمويل  
الإسلامي للمؤسسات الصغيرة  
و المتوسطة

## تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا أساسيا لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم، حيث تمثل أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات في أغلب الاقتصاديات وتوفر أكثر من نصف فرص العمل، كما أنها تعد مساهم رئيسي في الناتج المحلي الخام للعديد من دول العالم ومكافح مهم للفقر.

وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأغلب الدول وتعتبر الدعامة الأساسية التي لا غنى عنها لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا لما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم والتغيرات الاقتصادية، ولكن على الرغم من الأهمية التي تمثلها هاته المؤسسات في اقتصاديات الدول إلا أن أحد أهم التحديات التي تواجهها لاسيما الدول العربية هو كيفية الحصول على التمويل المناسب.

ومع تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة، اتجهت أنظار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو مؤسسات التمويل الإسلامي لما توفره من بدائل تمويلية ترفع الحرج عن الراضين للتعامل بالتمويل التقليدي، وسهولة دمج عنصر العمل ورأس المال وتحقيق العدالة بين الطرفين خاصة وأن البنوك الإسلامية صارت اليوم تحتل أهمية بالغة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الأمر الذي يجعلها كبديل مستحدث لتمويلها، خاصة في ظل ما تشهده هذه الصناعة من نمو وتطور خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت من القوى الاقتصادية العالمية وهذا ما أكدته الأزمة المالية العالمية على قدرة البنوك الإسلامية على التعامل مع الأزمات .

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: يتضمن مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعايير المستخدمة لتحديد مفهومها، وكذلك إشكالية تمويل هذا النوع من المؤسسات ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى التطرق إلى الأساليب الملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معرفة متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لدعم نموها، وأهم الآثار والمزايا من تطبيق المنهج الإسلامي على هذا النوع من المؤسسات.

- المبحث الثاني سنتناول مختلف التجارب العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية باستشهاد صناعة التمويل الإسلامي في القارة الآسيوية والإفريقية والأوروبية.

### 1.المبحث الأول: ماهية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتمام عالمي وذلك لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل، وقد سعت الجهات الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النمو والازدهار.

#### 1.1 المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يسعى معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق لذا لا يمكن تحديدها استنادا إلى معيار واحد، بل هناك تنوع في المعايير والخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين الدول.

##### 1.1.1 صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع إشكالية تعريف هذا النوع من المؤسسات إلى معاييرها الحجمية، بالإضافة إلى التنوع الاقتصادي والقانوني للدول، ويمكن إدراج صعوبات تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العناصر التالية:

##### 1.1.1.1 اختلاف مستويات النمو

وخصوصا بين الدول فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجائر مثلا، كما أن شروط النمو تختلف باختلاف الدول وكذلك الجانب الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية مما يعكس التفاوت على مستوى التطور الاقتصادي<sup>1</sup>.

##### 2.1.1.1 تنوع النشاط الاقتصادي

إن تحديد حجم المؤسسة يكون مرتبط بطبيعة النشاط الذي تزاوله، حيث أن بعض الصناعات تعتمد على كثافة، والبعض الآخر يمتاز بالكثافة في رأس المال، فعلى سبيل المثال تعريف مؤسسة متوسطة الحجم ذات طابع تجاري يختلف عن تعريف مؤسسة أخرى في نفس الحجم لكن ذات طابع صناعي، لهذا من الصعب أمام اختلاف أوجه النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> كمال دمدم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تهيئة عوامل الإنتاج، مجلة دراسات اقتصاد الجزائر، العدد الثاني 2000، ص158.

<sup>2</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص 15.

### 3.1.1.1 تعدد فروع النشاط الاقتصادي

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية ، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى تجارة بالجملة و التجارة بالتجزئة، أو إلى تجارة داخلية و التجارة الخارجية ، بينما ينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية ومؤسسات التحويلية و كل منها يضم عدد من الفروع الصناعية منها المؤسسات الكيماوية والغذائية، صناعة الغزل و النسيج، الصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق، صناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه من حيث كثافة اليد العاملة والاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها ، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في صناعة المواد الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم.

### 4.1.1.1 تعدد الأطراف المعنية بها

لقد تعددت تخصصات المهتمين بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث نجد علماء الاقتصاد بالدرجة الأولى، علماء الإدارة، المستثمرين والحكومات التي تعتمد على مهارات المختصين في المجال القانوني.

**1.4.1.1.1 علماء الاقتصاد:** يهتم علماء الاقتصاد بكل من حالة الاقتصاد وتركيبته، وذلك بمعرفة عدد الوحدات التي يتكون منها ونشاطها (إذا كانت صناعة أو خدمة مثلا)، وحجم عوامل الإنتاج التي تستخدمها (رأس المال، العمالة وغيرها)، وكذلك مساهمتها في الناتج المحلي الخام.

**2.4.1.1.1 علماء الإدارة:** يهتم علماء الإدارة بكل المؤسسات على اختلاف أحجامها، لأن تنظيم وإدارة هذه المؤسسات يتأثر بعدد العاملين فيها، فيمكن معرفة الحجم من خلال معيار عدد العمال.

**3.4.1.1.1 المستثمرين:** يحتاج من يرغب بإقامة مؤسسة خاصة به أن يعطيها اسما، فمثلا إذا قرر شخص أو مجموعة أشخاص الاستثمار في مشروع ما قد يشيرون إليه بعدة تسميات.

**4.4.1.1.1 الحكومة:** تحتاج الدولة لأن تعطي أسماء للمؤسسات المشاريع التي تمنحها تراخيص لممارسة نشاط اقتصادي، وتستعمل في ذلك المختصين في المجالين الاقتصادي والقانوني.

### 5.4.1.1.1 تعدد معايير التعريف

إن محاولة إيجاد تعريف مناسب لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب وجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا هناك أكثر من ثمانية وعشرون معيارا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعيار يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمييزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

#### 6.4.1.1.1 تعدد المصطلحات والتسميات

يعتبر أحد الأسباب تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تعدد الأطراف المهتمة بها كما سبق ذكره، فنجد عدة تسميات تطلقها هذه الأطراف نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

**1.6.4.1.1.1 المشاريع "المشروعات الصغيرة والمتوسطة":** يستعمل هذا المصطلح من طرف علماء الاقتصاد، والذين يعرفون المشروع الاقتصادي على أنه الوحدة التي يتكون منها الاقتصاد.

**2.6.4.1.1.1 الأعمال الصغيرة والمتوسطة:** يستعمل من طرف علماء الإدارة، والذين يعرفون العمل على أنه منظمة يقيمها الأشخاص وليس الحكومة، وذلك من خلال ممارسة نشاط اقتصادي معين يهدف إلى تحقيق الأرباح.

**3.6.4.1.1.1 الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** وهو مصطلح يجعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهوم ضيق ينحصر في النشاط الصناعي.

**4.6.4.1.1.1 المنشآت أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يستعمل كذلك من طرف علماء الاقتصاد، حيث كثيرا ما نجده متداول في الأوساط السياسية والسلطات الحكومية.

#### 2.1.1 المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تستند عليها مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لعدم وجود تعريف دقيق وموحد في مختلف دول العالم، وكذلك من أجل توضيح الحدود الفاصلة بينها وبين مختلف المؤسسات الأخرى، ونميز نوعين من المعايير هما:

**1.2.1.1 المعايير الكمية:** وهي عبارة عن مجموعة من المؤشرات الكمية التي تستعمل لقياس أحجامها ومحاولة التمييز بينها وبين المؤسسات الأخرى، ومن بين هذه المعايير نذكر منها حجم العمالة حجم المبيعات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، قيمة الموجودات، رأس المال المستثمر، الطاقة المستعملة، رقم الأعمال، الحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية تعتبر أحد المعايير التي تميز المؤسسات من حيث النشاط وقدرتها التنافسية في الأسواق.

**2.2.1.1 المعايير النوعية:** إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها النسبية، واختلاف المستوى التكنولوجي ودرجات النمو ومن أجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الأخرى وجب إدراج المعايير النوعية والتي من أهمها ما يلي:

<sup>1</sup> لسعاد نايف برونطي، مرجع سابق، ص 23.

**1.2.2.1.1 المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، وتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية أو التضامنية، شركات التوصية البسيطة بالأسهم شركات المحاصة، المهن الحرفية والإنتاجية، المحلات التجارية، الأسواق المركزية، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال البناء والأشغال العمومية<sup>1</sup>.

**2.2.2.1.1 المعيار التنظيمي:** تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص كالاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل والتمويل، قلة مالكي رأس المال، تخصصها في سلعة أو خدمة معينة، بالإضافة إلى الجمع بين الملكية والإدارة<sup>2</sup>.

**3.2.2.1.1 معيار الاستقلالية:** وتعني بالاستقلالية أن تكون المؤسسة مستقلة عن أي تكتل اقتصادي كما يجب الاستقلالية في الإدارة والعمل دون تدخل هيئات أخرى في عمل المؤسسة وبالتالي فإن صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المؤسسة تجاه الغير وكذا في اتخاذ القرارات اللازمة.

**4.2.2.1.1 معيار الملكية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية فمعظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات وشركات أموال، كما يمكن أن تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولأئية، بلدية...) وقد تكون مختلطة.

**5.2.2.1.1 معيار حصتها في السوق:** تكون حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق محدودة وذلك بسبب صغر حجم المؤسسة، ضآلة رأس المال، صغر حجم النشاط، بالإضافة إلى محلية النشاط<sup>3</sup>.

### 3.1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد برز مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، وهذا راجع لاختلاف السياسات والتوجيهات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تشكل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في نظر هذه الدول من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به من مرونة، إذ تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العصب النابض للتغيرات الناتجة عن التوجه نحو اقتصاد السوق الحر. وهناك بعض التعاريف المعتمدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

<sup>1</sup> السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص61.

<sup>2</sup> السعيد بريش، بالגרسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الوطني حول متطلبات تأهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص320.

<sup>3</sup> أبو سيد أحمد فتحي عبده، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص49.

**1.3.1.1 التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي<sup>1</sup>:** يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أشكال هي:

**1.1.3.1.1 المؤسسة المصغرة:** هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

**2.1.3.1.1 المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

**3.1.3.1.1 المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

**2.3.1.1 التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة (EEC)<sup>2</sup>:** ويعتبر هذا التعريف المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100 عامل، بينما تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة، حيث تعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل.

الجدول (12-3): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الأفراد	عدد المؤسسات	%	عدد الأجراء	%
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	184.725	93.24	212.575	34.99
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	9.100	5.71	176.731	27.86
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	1.682	1.05	235.669	37.15
المجموع		159.507	100	634.375	100

المصدر: بوهزه محمد، بن يعقوب طاهر، دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 25-28 ماي 2003، ص 09.

**3.3.1.1 التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية (USSBA):** تعتمد هذه الإدارة على مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير، ومن أهم هذه المعايير:

- ألا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل.
- وإن يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال إلى 1500 عامل؛
- ألا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار أمريكي؛

<sup>1</sup> لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004، ص 11.

<sup>2</sup> سميير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ، ص 05.

- ألا تزيد القيمة المضافة السنوية للمنشأة عن 4.5 مليون دولار؛
  - ألا يتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 ألف دولار.
- وبالتالي يمكن القول إن في أمريكا تم اعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة التي لا يفوق بها عدد العمال عن 500 عامل ولا تتعدى المبيعات السنوية عن 20 مليون دولار.

**4.3.1.1 تعريف مجلس التعاون الخليجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حددت منظمة الخليج للاستثمارات سنة 1994 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على معيار العمالة على أنها تلك المشروعات التي لا يزيد فيها عدد العاملين عن (60) عاملا، أما رأس المال فإنه لا يتجاوز مليون دولار والمشروعات التي لا يزيد فيها الاستثمار عن خمسة مليون ونصف دولار هي مشروعات متوسطة الحجم<sup>1</sup>.

**5.3.1.1 التعريف المعتمد في القانون الجزائري:** في ظل غياب تعريف قانوني محدد و دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و كانت الحكومة مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذه المؤسسات مما دفع بالقانون الجزائري إلى الأخذ بالتعريف نفسه المطبق في الإتحاد الأوروبي، وأن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 ، والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينص على مايلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج وتصل ذلك كمايلي<sup>2</sup>:

**1.5.3.1.1 تعريف المؤسسة المصغرة:** بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج ، أولا يتجاوز حصيلتها عشر ملايين دج ، و تتسم ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على اساس العلاقة بين شخص وشخص آخر ، كما أنه ليس من المرجح أن تكون بحاجة إلى تخصيص قدر كبير من وقت الموظفين للقيام بعمليات المحاسبة أو تكون قادرة على تحمل تكاليف ذلك . فالعمليات التي تقوم بها هذه المؤسسة غالبا ما تتصل بمنتج واحد او خدمة واحدة أو نوع واحد من العمليات، ولا تحتاج هذه المؤسسة إلا إلى عملية محاسبة أساسية لتسجيل رقم الأعمال، ومراقبة النفقات والارباح و ليس من المحتمل ان تكون لهذه المؤسسة تعاملات إئتمانية على نطاق واسع.

<sup>1</sup> قمر الملي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص17.

<sup>2</sup> المادة 5، 6، 7، من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 المنشورة في 15 ديسمبر 2001.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

**2.5.3.1.1 تعرف المؤسسة الصغيرة :** بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج ، أو لا يتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دج . و غالبا ماتكون المؤسسة الصغيرة في حاجة إلى قروض مالية ، ويتعين عليها تقديم تقارير إلى المقرضين وتكون في حاجة إلى معلومات إدارية بشأن رقم الأعمال وإلى تحليل التكاليف بحسب خط الإنتاج ، وقد تباشر المؤسسة جزءا كبيرا من أعمالها عن طريق الإئتمان ، ولذلك فإنها تكون في حاجة إلى نظام أكثر دقة للمحاسبة و المراقبة ، وقد تكون المؤسسة الصغيرة في حاجة إلى موظف متفرغ لمسك الدفاتر ومتابعة السجلات وتزويد الإدارة بالمعلومات المطلوبة .

**3.5.3.1.1 تعرف المؤسسة المتوسطة :** بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و ملياري دج ، او تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دج وتعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع واحد مما يعني ضرورة الإتصال بين عدد من المديرين، وتكون لهذه المؤسسة خطوط إنتاج عديدة ، و تؤدي قدرا كبيرا من عملها عن طريق الإئتمان ،وتحتاج هذه المؤسسة إلى بنية محاسبية متطورة بدرجة معقولة ، بالإضافة إلى أدوات للمراقبة الداخلية وحسابات إدارية مفصلة لمديري مختلف المنتجات. ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي الذي يوضح التعريف المعتمد من قبل المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الجدول (13-3) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الصفحة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(مليون دينار )	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 إلى 2 مليار دج	بين 100 إلى 500 مليون دج

المصدر :المواد 5 ، 6 ، 7 ، من القانون التوجيهي رقم 18/01 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، الجريدة

الرسمية رقم 77 المنشورة في 15 ديسمبر 2001 .

غير أن هناك تعديل لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، وهو ما تضمنه القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 17-02.

**6.3.1.1 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون 17-02 :** إن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 17-02 المصادق عليه في ديسمبر 2017 ، المعدل والمتمم لقانون 01-18 المؤرخ في

12 ديسمبر 2011 ، تضمن هذا القانون الجديد مراجعة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمد في قانون 2011 حيث تضمن هذا القانون :

- حسب المادة (5) تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمايلي : "المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من (1) الى مائتين و خمسين شخصا (250) ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايين دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار .

- و كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- و يتضمن كذلك نص القانون عدة إجراءات لدعم هذه المؤسسات بداية من مرحلة إنشائها ومرافقتها في مجال البحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة .

- فضلا عن تدابير الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي توجد في وضعية صعبة و حرجة ، فضلا عن مساعدتها في تحسين النوعية والجودة وترقية الابتكار وتعزيز المؤهلات والمهارات والقدرات الادارية و التسييرية حسب المادة (18) من القانون .

- ومن بين الآليات الجديدة التي ينص القانون على استحداثها هو " صندوق الانطلاق" من أجل تشجيع المؤسسات المصغرة والمختصة في الابتكار ، حيث توجه مصاريف هذا الصندوق لتمويل مصاريف تصميم المنتج الاولي بتغطية مصاريف البحث والتطوير والتصميم ومخطط الاعمال وغيرها .

- كما تنص المادة (21) على إنشاء صناديق ضمان القروض صناديق الانطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول بهدف ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة<sup>1</sup>.

ويمكن القول أن القانون الجديد يهدف الى تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءا من تسهيل حصولها على العقار حسب المادة الرابعة من القانون، وصولا الى الانطلاق المؤسسة ومتابعتها أثناء النشاط .

## 2.1 المطلب الثاني : مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعود المعنى العام للتمويل الى توفير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي ، وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية ، فإذا لم تقف بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها

<sup>1</sup>المادة (21)، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-02، الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة في 11 جانفي 2017.

ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ، ولذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي<sup>1</sup>.

وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر ، كما قد يتدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل، وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعني إمداد المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي .

### 1.2.1 اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التمويل خلال كل فترات حياتها منذ خلق المؤسسة وانطلاقها، فهي تحتاج التمويل لخلق الأصول المادية للمشروع ، ومسايرة تطورات الانتاج والقيام بالتدريب ومتابعة الأسواق، بالإضافة الى الأزمات التي تواجه المشروع ، ويعد نقص التمويل للاممؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المشكلات الرئيسية التي تواجهها ، وتتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية على وجه الخصوص بسبب نقص المدخرات المالية المحلية والخاصة من جهة ومشكلة الضمانات التي تطلبها البنوك الربوية من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى<sup>2</sup>، وهذا ما سوف نبينه فيما يلي :

**1.1.2.1 التركيز على الضمانات:** تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الإئتمانية للمؤسسات التمويل عند منحها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكن غالبيتها لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح مما يشكل صعوبة الحصول على فرص التمويل اللازم ، الأمر الذي دفع بالبنوك والمؤسسات المالية بالزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التأمين على القروض من خلال مؤسسات التأمين مما يؤدي إلى زيادة أعباء القروض .

**2.1.2.1 ضيق نطاق التمويل المتاح :** تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية فجوة تمويل متنامية ، مما يشكل حجر عثرة في وجه تطور هذه المؤسسات وازدهارها ، وهذا بسبب نقص المدخرات المحلية من جهة و تجاهل البنوك لاحتياجات التمويل للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وقد ساعد تنامي الفجوة التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الاعتماد على الدعم و التمويل الخارجي<sup>3</sup>، حيث تركز أغلب البنوك في المناطق الحضرية وهو ما قد يؤدي أحيانا الى الحد من الوصول الى المناطق النائية والريفية، وكذلك تجاهل البنوك وعدم استجابتها لاحتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة

<sup>1</sup> أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007، ص201.

<sup>2</sup> هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، الأردن، 2009، ص59.

<sup>3</sup> أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص 211.

و المتوسطة حيث تعتقد البنوك غالبا أنها المصدر الوحيد للتمويل وأن تمويلها للمشروعات الكبيرة أفضل من تجزئة التمويل، إضافة إلى أن ضيق نطاق التمويل الرسمي المتاح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعدم توافر متطلبات الائتمان من المؤسسات الرسمية لديها أصحاب تلك المشروعات نحو التمويل غير الرسمي، وما يتضمنه من شروط مجحفة مثل سعر الفائدة المرتفعة، و انخفاض حجم التمويل الذي يمكن الحصول عليه، وقصر أجله مما يحول بينها وبين تمويل رأس المال الثابت .

**3.1.2.1 سعر الفائدة:** تعد الفائدة من المعوقات الكبيرة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي مرتفعة بالقدر التي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها، وهذا يتسبب في ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر من المشروع مما يؤدي إلى خسائر كبيرة أو التوقف عن النشاط . كما أن هناك شريحة واسعة من أصحاب المؤسسات في الدول الاسلامية ترفض التعامل بالربا، وهذا مايزيد من تقادم المشكلة خاصة في ظل تواضع حجم التمويل الاسلامي في الاقتصاد .

**4.1.2.1 طول مدة الاجراءات:** تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إضاعة جزء من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها من خلال الالتزام بمعايير المحاسبية و الائتمانية و الشخصية قد يصعب توافرها في المشروعات من الناحية العملية .

**5.1.2.1 ضعف نظام الرقابة و المتابعة :** يعكس الواقع العملي لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حسابات المتابعة الميدانية ، مما تؤدي بأصحاب المؤسسات إلى تحويل التمويل إلى غير مجالات المخصص له ، وهو ما يمثل اهدرا للتمويل ، و انذارا لعدم قدرته على سداه حال استحقاقه .

**6.1.2.1 ضعف خبرة أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مجال إدارة الأعمال و عدم الدراية الكافية بأساليب التسويق و عدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المؤسسات ، كما أنه من الصعب لهاته المؤسسات جذب العمالة الماهرة الضروري ، والحصول على التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالانتاج بالإضافة الى محدودية القدرات على اعداد دراسات الجدوى و خطط العمل وفقا لمتطلبات مؤسسات التمويل<sup>1</sup> .**

### 2.2.1 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مجموعة من التطورات والتي كانت نتيجة للتغيرات التي شهدتها الاقتصاد منذ 1962، ولعل أبرزها صدور الامر 03-01 في سنة 2011 الخاص بتطوير الإستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2011/12/15 ، والذي يهدف إلى تحسين المحيط

<sup>1</sup>أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة، 2007، ص 216.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها مما يؤدي إلى خلف قيمة مضافة من خلال التصدير و الاستراد .

### 1.2.2.1 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة بعد صدور الامر 01-03 في سنة 2011، بالإضافة إلى أنه أعطى الشرعية للاستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن أحكامه حددت المفهوم الدقيق للمؤسسات ، و الذي على أساسه يتم دعم هذه المؤسسات و ترقيتها ، و يمكن أن نوضح التطور للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2010-2019 في الجدول الاتي:

الجدول (14-3) : نسب تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 2010 إلى غاية نهاية السداسي الاول 2019.

السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	التطور	نسبة التطور %
2010	482892	557	619072	-	-
2011	511856	572	659309	40237	6.50
2012	550511	575	711832	52523	7.97
2013	601583	575	777816	65984	9.27
2014	656949	254	852053	74237	9.54
2015	716895	532	934569	82516	9.68
2016	1022231	390	1022621	88052	9.42
2017	1074436	267	1074503	37668	3.68
2018	1092908	262	1093170	32881	3.10
2019			1171945	78775	7.21

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار متاح

على الرابط : <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>، تاريخ التصفح: 2019/03/12.

لقد توجهت الجزائر إلى دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال مخططاتها الهادفة تحقيق التنويع الاقتصادي من أجل دعم التنمية في مختلف المناطق، و المساهمة في توفير مناصب الشغل و خلق الثروة، و من خلال قراءة المعطيات السابقة نلاحظ أن مسار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية السداسي الاول لسنة 2019 حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2010 ب 619072 مؤسسة ثم يتم إنشاء المؤسسات بنسق تصاعدي ليبلغ سنة 2015 عددها 934569 مؤسسة برغم من أزمة المالية و تراجع التمويلات، و بالرغم من الصعوبات المالية و الظروف الاقتصادية إلا أنه بلغ عدد المؤسسات سنة 2017

ب 1060289 مؤسسة صغيرة و متوسطة بزيادة قدرها 37668 بالمقارنة مع 2016 ، ثم لتبلغ سنة 2018 ب1093170 مؤسسة بزيادة قدرها 78775 مؤسسة خلال سنة 2019 .

#### 1.1.2.2.1 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2019

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع نهاية السداسي الاول لسنة 2019 حوالي 1171946 مؤسسة متوزعة على نسبة متفاوتة، حيث كانت النسبة الاكبر بحوالي 97 % عبارة عن مؤسسات مصغرة اي ذات عدد عمال من 01 حتى 09 عمال، و مؤسسات صغيرة و التي تحتوي على عدد من 10 عمال الى 49 عامل بنسبة 2.6 % من اجمالي الكلي للمؤسسات ، كما بلغت المؤسسات المتوسطة حوالي 0.4 %، و تضم عدد متكون من 50 الى 250 عامل.

الجدول (15-3) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2019.

النسبة %	العدد	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
97	1136787	مؤسسات مصغرة من 01-09
2.6	30471	مؤسسات صغيرة من 10-49
0.4	4688	مؤسسات متوسطة من 50-250
100	1171946	المجموع

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار متاح على الرابط : <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>، تاريخ التصفح: 2019/03/12.

ومن الملاحظ أن نسبة التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام يرجع إلى الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، كما تظهر الإحصائيات أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات، على عكس القطاع العمومي الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى لذا فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص، وأن التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدل على وعي الدولة بمكانتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما من جهة النشاطات حيث تنشط هذه المؤسسات في مجالات مختلفة منها الصناعات التقليدية والمهن الحرة والأشغال العمومية والزراعة والطاقة والمناجم... الخ، والجدول أدناه يوضح المجهودات التي بذلتها الحكومة من أجل ترقية نشاط هذه المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول (16-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجالات النشاط في بداية سنة 2017.

القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع
النسبة المئوية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد المؤسسات	مجالات النشاط
8.76	89597	24.87	97	الصناعة
23.01	235242	-	-	الصناعات التقليدية
-	-	20.77	81	الخدمات
50.25	513647	-	-	خدمات والمهن الحرة
0.60	6130	46.41	181	زراعة
17.10	174848	7.18	28	الأشغال العمومية
0.27	2767	77	3	الطاقة والمناجم وخدمات أخرى
100	1022231	100	390	المجموع

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des Etudes et des systèmes d'information, Bulletin d'information statique, n30, Mai 2017, p9-12.

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العصب الرئيسي للقطاع الخاص، إذ يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب هذه المؤسسات ذات طابع خاص بما نسبته 99.96 % منها ما هي شركة مساهمة، شركة أشخاص ، وأخرى شركات الأفراد، أو شركات ذات المسؤولية المحدودة، و ما نسبته 0.04 % ذات طابع عمومي، ويرجع سبب ذلك قلة نسب الشركات العمومية إلى خوصتها و فيما يتعلق بنشاط المؤسسة فإن أغليتها مهن حرة بما نسبته 50.25 %، بينما نسبة 23.01 % تعمل في الصناعة التقليدية، أما البقية فتتنشط في قطاعات مختلفة ، أهمها الأشغال العمومية، الصناعة و الزراعة و خدمات أخرى، بالإضافة إلى أن أغلب هذه المؤسسات تنشط في الشمال والهضاب العليا، بينما أقل من 10 % في الجنوب، وهذا على حسب تقرير وزارة الصناعة و المناجم.

### 2.2.2.1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المساهمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### 1.2.2.2.1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة مصدرا مهما وبالغ الأهمية في توفير مناصب الشغل، انطلاقا من كونه يميل إلى تكييف العمالة على تكييف رأس المال، كما أن من بين طرق تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني هو مدى إحداث مناصب الشغل، ونجد أن القطاع يعم الاقتصاد الجزائري والجدول الموالي يقدم تطور تعداد مناصب الشغل في الجزائر.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول (17-3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2013-2018)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	السداسي الأول 2018
عدد الوظائف	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470	2690246

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 24-26-28-30-32.

حسب المعطيات نلاحظ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد مناصب الشغل، حيث منذ سنة 2013 حتى 2018 تم استحداث 688354 منصب شغل، أي بنسبة 34.38%، وهذا ما يوضح الدور والمساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر.

**2.2.2.2.1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير:** يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، وهذا من خلال إنتاجها منتجات تتجه للتصدير مباشرة أو من خلال القيام بإمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من المواد التامة الصنع أو النصف المصنعة والتي تستخدمها المؤسسات الكبيرة كمدخلات.

الجدول (18-3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خلال الفترة (2013-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	السداسي الأول 2018
التصدير	64974	62956	37787	28883	34763	19828

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 24-26-28-30-32.

نلاحظ أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الوطنية بحركة متذبذبة، ويرجع ذلك إلى أن هيكل الصادرات الجزائرية معظمها من الصناعات الهيدروكربونات والتي بدورها ترتبط بأزمة المحروقات وانخفاض أسعار البترول، حيث نجد أن إجمالي حجم الصادرات قدر ب 19.83 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول لسنة 2018، مرتفعا بنسبة 12.56% مقارنة مع نتائج النصف الأول من سنة 2017، أما حجم الواردات 22.78 مليار دولار أمريكي انخفاض بنسبة 2.1% مقارنة مع نتائج النصف الأول من سنة 2017.

### 3.2.1 خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والسمات التي تساعد في التشخيص على مستوى الكلي وتوضيح ملامحها الاقتصادية مما يسهل عملية التعامل معها.

#### 1.3.2.1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

**1.1.3.2.1 سهولة الانتشار والتأسيس:** وذلك نظرا لصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها، بحيث لا تتطلب دراسات تأسيسها وقتا طويلا، وانخفاض المصاريف الإدارية وسهولة إنجاز المباني وتصميم هياكلها التنظيمية، وتستند بالأساس إلى جذب مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبى بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

**2.1.3.2.1 سهولة الإدارة:** تتميز هذه المؤسسات بالقدرة فيها على التوجيه والقيادة والتسيير، والوضوح في تحديد الأهداف وكذا توجيه جهود العاملين نحو تحقيق هذه الأهداف، في الغالب مالك المؤسسة هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية والمالية، مما يسرع في عمليات اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات.

**3.1.3.2.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكمل وداعمة للمؤسسات الكبيرة:** يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تحقق بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل الإنتاج والتخصص في بعض منها، والعمل على نطاق اقتصادي مناسب.

**4.1.3.2.1 اختلاف أنماط الملكية:** يغلب عليها نمط الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص وهو النمط الذي يناسب مدخرات أصحابها، حيث تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المؤسسات نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة<sup>1</sup>.

**5.1.3.2.1 المرونة العالية وقدرتها الفائقة على التكيف مع مختلف المتغيرات:** تتميز بمرونتها في الإنتاج وقدرتها على التكيف مع متغيرات البنية الخارجية وبرامج التسويق، وبالتالي تصبح أكثر استجابة لحاجات السوق.

**6.1.3.2.1 انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:** تمتاز باستخدام نمط تكنولوجيا بسيط وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية، حيث أن هذه التكنولوجيا تتميز بانخفاض تكلفتها في السوق المحلي.

**7.1.3.2.1 انخفاض تكلفة العمالة:** تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، وبالتالي تمتلك القدرة على استعاب العمالة لاسيما وأن انخفاض تعقيد التقنية فيها يجعل التدريب على استخدامها أكثر يسرا.

### 2.3.2.1 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري للإقتصاد الوطني والمحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تكمن أهميتها في إحداث التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال مايلي:

<sup>1</sup> أحمد جبريل، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة، لمؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 70-09 ماي 2009، ص08.

**1.2.3.2.1 المساهمة في تنمية الصادرات:** تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية، وزيادة التدفقات الاستثمارية، باعتبارها الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند أساسا على منتجات المؤسسات الكبيرة .

**2.2.3.2.1 الحد من مشكلة البطالة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة من وسائل مواجهة البطالة والتي تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه الدول النامية على وجه الخصوص، حيث تساهم في اتاحة فرص عمل نظرا لطبيعة أنشطتها، و ذلك لقدرتها على استعاب اليد العاملة الفعالة، بالإضافة إلى قدرتها على التكيف في المناطق النائية الامرالذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة من خلال بقاء السكان فيأماكن إقامتهم الأصلية<sup>1</sup>.

**3.2.3.2.1 زيادة الناتج المحلي الوطني :** تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة كبيرة في التنمية الإقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، من خلال توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعيئة رؤوس الاموال التي كانت من الممكن ان توجه نحو الاستهلاك، مما يؤدي الى زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج المحلي الوطني .

**4.2.3.2.1 تحقيق الاستقرار الاجتماعي:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توليد الكثير من فرص العمل الامر الذي يؤدي إلى اشباع حاجيات الفرد وضمان ارتفاع الدخل، وبالتالي لها تاثير ودور فعال في تحقيق الاستقرار الإجتماعي .

### 3.1 المطلب الثالث: الأساليب الملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من الأساليب الملائمة لطبيعة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد في حل مشكلة التمويل.

**1.3.1 متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لدعم نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينظر الى الدور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الاسلامية في تعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات المالية والمصرفية توفير جملة من المتطلبات لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر منها مايتعلق بالجانب التشريعي ومنها مايتعلق بضرورة تأهيل العنصر البشري الذي ستوكل له المهمة، ومنها ما يتعلق بضرورة الابتكار والتطوير وضرورة التكيف القانوني للعمل المصرفي**

<sup>1</sup> نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012، ص45.

الاسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر وكذا بمتطلبات تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية و الدولية .

### 1.1.3.1 تأهيل العنصر البشري

- تأهيل الكفاءات الموجودة و تدريبها و دفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة وإثمارها وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة، على الرغم من فارق السن من حيث تاريخ ظهور الصناعتين، لأن الذي يسوق لهذه الصناعة هو الموظف الذي يتحكم فيها .
- إنشاء مركز تعليمي وتدريبى متخصص في العلوم المصرفية الاسلامية، وذلك لاعداد وتدريب و تخريج الإطارات المصرفية المؤهلة، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر .
- قيام البنوك الاسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أو داخل البنك وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الاسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية بجدة، ومركز الاقتصاد الاسلامي التابع للمصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة<sup>1</sup>.

### 2.1.3.1 الإهتمام بالابداع و الابتكار

- لا بد لهذه الصناعة الاسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة و التقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير وأن تنتقل من مرحلة منتجات تتطابق مع الشريعة الإسلامية إلى مرحلة منتجات تنطلق من الشريعة وهي مرحلة أساسية تحتاج إلى الإبتكار والإبداع لأن التراث الإسلامي غني جدا، يسمح بالإبتكار لما هو أبعد من الإجارة و الإستصناع و المرابحة و السلم و غيرها من المنتجات و الخدمات الإسلامية .
- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الاسلامية وتدعيم الإبتكار المالي.

### 3.1.3.1 التكيف القانوني للعمل المصرفي الاسلامي و تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر

- تكيف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الاسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة من الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال سن قانون خاص يتعلق بالبنوك الاسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من

<sup>1</sup>سحنون محمد، رنكي ميلود، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12، مارس 2008، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 13.

الإشكالات في الرقابة والإشراف و معايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية بالجزائر .

- إن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الاسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها مما يتفق مع متطلبات الإقتصاد الوطني، وتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها<sup>1</sup>:

- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين وإقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الاسلامية .

- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، وهذا مثل : بنك الجزائر، وزارة المالية جمعية البنوك و المؤسسات المالية، ثم اخيرا البرلمان و الحكومة للمصادقة لتنفيذ هذا القانون .

- وضع إطار قانوني للمنتجات المصرفية والمالية المستمدة من أحكام الشريعة الاسلامية ضمن المنظومة التشريعية و التنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية و البورصة.

- يجب على بنك الجزائر ان يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة مع نموذج البنوك الاسلامية بالنظر إلى الاختلاف والتميز في طبيعة عملها، وهذا دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب منه إيجاد واستخدام ادوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الاسلامية، وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الاسلامية في جوانبها الاساسية .

### 4.1.3.1 تأسيس الهيئات المحلية الداعمة و الاستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية و الدولية

- العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جدا وذلك لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الادارة في عملها، والقدرة على إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار تحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية، وبما يمكنها بالتالي من الاندماج في النظام المالي العالمي ويمكن أن تشمل هاته الهيئات الداعمة إنشاء لجنة عليا للفتوى والرقابة الشرعية كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات و توحيد الفتاوى،

<sup>1</sup>عربي عبد الحليم، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 18-20 أبريل، 2010، الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص31.

وإنشاء مجلس أعلى للمالية الاسلامية يعني بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية في مجال المالية الاسلامية<sup>1</sup>.

- ضرورة الإستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية والدولية، والتي تعمل على تطوير الصيرفة الاسلامية مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (البحرين)، والتي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من جهة اخرى، ومجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB) بماليزيا، والذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، ويراعي خصوصية العمل في البنوك الاسلامية من جهة اخرى .

### 2.3.1 آثار و مزايا تطبيق المنهج الاسلامي على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يترتب عن التمويل الاسلامي عدة آثار ايجابية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلى التنمية الاقتصادية و أهم هذه الآثار مايلي<sup>2</sup>:

- إن الغاء التكلفة التي تتحملها المؤسسات عند استثمار الاموال عن طريق الفائدة الربوية، فتصبح تلك التكلفة مساوية للصفر ومعلوم أنه كلما قلت تكاليف التمويل كلما اتسعت دائرة الاستثمار، وينعكس ذلك على تكاليف انتاج السلع مما يزيد من القدرة التنافسية للمؤسسة، وينعكس على القدرة الشرائية ودرجة الرواج في السوق مما يؤدي إلى توفير المناخ و تجديد حافز الاستثمار لدى أصحاب المؤسسات .
- ان تطبيق صيغ التمويل الاسلامي يؤدي إلى سهولة المزج بين عناصر الانتاج، وخاصة عنصر العمل وراس المال في صورته المتعددة مضاربة، مشاركة، مرابحة، سلم.....الخ، الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن و ذوي الخبرات في مختلف المجالات و من جهة أخرى تتجه الأموال المكتنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة.
- تعدد و تنوع صيغ و اساليب التمويل الاسلامي المخصص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا ما يطرح عدة خيارات أمام المؤسسات خاصة في ظل تناسب كل صيغة أو أسلوب مع قطاعات اقتصادية معينة .

<sup>1</sup> خنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، الجزء الثاني، ط1، دار الأيام، عمان، 2016، ص 334

<sup>2</sup>خالدي خديجة، خصائص واثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، الجزائر، ص 160.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- باعتبار أن التمويل الاسلامي أكثر استقرار و مرونة، فهو بالتالي يوفر المناخ المناسب لخلق ونمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام.
- من أهم مزايا تطبيق قواعد وصيغ التمويل الاسلامية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي<sup>1</sup>:
- تجنب الوقوع في حرج التعامل بالربا والمحرم شرعا بالكتاب والسنة وإجماع الفقهاء، كما يتضمن إختيار المشاريع الطيبة الحلال التي تركز على الضروريات و الحاجيات ؛
- تقليل المخاطر الناجمة عن حدوث فشل في بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب عدم المتابعة المستمرة للمقاول، أما في حالة المشاركة باي صيغة من الصيغ تكون هناك متابعة من الجهة الممولة ؛
- تنشيط نظام المشاركات الاسلامية وهذا يلقي الحماس لدى الجهة الممولة والمستثمرين من بذل مزيد من الجهد و الاجتهاد في تنشيط المشروعات، بدلا من النظام الربوي الذي يقود إلى الكسل والانتكال ؛
- في بعض الاحيان تكون فوائد القروض أكثر من الأرباح المتوقعة من المشروع وهذا ما يسبب إرهاقا للمستثمر و ربما يقود إلى الفشل، وأحيانا قد يعوق عملية إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما يكون الربح المتوقع أقل من الفائدة ؛
- تبيان لعامة الناس أن الاسلام نظام شامل و منهج حياة و أن تطبيق منهجه في مجال الاستثمار
- و التمويل سوف يحقق الخير لكافة الأطراف المشاركة .

الجدول (19-3) : مزايا خيارات التمويل الاسلامي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع التمويل	الصيغة	مزايا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
التمويل القائم على الموجودات	المرابحة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- معدل تمويل ثابت طيلة مدة التمويل ؛</li> <li>- الشفافية الكاملة في السعر يفيد للتمويل قصير الاجل ؛</li> <li>- استقلالية ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛</li> <li>- يتغلب على مشكل الضمانات من خلال فرض بيع الاصول في حالة التخلف عن السداد.</li> </ul>
	الاجارة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يسمح بالتمويل في حالة نقص الضمانات والتاريخ الائتماني بحيث ان المؤجر يملك الاصول ويمكنه استعادتها في حالة التقصير .</li> <li>- يفيد التمويل متوسط وطويل الاجل بساطة الوثائق والاجراءات</li> </ul>

<sup>1</sup>صاري علي، دغري فتيحي، واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية: الواقع والآفاق، 27-28-29 جوان، 2013، ص06.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المسلم	- توفير راس المال العامل بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية ، مفيد للزراعة والتصدير والاستيراد، يفيد للتمويل قصير الاجل .
المشاركة	- تقاسم الارباح و الخسائر، امكانية الحصول على نسبة ارباح مرتفعة مقارنة مع مشاركة مقاول آخر في راس المال، يفيد في التمويل طويل الاجل
المشاركة المتناقصة	- تقاسم الارباح و الخسائر مع اعادة شراء الاسهم على اساس سعر السوق. - القدرة على الاحتفاظ بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل وهو مهم جدا خاصة بالنسبة للمؤسسات العائلية
المضاربة	- تقاسم الارباح فقط لا تحتاج الى المساهمة في راس مال المشروع عكس المشاركة. - القدرة على المفاوضة حول نسبة الارباح مفيد للتمويل طويل الاجل.

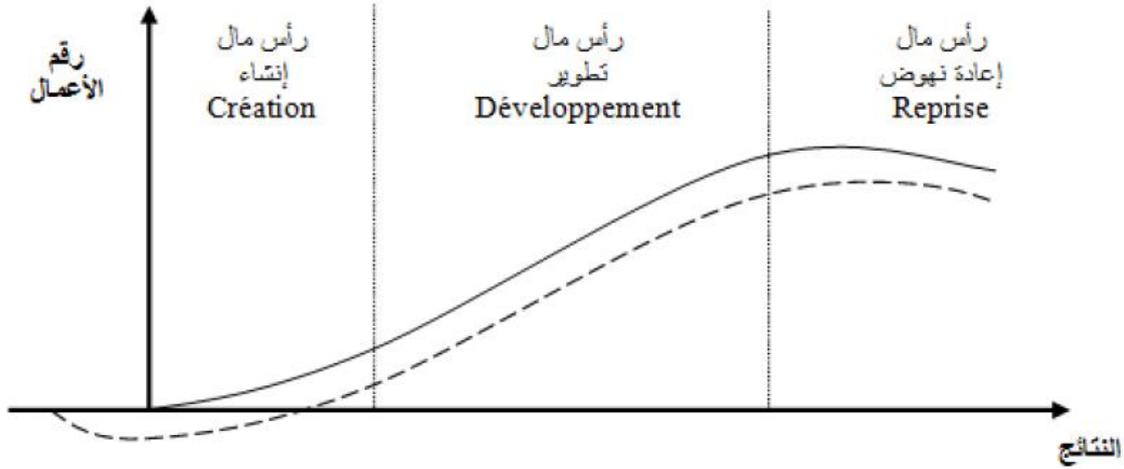
المصدر : بن سالم سعدية ، بوحرب حكيم ، تحديات منظومة التمويل المصرفية الاسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2021.

### 3.3.1 أساليب التمويل الاسلامي الملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعد مشكل التمويل يعد واحد من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأصحابها عادة ما يكونون من المهنيين الصغار والتي لا تتوفر لديهم المدخرات الكافية التي تمكنهم من انشاء مؤسساتهم الخاصة، كما لا توجد ضمانات كافية التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول على قروض بفوائد والتي ترهق كاهل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية ملائمة مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه البدائل التمويل بالصيغ المصرفية الاسلامية والتي لا تعتمد على الفوائد.

**1.3.3.1 دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل احتياجاتها في مختلف مراحل تطورها سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع إذ تقوم شركات إدارة الاستثمار الاسلامية بتجميع المدخرات وتقديم بدائل محترفة مراعية في ذلك الجوانب المالية والفقهية، أو تأسيس شركات مساهمة عامة لتقديم خدمات مالية مستحدثة لتغطية العديد من أوجه النشاط الاقتصادي .

الشكل (10-3) : دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: رحيم حسين و سلطاني محمد رشدي ، نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المضاربة السلم و الاستصناع )، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، 21-22 نوفمبر 2006 ، ص11.

إضافة الى ذلك تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تمويلات عن طريق أساليب متنوعة حيث تسمح لها بتمويل مرحلة الإنشاء (capital-cr ation) أي تأسيس المؤسسة، وكما تسمح لها بتمويل الإنطلاق، أي تمويل مرحلة الإقلاع (capital-d marrage)، أي تأسيس المؤسسة، والتي يمكن أن تمتد إلى دورتين أو ثلاث من حياة المؤسسة، كما يمكن أيضا المؤسسات التي هي في مرحلة النمو أن تستفيد من صيغ متنوعة في تمويل عملياتها التوسعية (D veloppement) كتمويل إطلاق منتجات جديدة أو تمويل عمليات التجديد (او الإبداع)، في حين تستطيع المؤسسات التي تعاني من اختلال كلي أو جزئي أن تستفيد من رأس مال من أجل إعادة نهوضها و بعث وجودها من جديد (Reprise) .

### 2.3.3.1 آلية اسلامية مقترحة و ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك بدائل تمويلية ملائمة و مقترحة لحل مشكلة التمويل التي تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مراحل تطورها، وذلك من أجل الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع وتجديد المشاريع القائمة بالفعل، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمتية، وسواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص.

### 1.2.3.3.1 ملائمة صيغ المشاركات لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تقوم صيغ المشاركة الاسلامية على مبدأ المشاركة في راس المال او العمل او المشاركة في كليهما مما ينجر عنه عائد من الربح يمثل حصة الممول، ولا يكون على شكل نسبة محددة مسبقا من قيمة التمويل الممنوح، كما

تتحمل الصيغ الاسلامية القائمة على المشاركة مخاطر الاستثمار في حدود المبالغ الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أي عدم ضمان راس المال اونسبة من الربح<sup>1</sup>.

### 1.1.2.3.3.1 ملائمة التمويل بصيغة المشاركة

تدخل المشاركة في تمويل كل مراحل دورة حياة المؤسسة ابتداء من مرحلة الانطلاق الى تمويل النمو والتوسع، فتمويل إعادة النهوض (Reprise)، وهذا التدخل لا يشمل تمويل عمليات الاستثمار فقط بل يشمل أيضا العمليات المرتبطة بدورة الاستغلال، وبالتالي تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما يمتاز به هذا الاسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبء مادي على كاهل أصحاب هذه المؤسسات، فضلا عن أنه يوفر لها وضع خططها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعاتها، مما يزيد من قدرتها على النمو والتقدم، كما أن مساهمة هذه المؤسسات في حصة من التمويل يجعلها حريصة على نجاحها<sup>2</sup>.

تعتبر المشاركة من أكثر الصيغ مرونة وملاءمة وشمولا، فهي احدى وسائل توظيف الاموال بالمؤسسات المالية الاسلامية وحتى خارجها، ويمكن تطبيقها في مختلف القطاعات الصناعي، الخدمي، الزراعي، الحرفي، الصناعات التقليدية، كما تطبق في عمليات التمويل الاصغر لدى صغار المنتجين في النشاطات الانتاجية والخدمية من خلال الجمعيات والتعاونيات والاتحادات المهنية التي تضم بدورها عددا من صغار المنتجين والمهنيين الذين يحتاجون للتمويل .

خلو صيغة المشاركة من تطبيق معدلات الفائدة واعتمادها على المشاركة في الربح وتقاسم الخسائر يخفض من حجم تكاليف التمويل، وتكاليف الخسائر الفجائية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظام الربوي، بالاضافة إلى تفادي شبهات الربا والوقوع في التمويل المحرم المرفوض لدى أغلب منشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

مرونة أسلوب المشاركة في امكانية تمويل اي مشروع سواء اكان صغيرا او متوسطا، ولاسيما المشاركة المنتهية بالتملك، حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد تخارج المصرف الاسلامي، امكانية استعادة تلك المنشآت

<sup>1</sup> عمر مصطفى جبر اسماعيل، سندات المقارضة وأحكامها في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص72.

<sup>2</sup> حسين عبد المطلب الاسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصرة للبحوث الإسلامية والخدمات التعليمية، العدد الثامن، مارس 2010، ص07.

وخاصة الانتاجية من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجاتها، مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل يجعله حريصا على نجاح المنشأة، زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو المنشأة<sup>1</sup>.

توفر صيغة المشاركة حرصا من الممول على نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتطورها نظرا لمشاركة هذا الممول في نتيجة هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، هذا يستدعي المشاركة في العمل والادارة والمتابعة والمراقبة الدائمة لسير تفاصيل اعمالها، مع توفر المعلومات والارشادات وحتى التدريب اللازم للممول ليقود مؤسسة الى برا الامان، وبذلك تقل الحاجة الى الضمانات، وتعزز فرص الحصول على التمويل<sup>2</sup>.

وتعتبر المشاركة الاسلوب الملائم للاستثمار الجماعي، حيث تستعملها شركات إدارة لاستثمار الاسلامية للمساهمة في رأس المال مشروعات جديدة أو قائمة، من خلال توفير السيولة الكافية على المدى الطويل، إذ تمثل طرفا مشاركا وفعالا في المشروع، حيث تساهم في تحديد طرق الانتاج، كما أنها تتابع وتراقب الاداء وتشارك في نتائج النشاط من ربح أو خسارة دون ان تتقل كاهل العميل بديون والتزامات مالية يكون مجبرا على تسديدها في كل الاحوال .

تسمح المشاركة لاصحاب رؤوس الاموال الصغيرة التي تديرها شركات الاستثمار، من استثمارها في مجالات تحقق أرباحا وفيرة، فهي تصلح لتمويل أي مشروع عقاري، صناعي، مهني... الخ . تطبيقا لقاعدة الغنم بالغرم في التمويل بصيغة المشاركة، يحمل المسؤولية للمستثمر الصغير ببذل كامل جهده للحصول على نتائج ايجابية بمساعدة المؤسسة الممولة، والتي تتيح لها الفرصة في استغلال مرونة الصيغة وملائمتها لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تنوع حقيبتها الاستثمارية وتوزيع اكثر لمخاطر التمويل بالاعتماد على مبدأ العدالة بين طرفي التعامل، فالاطراف شركاء في الربح و الخسارة.

### 2.1.2.3.3.1 ملائمة التمويل بصيغة المضاربة

يقصد بعقد المضاربة الاتفاق الذي يتم بموجبه اشتراك طرفين، يساهم الطرف الاول بالمال والثاني بالعمل، وتكون أرباح ممارسة نشاط المضاربة بينهما حسب الاتفاق المبرم بينهما، فهي بذلك تسمح بتوزيع عادل للمخاطر على رب المال والعامل، كما من شأنها أن تشجع المستثمرين أصحاب المشاريع القادرين على العمل (المهندسين، الاطباء) أو أصحاب الخبرات العملية في التجارة والحرف اليدوية وهم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي

<sup>1</sup> محمد البلتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشأة الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أيام 29-31 ماي 2005، عمان، الأردن، ص22.

<sup>2</sup> احمد العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة المعلم الطالب، العددان 1، 2، عمان، الأردن، 2006، ص 74.

تعمل على توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة لهذه المشروعات، فهي توفر تمويلا لكافة نفقات المشروع الاستثمارية ، خاصة تلك التي تستهدف إلى تقديم منتج جديد أو استخدام تكنولوجيا جديدة أو دخول أسواق جديدة فهي تسمح بتغطية كافة الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة<sup>1</sup>.

كما يساهم أسلوب المضاربة في تأهيل قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يقدم لاصحاب هذه المؤسسات الخبرة اللازمة في التسيير و الادارة ، حيث تكون الارباح موزعة بينهم بنسبة متفق عليها وفي حالة حدوث خسارة تتحملها شركات ادارة الاستثمار و ذلك بسبب التقصير إذ ثبت ذلك و اخلاها بشروط المضاربة ، ولهذا يجعل المؤسسة حريصة على تحقيق الارباح لتتال عائدا مقابل ما تبذله من مجهودات ، وبالتالي يقدم نظام المضاربة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمويلا مالي بدون فائدة .

يدخل رأس مال المضاربة في تمويل كل مراحل دورة حياة المؤسسة ، ابتداءا من مرحلة الانطلاق إلى تمويل النمو و التوسع ، فتمويل إعادة النهوض (Reprise) ، وهذا التدخل يشمل عمليات الاستثمار وتمويل العمليات المرتبطة بدورة الاستغلال<sup>2</sup>.

فالمضاربة من شأنها تشجيع أصحاب المشاريع القادرين على العمل ، سواء كانوا من الفنيين كالأطباء المهندسين ، أصحاب الخبرات العملية في التجارة ، والحرف اليدوية المختلفة في العمل على إقامة مشروعات صغيرة و متوسطة ، حيث توفر لهم كافة الموارد التمويلية المطلوبة لهذه المشروعات ، سواء في شكل رأس مال ثابت او راس مال عامل فهي توفر تمويلات لكافة نفقات المشروع الاستثمارية والادارية خاصة تلك التي تستهدف منتج جديد أو استخدام تكنولوجيا جديدة وبالتالي تغطية مختلف احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>3</sup>.

تعتبر المضاربة من الصيغ الاستثمارية في الاقتصاد الاسلامي التي تتميز بكفاءة و فعالية وتلائم الظروف الاقتصادية المعاصرة ، فهي تكفل حشد المدخرات لاستثمارها بما يوفر اسلوبا لتمويل التنمية وتحقق بذلك قوة دفع ذاتية ومستمرة ومنتزيدة للنظام الاقتصادي والاجتماعي الاسلامي ، وتؤدي ذلك الى المساهمة في تحقيق وظيفة الانسان في الارض ، وهي الخلافة لعامة الكون وتنمية طبياته<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص225.

<sup>2</sup> أحمد صبحي العيادي، مرجع سابق، 2010، ص 159.

<sup>3</sup> أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007، ص 221.

<sup>4</sup>منذر قحف، سندات القراض وضمان الفريق الثالث وتطبيقاتهما في تمويل التنمية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، العدد الأول، 2008، ص 58.

المضاربة هي شكل من الاشكال الملائمة لاقامة و تنظيم المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي عادة ما يقوم بها الخواص ،سواء كانوا من الفنيين كالاطباء و المهندسين او كانوا من أصحاب الخبرات العملية في التجارة و الحرف اليدوية المختلفة . ومن أهم الفروق بين المشاركة و المضاربة في<sup>1</sup> :  
يدفع راس مال المشاركة من كل الاطراف ، اما في المضاربة يدفع من رب العمل .  
يساهم كل الشركاء في ادارة المشروع و العمل فيه ، اما في المضاربة تقتصر ادارة المشروع على المضارب فقط يتحمل الشركاء نسبة من الخسارة حسب مساهمتها في المشروع ، على عكس المضاربة التي يتحمل فيها رب المال كل الخسارة ، بينما يخسر المضارب جهده فقط في حال اذا ما لم يثبت عليه تقصير في العمل عدم محدودية المسؤولية في المشاركة ففي حالة الاستدانة تقع المسؤولية على كل الشركاء دون استثناء الا في حالة مخالفة احد الشركاء لبنود العقد ، اما في المضاربة فيتحمل رب المال مسؤولية الاستدانة حسب نسبة استثماره ،الا في حالة ما سمح للمضارب ان يستدين باسمه .تختلط ملكية الاصول بين كل الشركاء بمجرد وضع أصولهم في صندوق واحد خاص بالشركة حسب نسبة المال المستثمر ، لذا يمكنهم الاستفادة من زيادة قيمة الاصول حتى دون ربح ، اما في حالة المضاربة فلا يحق للمضارب الحصول على قيمة زيادة الاصول ، وانما له الحق في تقاسم الارباح فقط.

#### 1.2.2.3.3.1 ملائمة صيغ المداينات (البيوع) لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تستند هذه الصيغ على قاعدة الدين ، وتقوم العقود التي تحكم هذا النوع من الصيغ على اساس تقسيم البيوع الى نوعين هي : بيوع المساومة و بيوع الامانة ، والمساومة هي البيع الذي يتفاوض فيه الطرفان ثم يتفقان على شروط البيع ، دون النظر الى الثمن الاول الذي اشترى به البائع السلعة ، اما بيع الامانة فهي بيع يبني على معرفة ثمن البيع و له ثلاثة صور: أولها بيع التولية وبيع المشتري برأسماله فقط وثانيها بيع الوضعية وهو بيع المشتري بأقل من رأسماله ، و ثالثها بيع المرابحة و هو بيع المشتري برأسماله مع زيادة معلومة في الربح.

#### 1.2.2.3.3.1 ملائمة التمويل بصيغة المرابحة

تعتبر المرابحة من أكثر الأساليب شيوعا حيث تستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية ، بالإضافة تستخدم في مختلف الأنشطة و القطاعات سواء كان ذلك خاصا بالأفراد أو بالمؤسسات ، و ذلك لتمويل أنشطة صناعية و تجارية أو غيرها من خلال حصولهم على السلع المنتجة و المواد الخام أو الألات و المعدات من داخل أو خارج البلد .

<sup>1</sup> محمد تقي العثماني، مقدمة في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، توزيع دار الرواد للنشر، دمشق، سوريا، 2019، ص40.

يتم استخدام بيع المربحة على نطاق واسع كأحد مصادر التمويل التي تقدمها البنوك الاسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتلبية احتياجاتها من السلع اللازمة و تمويل العمليات التي تتطلبها مختلف الأنشطة التي يمارسونها بهدف تجنب التعامل بالفائدة مع البنوك التقليدية ، و مواجهة مشكل عدم توافر السيولة النقدية لديهم<sup>1</sup> . و تساهم المربحة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في مرحلة الإنطلاق ، حيث تلبى احتياجات هذه المؤسسات بأقساط تتناسب و ظروفها و تدفقاتها النقدية و دخلها ، كما تلبى احتياجات قطاع المهن الحرة عن طريق شراء الاجهزة الطبية و المختبرات ، و تلبى احتياجات القطاع التجاري عن طريق شراء البضائع المحلية و المستوردة ، و تلبى احتياجات القطاع الزراعي عن طريق شراء الآلات الزراعية و الأسمدة و البذور، و احتياجات القطاعات الصناعية عن طريق شراء المعدات الصناعية و المواد الاولية ، أما تكون احتياجات القطاع الأشغال العمومية عن طريق شراء المعدات و مواد البناء فهي تعمل على توظيف مصادر أموالها باستثمارات قصيرة الاجل تتناسب مع تلك المصادر<sup>2</sup> .

يعتبر أسلوب التمويل بالمربحة أسلوبا مناسباً لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لانه يساعد في الحصول على مختلف الآلات و التجهيزات و الاصول المادية المختلفة ، بالاضافة الى المواد الاولية التي يمكن ان تحتاجها تلك المؤسسات بدون دفع فوري ، و عادة هذه المؤسسات لا تملك الاموال الكافية للقيام بذلك ، فأسلوب المربحة يساعدها على دفع ما عليها في شكل أقساط أو دفعات مستقبلية .

يمكن للبنك الاسلامي ان يستثمر امواله وودائع عملائه في هذه الصيغة (المربحة) مما يزيد من عوائد و ارباح عملائه ، و لكن بشكل منضبط و دون التوسع في هذه الوسيلة ، حيث حذر مجلس الفكر الاسلامي (الباكستاني ) في "تقريره حول الغاء الربا من الاقتصاد الوطني" ، من استخدام هذه الوسيلة على نطاق واسع لانها قد تمهد الطريق أمام التعامل بالربا ، لذا يحتاج الامر الى ابتكار أنواع من التدابير الوقائية لكي يقتصر استخدام هذا النمط من التمويل على الحالات التي لا مفر من استخدامه فيها<sup>3</sup> .

ان اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المربحة كصيغة تمويل يسمح لها بالحصول على السلع التي تحتاجها دون دفع الثمن مباشرة عند استلام السلعة ، و هذا ما يوفر للمؤسسة جرعات مستمرة من التمويل خلال

<sup>1</sup> ضياء الدين مصباح عزات سكيك، إثر المربحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص13.

<sup>2</sup> سليمان ناصر، محسن عواطف، الاقتصاد الإسلامي (قراءة مفاهيمية أصليه)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12، 2011، ص 193.

<sup>3</sup> محمود عبد الكريم أرشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ص171.

الفترة بمعنى أنها توفر مرونة أكبر للتمويل و تتيح للمؤسسة فرصة تحقيق وفورات مالية تستخدمها لتغطية احتياجات أخرى<sup>1</sup>.

يمكن لصيغة المراجعة ان تلعب دورا حيويا في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال توفير مستلزمات الانتاج لتلك المؤسسات هذا من جانب ، و في تصريف منتجاتها إلى الافراد و المؤسسات الكبيرة التي ترغب في شراء منتجات بعينها فيمكن تلبية هذه الطلبات من انتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة<sup>2</sup>.

حتى تحقق المراجعة الهدف المطلوب منها و هو المساهمة في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب ان تهتم بتمويل شراء الوحدات الانتاجية أو شراء المواد الخام و مستلزمات التشغيل التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية .

وجدت البنوك الاسلامية في عقد المراجعة أفضل وسيلة لتشغيل الاموال لديها ، ذلك لانها تمتاز بسرعة تحريك الاموال ما ينتج عنها الربح السريع هذا من جهة ، و من جهة أخرى معظم البنوك الاسلامية حديثة النشأة و لا تستطيع الاستثمار في القطاعات الانتاجية الاستثمارية طويلة الاجل .

كما تعرف صناديق المراجعة بأنها تلك الصناديق التي تقوم فكرتها على إمكانية الإستفادة من الارباح التي تحقق من تجارة السلع ، و ذلك من خلال استثمار أموال المستثمرين ، كما تتأسس العلاقة بين المستثمرين و إدارة الصندوق على أساس عقد الوكالة .

يقوم الصندوق بالتعاقد مع الشركات المتخصصة في تجارة السلع ، كما تتم عمليات الشراء عن طريق قيامه مباشرة أو عن طريق إدارته في الخارج التي قام بإنشائها بتلقي طلبات العملاء للسلع التي يرغبون فيها فيوكلمهم بشرائها و يحول لهم ثمن الشراء ، كما يوكلمهم ببيعها لغيرهم مرابحة طبقا لهامش الربح و أجل التسديد المتفق عليه بين الطرفين<sup>3</sup> .

تغطي المراجعة معظم حاجات العملاء بما فيهم اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على نحو تتحقق فيه مصلحة جميع الاطراف المشتركة في هذه العملية ، فالبنك يحصل على الارباح التي تمكنه من تغطية التزاماته الخاصة ، وتشجيع المستثمرين على استثمار اموالهم لديه ، وأصحاب رؤوس الاموال يحصلون على الربح الحلال

<sup>1</sup> بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 128.

<sup>2</sup>Hussein Alas rag, Islamic Financial Instruments and Small and medium enterprises, Munich Personnel Repose archive (MPRA), March 2010.

<sup>3</sup>أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر، عمان، 2010 ص146.

من جراء استثمار اموالهم ، و أما أولئك الذين هم بحاجة الى التمويل فان هذا الاسلوب يؤمن لهم حاجاتهم بطريقة تتوافق و الشريعة و يحميهم من التعامل مع المصارف الربوية القائمة على أساس الربا المحرم<sup>1</sup>.

### 1.3.3.2.2 ملائمة التمويل بصيغة الاستصناع

الاستصناع يقوم على طلب سلع بمواصفات معينة مما يعني أن هناك حاجة فعلية اليها ، وهذا بدوره يؤدي الى تحقيق التوازن بين العرض و الطلب ، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تسمح صيغة التمويل عن طريق البيع بالإستصناع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القائمة و التي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية أو انشاء وحدات عقارية لوحدة التجميع إلى غير ذلك من أساليب التوسع .

وبالإضافة الى ذلك يدخل رأس مال الاستصناع في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يعرف بعقد المناولة من الباطن (sous-traitance) حيث تلجأ المؤسسات الكبيرة من خلال هذا العقد الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتصنيع بعض أجزاء صناعتها ، و ممكن أن تتطور هذه العملية الى عملية مناقصة<sup>2</sup> .

الاستصناع وسيلة من وسائل تسيير التمويل على اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك لقدرته على تمويل المشاريع التنموية حسب الدورة الانتاجية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجل لكل مصنع ، وهو يهتم خاصة قطاع الحرفيين الأكثر حاجة للتمويل ، وهو بالتالي عقد "اجتماعي تضامني" يستطيع ان يلبي مطالب وحاجات المعوزين ، و كذلك المنبوذين من القطاع المصرفي التقليدي .

ويستخدم هذا الأسلوب في صناعات متطورة ومهمة جدا في الحياة المعاصرة كاستصناع الطائرات والقطارات والسفن و مختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل ، كما يوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويلا كافيا لتلبية احتياجاتها لتصنيع سلع محددة وذلك وفقا لبرنامج معين يتم من خلال تحديد سلع معينة بمواصفات محددة و تكليف أصحابها بانتاجها وتسليمها لاحدى الهيئات المتخصصة لتتولى تسويقها<sup>3</sup>.

الاستصناع يساهم مساهمة فعالة في تنمية الصناعات الصغيرة ، وتلبية حاجات المستهلك المحلي وفتح أسواق للسلع بالخارج في ظل مراعاة عاملي الجودة والسعر ، مما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني .

<sup>1</sup> بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، 129

<sup>2</sup> نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص57.

<sup>3</sup> وائل العريقات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2006، ص132.

الاستصناع يمكن البنوك من تحقيق الازدواجية في التمويل و توسيع قاعدة المستفيدين من خلال تمويلها لكل من المصنع و المستصنع ، مما يحقق لها ما تهدف اليه من ارباح فضلا عن المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

يعتبر عقد الإستصناع هو ذلك الإتفاق الذي يتعهد بموجبه أحد الأطراف بصناعة عين غير موجودة أصلا ، وفقا للمواصفات التي يتم تحديدها بموجب مقابل دفع مبلغ معلوم ثمنا للعين المصنوعة ، و يتم التعامل بهذا الأسلوب على نطاق واسع لما له من دور كبير في المساهمة في حل مشكلات المجتمع و ما يتميز به من خصائص عدة غير متوفرة في غيره .و يمكن لهذا العقد بالذات أن يساهم في تمويل صغار الصناع او الحرفيين وفقا لاستراتيجية معينة لتنمية الصناعات الصغيرة ، فيتم تحديد سلع معينة بمواصفات محددة ، و تكليف صغار الصناع او الحرفيين بانتاجها و تسليمها لاحدى الهيئات المتخصصة لتتولى تسويقها .

تعد صيغة الاستصناع من الصيغ التمويلية التنموية حيث تساهم في انشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط انتاج جديدة ، أو انشاء مباني سكنية الى غير ذلك ، و تتناسب صيغة التمويل عن طريق البيع بالاستصناع المنشآت الصغيرة القائمة و التي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة الانتاج الحالية أو انشاء وحدات عقارية لوحدات التجميع الى غير ذلك من أساليب التوسع في المنشآت الصغيرة<sup>1</sup> .

### 3.2.2.3.3.1 ملائمة التمويل بصيغة السلم

يمكن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق بيع السلم سواء تم ذلك نقدا او من خلال تزويدها بالالات و المواد الاولية ، او بمختلف الخدمات التي تساعد في عملية الانتاج ، و ذلك مقابل كمية من المنتجات للمصرف الممول ، و بذلك فان هذا النوع من التمويل يتيح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحصول على السيولة النقدية فورية متمثلة في الثمن الذي تقبضه عند التعاقد مقابل التعهد بتسليم كمية الانتاج المنفق عليها بعد فترة محددة .

كما يمكن استعمال السلم كصيغة تمويلية طويلة الاجل ، مثل تمويل الاصول الثابتة و بالتالي يكون بمثابة اسلوب بديل للتاجير التمويلي ، حيث يقوم المصرف الاسلامي بتوفير الاصول الثابتة اللازمة ، على أن تكون هذه

<sup>1</sup>محمد البلتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشأة الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، مرجع سابق، ص21.

الاصول كراس مال السلم مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع على دفعات في آجال مناسبة<sup>1</sup> و عموما يمكن تطبيق السلم في المجالات الآتية :

تمويل المزارع : يطلب المزارع تمويلا من المصرف (عادة يكون اقل من سنة ) من أجل أن يفي بمستلزمات انتاجه على ان يغطي المصرف جزءا من محصوله في نهاية الموسم الزراعي .

تمويل الحرفيين و الصناعات الصغيرة : و ذلك من خلال امدادهم بالاموال اللازمة لاقتناء مستلزمات انتاجهم ، و عادة ما يكون حجم التمويل هنا ضئيلا و ياخذ المصرف منتجات هؤلاء و تسويقها .

تمويل التكنولوجيا و الاصول الثابتة ، و يتعلق الامر بتمويل الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات ، اي تمنح التمويل اللازم للحصول عليها مقابل اخذ المصرف لجزء من منتجاتهم مستقبلا .

و يدخل رأس مال السلم في تمويل كل مراحل دورة حياة المؤسسة خاصة في مرحلة الإنطلاق و مرحلة النمو و التوسع ، و يرتبط في الغالب بالتمويل القصير الاجل . و يعتبر مصدرا هاما لتغطية الإحتياج من رأس مال العامل ، أي تمويل دورة الإستغلال أو التشغيل ، كما أنه يصلح لتمويل الحرفيين و صغار المنتجين من خلال تقديم السيولة مقابل الحصول على منتجاتهم و بيعها مباشرة أو بيعا سلما موازيا ، أو كأن يقوم المصرف الاسلامي بشراء انتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعقد السلم الاصلي (دفع نقدي و استلام مؤجل ) مما يوفر سيولة نقدية لها ، إضافة إلى تمويل العمليات الزراعية بتمويل المراحل السابقة لإنتاج و تصدير السلع و المنتجات الرائجة بشرائها سلما و إعادة بيعها بأسعار مجزية أو بيعها سلما موازيا<sup>2</sup>. كما تدخل في تمويل التجارة الخارجية من خلال تشجيع قيام صناعات لتحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة يتم تصديرها إلى الخارج ، مما يؤدي إلى رفع حصيلة الصادرات إلى المستوى الذي يؤدي إلى تغطية العجز في ميزان المدفوعات ، و يحول دون اللجوء إلى الديون الخارجية ، و باتالي تتحمل أعباء خدماتها<sup>3</sup>.

يعد عقد السلم من الصيغ الهامة التي تطبقها صناديق السلم ، و يقصد به بيع الأجل بالعاجل و يتم تسليمه في أجل لاحق، و يمثل بيع شئ يسلم فيه المبلغ عند التعاقد بسلعة يؤجل تسليمها في المستقبل و يتمثل نشاط صناديق

<sup>1</sup> رحيم حسين و سلطاني محمد رشدي ، نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المضاربة ، السلم و الاستصناع )، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، 21-22 نوفمبر 2006 ، ص13.

<sup>2</sup> رحيم حسين و سلطاني محمد رشدي ، نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المضاربة ، السلم و الاستصناع ) ، مرجع سابق ، ص 14.

<sup>3</sup> نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص56.

السلم بالسلع في شراء السلع نقدا مع تأجيل الإستلام ثم بيعها بالأجل ، حيث تستخدم أموال الإكتتاب في شراء سلع مختلفة من أجل بيعها وتوزيع الأرباح الناتجة عن البيع على المكتبتين<sup>1</sup>. يؤدي التمويل بالسلم الى ترشيد تكاليف الانتاج لان ثمن البيع يكون معروفا و مقبوضا قبل البدء في الانتاج ، وذلك فان البائع لكي يحقق ربحا يكون عليه ترشيد التكاليف بما ينطوي على حسن استخدام الموارد .

### 4.2.2.3.3.1 ملائمة التمويل بصيغة الاجارة

تعتبر التمويل بالاجارة من اهم اشكال التمويل الاسلامي و التي تعد من اكثر الصيغ التي تستخدمها البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .و يعرف عقد التاجير بانه عقد اتفاق بين المؤجر و المستاجر بمقتضاه ينتقل الى المستاجر حق استخدام ملكية معينة حقيقية أو معنوية ، مملوكة للمؤجر لمدة محددة من الزمن مقابل العائد المتعاقد عليه<sup>2</sup>.

و تعرف صناديق الاجارة على أنها تلك الصناديق التي تقوم باستخدام الاموال المكتتبه في شراء الاصول او تأجيرها لمدة طويلة إلى العملاء ذوي الملائمة ، بحيث تولد دخلا مستقرا على الاستثمار ، و تبقى ملكية هذه الاصول للصندوق ، كما يتم تحصيل الاجارات التي تعد مصدر دخله من المستخدمين للأصول، و توزع بالنسب على المكتبتين ، إذ يحصل كل مكتب على شهادة تضمن و تحدد نسبة ملكيته في الصندوق<sup>3</sup>.

تدخل الإجارة في تمويل كل مراحل دورة حياة المؤسسة ، خاصة تمويل مرحلة الانطلاق ، و تمويل النمو و التوسع ، حيث تعتبر من الأساليب التي يمكن استخدامها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهي تصلح لتمويل العقارات ، الأجهزة ، الآلات ، المعدات ... الخ ، حيث تنتفع المؤسسة بالاصول التي لا تستطيع إقتناؤها لإرتفاع كلفة رأس مالها ، و بالتالي توفير السيولة للمؤسسة بدلا من دفع ثمن الأصول المستأجرة ، كما أن هذا الأسلوب يوفر الحماية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، و يعتبر بديلا جيدا بالنسبة لها في مرحلة التوسع ، و يتيح لها فرصة جيدة لبرمجة نفقاتها المستقبلية و التعرف عليها سلفا<sup>4</sup>.

ان استئجار الاصول الثابتة يساعد المؤسسة على توفير السيولة ، والتي كانت تعاني من نقص الموارد المالية بهدف الحصول على الاصول الضرورية دون اللجوء الى البنوك او البحث عن شركاء او زيادة حصص عدد المساهمين ، و في نفس الوقت بإمكانها استعمال الموارد القليلة المتوفرة لديها لاغراض اخرى .

<sup>1</sup> عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص298

<sup>2</sup> علي بن احمد السلوس، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص60.

<sup>3</sup> حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص48.

<sup>4</sup> أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار السلام، الإسكندرية، مصر، 2006، 213.

عقد الاجارة مناسب جدا لمساعدة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على احتياجاتها من راس المال الثابت دون ارهاق لها . فالمشروع الصغير او المتوسط يستطيع ان يدفع ايجارا للمكان الذي يمارس فيه نشاطه دون ارهاق بميزانيته ، و هذا لا يقارن اطلاقا بتكاليف شراء المكان نقدا ، أو بقروض محملة بالفوائد بالنسبة له ، كما يستطيع ان يحصل على الالات او المعدات و الادوات التي يحتاجها بطبيعة الايجار ، و من المفيد ايضا ان يكون مالك للعين المستاجرة مسؤولا عن صيانتها .<sup>1</sup>

#### 3.2.3.3.1 ملائمة صيغ التمويل الخيري لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وهي صيغ قائمة على البرو الاحسان ، و تقوم هذه الاعمال أما على اساس تملك المنفعة او على اساس التنازل عن منفعة الشيء و دون عوض ، و تنحصر أهم اساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في الاتي :  
القرض الحسن ، التمويل بالزكاة و الصدقات ، التمويل بالوقف .

#### 1.3.2.3.3.1 ملائمة التمويل بالقرض الحسن

تعتبر صيغة القرض الحسن احسن صيغة ملائمة للمشاريع الصناعية و الانتاجية التي تحتاج الى راس مال لفترة محدودة ، كسواء مواد الخان او دفع اجور العمال ، بحيث قد تكون هذه الفترة ضئيلة و لا يرغب صاحب المشروع في ان يضع جزءا من ارباحه في المشاركة .  
يعد التمويل بالقرض الحسن من اكثر صيغ التمويل الاسلامية ملائمة لطبيعة و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اذ يعتبر صيغة تمويل تعاونية لان المقرض يقدم قرض للمقترض ليكون له حرية الانتفاع به ، على ان يرد المقترض للمقرض مبلغ القرض اومثله ، و بذلك يعد من افضل الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك نظرا لكلفة المحدودة التي تتحملها المؤسسة ، بالاضافة الى الحرية التي تتمتع بها في استخدامها للمال .<sup>2</sup>

القرض الحسن يعد من اكثر الصيغ كفاءة و فاعلية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهو يعد نموذجا فعالا للمزج بين المال القليل و الجهد الحاد لكل من المقترض و المقرض .

يسمح التمويل بالقرض الحسن تمويل قصير الاجل للفلاحين من اجل شراء البذور و الاسمدة و المبيدات الحشرية ، تمويل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال شراء الالات و المعدات و شراء المواد الأولية، و يتم

<sup>1</sup> يسرى عبد الرحمن احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تميزها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية إسلامية، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص70.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد محمد فرحات، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مصارف إسلامية، 2003، ص49.

ذلك خاصة عند انشاء المؤسسات الصغيرة و التي يتلاءم معها هذا الاسلوب و كذلك باستطاعتها توفي الاموال لتسديد ديونها مع استرداده بعد اجل معين بدون فائدة.

### 2.3.2.3.3.1 ملائمة التمويل بالزكاة

تعتبر الزكاة من اهم مصادر التمويل ملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اذ تعتبر بمثابة ضمان بحق الفرد في الحياة الكريمة ، و هو ما يتوافق مع رسالة المؤسسة الصغيرة التي تسعى الى ضمان حق الفرد في الحياة الكريمة كذلك .

و اذا ما حاولنا دراسة خصائص المصارف الشرعية للزكاة نجد ان بعضها يتطابق مع شكل و مفهوم المشروع الصغير و المتوسط ، فالمصارف الشرعية للزكاة موجودة في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ<sup>1</sup> ، فالمشروع الصغير قد يكون موافقا لمصرف الفقراء و المساكين من حيث ان الفقراء و المساكين هم اصحاب الحاجات في الحياة ، فالمشروع الصغير يسعى ايضا لتلبية حاجات صاحبه في الحياة الكريمة ، فاذا كانت مؤسسة الزكاة تتفق على الفقراء و المساكين ، فمن باب اولى ان تنفق على المشروع الصغير الانتاجي الذي يستمر نفعه على الفرد و المجتمع ، كما يعطي الفقير و المسكين من اموال الزكاة من دون مقابل ، فمن باب اولى جواز استثمار اموال الزكاة في تمويل الصغيرة و المتوسطة<sup>2</sup> .

تعمل الزكاة على اعادة توزيع الثروة ، خفض البطالة ، توجيه المال نحو الاستثمار و تنمية طاقات الفرد عن طريق بعث الطمانينة في نفسه ، و هو ما يتوافق مع ما تحققه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مزايا للفرد و المجتمع .

يمكن للزكاة ان تلعب دورا في ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الصغيرة و ذلك من خلال ما يعرف بسهم الغارمين فهو يشمل من تعرض في حرفته لمخاطر او كوارث ذهبت بموارهن ، و من هذا المنطلق يمكن ان تستخدم الزكاة في ضمان المخاطر التي تتعرض لها اصحاب المشروعات الصغيرة سواء كانت مخاطر طبيعية من حريق و غيره او مخاطر تجارية و سوقية من دين واجهته بسبب نشاطه<sup>3</sup> .

### 3.3.2.3.3.1 ملائمة التمويل بالوقف

<sup>1</sup>سورة التوبة، الآية 60.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، ص55.

<sup>3</sup> لبنى معطى، أساليب وصيغ التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والأسواق، المجلد 01، العدد 2، 2015، ص

يعرف الوقف او الحبس عند منذر قحف "و الخلاصة فالحبس و الوقف تتضمنان معنى الامساك و المنع و التملك ، فهو الامساك عن الاستهلاك او البيع او سائر التصرفات<sup>1</sup> .

يساهم الوقف في الدورة الاقتصادية بعد ان تم ادخاله ضمن الاقتصاد من خلال توفير ها العديد من فرص العمل و توفير الاموال اللازمة لتمويل العديد من المؤسسات كالمساجد و المدارس ، و العديد من الادوار نلخصها في مايلي<sup>2</sup>:

تساهم العقارات الموقوفة في تحقيق ثروات مهمة نتيجة تاجيرها و استثمارها ، و هو ما ساهم في تمويل المساجد و المدارس بالاموال اللازمة لنشاطها .

تساهم الاراضي الفلاحية الموقوفة بتوفير العديد من مناصب الشغل و بالتالي التقليل من البطالة بالاضافة الى تطوير الانتاج الزراعي و تامين الحاجات الغذائية .

تساهم المحلات و الفنادق الموقوفة بشكل مباشر في تنشيط الحركة التجارية و الاقتصادية اذ تسمح بخلق العديد من فرص العمل للعاطلين بالاضافة الى توفير المنتجات و تحسين الخدمات .

تساهم المساجد و المدارس بشكل كبير في تكوين العديد من الافراد من جهة و توفير العديد من فرص العمل للكوادر البشرية من ائمة و معلمين و القائمين على تسيير تلك المصالح.

ان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مؤسسة الاوقاف يعتبر من اهم مصادر التمويل التي نراها ملائمة لطبيعة و خصائص مثل تلك المؤسسات ، فالتمويل عن طريق مؤسسة الاوقاف يعد اكثر ملاءمة من التمويل عن طريق الوقف الفردي وذلك لما تتميز به مصادر الاموال في مؤسسة الاوقاف من تنوع قد يتلاءم مع تمويل المجالات المتنوعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

مع ان مؤسسة الوقاف هي في الاصل مؤسسة استثمارية ، هدفها زيادة دخل الفرد عن طريق تمويلها للمؤسسات الربحية ، و تصنف كاحد مصادر التمويل التعاوني و ذلك لخصوصية مصادر الاموال فيها ، اضافة الى دورها البارز في التنمية الاجتماعية كون العائد من هذه المؤسسات يساهم في رفع مستوى الفرد عن طريق تلبية احتياجاته الضرورية .

مؤسسة الاوقاف تعد اهم مصادر التمويل التعاوني في الاسلام باعتبار ان العائد الذي يمكن ان تحققه من تمويل المؤسسات الربحية يتجسد في تقديم خدمات عامة تقدم للناس ، تسهم في تلبية متطلبات حياتهم الضرورية .

<sup>1</sup> منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2000، ص55.

<sup>2</sup> كمال رزيف، ا بكابوس مريم، إدارة وتنظيم الوقف في الجزائر، ولاية البليدة نموذج، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة يومي 20-21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 601.

ان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون في الغالب تمويلا قصير الاجل ، و من انسب مصادر التمويل الملائمة لطبيعة مشروعات استصلاح الاراضي و عمرانها و الاستفادة من خيراتها .

## 2. المبحث الثاني : التجارب العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية

ان نمو انتشار الجغرافي لصناعة التمويل الإسلامي تجاوزت أسواقها التقليدية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، لكي تضم أسواق جديدة من مختلف المناطق مثل إفريقيا، شرق آسيا وأمريكا وقد أدى هذا إلى توسع الآفاق المشرقة والنمو للصناعة في هذه الأسواق الجديدة.

### 1.2 المطلب الأول: المشهد العالمي لصناعة التمويل الإسلامي في القارة الآسيوية

هناك العديد من التجارب التي تشهد الصناعة المالية الإسلامية في القارة الآسيوية ولعل من أبرزها:

#### 1.1.2 التجربة الماليزية

تعتبر ماليزيا من ضمن الدول الرائدة التي طبقت نظام الصيرفة الإسلامية المزدوج، الذي يسمح للمصارف الإسلامية أن تقدم خدماتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية جنبا إلى جنب مع المصارف التقليدية الربوية. ويعتبر النموذج المزدوج للصيرفة الإسلامية المطبق بماليزيا لدى العديد من المحللين والمراقبين للمالية الإسلامية نموذجا ناجحا يمكن الاستفادة من تجربته، كما شجعت التجربة المصرفية الماليزية المزدوجة بعض الدول الإسلامية إلى التوصية والعمل به.

في البداية يرجع تطبيق المعاملات المصرفية التي تتوافق مع التعاليم الإسلامية بماليزيا الإسلامية إلى بداية الستينات ، حيث في سنة 1963 بدأ الماليزيون يهتمون بعمل بآلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج وتم تأسيس الصندوق الماليزي المالي المدعم حجاج بيت الله الحرام ، و المعروف "بصندوق الحجيج" .حيث تأسست من قبل منظمة اسمها "تابونغ حجي TabongHaji " <sup>1</sup>، وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز Unghu Aziz " و تعتبر مؤسسة دعم الحجاج و هي مؤسسة مالية متخصصة تعمل على مساعدة المسلمين لأداء فريضة الحج ، و ذلك عن طريق تشغيل مدخرات و أموال الشرائح المسلمة بماليزيا بغرض استثمارها وفقا للتعاليم الإسلامية <sup>2</sup>، و تستخدم هذه المؤسسة صيغ تمويل إسلامية مثل المضاربة ، المشاركة ، الإجارة و غيرها من الصيغ الإسلامية ، كما تقوم تلك

<sup>1</sup>Wan Suleiman Bin Wan Yousef Alsatian , Malaysia Experiences on The development of Islamic Economics , Banking And Finance Seven The I international Conference on Islamic Economies , Center of Islamic Economics Research , King AbdulazizUniversity , Jiddah ,KSA , 2008,p406.

<sup>2</sup>داتو حنيفة أحمد، تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2002، ص12.

المؤسسة المالية بتشجيع و تحفيز الشرائح المسلمة على الادخار و الاستثمار عن طريق استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة.<sup>1</sup> وقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية.

### 1.1.1.2 مراحل تطور المالية الإسلامية بماليزيا

تمر المالية الإسلامية في ماليزيا بمجموعة مراحل تشهد فيها مختلف التطورات والتي تتمثل في:

**1.1.1.1.2 المرحلة الأولى (1970-1980) :** تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة التعريف و الترويج للصيرفة الإسلامية ، إذ تعد من أهم المراحل في تطور النظام المصرفي في ماليزيا ، ففي سنة 1970 تم إنشاء و تأسيس مصرف يقدم خدماته المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية . أما في سنة 1980 فقد تم تنظيم فعالية "الكونجرس الاقتصادي للبوμπيترا" Economic Congress of Bumiputra بالجامعة الوطنية الماليزية و التي أسفرت هذه الفعالية على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و تحت رقابة و إشراف البنك المركزي الماليزي "بنك نيجارا " .

**2.1.1.1.2 المرحلة الثانية (1980-1992):** تشكل هذه المرحلة نشأة وميلاد أول مصرف إسلامي يقدم خدماته المالية في ماليزيا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وسمي ذلك المصرف باسم " بنك الإسلامي الماليزي " وكان ذلك في سنة 1983<sup>2</sup>، والذي تزامن عمله مع إصدار أول قانون ضبط المصرفية الإسلامية في ماليزيا، وهو قانون الصيرفة الإسلامية Islamic Banking Act او في سنة 1984 تم إصدار قانون التكافل الإسلامي الذي ينظم عمليات التكافل الإسلامية Takaful Act. وتعتبر هذه المرحلة نقطة تحول نحو تطور وتنمية النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

**3.1.1.1.2 المرحلة الثالثة (1992-2003) :** إن أهم ما يميز هذه الفترة من التطور المصرفي المالي الإسلامي الماليزي هو السماح للمصارف التقليدية و شركات التمويل الأخرى بتقديم خدمات المصرفية الإسلامية و ذلك عبر ما يعرف بالنوافذ الإسلامية " Islamic Windows " ، بلغ مجموع البنوك التجارية التي توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 24 بنكا تقليديا لتقديم منتجات و خدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعا<sup>3</sup>، و على رأسها البنوك التجارية العالمية " كبنك سيتي ، " بنك هيتاس بي " ، بنك ستاندراد و بنك بومبييترا و

<sup>1</sup> سليمان عبد الله ناصر، مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن، تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، مجلة نيوز، اليمن، 2010، ص01.

<sup>2</sup>Angelo M,Venardos , Islamic Banking And Finance in South-East Asia , Its Development And Futur , World ScientifiquePuplishing , Singapore ,2005,p156.

<sup>3</sup>Norma .Md, Saad&All, Marco ,Economic Application In South East Asia Countries , International Islamic University of Malaysia Press , Kuala Lumpur, 2004,p52.

غيرها من البنوك التجارية المحلية<sup>1</sup>. كما عرفت تلك المرحلة بعد أن أصدر البنك المركزي الماليزي قانونا بإسم مشروع الصيرفة اللاربوية Interest-Free Banking Schème كما تم الإعلان عن إنشاء ما يعرف سوق رأس المال الماليزي Islamic Capital Market. وفي سنة 1994 تم العمل بسوق النقد الإسلامي بين المصارف التجارية "Islamic Interbank Money Market". كما أصدر البنك المركزي الماليزي في سنة 1997 قرارا بإنشاء مجلس أعلى للرقابة الشرعية "National Shariah Advisory Council" وهو تابع للبنك المركزي الماليزي، وغرضه التنظيم والرقابة والإشراف على عمل الصيرفة المالية الإسلامية وشركات التكافل بماليزيا وفق مبادئ تتوافق والتعاليم الإسلامية. أما في سنة 1999 فقد تم إنشاء مصرف إسلامي كامل يسمى " بنك معاملات ماليزيا وذلك بعد التحول التام عما يسمى " بنك بومبيترا ماليزيا التقليدي «ليعد " بنك معاملات ماليزيا " ثاني مصرف ماليزي يقدم خدماته كاملة وفق للمبادئ والقواعد الإسلامية، وبعدها بدأ البنك المركزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة. وفي نفس السنة أصدرت بورصة كوالالمبور للأوراق المالية مؤشر كوالالمبور الإسلامي للأوراق المالية.

**4.1.1.1.2 المرحلة الرابعة: (2004 - إلى حد الآن):** تشكل هذه المرحلة تحرير المالية الإسلامية داخل النظام المالي الماليزي والانفتاح نحو العالم الخارجي، حيث سمح البنك المركزي الماليزي المجال أمام بعض المصارف الإسلامية الأجنبية الكبرى للعمل بماليزيا، ومنحهم تراخيص رسمية بتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية بماليزيا، حيث شهدت هذه الفترة بداية عمل بعض المصارف الإسلامية الكبرى من دول الشرق الأوسط، مثل بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي الإسلامي، بنك قطر الإسلامي.

وفي سنة 2006 أطلق برنامج جعل من ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي (MIFC)، حيث وفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية، وفتح مجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية.

وقد تعزز ذلك في سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي وسمي مخطط القطاع المالي "Financial Sector Blueprint 2011-2020" في إطار رؤية 2020، والتي تهدف هذه الخطة إلى رسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي. كما اتخذت لجنة الأوراق المالية الماليزية (SCM) مبادرات مماثلة تنظم أسواق رأس المال. تم نشر الخطة الرئيسية لسوق رأس المال لمدة 10 سنوات في عام 2001 لتعزيز الجوانب المختلفة لأسواق رأس المال الماليزية. كان الهدف من الخطة الرئيسية هو تطوير "سوق رأس المال الماليزي باعتباره منافسًا داخليًا

<sup>1</sup> معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات، تجربة بنك بومبيترا التجاري نموذجًا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 04، ال عدد03، جامعة بسكرة، مارس 2014، ص272.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

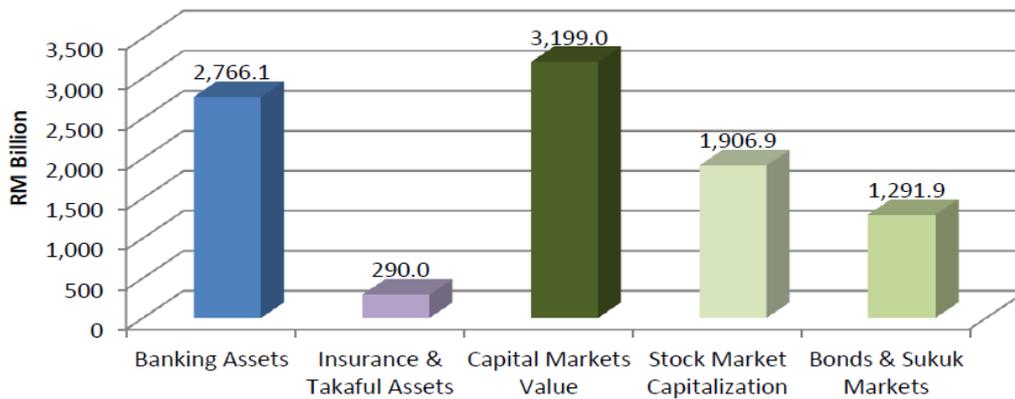
في جميع المجالات الأساسية اللازمة لدعم احتياجات رأس المال والاستثمار الأساسية للبلاد، وكذلك أهدافها الاقتصادية على المدى الطويل.

وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في جوان 2013، والهدف منه هو تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا الذي يعتبر كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا. وبعد 20 سنة ارتفع عدد المصارف الإسلامية إلى أكثر من ثماني مرات منها، وحاليا بلغ عددها 16 مصرف إسلامي كامل في سنة 2016.

### 2.1.1.2 الصناعة المالية الإسلامية بماليزيا

تتكون الصناعة المالية الماليزية من فئات واسعة تتمثل في البنوك و التأمين و أسواق رأس المال و يعد قطاع أسواق رأس المال هو الأكبر بقيمة إجمالية تبلغ 3.199 ترليون رينجيت ماليزي، و الذي يشمل سوق الأسهم و سوق السندات و الصكوك ، يليه القطاع المصرفي بأصول بقيمة 2.766 ترليون رينجيت ماليزي ، ثم قطاعات التأمين / التكافل بأصول بقيمة 290 مليار رينجيت ماليزي ،بينما مكونات سوق رأس المال لها شريحة أكبر من سوق الأوراق المالية برأس مال سوقي يبلغ 1.906 ترليون رينجيت ماليزي و السندات و الصكوك بقيمة 1.291 ترليون رينجيت ماليزي .

الشكل (11-3): القطاع المالي بماليزيا لسنة 2017 (مليار رينجيت ماليزي)



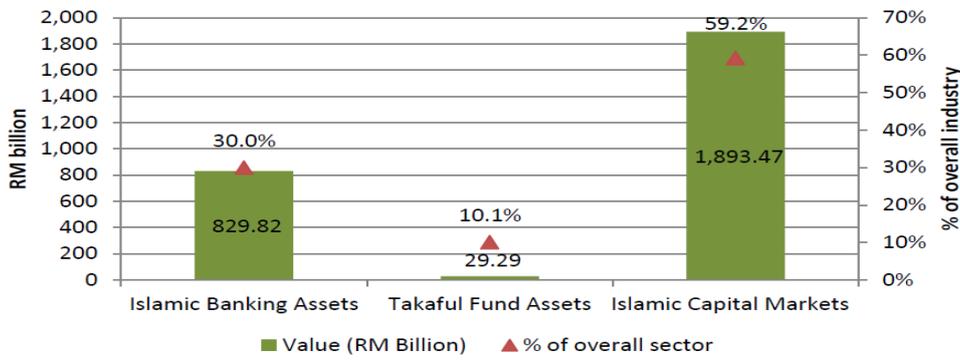
Source: Estimated From BNM 2017, And SCM 2017, p15.

بالإضافة إلى ذلك تم تصنيف الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا على أنها الأكثر تطورا على مستوى العالم وفقا لمؤشر التنمية المالية الإسلامية " ICD " (Thomson Reuters 2017)، حيث تحتل ماليزيا المرتبة الثالثة في

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مؤشر التطور الكمي، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث أصول التمويل الإسلامي بقيمة 405.985 مليار دولار أمريكي في سنة 2016، وبالتالي يعتبر سوق رأس المال الإسلامي هو القطاع المسيطر، حيث قدرت قيمته 1.893 تريليون رينجيت ماليزي، تشكل 59.2 % من قطاع أسواق رأس المال الوطني، وتشكل الأصول المصرفية الإسلامية بقيمة 829.81 مليار رينجيت ماليزي، 30 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وقطاع التكافل هو الأصغر من حيث الحجم 29.289 مليار رينجيت ماليزي، وحصة القطاع 10.1 % كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (12-3): حجم مكونات القطاع المالي الإسلامي بماليزيا لسنة 2017.



Source: Estimated From BNM 2017, And SCM 2017, p16.

الجدول (20-3): إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية بماليزيا

تمويل البنية التحتية من قبل البنوك الإسلامية			إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية		
النسبة %	مليار رينجيت ماليزي	التمويل الموجه للبنية التحتية	النسبة %	مليار رينجيت ماليزي	تكوين الأصول
2.505	2.505	توريد الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	73.8	490.841	إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية (باستثناء التمويل بين البنوك)
00	00	إمدادات المياه، إدارة الصرف الصحي، النفايات	13.1	86.897	حيازات الصكوك
1.77	11.780	النقل والتخزين	00	80.4	أوراق مالية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة
0.56	3.744	الاتصالات والمعلومات	9.6	63.964	التمويل بين البنوك
1.35	8.965	التعليم	3.5	23.504	جميع الأصول الأخرى
0.32	2.116	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	100	665.288	المجموع
4.38	29.112	إجمالي البنية التحتية			

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Source: Infrastructure Financing Through Islamic Finance Countriescomcec Coordination Office, March 2019,

p 102.

من خلال الجدول السابق بلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا 665.288 مليار رينجيت ماليزي (172.265 مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من سنة 2018، في حين أن إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية للبنوك الإسلامية كان 490.841 مليار رينجيت ماليزي، يشكل 73.8% من إجمالي الأصول فقط، 29.112 مليار رينجيت ماليزي (7538 مليار دولار أمريكي) أي 4.38% من هذا المبلغ لتمويل قطاع البنية التحتية. و ضمن قطاع البنية التحتية حصل النقل و التخزين على أعلى تمويل بقيمة 11.78 مليار رينجيت ماليزي (1.35% من الأصول) ، في أظهر الجدول خيارات الصكوك في البنوك الإسلامية الماليزية قدرت بقيمة 86.897 مليار رينجيت ماليزي (13.1% من الأصول) ، و يمكن أن يبرر الحصة الأصغر من الاستثمارات في قطاع البنية التحتية إلى عوامل مختلفة نظرا لان الأصول تمول من الودائع السائلة قصيرة الأجل ، فهناك مجال محدود للاستثمار في الأصول الطويلة الأجل و غير السائلة ، علاوة على ذلك تفرض معايير بازل 3 متطلبات رأسمالية أعلى للتمويل طويل الأجل ، مما يثبط الاستثمار في مشاريع البنية التحتية . حيث أفضل طريقة للاستثمار في البنية التحتية هي الاستثمار في الصكوك الإسلامية التي تصدرها شركات البنية التحتية، إذ تمثل حيازات الصكوك في البنوك الإسلامية الماليزية 13.3% من إجمالي الأصول، وهذا ما يجعل البنوك الإسلامية تساهم في القطاع بشكل غير مباشر من خلال أسواق رأس المال<sup>1</sup>.

### 3.1.1.2 قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية من انجح التجارب في العالم الإسلامي ، حيث أن الحكومة في ماليزيا تبنت هذه التجربة و احتضنتها ، مما أتيح الفرصة لان تتطور و تنمو بشكل سريع ، كما أنها أثبتت نجاحا كبيرا في مجال تنمية المشاريع ، حيث شكلت المشاريع الصغيرة و المتوسطة 90% من إجمالي المشاريع الصناعية في ماليزيا لسنة 2005 ، حيث يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جزء هاما في الاقتصاد الماليزي ، فلقد بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 396.6 مليار رينجيت و هذا وفق لإحصائيات صادرة لسنة 2015 ، حيث ساهمت بنسبة 35.8% من الناتج الإجمالي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (21-3): تغيرات القيمة المضافة ونسبة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2015)

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي		القيمة المضافة بالمليار		القيمة
2015	2010	2015	2010	السنة

<sup>1</sup>Dry Sultan Emir Hidaka Director National Commite of Islamic Finance (KNKS) ICD Refinitiv, Islamic Finance Development, Report 2019, and SHIFLING DYNAMIC P18-19.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

35.8	35.9	390.6	363.5	مؤسسات صغيرة
64.2	64.1	710	649	مؤسسات متوسطة
100	100	1106.6	1012.5	الناتج المحلي الإجمالي

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec2015.p19.

يعد تعزيز فرص الحصول على التمويل للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من الركائز من الركائز الأساسية لتحقيق هدف زيادة مساهمتها في الناتج القومي إلى 42 % بحلول 2020 (9.35 % في سنة 2015)، ومن أجل ذلك قامت برامج مختلفة لزيادة العرض وتنويع التمويل لهذه المؤسسات، والاستفادة من مشاركة البنوك في نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قدمت صناعة التمويل الإسلامي في أبريل 2012، وذلك بدعم من الحكومة برنامج جديد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تعهدت الحكومة بتقديم 2 % من معدل أرباح التمويل الإسلامي من قبل المصارف الإسلامية المشاركة في البرنامج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تمويل المشاريع المعتمدة لمدة تصل إلى خمس سنوات.

كما خصصت الحكومة الماليزية في إطار هذا البرنامج 2 مليار رينجيت من ميزانيتها العامة لعام 2012 لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتدعيمها بمليار رينجيت إضافية من الميزانية العامة لعام 2016، سارية المفعول حتى 31 ديسمبر 2017، ومن بين العديد من الأنظمة الرامية إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أعلنت الحكومة الماليزية في ميزانية 2015 دعمها لمنصة حساب الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة (LAP)، وتخص مبلغ 150 مليون رينجيت ماليزي لذلك.

يهدف هذا الدعم إلى تحويل هذه المنصة إلى سوق مركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعزيز استخدام أدوات وعقود التمويل الإسلامي القائمة على مشاركة المخاطر وعلى أسهم رأس المال من خلال استقطاب المستثمرين من المؤسسات والأفراد للاستثمار في السوق المالي الإسلامي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك سوف تخصص "تابونج هاجي" مبلغ 200 مليون رينجيت ماليزي لبنك إسلام حساب الاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

### 4.1.1.2 استخدامات التمويل في البنوك الإسلامية الماليزية

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تستخدم التمويلات المقدمة من قبل البنوك الإسلامية إلى عدة توجيهات منها شراء العقارات سواء السكنية أو غير السكنية، شراء الأوراق المالية، وكذلك شراء الأصول الثابتة وتمويل رأس المال العامل إلى غيرها من النشاطات، ويمكن تلخيص أوجه التمويل في الجدول التالي:

الجدول (22-3): الأنشطة الممولة من طرف البنوك الإسلامية بماليزيا للفترة (2017-2019)

الوحدة (مليون رينجيت ماليزي)

2019	2018	2017	الأنشطة
10999.5	12324.8	14218.5	شراء الأوراق المالية
2686.7	2842.3	70130	شراء مركبات النقل
15947.1	12193.1	8236.8	شراء عقارات سكنية
2352.4	1473	777.4	شراء عقارات غير سكنية
336.5	359.4	369.2	شراء الأصول الثابتة
4656.2	3051.2	2300	الاستخدام الشخصي
4246.9	2537.2	1472	أعمال البناء
32455.1	33743.8	32414.8	تمويل رأس مال العامل
8319.0	9538.5	6200	أنشطة أخرى

من اعداد الباحثه بالاعتماد على:

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec2019.p20.

من خلال تحليل الجدول أعلاه نجد أن النسبة الأكبر المقدمة من طرف البنوك الإسلامية في ماليزيا كانت موجهة إلى تمويل رأس المال العامل، من خلال الاهتمام بالعنصر البشري حوالي 33 مليون رينجيت ماليزي، ثم يتم تمويل النشاطات العقارية خصوصا شراء السكنات، ثم شراء الأوراق المالية بالإضافة إلى تمويل بعض الأنشطة والتي تمول بنسب متفاوتة، كما يوجه التمويل إلى العديد من القطاعات من بينها الزراعة والصناعة والكهرباء و الغاز، العقارات، التأمين بالإضافة إلى الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات الأخرى ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

## الفصل الثالث : واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول (23-3): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي المالىزي على مختلف القطاعات

القطاعات	2017	نسبة القطاع	2018	نسبة القطاع	2019	نسبة القطاع
الزراعة الأولية	4210.5	5.72	5149.6	6.55	5728	6.94
المعادن والمناجم	2246.4	3.05	1336.9	1.7	363.7	0.44
التصنيع	1141.0	1.55	1777.1	2.26	2176.2	2.64
الكهرباء والغاز	281.4	0.38	242.3	0.31	386.3	0.47
التجارة والفنادق	1214.6	1.65	940.4	1.20	611.2	0.74
الإنشاءات	2714.5	3.69	4756.1	6.05	4977.1	6.03
العقارات	4545.3	6.18	4359.2	5.54	4756.8	5.77
النقل والاتصالات	8114.9	11.03	7483.8	9.52	7067.5	8.57
التأمين	16508.2	22.43	16422.8	20.89	16335.5	19.80
التعليم والصحة	1178.5	1.60	4757.1	6.05	5008.2	6.07
القطاع العائلي	30558.9	41.53	30498.7	38.79	34251.7	41.52
قطاعات أخرى	877.1	1.19	897.4	1.14	838.7	1.02
المجموع	73591.3		78621.4		82500.7	

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec2019.p21.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجمالي التمويل في ارتفاع خلال السنوات الثلاث بحيث بلغ 73 مليون رينجيت ماليزي سنة 2017 ، ليرتفع إلى 79 رينجيت ماليزي سنة 2018 ، وصولاً إلى 82 رينجيت ماليزي سنة 2019 ، و قد وجهت النسبة الأكبر لتمويل القطاع العائلي ، حيث في سنة 2017 قدرت نسبة التمويل القطاع بـ 41.53% ، في حين بلغت نسبة في سنة 2019 بـ 41.52% ، يليها قطاع التأمين بـ 22.43% في سنة 2017، بالإضافة إلى مختلف القطاعات كالزراعة و النقل و الاتصالات ، التعليم ، الصحة ، العقارات التصنيع ، المعادن و المناجم ، الكهرباء ، الغاز و التجارة و الفنادق .

### 5.1.1.2 التمويل الإسلامي بالصكوك الخضراء في ماليزيا

تعتبر ماليزيا أول من أصدر الصكوك الخضراء وبمثابة نموذجاً للتحويل إلى التمويل الأخضر والصناعات الخضراء ودعم المشاريع التنموية المستدامة، حيث يغطي التمويل الأخضر تمويل الاستثمارات التي من شأنها أن تولد فوائد بيئية بما في ذلك الحد من جميع أنواع التلوث وانبعاثات غازات الدفيئة (GHG)، وتحسين الطاقة مثل طاقة الرياح وكذلك أخذ التدابير للتخفيف من تغير المناخ. إذ تعد الصكوك الخضراء (السندات الإسلامية الخضراء) أداة جديدة لتمويل المناخ ولديها القدرة على توجيه سوق التمويل الإسلامي بقيمة 2 تريليون دولار أمريكي نحو تمويل المشاريع الاستثمارية الخضراء والمستدامة، حيث عقد البنك الدولي شراكة مع حكومة ماليزيا لتطوير سوق الصكوك الخضراء في ذلك البلد<sup>1</sup>.

### 1.5.1.1.2 تطور إصدار السندات الإسلامية الخضراء

يعتبر إصدار الصكوك الخضراء المتوافقة للشريعة الإسلامية في ماليزيا تمويل مجموعة واسعة من الأنشطة المستدامة والتي تعالج البنية التحتية ومشاريع الأعمال الصغيرة وغيرها. حيث بلغت حصة الاستثمار الأخضر المستدام 924 مليون دولار أمريكي، معظمها لتمويل الطاقة الشمسية، ومن المتوقع أن يكون التمويل المطلوب بحلول 2040 حوالي 7.2 تريليون دولار أمريكي، مع وجود عجز متوقع بقدر 1.6 تريليون دولار أمريكي في 13 دولة من منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل (13-3): حجم الصكوك الصادرة في ماليزيا



Source: IIFM sukuk, Report, Acomprehensive Study of the Global sukuk Market, July 2019, p139.

<sup>1</sup> The Word Bank , Helping Malaysia Develop ,The Green Sukuk Market ,Facilitating Sustainable Financing ,Case Study , p01.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تساهم مجموع إصدارات الصكوك في ماليزيا بشكل كبير في السوق المالية وتحقق التنمية الاقتصادية حيث بلغت في النصف الأول من سنة 2018 ما يقارب 183.73 بليون مقارنة ب 168.68 بليون في النصف الأول من سنة 2017، قدرت الصكوك الممتازة ب 839.36 في سنة 2018 مقارنة ب 759.64 في سنة 2017. كما أن تجربة القطاع المالي الإسلامي في الاقتصاد الأخضر في ماليزيا قد بدأ سنة 2009 في إطار سياسة التكنولوجيا الخضراء، ومن خلال ذلك تم تنفيذ عدد من المبادرات التي تقودها الحكومة بهدف جعل البلاد مركز للتكنولوجيا الخضراء سنة 2030<sup>1</sup>. ونظرا للتقدم المحرز في ماليزيا في قطاع التمويل الإسلامي فإن قطاع التمويل الأخضر المتوافق مع الشريعة الإسلامية له الفرصة للابتكار والنمو داخل الأسواق الماليزية وخارجها.

الجدول (24-3): صكوك الاستدامة الخضراء والصكوك الاجتماعية السيادية

الجهة المصدرة	الدولة	تاريخ الإصدار	العملة	الأموال المستثمرة	استخدام الأموال
سند برها للطاقة تادو	ماليزيا	جولية 2017	مليار رينجيت ماليزي	58	مشروع الطاقة الشمسية
سند برهاد لحديقة الطاقة الشمسية الكمية	ماليزيا	أكتوبر 2017	مليار رينجيت ماليزي	236	مشروع الطاقة الشمسية
سندات برهاد لمشاريع PNBMerdeka	ماليزيا	ديسمبر 2017	مليار رينجيت ماليزي	461	التطوير العقاري في كوالالمبور للمباني الخضراء
مجموعة ميدجايابرهاد	ماليزيا	جانفي 2017	مليار رينجيت ماليزي	63	مشروع الطاقة الشمسية
مجموعة ميدجايابرهاد	ماليزيا	جانفي 2017	مليار رينجيت ماليزي	63	مشروع الطاقة الشمسية
اندونيسيا	اندونيسيا	مارس 2018	مليار دولار أمريكي	1.250	مشاريع خضراء مختلفة
UiTM للطاقة الشمسية	ماليزيا	أفريل 2018	مليار رينجيت ماليزي	57	مشروع الطاقة الشمسية
الأصول الخضراء الأصلية	ماليزيا	28 فيفري 2019	مليار رينجيت ماليزي	49	مصنع الطاقة الكهرومائية

Source: Securities Commission Malaysia, S&P, Climate Bonds-ASEAN Green Finance State of the Market

2018.p22.

<sup>1</sup>Malaysia World's Islamic Finance, on line: www.mifc.com.

### 6.1.1.2 مجالات استخدام الصكوك في ماليزيا

في يوليو 2017 سجلت ماليزيا معلما جديدا في كل من التمويل الأخضر والصكوك الاسلامية مع الإصدار الافتتاحي الأول في العالم " صكوك SRI الخضراء من " Tadau Energy " وفي أبريل 2018 كان هناك خمسة إصدارات من الصكوك الخضراء بحجم يبلغ 3.7 مليار رينجيت ماليزي، حيث تم إصدار 2.4 مليار رينجيت ماليزي لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة كما هو موضح في الجدول التالي:<sup>1</sup>

الجدول (25-3): مجال استخدام الصكوك الخضراء في ماليزيا خلال الفترة (2017-2018)

المصدر	حجم المشروع (مليون رينجيت ماليزي)	تاريخ الإصدار	المبلغ (مليون رينجيت ماليزي)	الاستخدامات
تادو للطاقة شبكة التنمية المستدامة	250.000	27 جويلية 2017	250.000	تمويل محطات الطاقة الشمسية 50 ميغاواط في الصباح
حديقة الكم الشمسية (سمينانجونج) (Semenanjung)	1.000.00	06 أكتوبر 2017	1.000.00	تمويل 03 محطات للطاقة الشمسية 50 ميغاواط في and Melaka·Kedah Terengganu
PNB Merdeka مشاريع شبكة التنمية المستدامة	2.000.00	29 ديسمبر 2017	690.00	تمويل مشاريع في كوالالمبور
SinarKamiri مشاريع شبكة التنمية المستدامة	245.00	30 جانفي 2018	245.00	تمويل 49 ميغاواط من الطاقة الشمسية، محطة توليد الكهرباء في Perak.
SinarKamiri مشاريع شبكة التنمية المستدامة	245.00	30 جانفي 2018	245.00	تمويل 49 ميغاواط من الطاقة الشمسية، محطة توليد الكهرباء في Perak.
UiTM للطاقة الشمسية	240.00	27 أبريل 2018	222.30	تمويل 50 ميغاواط من الطاقة الشمسية محطة توليد الكهرباء في Pahang.

Source: World Bank Group (Global Knowledge & Research Hub In Malaysia), Islamic Green Finance: Development, Ecosystem And Prospects, March 2019, p 29.

<sup>1</sup>World Bank Group (Global Knowledge & Research Hub in Malaysia), Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects, March 2019, p 29.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أصدرت شركة "تاداواينرجي" وهي شركة استثمارية تعمل في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المستدامة، وتم تأسيسها على مبادئ الشريعة الإسلامية للإستصناع والإجارة صكوكا خضراء للاستثمار بقيمة 250 مليون رينجيت ماليزي، لتمويل بناء محطات طاقة كهرو ضوئية واسعة النطاق، لمدة تتراوح بين عامين و 16 سنة. وبعد نجاح صكوك الاستثمار الخضراء تاداواينرجي، أصدرت "شركة كونتوم سولار بارك" أكبر صك أخضر بقيمة مليار رينجيت ماليزي، لتمويل بناء مشروع أكبر مصنع للطاقة الشمسية الكهروضوئية في ثلاث مقاطعات هي: " كيدا " و"ملاكا " و"تيرينجانو".

الجدول (26-3): قائمة إصدارات الصكوك الخضراء إلى غاية جويلية 2020

البيان	الكمية المصدرة (مليون دولار)	تاريخ الإصدار	البلد	نهاية الاستخدام	المجال	الهيكل المستعمل
تاداوا للطاقة	58.4	جويلية 2017	ماليزيا	جويلية 2023	تجديد الطاقة	الاستصناع، الاجارة
حديقة كونتوم سولار	235.9	أكتوبر 2017	ماليزيا	أفريل 2035	تجديد الطاقة	مرابحة
PNB Merdeka ventures (tranche 1)	169.9	ديسمبر 2017	ماليزيا	ديسمبر 2032	العقارات	مرابحة، الوكالة
Sinar KAMIRI	62.8	جانفي 2018	ماليزيا	جانفي 2036	تجديد الطاقة	وكالة بالاستثمار
جمهورية اندونيسيا (sbsn indo III)	1250	مارس 2018	اندونيسيا	مارس 2023	صكوك سيادية	وكالة بالاستثمار
الطاقة الشمسية UITM	56.6	أفريل 2018	ماليزيا	أفريل 2036	تجديد الطاقة	مرابحة
جمهورية اندونيسيا (sbsnindo III)	750.0	فيفري 2019	اندونيسيا	أوت 2024	صكوك سيادية	وكالة بالاستثمار
الأصول الخضراء pasokas	4.2	فيفري 2019	ماليزيا	فيفري 2029	تجديد الطاقة	مرابحة، الوكالة
صكوك MAF المحدودة	600	ماي 2019	UAE	ماي 2029	العقارات	مرابحة، الوكالة
PNBMerdeka ventures (tranche 2)	107.5	جوان 2019	ماليزيا	ديسمبر 2032	العقارات	مرابحة، الوكالة

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Telekosang Hydro	112.1	أوت 2019	ماليزيا	جوان 2037	تجديد الطاقة	مرابحة، الوكالة
صكوك MAF المحدودة	600	أكتوبر 2019	UAE	فيفري 2030	العقارات	مرابحة، الوكالة
البنك الإسلامي للتنمية	1100.6	نوفمبر 2019	السعودية	نوفمبر 2024	مشاريع خضراء	وكالة
جمهورية اندونيسيا (sukuktabunganseri)	86.2	نوفمبر 2019	اندونيسيا	نوفمبر 2021	صكوك سيادية	وكالة
PNB Merdeka ventures (tranche 3)	105.3	ديسمبر 2019	ماليزيا	ديسمبر 2032	العقارات	مرابحة، الوكالة
جمهورية اندونيسيا	750	جوان 2020	اندونيسيا	جوان 2025	صكوك سيادية	وكالة بالاستثمار
Leader Ingrgy	62.7	جوان 2020	ماليزيا	جويلية 2038	تجديد الطاقة	مرابحة، الوكالة

من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Islamic Finance And Wealth Management Report June 29, 2021, p 33.

### 2.1.2 التجربة الاندونيسية

بدأ التمويل الإسلامي في وقت متأخر نسبياً في إندونيسيا مع إنشاء أول بنك إسلامي في البلاد في عام 1992. وقد نمت الصناعة منذ ذلك الحين وتتنوع في قطاعات مختلفة. يوجد في البلاد 14 بنوك إسلامية مكتملة الأركان و34 وحدة مصرفية إسلامية (نوافذ) و196 بنكاً ريفياً إسلامياً (BPRS)، وذلك اعتباراً من جويلية 2018<sup>1</sup>.

#### 1.2.1.2 نظرة عامة حول القطاع المالي الاندونيسي والتمويل الإسلامي

اتخذت إندونيسيا خطوة استراتيجية مهمة في عام 2016 لتعزيز دور التمويل الإسلامي من خلال إصدار المرسوم الرئاسي رقم 91 لعام 2016 الذي أدى إلى تشكيل لجنة وطنية، وهي اللجنة الوطنية للتمويل الإسلامي (تسمى ببساطة KNKS)، حيث يرأس KNKS رئيس إندونيسيا وتتألف من عشر هيئات هي بنك إندونيسيا، وزارة المالية، وزارة الدين، هيئة الخدمات المالية (OJK)، وزارة تخطيط التنمية الوطنية (بابي ناس)، وزارة المؤسسات المملوكة للدولة (BUMN) المجلس الوطني للعلماء (MUI)، وزارة التنسيق للشؤون الاقتصادية، وزارة المؤسسات التعاونية والصغيرة والمتوسطة (SME)، ومؤسسة تأمين الودائع (LPS) وهي لجنة استراتيجية لتنسيق و مواومة جميع السياسات و الإجراءات التي تتبعها تلك السلطات لتسريع التمويل الإسلامي الاندونيسي، أطلقت

<sup>1</sup>IFN ,Islamic Finance Indonesia , Report 2018 , p 06.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مخططها للفترة 2018-2024 لتطوير الاقتصاد و التمويل الإسلامي الإندونيسي، إذ تتجلى رؤية المخطط في جعل إندونيسيا مركزا عالميا للاقتصاد و التمويل الإسلامي و تعميق الأسواق المالية الإسلامية و محو الأمية المالية، تعزيز المكانة الدولية، توسيع التمويل الإسلامي. ووفقا لهيئة الخدمات المالية الإندونيسية (OJK)، بلغت حصة التمويل الإسلامي في إندونيسيا 8.69 % في عام 2019<sup>1</sup>.

### 2.2.1.2 الصناعة المالية الإسلامية في إندونيسيا

مشهد الصناعة المالية الإسلامية في إندونيسيا مختلف تماما عن ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث ينصب التركيز أكثر على الخدمات المصرفية الاستثمارية وأسواق رأس المال الإسلامية ويعتبر السوق المالي في إندونيسيا أكثر تعقيدا لأنه موجه نحو قطاعات البيع بالتجزئة والمتخصصة.

الجدول (27-3): تطور قطاعات التمويل الإسلامي في إندونيسيا (مليارات الدولار الأمريكية)

حصة التمويل الإسلامي (%)	2017		2015	2013	نوع الصناعة
	ديسمبر	يون			
5.56	30.30	27.01	21.16	17.72	البنوك الإسلامية
3.4	2.89	2.67	1.89	1.19	التأمين الإسلامي
6.34	2.46	2.77	1.63	1.78	التمويل الإسلامي
10.99	1.72	2.25	1.11	0.57	المؤسسات الإسلامية غير المصرفية
4.3	1.23	1.08	0.71	0.54	صكوك الشركات
6.16	2.01	1.35	0.79	0.67	صناديق استثمار إسلامية
16.97	39.40	35.94	21.15	12.09	صكوك حكومية
-	264.39	249.39	185.77	182.70	رسملة سوق الأسهم

Source: Infrastructure Financing Through Islamic Finance in the Islamic Countries, Comcec Coordination Office, March 2019, p 83.

من خلال الجدول يتضح لنا تفوق الأسواق المالية الإسلامية على المؤسسات المالية من حيث القيمة و كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حتى ديسمبر 2017 ، حيث سيطرت الصكوك الحكومية (SBSN) على الصناعة ، و استحوذت على ما يقارب من 17 % من حصة السوق ، تليها المؤسسات الإسلامية غير المصرفية ( التعاونيات

<sup>1</sup>ICD Rrfinitive Islamic Finance Develooment ,Indicator (IFDI) , Report 2019 ,p18.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الإسلامية ، و صناديق التقاعد الإسلامية ، و بيت المال و التمويل (BMT) ... الخ )، تمتلك ما يقارب من 11% من إجمالي الصناعة، وفي الوقت نفسه ارتفعت أسهم الأوراق المالية الإسلامية وشركات التمويل الإسلامي و البنوك الإسلامية بنسبة 6.16 % و 6.34 % و 5.56 % من حصص السوق في القطاعات على التوالي . أما من حيث القيمة في نهاية سنة 2017 كان سوق الصكوك هو الأكبر، حيث بلغت قيمته 40.63 مليار دولار أمريكي (39.4 مليار دولار أمريكي سيادي و 1.23 دولار أمريكي للشركات)، يليه قطاع الصيرفة الإسلامية بإجمالي أصول بقيمة 30.30 مليار دولار أمريكي، التأمين الإسلامي بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي وقطاع المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية بقيمة 24.14 مليار دولار أمريكي من سنة 2013 إلى 2017، كما ارتفع العدد الإجمالي لشركات صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة 29 % ليشمل 181 شركة. كما بلغت حصة التمويل الإسلامي في إندونيسيا 8.69 % في سنة 2019.

### 3.2.1.2 التمويل الإسلامي للاستثمارات البنية التحتية

تحتل إندونيسيا المرتبة 21 من بين 41 دولة وفقاً لمؤشر الاستثمار في البنية التحتية الذي طورته ( ARCADIS 2016)، والذي يقيس جاذبية استثمارات البنية التحتية، حيث تبلغ المساهمة الإجمالية للمصارف الإسلامية في البنية التحتية 8.4 %، قطاع الكهرباء ب 2.8 %، قطاع النقل ب 2.5 %.

الجدول (28-3): تكوين أصول البنوك الإسلامية وتمويل استثمارات البنية التحتية

(الربع الأول لسنة 2018) (مليار روبية إندونيسية)

تمويل البنية التحتية من قبل البنوك الإسلامية			إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية		
النسبة %	مليار روبية اندونيسية	التمويل الموجه للبنية التحتية	النسبة %	مليار روبية اندونيسية	تكوين الأصول
2.8	8.1625	توريد الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	64.6	190.0636	إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية (باستثناء التمويل بين البنوك)
0.1	439.9	إمدادات المياه، إدارة الصرف الصحي، النفايات	9.0	26.4526	حيازات الصكوك
2.5	7.372	النقل والتخزين	1.3	3.8794	أوراق مالية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

0.4	1.045	الاتصالات والمعلومات	2	5.7847	التمويل بين البنوك
1.4	4.069	التعليم	23.1	68.0871	جميع الأصول الأخرى
1.2	3.5744	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	100	294.267	المجموع
8.4	24.663	إجمالي البنية التحتية			

**Source:** Infrastructure Financing Through Islamic Finance in the Islamic Countries, Comcec Coordination Office, March 2019, p 83.

كما أفصح عنها تقرير تومسون رويترز في سنة 2018 أن الأصول الإسلامية الإندونيسية بلغت 47.6 مليار دولار أمريكي في سنة 2016 إلى 81.8 دولار أمريكي في سنة 2017، مما يجعل إندونيسيا أكثر كفاءة للمشاركة في إضفاء شرعية تطور التمويل الإسلامي في العالم.

ويعد قطاع البنوك الإسلامية أحد المعالم البارزة في تطوير صناعة التمويل الإسلامي، وبحسب بيانات وزارة المالية حتى أبريل 2018، بلغ إجمالي أصول الخدمات المصرفية الإسلامية الإندونيسية 435 ترليون روبية إندونيسية أي 5.79 % من إجمالي أصول الصناعة المصرفية الوطنية<sup>1</sup>

### 4.2.1.2 التمويل الإسلامي بالصكوك الخضراء في إندونيسيا

تطورت الصناعة المالية الإسلامية بعد تدشين القانون رقم 19 لسنة 2008، والمتعلق بالأوراق المالية الإسلامية السيادية ، إذ تم إصدار أولى الصكوك السيادية في السوق المحلية بقيمة 4.67 ترليون روبية إندونيسية (300 مليون دولار أمريكي ) ، ثم وصلت الحكومة الإندونيسية بإصدار الصكوك السيادية لتمويل البنية التحتية في سنة 2008 ذات أجل 05 سنوات بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي لتمويل مختلف المشاريع الخضراء بما في ذلك الطاقة المتجددة ، وتستخدم كذلك في الإنفاق في شكل تخصيص الميزانية و الإعانات ، أو تمويل المشاريع الخضراء المؤهلة التي تسعى إلى التخفيف من حدة المناخ و التكيف و التنوع البيولوجي<sup>2</sup>.

وفي فبراير 2019 أصدرت الحكومة صكوك خضراء بقيمة 750 مليون دولار أمريكي مع استحقاق 05 سنوات ونصف، وهذا ما أتاح الفرص لتطوير الاقتصاد والتمويل الإسلامي في إندونيسيا كصناعة.

<sup>1</sup>Indonesian Ministry of National Development Planning, The Indonesia Master plan of Sharia Economy 2019–2024, First Publishing 2018 , p 181

<sup>2</sup>ICD Refinitiv Islamic Finance Development, Indicateur (IFDI) , Report 2019 ,p19.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء أداة مالية جديدة عرفت " بالصكوك المرتبطة بالوقف النقدي (CWLS) في سنة 2018، من قبل هيئة الوقف الإندونيسية ووزارة الشؤون الدينية مع وزارة المالية وبنك إندونيسيا وهذه الأداة تمكن الجمهور من الاستثمار في الوقف النقدي الذي تم إيداعه بعد ذلك في الصكوك السيادية والأموال المستثمرة المخصصة للمشاريع الاجتماعية الحكومية مثل المدارس والمستشفيات والمساجد وبالتالي يجمع بين التمويل الاجتماعي والتجاري الإسلامي.

لتعزيز الاقتصاد الرقمي شكلت اللجنة الوطنية للتمويل الإسلامي (KNKS) مؤخرا شراكة مع شركتين في التجارة الالكترونية في إندونيسيا "Bukalapak وTokopedia" لبناء أسواق الحلال على الانترنت تسمح الأنظمة الأساسية للمستخدمين بتحديد موقع وتحديد المنتجات بأرقام شهادات الحلال على الانترنت. تم إطلاق "KNKS" أيضا مع مشروع أكبر أربعة بنوك مملوكة للدولة في البلاد منصة المدفوعات الإسلامية "LinkAjaSyariah"، حيث يوفر LinkAja التوافق مع الشريعة الإسلامية منصة مدفوعات للأغذية والمشروبات والكهرباء والوقود والضروريات اليومية الأخرى. حيث تخلق التجارة الالكترونية والتكنولوجيا المالية نطاقا واسعا للاقتصاد الرقمي في إندونيسيا، حيث تربط النظام الاقتصادي الإسلامي بصناعة الحلال مما أدى إلى تشكيل سلسلة قيمة الحلال<sup>1</sup>.

### 3.1.2 التجربة الباكستانية

تتكون شبكة الصناعة المصرفية في باكستان من 21 مؤسسة مصرفية إسلامية منها 05 بنوك إسلامية كاملة و16 بنكا تقليديا، لديها فروع مصرفية إسلامية مستقلة (IBBS) قدرت ب 2.709 (موزعة على 111 منطقة) بنهاية سبتمبر 2018، كما بلغ عدد النوافذ الصيرفة الإسلامية التي تديرها البنوك التقليدية والتي لها فروع مصرفية إسلامية مستقلة 1284.

الجدول (29-3): الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك الباكستانية سنة 2018.

النوع	اسم البنك	عدد الفروع	عدد النوافذ
البنوك الإسلامية	AL Baraka Bank (Pakistan) Limited	181	-
	Bank Islamic Pakistan	218	-
	Dubai Islamic Bank Pakistan Limited	200	-
	Meezan Bank	605	-
	MCB Islamic Bank	166	-
	Total	1.370	-

<sup>1</sup>Islamic Finance Development , Report 2019 ,p20

الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

05	117	Allied Bank Limited	فروع البنوك الإسلامية المستقلة عن البنوك التقليدية
-	91	Askari Bank Limited	
132	62	Bank AL Habib Limited	
121	152	Bank AL Falah Limited	
-	204	Faysal Bank Limited	
495	45	Habib Bank Limited	
215	29	Habib Metropolitan Bank Limited	
-	180	National Bank of pakistan	
-	30	Silk Bank Limited	
13	14	Sindh Bank Limited	
-	20	Soneri Bank	
72	8	Standard Chartered Bank (pakistan)	
35	14	Summit Bank	
39	84	The Bank of Khyber	
-	68	The Bank of Punjab	
157	93	United Bank	
1284	1211	المجموع الفرعي	

Source: Islamic Banking Department State Bank Of Pakistan, Islamic Banking Bulletin: July –  
Septembre 2018, p 21.

### 1.3.1.2 الصناعة المالية الإسلامية في باكستان

سجلت أصول البنوك الإسلامية زيادة بنسبة 2% (29 مليار روبية) أي 1481 مليار في نهاية سبتمبر 2018، بالمقابل انخفضت أصول الفروع المصرفية للبنوك التقليدية بنسبة 5.1% (53 مليار روبية) وبلغت 977 مليار روبية بنهاية سبتمبر 2018 كما استحوذت فروع البنوك التقليدية على 60.2% و39.8% على التوالي في الأصول الإجمالية لصناعة الصيرفة الإسلامية.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول (30-3): حصة السوق من الخدمات المصرفية الإسلامية الباكستانية.

السنة	البنوك الإسلامية	شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية	عدد الفروع	مجموع الأصول مليار روبية	نسبة الأصول في صناعة الخدمات المصرفية (%)	الودائع مليار دولار روبية	نسبة الودائع في صناعة الخدمات المصرفية (%)	نسبة التغيير السنوي في الودائع	نسبة التغيير السنوي في الأصول
2003	1	3	17	13	0.5	8	0.4	0.5	0.4
2004	2	7	48	44	1.4	30	1.2	0.9	0.8
2005	2	9	70	72	2.1	50	1.9	0.7	0.7
2006	4	12	150	118	2.9	83	2.8	0.8	0.9
2007	6	12	289	206	4.3	147	4.1	1.4	1.3
2008	6	12	515	276	4.9	202	4.8	0.6	0.7
2009	6	13	649	366	5.6	283	5.9	0.7	1.1
2010	5	13	751	477	6.7	390	7.2	1.1	1.3
2011	5	12	886	641	7.8	521	8.4	1.1	1.2
2012	5	13	1097	837	8.6	706	9.7	0.8	1.2
2013	5	14	1304	1014	9.6	868	10.4	1	1.3
2014	5	17	1574	1259	10.4	1070	11.6	0.8	0.7
2015	6	17	2075	1610	11.4	1375	13.2	1	1.2
2016	5	16	2322	1853	11.7	1573	13.3	0.3	1.6
2017	5	16	2581	2272	12.4	1885	14.5	0.7	0.1
2018	5	17	2851	2658	13.5	2203	15.5	1.1	1.2

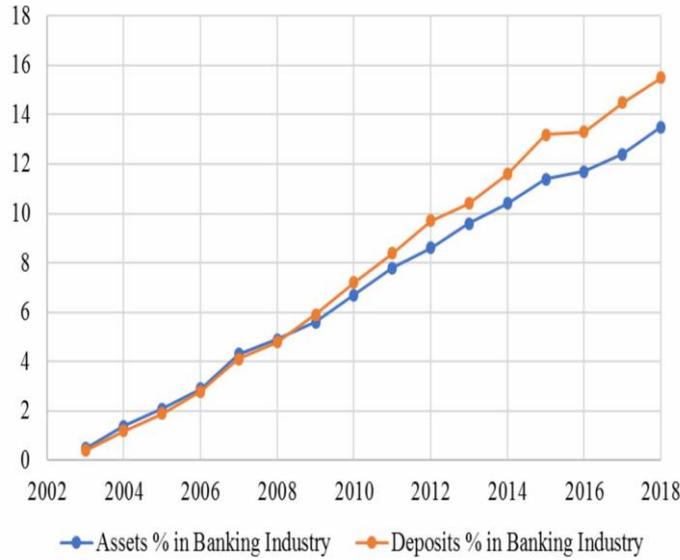
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك باكستان خلال الفترة (2003-2018).

من خلال الجدول يتضح أن الحصة الإجمالية الحالية للصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي تبلغ 13.5 % من حيث الأصول و 15.5 % من حيث الودائع في سنة 2018، مع 2851 فرعاً في جميع أنحاء البلاد، هناك 05 بنوك إسلامية كاملة و 17 بنك تقليدي لها نوافذ إسلامية. علاوة على ذلك في الفترة (2009-2010)

## الفصل الثالث : واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أصبح عدد فروع الصيرفة الإسلامية ما يقارب من النصف وواحد بنك إسلامي متكامل. لكن سرعان ما شهدت انتعاش في السنوات القادمة مما يدل على ثقة العملاء. أما في سنة 2015 كانت هناك زيادة سريعة في عدد الفروع والودائع وذلك بسبب إدراج بنك إسلامي جديد كامل الأهلية في القطاع.

الشكل (14-3): تغير الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية في باكستان



**Source:** Muhammad Bilal Zafar, Ahmad Azam Sulaiman, Islamic Banking in Pakistan: Emergence, Growth, and Prospects, University of Malaya, Malaysia, January 2020, p 66.

يوضح الشكل أن هناك تحسن مستمر في حصة السوق من الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع ذلك بلغ متوسط التغير السنوي للفترة (2003-2018) إلى 0.84 % من حيث الأصول و 0.97 % من حيث الودائع، هذا يدل على أن التغير أقل من 1 %.

### 2.3.1.2 التمويل بالصيغ الإسلامية في البنوك الباكستانية

نمت أصول صناعة الصيرفة الإسلامية بنسبة 3.2 % (42 مليار روبية) لتصل إلى 1365 مليار روبية في نهاية سبتمبر 2018. بلغ التمويل في البنوك الإسلامية زيادة قدرها 6.2 % (48 مليار روبية) ومع ذلك فإن التمويل عن طريق فروع الصيرفة الإسلامية للبنوك التقليدية قدر بنسبة 1.1 % (6 مليارات روبية).

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول (31-3): نسب التمويل بالصيغ الإسلامية في باكستان

المجموع	نسبة حصة التمويل %						الصيغ
	سبتمبر 2018	جوان 2018	2017	2016	2015	2014	
19.42	12.8	13.6	14.1	15.8	24.4	30.1	مربحة
6.74	6.6	6.2	8.3	6.8	6.6	7.7	إجارة
16.5	21.5	19.9	21.0	15.6	14	11	مشاركة
0.02	0	0	0	0	0	0.1	مضاربة
32.60	33.4	33.3	29.1	34.7	31.7	32.6	مشاركة متناقصة
3.88	2.3	2.4	3.8	4.4	5.3	4.5	السلم
8.52	7.6	9.1	6.2	8.4	8.6	8.3	استصناع
0	0	0	0	0	0	0	القرض الحسن
12.28	15.8	15.5	16.7	14.3	9.3	5.6	أخرى
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

Source: Islamic Banking Department State Bank Of Pakistan, Islamic Banking Bulletin: July – Septembre 2018, p 04.

من خلال الجدول تبين أنه ورد في التعميم رقم (2008/2) الصادر عن دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك الدولة الباكستاني أن طرق التمويل الإسلامي السائدة في الصيرفة الإسلامية بالاعتماد على بيانات الخمس سنوات الماضية. من أكثر صيغ التمويل الإسلامي تداولاً هي المشاركة المتناقصة (32.60%)، بعدها المربحة (19.43%)، والمشاركة (16.5%).

### 3.3.1.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الباكستاني

برز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره العمود الفقري للبلاد على مدى السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى خلق فرص العمل ودفع النمو الاقتصادي، إذ تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكوناً مهماً من مكونات الاقتصاد الباكستاني، كما تلعب دوراً محورياً في النمو فهي تمثل 30% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، و 25% من صادرات السلع المصنعة، و 35% من القيمة المضافة للتصنيع، ويعمل بها أكثر من 78% من القوى العاملة غير الزراعية.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

شهد التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة كبيرة منذ سنة 2012، وخلال الفترة (2015-2016) ارتفع بنسبة 39 %، أي من 20.8 مليار روبية باكستانية إلى 29.0 مليار روبية باكستانية، حيث استحوذ "بنك ميانو هو بنك رائد في التمويل الإسلامي على 36 % من القروض الإسلامية القائمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سنة 2016. كما يوجه التمويل إلى العديد من القطاعات من بينها: الزراعة والغزل والنسيج ومعدات السيارات والكيماويات والأدوية والتأمين، بالإضافة إلى الأجهزة الالكترونية، إنتاج الطاقة ونقلها وغيرها من القطاعات الأخرى، حيث نجد التمويل في قطاع النسيج يحتل المرتبة الأولى، إذ قدرت حصته 14.9 % في نهاية سنة 2020، يليه قطاع الإنتاج ونقل الطاقة بحصة تقدر ب 14 % في نهاية ديسمبر 2020، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(32-3): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الباكستاني على مختلف القطاعات

البيان	ديسمبر 2019	سبتمبر 2020	ديسمبر 2020	الصناعة المصرفية الإجمالية
الكيماويات والأدوية	3.7	4.8	4.4	3.6
الزراعة	7.3	7.8	9.0	7.8
الغزل والنسيج	13.4	14.3	14.9	14.9
البناء	3.7	3.8	3.6	2.3
مواد غذائية	2.5	2.1	2.7	2.6
الأحذية وملابس الجلدية	0.5	0.5	0.5	0.4
معدات السيارات والنقل	1.6	1.2	1.3	1.6
الأموال المالية	0.5	0.3	0.3	2.5
تأمين	/	/	/	0.1
الالكترونيات والأجهزة الكهربائية	1.1	0.8	0.9	1.2
إنتاج ونقل الطاقة	18.4	15.6	14	15.4
الأنشطة الفردية	11	10.2	10.2	9
أخرى	36.4	38.5	38.4	38.5
المجموع	100	100	100	100

Source: Islamic Banking Department State Bank of Pakistan, Islamic Banking Bulletin October – December 2020, p

## 2.2المطلب الثاني: المشهد العالمي لصناعة التمويل الإسلامي في القارة الإفريقية والأوروبية

يعرف التمويل الإسلامي توسعا وانتشارا في جميع أنحاء القارة الإفريقية والأوروبية، حيث زاد اهتمام المستثمرين والمؤسسات المالية والحكومات بهذا التمويل واكتشفوا إمكانات كبيرة لهذا النظام المالي قد تسهم في نجاح مساعي التنمية في هذه البلدان.

### 1.2.2 التجربة الإماراتية

كانت بداية النشاط المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بفتح البنك البريطاني الشرق الأوسط والذي كان يسمى " بنك إيران الإمبراطوري " والذي فتح أول فروعه في الكويت سنة 1942، ثم تم فتح فروع في دبي والبحرين في سنة 1946. ففي سنة 1963 تأسس بنك دبي الوطني (بمشاركة بنك الكويت الوطني) كأول بنك وطني ونتيجة اتساع قطاع الأعمال وازدياد في إيرادات النفط فتحت عدة بنوك أجنبية لها فروع، بالإضافة إلى تأسيس مصارف وطنية مثل بنك عمان سنة 1967، وبنك أبو ظبي الوطني سنة 1968 وبنك دبي التجاري سنة 1969، وقد أدرجت معظم البنوك إلى إنشاء أقسام خاص لخدمة العملاء تعمل على مدار 24 ساعة في اليوم. يعتبر بنك دبي هو أخذت بنك تأسس في الإمارات سنة 1975 ، و يعد أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، يقدم خدمات مصرفية متكاملة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، و يبلغ عدد فروع حتى الآن 04 فروع بما فيها المركز الرئيسي للبنك ، كما يدير البنك حاليا شبكة تضم 90 فرعا<sup>1</sup> . و يعد اندماج بنك أبو ظبي الوطني و بنك الخليج الحدث الأبرز في سنة 2016 في القطاع المصرفي بإجمالي موجودات تتجاوز قيمتها 655 مليار درهم ، و قدرت زيادة رأسمال البنك من 5.2545 مليار درهم إلى 10.8975 مليار درهم ، حيث أدت عملية الاندماج إلى تعزيز مكانة الدولة كمركز مالي و مصرفي بالشرق الأوسط ، كما سمحت بطرح العديد من المنتجات المصرفية و التمويلية .

سعت الإمارات العربية المتحدة إلى وضع الاستراتيجية لتطوير الاقتصاد الإسلامي وتحويلها إلى عاصمة الاقتصاد الإسلامي مرتكزة بذلك على مجالات عديدة كالتمويل الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي الرقمي، صناعة الأغذية الحلال، والتصاميم الإسلامية .... إلخ، حيث احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسية حسب المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي الصادر في سنة 2015، والذي يشمل 73 دولة<sup>2</sup>. يضم القطاع المصرفي الإماراتي 51 بنكا منها 23 بنك وطني و28 بنكا أجنبيا، ومن بين البنوك الوطنية يوجد 08 بنوك إسلامية وهي بنك دبي، بنك

التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2018 ، ص 15.

أحمد ماجد ، دراسة الاقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات ، وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات ، جوان 2016 ، ص 06.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أبو ظبي، بنك الشارقة، بنك الإمارات بنك نور أثلامي، بالإضافة إلى ثلاث بنوك إسلامية حديثة النشأة وهي بنك عجمان، بنك الشرق بنك الهلال كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (3-33): قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الرقم	إسم البنك	سنة الإنشاء	ملاحظة
01	بنك دبي الإسلامي	1975	-
02	بنك أبو ظبي الإسلامي	1997	-
03	بنك الشارقة الإسلامي	2002	تم إنشاؤه في سنة 1975 كبنك تقليدي ثم تم تحويله إلى بنك إسلامي سنة 2002
04	بنك الإمارات الإسلامي	2004	-
05	بنك نور الإسلامي	2008	-
06	مصرف عجمان	2008	-
07	مصرف الهلال	2008	بنك تابع لمجموعة المشرق التي تأسست سنة 1967
08	مصرف المشرق الإسلامي	2008	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المنشورة على موقع وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات متاح على الموقع:

<https://www.economy.gov.ae/arabic/Pages/default.aspx>، تاريخ التصفح: 2020/09/03.

### 1.1.2.2 التمويل بالصيغ الإسلامية في بنك دبي الإسلامي

باعتبار بنك دبي الإسلامي بنك إسلامي شامل حيث تتنوع فيه صيغ التمويل والاستثمار منها صيغ تمويل قصيرة الأجل، والتي تعمل على توفير السيولة بدرجة عالية وبأقل درجة من المخاطر والمتمثلة في المرابحة، وصيغ متوسطة وطويلة الأجل والمتمثلة في الاستصناع، المضاربة، الإجارة، وبالإضافة إلى أساليب أخرى يعتمد عليها البنك وتتمثل في الصكوك و بطاقات الائتمان إلى جانب الاستثمارات و المتمثلة في الاستثمار في العقارات كعقارات لغرض البيع أو عقارات قيد الإنشاء و غيرها من الاستثمارات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (34-3): تطور صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي للفترة

(2014-2018) الوحدة (ألف درهم إماراتي)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
المربحة	24.918.701	30.955.636	35.240.868	39.445.055	38.675.004
إجارة	29.704.136	38.823.370	45.742.352	58.926.314	66.179.771
استصناع	4.123.091	3.114.303	2.260.218	1.356.662	1.187.724
المشاركة	4.326.521	5.885.591	6.244.411	6.698.523	7.806.122
المضاربة	6.058.634	10.637.682	12.002.221	13.6.6.554	11.712.531
الوكالة	2.179.467	3.155.790	2.642.529	4.534.259	10.124.436
الاستثمار في الصكوك	16.118.782	20.065.651	21.491.424	24.022.680	31.178.525
البطاقات الائتمانية	511.085	772.074	916.961	1.056.524	1.201.506
المجموع	87.940.417	113.410.097	126.540.984	149.646.571	168.065.673

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2018).

يعتبر بنك الإسلامي من أحسن المراكز إدراجاً لصيغ التمويل الإسلامية في العالم، وهذا راجع إلى إقبال المستثمرين والبنوك الإسلامية على التعامل بشكل متزايد بهذه الصيغ، ويوجد هناك جهود كبيرة لترويج فكرة التداول والتعامل بالتمويل الإسلامي خاصة في مجال تمويل البنية التحتية وفقاً للتنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) للسنة (2014-2015)، فقد احتلت المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر جودة الطرق، والمرتبة الثانية عالمياً في البنية التحتية للنقل الجوي وقطاع الطيران<sup>1</sup>.

### 2.1.2.2 دور صيغ التمويل الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية

يستخدم بنك دبي الإسلامي عدة صيغ إسلامية لتمويل البنية التحتية، إذ تعتبر عنصراً فعالاً في استراتيجية دولة الإمارات، ويمكن الاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنك في تحديد مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل البنية التحتية (المبالغ وجهت لتمويل المطارات والعقارات والمقاولات).

<sup>1</sup> أحمد ماجد ، ندى الهاشمي ، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية ، إدارة التخطيط و دعم القرار ، مبادرات الربع الثالث 2016 ، ص

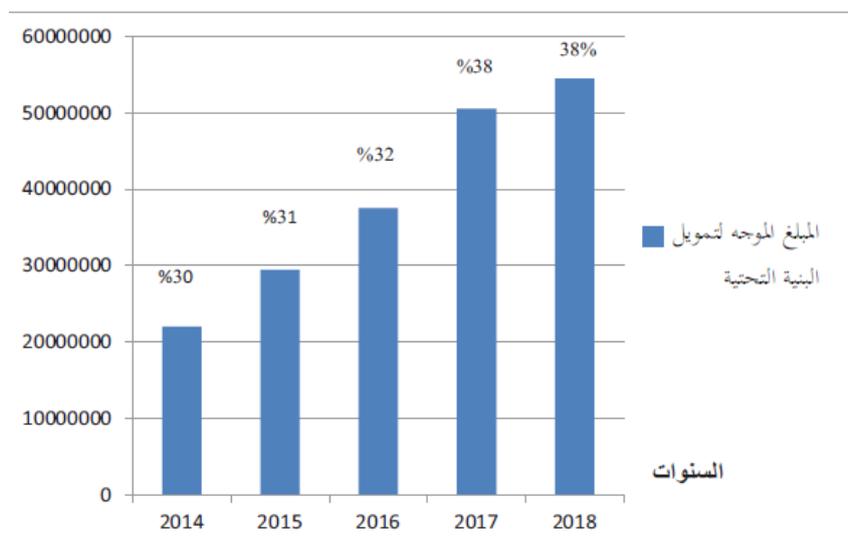
## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول (3-35): مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل استثمارات البنية التحتية

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
المبلغ الموجه لتمويل البنية التحتية	22.000.402	29.532.448	37.518.626	50.553.040	54.491.887
إجمالي صيغ التمويل والاستثمار	73.976.602	97.219.599	114.967.622	133.334.227	144.798.585
نسبة تمويل البنية التحتية من إجمالي التمويل (%)	29	30	32	38	38
معدل النمو (%)		31	18	16	9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة (2014-2018).

الشكل (3-15): تطور حجم التمويل الموجه لتمويل مشاريع البنية التحتية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال الشكل يتضح أن المبالغ الموجهة لتمويل البنية التحتية تتزايد من سنة إلى أخرى، مما يدل على مساهمة البنك في تمويل مشاريع البنية التحتية، حيث قدر المبلغ الموجه لتمويل البنية التحتية لسنة 2014 بـ 22.000.400 درهم إماراتي أي بنسبة 30% من إجمالي التمويل، وفي سنة 2015 قدر المبلغ بـ 29.432.448 درهم وبنسبة 31% من الإجمالي، أما في سنة 2018 فقد قدرت بـ 54.941.887 درهم إماراتي بزيادة قدرت 7.80% مقارنة بسنة 2017. كما منح بنك دبي الإسلامي شركة مقاولات الهندسية المحدودة

عقدا بقيمة 687 مليون درهم إماراتي لتشييد مشروع " بد ر " ، حيث يعد هذا المشروع جزءا من مجمع سكني مستقل يشمل 05 مناطق منفردة ويتكون من مباني للشقق السكنية . كما وقع بنك دبي الإسلامي مع شركة " ماثيو " الشركة الرائدة والمزود المضل لحلول الذكية المتكاملة لإدارة المياه في الأسواق الناشئة ، كما أبرم البنك مؤخرا في سنة 2018 اتفاقية تمويل إسلامي لمدة 10 سنوات بقيمة إجمالية تصل إلى 240 مليون درهم إماراتي، إذ تعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها وهي عبارة عن شراكة البنك مع شركة خاصة تعمل في قطاع إدارة المياه ومياه الصرف الصحي .

### 3.1.2.2 التمويلات الاسلامية بالصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم صور التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها لتمويل مشروعات البنية التحتية و التي تتطلب تمويلا ضخما ، حيث تم تمويل المشاريع التابعة لمؤسسة الموانئ و الجمارك و المنطقة الحرة بدبي في سنة 2018 بصكوك قيمتها 3.5 مليارات دولار عن طريق بنك دبي الإسلامي وقامت حكومة دبي ممثلة بدائرة الطيران المدني بالتوقيع مع 06 بنوك إسلامية تحت إدارة بنك دبي الإسلامي لإصدار صكوك الإجارة الإسلامية بقيمة 01 مليار دولار لأجل تمويل توسعة مطار دبي .

كما نجحت شركة " نخيل " العقارية في الحصول على تمويل بمبلغ 3.5 مليار دولار عن طريق صكوك إسلامية مصدرة بواسطة " باركليزكابيتال " و بنك دبي الإسلامي، واستخدام " نخيل " حصيلة إصدار الصكوك لتمويل الصكوك لتمويل مشاريع دبي<sup>1</sup>.

وصدر بنك دبي الإسلامي صكوك بقيمة 750 مليون دولار أمريكي بأجل مدته 05 سنوات وبمعدل ربح 2.950 دولار سنويا، وبعد هذا الإصدار التجربة الثانية في أسواق رأس المال الدولية لسنة 2019 حيث كان الإصدار الأول بقيمة 750 مليون دولار أمريكي

<sup>1</sup> أمين محمد علي ، صكوك الاستثمار الشرعي ، خصائصها و أنواعها ، المؤسسة المالية الإسلامية ، المؤتمر العلمي السنوي 14 ، كلية الشريعة و القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 102.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

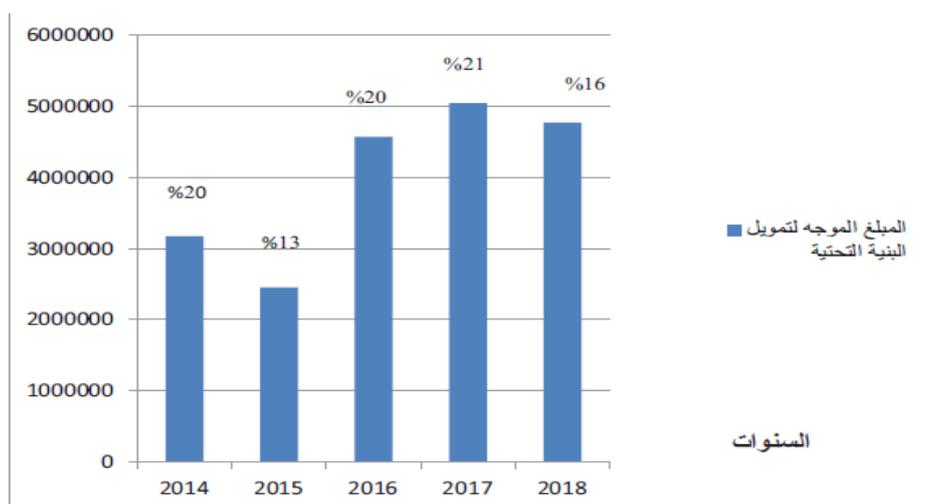
الجدول (3-36): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية

(ألف درهم إماراتي)

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
31.178.525	24.022.680	23.408.660	20.065.651	16.118.782	الاستثمار في الصكوك الإسلامية
4.770.001	5.047.532	4.570.865	3.890.737	3.173.734	المبلغ الموجه لتمويل البنية التحتية
16	21	20	13	20	نسبة مساهمة الصكوك في تمويل البنية التحتية (%)
5.49	10.42	86.37	22.7	-	معدل النمو (%)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2018).

الشكل (3-16): دور الصكوك الإسلامية ومساهمتها في تمويل استثمارات البنية التحتية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعطيات السابقة.

من خلال الشكل يتضح لنا المبالغ الموجهة لتمويل البنية التحتية خلال الفترة (2014-2018) بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى معدل قدر بنسبة 86.37%، في حين سجلت أدنى معدل نمو في سنة 2015 قدرت بنسبة 22.7%، بالإضافة إلى أن مبلغ تمويل الصكوك الإسلامية للبنية التحتية قدر بـ 5.047.532 ألف درهم إماراتي في سنة 2017، كما قدر متوسط نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية خلال فترة الدراسة بـ 20% ثم انخفضت سنة 2015 لتصل إلى 13% لتعاود الارتفاع من جديد خلال سنتي 2016 و 2017، إذ بلغت

أعلى نسبة لها في سنة 2017 بمعدل نمو قدر ب 21 % ، إلا أنها نسبة صغيرة نظرا لحدائثة استخدام بنك دبي الإسلامي للصكوك وكان ذلك في سنة 2007 ، أما الانخفاض الحاصل في سنة 2015 راجع إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي أصابت الإمارات العربية المتحدة جراء انخفاض أسعار النفط عالميا ، مما أدى بها إلى تخفيض الإيداع في البنوك هذا من جهة ، وكذلك إعادة النظر في معايير موازنتها العامة .

### 2.2.2 التجربة السودانية

تعد التجربة السودانية تجربة رائدة ومتميزة في استخدام التمويل الإسلامي في المشروعات العملاقة، حيث تتسم هذه التجربة ببعض الخصوصية عن سائر التجارب الأخرى، حيث يعمل القطاع المصرفي السوداني بالكامل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما جعلها تجربة متكاملة الأركان في العمل المصرفي الإسلامي، بدءاً من البنك المركزي مروراً بجميع البنوك العاملة بالسودان منذ تسعينيات القرن الماضي، كما مكنتها ذلك من تطوير العديد من صيغ التمويل الإسلامية والتي كان لها دور بارز في تمويل مشروعات البنية التحتية.

#### 1.2.2.2 مراحل تطور المالية الإسلامية في السودان

على الرغم من أن الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية بدأت في السودان خلال فترة الانفتاح الاقتصادي (EOP) التي جرت خلال (1979-1983)، إلا أن أسلمة النظام المالي المصرفي بأكمله قد تمت على مرحلتين: **1.1.2.2.2 المرحلة الأولى:** التصريح و البدء في الصيرفة الإسلامية والتي بدأت في أكتوبر 1984 واستمرت حتى نهاية سنة 1988 ، وخلال هذه المرحلة صدر قانون المعاملات المدنية سنة 1984 بعد إعلان الشريعة في سنة 1983 ، ونتيجة لذلك أصدر بنك السودان المركزي CBOS التعميم في ديسمبر 1984 حيث أمر جميع البنوك بالتحويل من الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، خلال هذه الفترة تحول النظام المصرفي بأكمله إلى النظام الإسلامي كان ذلك بعد صدور قرار جمهوري مع البنوك المتخصصة الذي بموجبه يمنع استخدام الفوائد في العمليات المصرفية واستبدالها بالأدوات الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة<sup>1</sup>.

#### 2.1.2.2.2 المرحلة الثانية (1989-2003) تعتبر مرحلة التعميق في النظام المالي الإسلامي بالتوازي مع

سياسة التخصيص التي تنتهجها حكومة السودان، والتي يطلق عليها غالباً سياسة التحرير الاقتصادي.

شهدت هذه المرحلة أسلمة شركات التأمين، ودمج البنوك الحكومية، وظهور البنوك الاستثمارية الإسلامية، كما شهدت هذه الفترة ظهور بورصة الخرطوم للأوراق المالية في سنة 1994 فور صدور قانون سوق الكويت للأوراق المالية في نفس السنة.

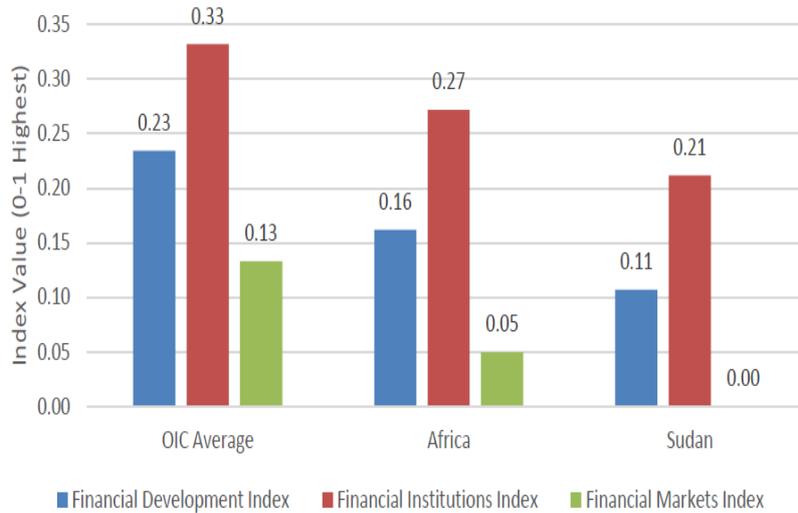
<sup>1</sup>عائشة الشراوي المالقي ، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه و القانون و التطبيق ، المركز الثقافي العربي ، عمان ، 2010 ، ص263.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في سنة 1991 بدأت عملية المراجعة الكاملة للقوانين والنظم، حيث أنشأت الرقابة الشرعية للجهاز المصرفي في سنة 1998 ثم بأن التعمق في تطبيق الشريعة في المجال المالي وذلك في سنة 2003 حيث تم إصدار قانون تنظيم العمل المصرفي.

يتكون القطاع المالي السوداني من مجموعة مختلفة من المؤسسات تتمثل في البنوك الإسلامية، شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وكالة تسجيل الائتمان والمعلومات، سوق الخرطوم للأوراق المالية، المؤسسات المالية الغير المصرفية مثل شركات التأمين الإسلامية، شركات وساطة الاستثمار صندوق ضمان الودائع، صندوق إدارة السيولة بين البنوك، مؤسسات الاستثمار، شركات الإجارة ومؤسسات التمويل الأصغر، والشكل التالي يوضح القطاع المالي في السودان بالنسبة لمتوسطات دول منظمة المؤتمر الإسلامي والمنطقة الإفريقية وذلك استنادا لمؤشر التنمية المالية الشامل للسودان (0.11) أقل من المؤشرات المقابلة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (0.23) وإفريقيا (0.16)، مما يعني وجود قطاع مالي متخلف نسبيا ويمكن رؤية نفس الاتجاهات في حالة مؤشر المؤسسات المالية (0.21) ومؤشر الأسواق المالية بالنسبة للسودان صفر .

الشكل (17-3): التطور النسبي للقطاع المالي في السودان لسنة 2016



Source: Infrastructure Financing through Islamic Finance in the Islamic Countries, Comcec Coordination Office, March 2019, p142.

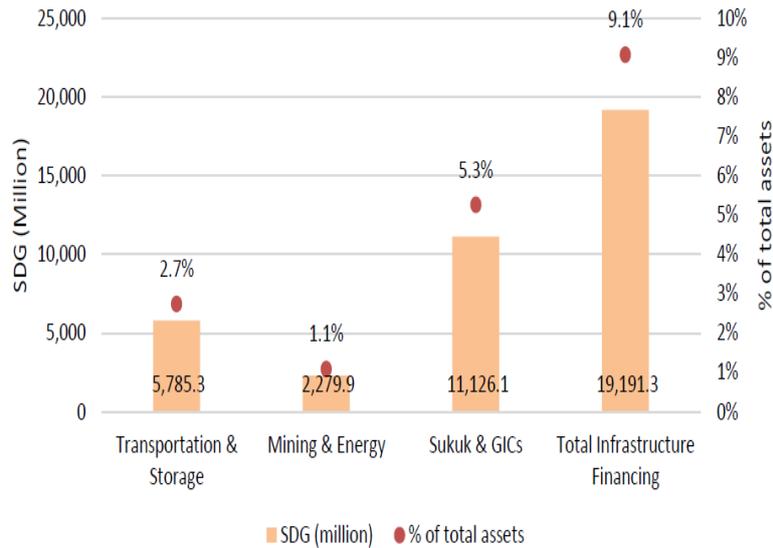
### 2.2.2.2 المؤسسات المالية الإسلامية وتمويل استثمارات البنية التحتية

تساهم البنوك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل البنية التحتية في السودان، إذ بلغ إجمالي الأصول 211.246 مليار جنيه سوداني حيث تم استثمار 5.795 مليار جنيه سوداني (2.7 % من الإجمالي) في قطاع النقل والتخزين، واستثمار 2.279 مليار جنيه سوداني (1.1% من الإجمالي) في التعدين والطاقة. كما احتفظت البنوك بصكوك حكومية والتي قدرت بـ 11.126 مليار جنيه سوداني، إذ تشكل 5.3 % من إجمالي الأصول المصرفية،

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تقوم شركة السودان للخدمات المالية (SFSC) باستثمار الأموال التي تم جمعها في تمويل مشاريع البنية التحتية و التنمية مثل المشاريع الصحية، بناء المنازل، السكك الحديدية، النقل البحري ومشاريع البنية التحتية الأخرى في السودان وبالتالي فإن الجزء الأكبر من تمويل البنية التحتية للبنوك يتم بشكل غير مباشر من خلال الصكوك والتي تمثل 58% من إجمالي تمويل البنية التحتية للبنوك كما هو موضح في الشكل الموالي .

الشكل (18-3): تمويل البنية التحتية للبنك السوداني لسنة 2017 (مليون جنيه سوداني)



.Source: Centre Bank of Sudan Annual Reports 2017, p07.

### 3.2.2.2 واقع تمويل المصارف الإسلامية السودانية للمشاريع الاستثمارية

وضع بنك السودان المركزي خطة استراتيجية لتطوير وترقية قطاع التمويل الأصغر (2013-2018) ، وتهدف إلى توسيع مظلة تمويل المشاريع الصغيرة لزيادة مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال تحسين البيئة الملائمة لتمويل وبناء قدرات العاملين في هذا المجال، كما تم توجيه المصارف لتخصيص 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف لتمويل الأصغر فكان إجمالي التمويل الممنوح هو 1622.5 مليون جنيه سوداني في سنة 2016 وعدد المستفيدين 1080582، ارتفع حجم التمويل الأصغر في المصارف من 6.197 مليون جنيه بنهاية 2017 إلى 8.79754 مليون جنيه سوداني بنهاية ديسمبر 2018 أي بنسبة زيادة 42%، والجدول الموالي يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية .

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول(38-3): تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية للفترة (2014-2018)

الوحدة : (مليون جنيه سوداني)

الصيغة	2014	المساهمة %	2015	المساهمة %	2016	المساهمة %	2017	المساهمة %	2018	المساهمة %
المرابحة	20.180	52.2	26.968	49.8	38.518	46.2	60.723	48.5	78.705	55
المضاربة	2.0865	5.4	3.582	6.6	4.165	5	9.740	7.8	7.560	5.3
المشاركة	3.625	9.4	8.402	7.1	5.594	6.7	8.099	6.5	9.196	6.4
السلم	1.464	3.8	1.622	3.0	2.499	3.0	728	0.6	2.030	1.4
الإجارة	144.6	0.4	200	0.4	290	0.3	545	0.4	1.058	0.7
الاستصناع	43.2	0.1	47	0.1	52	0.1	442	0.4	1.114	0.8
القرض الحسن	208.7	0.5	120	0.2	240	0.3	294	0.2	544	0.4
أخرى	5.747	14.8	9.426	17.4	14.722	17.7	12.141	9.7	16.560	11.6
إجمالي التمويل	55.846	86.6	50.367	84.51	66.080	79.3	92.712	74.1	116.767	81.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإسلامي السوداني خلال الفترة (2014-2018).

من خلال الجدول يتضح أن تدفق التمويل المصرفي بصيغة المربحة ارتفع إلى 55 % من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح خلال سنة 2018 مقارنة بنسبة 48.5 % في سنة 2017 وتعتبر الصيغة الأكثر انتشاراً في المصارف السودانية، وتليها المضاربة إذ بلغ التمويل المصرفي الممنوح بهذه الصيغة خلال السنوات (2014-2016) هي نسب منخفضة لتعاود الارتفاع في سنة 2017 بـ 7.8%. أما الصيغ الاجارة والاستصناع والسلم والقرض الحسن فهي شبه معدومة بنسب منخفضة جداً تتحصر من (0.1% - 0.7%)، وهذا راجع إلى أن البنوك السودانية تعاني من انخفاض العائد المتحقق من التمويل الأصغر، ويرجع ذلك إلى ضعف الإدارة وغياب الرقابة الشرعية ونقص الموارد المالية للبنوك، وبالتالي فإن التجربة السودانية لم تصل بعد إلى مرحلة النضج حسب آراء الخبراء الاقتصاديين.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول(3-39): تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (2014-2018)

مليون جنيه سوداني

النشاط	2014		2015		2016		2017		2018	
	التدفق	المساهمة								
الزراعة	6.6982	16.7	8.4011	16.8	11.8036	18.4	23.393	18.8	36.628	25.6
التجارة المحلية	3.6306	9.1	5.7996	11.6	8.6987	13.5	24.153	19.4	6.766	4.7
الصناعة	5.8391	14.6	6.8909	13.8	8.0591	12.6	17.341	13.9	37.925	26.5
العقارات والتشييد	6.6783	16.7	9.0918	18.2	10.1940	15.9	16.965	13.6	13.818	9.7
النقل والتخزين	3.2016	8.0	3.3298	6.7	4.4395	6.9	5.160	4.1	7.767	5.4
الاستيراد	802.6	2.0	1.0327	2.1	2.4172	3.8	4.072	3.3	1.831	1.3
التصدير	1.4883	3.7	1.3831	2.8	1.5390	2.4	3.848	3.1	10.968	7.7
الطاقة والتعدين	361.3	0.9	308.1	0.6	591.7	0.9	2.882	2.3	3.883	2.7
أخرى	11.3057	28.3	13.7825	27.6	16.4280	25.6	26.777	21.5	23.597	16.5
المجموع	40.0057	100	50.0196	100	64.1975	100	127.596	100	143.187	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإسلامي السوداني خلال الفترة (2014-2018).

### 3.2.2 التجربة البريطانية

تعتبر بريطانيا ذلك البلد الأوربي المنفتح على الثقافات العالمية، كان له الفضل في احتضان والترخيص لأول بنك إسلامي بمعايير تحترم الشريعة الإسلامية ومبادئ الصيرفة الإسلامية، وإعطاء التراخيص لبنوك تقليدية لفتح نوافذ للمنتوجات الإسلامية (عقود المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الإيجار... الخ. حيث يبلغ عدد البنوك التي تقدم منتوجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى 22 بنك، منها 5 بنوك إسلامية و 17 بنك تقليدي له نوافذ يقدم من خلالها منتوجات البنوك الإسلامية.

### 1.3.2.2 الصيرفة الاسلامية في بريطانيا

ظهرت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Banking International Holding Islamic)، 1978 وبعدها شركة بيت التمويل (Islamic Finance House) في لوكسمبورج، و البنك الإسلامي الدنماركي (Islamic Bank International of Denmark) ، ودار المال الإسلامي بسويسرا وكذلك شركة التكافل لوكسمبورج (Takaful Luxemburg)<sup>1</sup>، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل إلى غاية 1993، حيث تطورت ودائعها من 28 مليون جنيه سنة 1983 إلى 154 جنيه سنة 1991، وفتحت فرعين في لندن و فرع آخر في برمينغهام. لكن نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالسوق المالي اللندني أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، اضطرت الحكومة البريطانية إلى تشديد المراقبة والزيادة في الضرائب على المؤسسات المالية الأجنبية (قانون المصارف ل سنة 1987).

وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي (UAB) فرعاً له في لندن عرف "بمشروع المنزل" لتقديم تمويلات للجالية المسلمة لشراء منازل (Islamic Mortgage) عبر عقود المرابحة والإجارة. وفي أكتوبر 2004 قامت بريطانيا بإعطاء ترخيص لأول بنك إسلامي بمعايير تحترم الشريعة الإسلامية هو بنك الإسلامي البريطاني IBB، بالإضافة إلى إعطاء تراخيص لبنوك تقليدية لفتح نوافذ للمنتجات الإسلامية (المضاربة، المشاركة، المرابحة، الاستصناع، الإجارة) أبرزها Deutsh Bank، ABC International Bank ، HSBC Amanah. ثم أتبعه 04 مصارف إسلامية وشركة تكافل واحدة وهي بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (The European Islamic International Bank)، وبنك لندن والشرق الأوسط (Bank Of London and Middle East)، بنك غيث هاوس (Gatehouse Bank)، بيت التمويل الأوروبي (Europaen Finance House) ، شركة السلام للتأمين الحلال (Salam Halal Insurance)، حيث تحتل لندن الرتبة الثامنة عالمياً في استقطاب الاموال الاستثمارات الإسلامية.

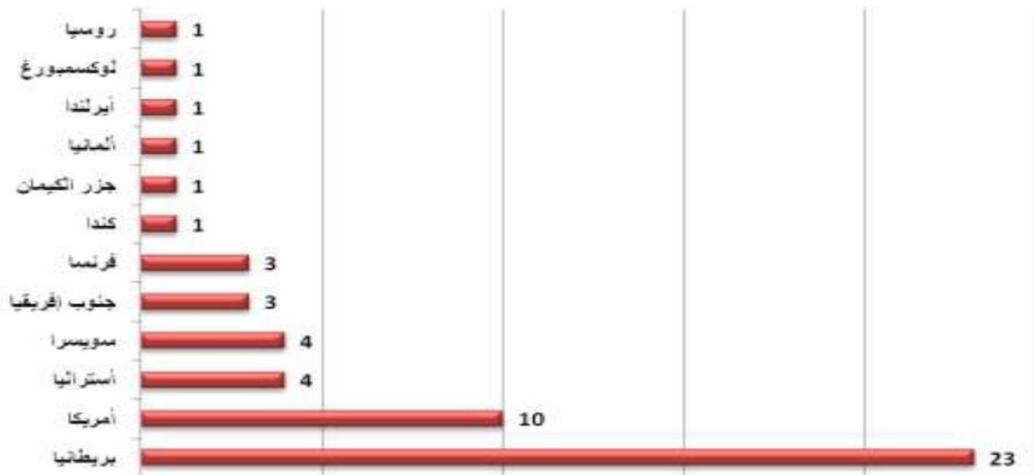
تعتبر بريطانيا من الدول الأوروبية التي حققت انجازاً كبيراً في سياسة احتواء المالية الإسلامية، حيث بلغ إجمالي أصول المؤسسات المالية العاملة في لندن والتي تقدم خدمات التمويل الإسلامي 5 مليارات دولار وهو ما يجعل لندن مركز استقطاب قوى للاستثمارات التي تستهدف قطاع المالية الإسلامية. تشير التقارير المالية بأن أكثر من عشرون بنكا في بريطانيا تقدم خدمات المالية الإسلامية من خلال نوافذ محدد خاصة بهذه المنظومة،

<sup>1</sup>محمد النوري ، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا : المسارات ، التحديات و الآفاق ، بحث مقدم للدورة التاسعة عشر للمجلس ، اسطنبول ، جويلية

## الفصل الثالث : واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ومن ضمن هذه البنوك توجد خمس بنوك موافقة للشريعة بشكل كامل من بينها بنك الريان حيث يوفر هذا المصرف خدمات لأكثر من 85000 عميل في بريطانيا، بالإضافة يوجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفا إسلاميا في أنحاء العالم وتحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي، وهي أكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا .

الشكل(19-3): عدد المؤسسات والنوافذ الإسلامية في بعض الدول الغربية



Source : IFSL Resarci, Islamic Finance, 2010, p03.

كما هناك مؤسسات تمويلية إسلامية (Full Fledged) تقدم خدمات جنبا إلى جنب مع المؤسسات التقليدية والتي تقدر 17 مؤسسة يأتي على رأسها نافذة الأمانة التابعة لمصرف اتش أس بي سي المعروف (HSBC Amanah)، والذي يمتلك 85% من إجمالي حجم الأصول المتوافقة للشريعة الإسلامية.

### 2.3.2.2 التمويل بالصكوك الإسلامية في بريطانيا

سعت بريطانيا منذ سنة 2003 إلى عدم وجود تفرقة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فيما يتعلق بالقوانين والتسهيلات المقدمة لكل قطاع، حيث تم إعطاء تراخيص لأول بنك إسلامي وتمت مراجعة القوانين المتعلقة بالضرائب والتسهيلات الخاصة بهذه البنوك، وبذلك أصبحت بريطانيا المركز الغربي للصيرفة الإسلامية. وبعد سنة 2008 تم إصدار قرارات جديدة خاصة بمنح إعفاءات ضريبية على الصكوك الإسلامية وهو ما

اعتبره الخبراء أهم إجراء اتخذته لندن لتشجيع نمو المصارف الإسلامية ولجذب رؤوس أموال المدخرين.

إن أول صك إسلامي تم إصداره في بريطانيا هو (Keret Sukuk Turk Uscorporat) من طرف بنك أوروبي وتعد هذه العملية الأولى من نوعها، أما النوع الآخر من الصكوك فكان صكوك المشاركة التي تم إصدارها في سنة 2010.

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تم إصدار صكوك إسلامية في 21 أكتوبر 2009 بقيمة 100 مليون ببورصة البحرين و دبي من طرف المؤسسة المالية الدولية (SFI) و هي فرع للبنك الدولي، وتتميز هذه الصكوك أنها بدون مدفوعات مسبقة و بأجل استحقاق 05 سنوات ، هناك عشر صكوك متداولة في بورصة لندن بقيمة 5.1 بليون دولار سنة 2011، إضافة إلى اثنين في بداية سنة 2012 ، ليصل الحجم إلى قيمة 37 صك بالبورصة و بقيمة 20 بليون دولار، و 06 صكوك أخرى وصل استحقاقها وتم شطبها، أي ما يعادل 42 صك و بقيمة إجمالية 24 بليون دولار، وكان بنك جيتهاوس Gatehouse Bank قد أصدر صكوك إسلامية بقيمة 1 مليار دولار في سنة 2011 ، في أول خطوة للتعامل بالصكوك الإسلامية في بريطانيا<sup>1</sup>.

وفي سنة 2014 أصبحت بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوكا ذات سيادة، حيث أصدرت الحكومة صكوكا إسلامية تقدر حوالي 200 مليون جنيه استرليني تستحق في جويلية 2019، وقد تم بيع هذه الصكوك للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة، وفي المراكز الرئيسية للتمويل الاسلامي في جميع أنحاء العالم<sup>2</sup>.

كما أصبح بنك الريان أكبر بنك إسلامي في المملكة المتحدة، ويعد أول بنك في العالم يصدر صكوكا عامة في دولة غير إسلامية وتعد "Tolkien Funding Sukuk No 1 Plc" التي أصدرها البنك صكوكا تصدر بالجنيه الإسترليني، وأول إصدار للأوراق مالية بضمان رهن عقاري في المملكة المتحدة وفقا لمبادئ التمويل الاسلامي<sup>3</sup>.

الجدول (3-40): حجم تداول بالصكوك الإسلامية في بورصة لندن للفترة (2008-2015).

السنة	قيمة الإصدار (بالبليون دولار)
2008	4.1
2009	6.85
2010	2.1
2011	5.315
2012	10.525
2013	1
2014	1.843

<sup>1</sup> سمراد نوال ، رفيق بشوندة ، دور السوق المالي الإسلامي في معالجة السيولة -الصكوك الإسلامية نموذجا - المؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية ، 28-30 جويلية 2015 ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ، ص 18.

<sup>2</sup> بريطانيا أول دولة غربية تصدر صكوكا إسلامية ، مقال متاح على الرابط التالي :

<https://www.gov.uk/.../britain-set-to-become-first-western-nation-to-issue-a-sovereign> ، تاريخ النسخ : 2020/09/10.

<sup>3</sup> قمة البنك الإسلامي للتنمية عن الصكوك في لندن مقال متاح على الرابط التالي : <https://www.isdb.org> ، تاريخ النسخ : 2020/9/21.

2.826	2015
-------	------

من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Sukuk listed in market on market stock exchange, <http://www.londonstockexchange.com/specialist-issuers/islamic/20151030-sukuk-list-live.pd>, 10/09/2020

من خلال الجدول نجد أن إصدار الصكوك في بورصة لندن غير مستقر، حيث أنه يتراوح بين الارتفاع والانخفاض إذ أن إصدار الصكوك قد بلغ ذروته سنة 2007، ثم انخفض انخفاضاً شديداً في سنة 2008 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم بدأ يرتفع مرة أخرى في سنة 2009، لكن سرعان ما انخفض مرة أخرى في سنة 2010 وذلك بسبب أزمة الديون السيادية في أوروبا، ثم بدأ يتراوح بين الارتفاع والانخفاض، وبذلك فإن بورصة لندن أثبتت جدارتها في قدرتها على جذب المدخرات المالية واستثمارها على حد السواء. وبالتالي فإن التجربة البريطانية أثبتت نجاحها في استخدام الصكوك الإسلامية وكفاءتها في جذب الأموال من أصحاب الفائض المالي، واستقطاب المستثمرين من أصحاب العجز المالي وذلك من خلال قيامهم بإصدار الصكوك الإسلامية.

وفي هذا السياق يمكن لبريطانيا من استقطاب العديد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث توجد بها 22 مؤسسة مالية إسلامية منها ستة مصارف إسلامية مثل بنك لندن والشرق الأوسط والبنك الإسلامي الأوروبي للاستثمار، وجيتهاوس بنك والبنك الإسلامي البريطاني، حيث تقدر أصولها بـ 19 مليار دولار، جميعها ملتزمة بتقديم منتجات مالية وفق الشريعة الإسلامية، كما توجد حوالي 25 شركة استشارية قانونية متخصصة في التمويل والاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى حرص بريطانيا على تنظيم ملتقيات ومنتديات اقتصادية عالمية متخصصة في الاقتصاد والمالية الإسلامية<sup>1</sup>.

### 3.2 المطلب الثالث: المشهد العالمي لصناعة التمويل الإسلامي في جنوب شرق القارة الإفريقية.

تعتبر إفريقيا القارة الأكثر اكتظاظاً بالسكان، حيث كانت فترة طويلة العملاق النائم في التنمية المالية الإسلامية، ولكن أصبحت مساهم نشط في تطوير هذه الصناعة.

#### 1.3.2 تجربة التمويل الاسلامي في إفريقيا

تتمتع إفريقيا بإمكانية نمو عالية للمالية الإسلامية من خلال الجهود التعاونية بين الحكومة والمؤسسات المالية لإنشاء نظام تمويل إسلامي لتنمية قاعدة أصول التمويل الإسلامي ليس فقط في داخل إفريقيا ولكن شمل السوق العالمية حيث قامت نيجيريا باستخدام إصدارات الصكوك لتطوير البنية التحتية فقامت بإصدار الصكوك السيادية لتعويض العجز في الميزانية.

<sup>1</sup>مقال حول سياسة احتواء توسع المالية الإسلامية في الغرب متاح على الرابط: <https://islamonline.net/29736>، تاريخ الاطلاع 20/08/2019.

### 1.1.3.2 الصناعة المالية الإسلامية في إفريقيا

يعرف التمويل الاسلامي توسعا وانتشارا في جميع أنحاء القارة الإفريقية، حيث زاد اهتمام المستثمرين والمؤسسات المالية والحكومات بهذا التمويل واكتشفوا إمكانات كبيرة لهذا النظام المالي قد تسهم في نجاح مساعي التنمية في هذه البلدان.

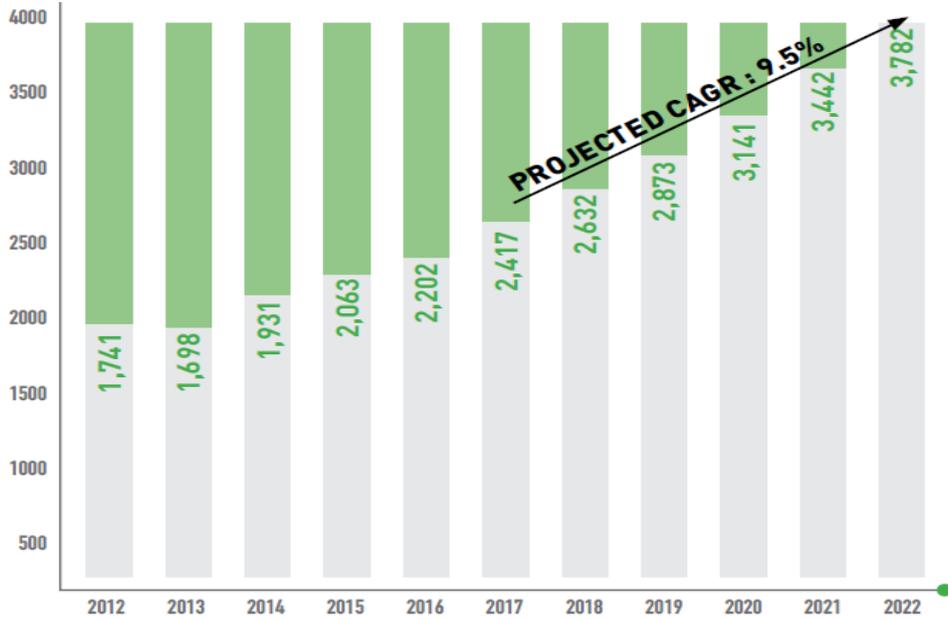
في عام 2014، تم إصدار 2.3 مليار دولار من الصكوك أو السندات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية في مناطق مختلفة من القارة، كما وصلت قيمة صناعة التمويل الاسلامي ما يقارب 1.8 تريليون دولار سنة 2015، ومن المتوقع أن يرفع هذا الرقم ليصل 3 تريليون دولار في سنة 2020 إذ يشكل التمويل الاسلامي آلية جديدة مهمة في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية، كما أدركت الحكومات الإفريقية أهمية الأداة الجديدة في الحصول على تمويلات مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الأخرى.

ومن أسباب انتشار السريع للمالية الاسلامية في إفريقيا تزايد عدد المسلمين في هذه القارة وهو ما يعكس الطلب على التمويل الاسلامي، حيث أن في سنة 2017 بلغ نسبة المسلمين الذين يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء سيرتفع من 15.5 % سنة 2010 إلى 24.3 % في حلول 2050، وهو يشكل سوق مستقبلية معتبرة للتمويل الاسلامي. وفي هذا الإطار قامت العديد من الحكومات الإفريقية بتشجيع الابتكار في صناعة التمويل الاسلامي، حيث ظهرت مفهوم "السياحة الحلال" حيث يبحث المستثمرون في قطاع الفنادق عن تمويل يتماشى مع الأحكام الشرعية الاسلامية.

### 2.1.3.2 التمويل بالصكوك الاسلامية

في عام 2014، تم إصدار 2.3 مليار دولار من الصكوك أو السندات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية في مناطق مختلفة من القارة، كما وصلت قيمة صناعة التمويل الاسلامي ما يقارب 1.8 تريليون دولار سنة 2015، ومن المتوقع أن يصل إلى 3 تريليون دولار في سنة 2020.

الشكل (20-3): نمو أصول التمويل الاسلامي للفترة (2012-2022) (مليار دولار)



Source: CFC Africa Insights Islamic Finance in Africa: The Upcoming Frontie, p09

### 2.3.2. تجربة التمويل الاسلامي في نيجيريا

تفتح نيجيريا قطاع التمويل الاسلامي تدريجيا لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة إلى أكثر من 80 مليون مسلم، حيث لديها أكبر اقتصاد في إفريقيا مهياً للتمويل الاسلامي، إذ تهيمن البنوك التي تقدم منتجات تقليدية على القطاع المصرفي النيجيري، الأمر الذي دفع البلاد إلى تعزيز قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية والعمل ما يعرف بالنوافذ الاسلامية، ثم قامت بتعديل قوانينها وأبرزها قانون البنوك الذي نص على أنشطة البنوك لتلقي الأموال بصيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كالوديعة، منح المال كقروض.

وفي سنة 1991 أصدرت الحكومة النيجيرية اللوائح التي تسمح للخدمات المصرفية تعمل بموجب أحكام البنوك أو قانون المالية الأخرى (BOFIA)، وقام البنك المركزي النيجيري (CBN) في سنة 1998 بترخيص " بنك حبيب نيجيريا المحدود (الآن بنك PHB) لتشغيل نافذة الخدمات المصرفية بدون فوائد وفي سنة 2003 تم منح مؤسسة مالية أخرى " Jaiz International Plc Aip " لتعمل ليس فقط على نافذة بدون فوائد لبنك تقليدي ولكن أيضا كبنك إسلامي خال من الفوائد.

كما تأسس أول بنك يعمل بموجب مبادئ الصيرفة الاسلامية عرف " Jaiz Bank Plc " ومقره في أبوجا في سنة 2011، وتحصل البنك على ترخيص من البنك المركزي النيجيري. وفي سنة 2012 تأسست 03 فروع في أبوجا، كادونا، كانو، ويسمح الترخيص الإقليمي للبنك بالعمل جغرافيا في هذه المناطق. كما قام البنك بعقد شراكة

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مع البنك الاسلامي البنغلاديشي (IBBL) للمساعدة الفنية والإدارية<sup>1</sup>. في نهاية 2015 كانت هناك 03 بنوك جارية من أصل 25 بنك في نيجيريا تقدم منتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية بما في ذلك بنك متكامل واحد ونافذتان إسلاميتان للبنوك التقليدية.

بلغ إجمالي الأصول والودائع للبنوك الثلاثة العاملة بأحكام الشريعة 0.2 % من إجمالي أصول في سنة 2016 وكان لدى البنك أكثر من 200 مليون دولار من أصول المصرفية الاسلامية ويهدف إلى فتح ما لا يقل عن 100 فرع على الصعيد الوطني بنهاية سنة 2017 .

الجدول (41-3): مؤشرات أداء البنوك الاسلامية والتقليدية في نيجيريا (مليون دولار أمريكي " سعر الصرف

(USD1=N305.8)

ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015		
63364.78	60626.10	57104.8	البنوك التقليدية	مجموع الودائع
222.74	164.43	129.90	البنوك الاسلامية	
63587.53	60790.54	57234.08	الصناعة	
0.35	0.27	0.23	البنوك الاسلامية / الصناعة (%)	
52035.78	53165.88	43586.57	البنوك التقليدية	إجمالي الائتمان
122.67	115.62	83.06	البنوك الاسلامية	
52158.45	53281.50	43669.62	الصناعة	
0.24	0.22	0.19	البنوك الاسلامية / الصناعة (%)	
106416.45	98597.43	88169.55	البنوك التقليدية	إجمالي الأصول
297.60	229.81	177.59	البنوك الاسلامية	
106714.05	98827.25	88347.14	الصناعة	
0.28	0.23	0.20	البنوك الاسلامية / الصناعة (%)	

من اعداد الباحثة بالاعتماد:

**Source:** Infrastructure Financing through Islamic Finance in the Islamic Countries, comcec coordination

Office, March 2019, p 112

<sup>1</sup> About Islamic Banking Jaiz Bank PLC : <https://jaizbankplc.com/about-jaiz-bank/about-islamic-banking/> 20/08/2020

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال الجدول يتضح أن البنوك الإسلامية ساهمت بنسبة 0.23 % و 0.27 % و 0.35 % من إجمالي الودائع في الصناعة خلال سنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي. بينما ساهمت البنوك الإسلامية بنسبة 0.19 % و 0.22 % و 0.24 % فقط من إجمالي الائتمان خلال نفس الفترة. أما فيما يخص إجمالي الأصول فقد بلغت نسبتها 0.20 %، 0.23 %، 0.28 % على التوالي خلال نفس الفترة في القطاع على الرغم من أن أداء البنوك الإسلامية كان ضئيلاً من خلال المؤشرات الثلاث إلا شهدت نمو خلال تلك الفترة.

### 1.2.3.2 الصناعة المالية الإسلامية في نيجيريا

تم تشكيل القطاع المالي في نيجيريا من خلال استراتيجية للنظام المالي 2020 ، و التي بدأت في سنة 2007، حيث الهدف منها تطوير نظام مالي قوي و متكامل وسريع النمو في الأسواق الناشئة ، و يمكن أن يكون حافزا للنمو الاقتصادي من أجل جعل الاقتصاد النيجيري واحد من أكبر عشرين اقتصاد في العالم بحلول 2020، من قبل هيئات تنظيمية مختلفة بما في ذلك البنك النيجيري المركزي ( CBN )، و لجنة الأوراق المالية و البورصات ( SEC ) ، و لجنة التأمين الوطنية في نيجيريا ( NICON ) ، كما يقوم أصحاب مصلحة الشركة النيجيرية للتأمين على الودائع ( NDIC ) و البورصة النيجيرية بتنفيذ الاستراتيجية .

### 2.2.3.2 الصناديق الاستثمارية الإسلامية

يتكون سوق رأس المال الاسلامي في نيجيريا من صناديق استثمارية وصكوك إسلامية، وهما نوعان من الصناديق في السوق: الصناديق المشتركة المفتوحة " Lotus Capital Halal Fund و IBTC Imaam Stanbic والصناديق المشتركة المغلقة " Lotus Halal Exchange Traded Fund ETF.

الجدول (3-42): صافي قيمة الأصول للصناديق الإسلامية والتقليدية

مليون دولار أمريكي (سعر الصرف: 1 دولار أمريكي = 305.8 ريال سعودي)

صافي الصناديق	NAV اعتبارا من ديسمبر 2015	NAV اعتبارا من ديسمبر 2016	NAV اعتبارا من ديسمبر 2017
إجمالي الصناديق التقليدية	854.09	722.11	1381.3
إجمالي الصناديق الإسلامية	8.62	9.19	10.56
المجموع	862.71	731.30	1391.95
إجمالي الصناديق الإسلامية / المجموع (%)	1.00	1.26	0.76

Source: Infrastructure Financing through Islamic Finance in the Islamic Countries, comcec coordination

Office, March 2019, p 113

## الفصل الثالث : واقع التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعرض الجدول السابق صافي قيمة الأصول (NAV) للصناديق الاسلامية مقابل إجمالي الصناعة للفترة 2015-2017، على الرغم من ارتفاع صافي قيمة الأصول للصندوق الاسلامي خلال الفترة، إلا أن تكوينه في الصناعة كان متقلبا، حيث بلغ 1 % في سنة 2015، ثم ارتفع إلى 1.26 % في سنة 2016، ليعاود الانخفاض إلى 0.76 % في سنة 2017، وهذا التقلب راجع إلى ارتفاع صناديق الاستثمار التقليدية خلال نفس الفترة.

### 3.2.3.2 التمويل بالصكوك الاسلامية في نيجيريا

هناك نوعان من الصكوك الصادرة في نيجيريا، حيث أصدرت حكومة أوسون صكوكا وطنية بقيمة 62 مليون دولار في سنة 2013 لبناء المدارس، كما أصدرت الحكومة الاتحادية صكوكا سيادية بقيمة 277.93 مليون دولار في سنة 2017 لصالح إعادة التأهيل وبناء الطرق في جميع أنحاء البلاد.

لكن واجهت نيجيريا بعض المعارضة في تنفيذ التمويل الاسلامي، ويرجع ذلك إلى قلة الوعي بالتمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي، ومع ذلك تم تسليط الضوء على المخططات التوعوية تخص فوائد التمويل الاسلامي للاقتصاد التي تم إجراؤها من قبل البنك المركزي ووزارة المالية لتثقيف الجمهور حول أساسيات التمويل الاسلامي.

الجدول (43-3): أهم ميزات إصدار الصكوك الاسلامية في نيجيريا

السميات والميزات	صكوك أوسون	صكوك الحكومة الفيدرالية
المصدر والوصي	أوسون للصكوك بي أي سي	شركة صكوك الطرق FGN
ملتزم	حكومة ولاية أوسون OSG	الحكومة الفيدرالية لنيجيريا
طبيعة الصك	الصكوك المحلية والصكوك متوسطة الأجل (صكوك أوسون)	صكوك السيادة والصكوك متوسطة الأجل (صكوك الطرق FGN)
نوع الهيكل	الإجارة	الإجارة
الغرض	جمع الأموال لتطوير 20 مدرسة ثانوية ومدرستين متوسطتين ومدرستين ابتدائيتين في ولاية أوسون	جمع الأموال لتنفيذ 25 مشروع طرق في المناطق الجيو سياسية الست (06) في البلاد
حجم الإصدار	31.67 مليون دولار	278 مليون دولار
تاريخ الإصدار	08 أكتوبر 2013	22 سبتمبر 2017
تاريخ النضج	8 أكتوبر 2020	22 سبتمبر 2024
سعر الإيجار	14.75 %	16.47 %
تاريخ الاستحقاق	يتم استرداد الصكوك دفعة واحدة عند الاستحقاق	يتم استرداد الصكوك دفعة واحدة عند الاستحقاق
أصول الإجارة	المدارس	الطرق

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Infrastructure Financing through Islamic Finance in the Islamic Countries, comcec coordination Office, March 2019, p 113.

أصدرت شركة أوسون للصكوك بي أي سي أول صكوك بقيمة 11.4 مليار نيرة (37.28 مليون دولار) وفي 08 أكتوبر سنة 2013 وفي إطار برنامج أوسون بقيمة 31.67 مليار دولار لتمويل 20 مدرسة ثانوية ومدرستين متوسطتين ومدرستين ابتدائيتين في ولاية أوسون، تمت هيكلة الصكوك بإسم الإجارة وتأسست Sukuk Company Plc sun من قبل حكومة ولاية أوسون كشركة ذات أغراض خاصة (SPC) لإصدار شهادات الصكوك للمستثمرين، وتمثل العائدات المحققة تكلفة بناء المدارس، وهي أصول الإجارة المحتفظ بها نيابة عن المستثمرين من قبل (SPC)، كما قامت (SPC) بتأجير المدارس إلى حكومة الولاية مقابل مدفوعات الإيجار التي سيتم تحويلها إلى المصدر لإجراء توزيعات على مستوى مستثمري الصكوك، كما تم اعتماد هيكل الصكوك باعتباره متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية من قبل المستشارين الشرعيين.

#### 4.2.3.2 التمويل الإسلامي لمشاريع البنية التحتية في نيجيريا

في ظل الاتجاهات الحالية واحتياجات الاستثمار فلقد عرفت استثمارات البنية التحتية المتوقعة خلال الفترة (2016-2040) احتياجات وثمرات، حيث سجلت عجز قدر ب 221 مليار دولار أمريكي، حيث يمس الطرق ب 84 مليار دولار أمريكي، الكهرباء ب 61 مليار دولار أمريكي، الاتصالات 47 مليار دولار أمريكي، السكك الحديدية 21 مليار دولار أمريكي كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول (3-43): احتياجات وثمرات البنية التحتية في نيجيريا خلال الفترة (2016-2040)

(مليار دولار أمريكي بأسعار سنة 2015).

البيان	الطرق	السكك الحديدية	المطارات	الموانئ	الاتصالات	الكهرباء	المياه	المجموع
الاتجاهات الحالية	164	20	16	80	89	205	82	657
حاجة الاستثمار	248	40	19	86	137	267	82	878
الفرق بينهما	84	21	3	5	47	61	0	221

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Infrastructure Financing through Islamic Finance in the Islamic Countries, comcec coordination Office, March 2019, p 123.

كما طورت نيجيريا الخطة الوطنية الرئيسية للبنية التحتية المتكاملة (NIIMP) في سنة 2014 من أجل تسريع تطوير البنية التحتية في نيجيريا، حيث أن العجز المتوقع وفقا للخطة الرئيسية للفترة (2018-2043) أعلى من ذلك، وأن إجمالي متطلبات تمويل البنية التحتية المطلوبة للقطاعات المختلفة ( النقل الطاقة، المياه، الزراعة، التعدين وقطاع الاسكان والبنية التحتية للقطاع الاجتماعي وقطاع التكنولوجيا والاتصالات بنحو 225.54 مليار دولار أمريكي لسنة 2018، 1.1 تريليون دولار أمريكي بحلول 2023، 3 تريليون دولار أمريكي بحلول 2043.

### 3.3.2. تجربة الصيرفة الاسلامية في جنوب إفريقيا

تميزت الأسواق بإفريقيا بسمعتها القوية في المجال التقليدي حول تقديم الخدمات المالية والتي تسعى الى تطوير هذا النظام، إلا أنها أدخلت جنوب إفريقيا عمليات التمويل الاسلامي إلى النظام البيئي، بالرغم من أن نسبة السكان المسلمين منخفضة فيها مقارنة بالغرب وشرق إفريقيا. علاوة على ذلك أحدث التمويل الاسلامي بصمة كبيرة في البلاد وذلك من خلال أنشطة التمويل الاسلامي.

أول المؤسسات المالية الاسلامية بدأت في جنوب إفريقيا في الثمانيات مع تأسيس "Jaame Limited" والبنك الاسلامي لجنوب إفريقيا المحدودة في سنة 1988، حيث تم حل كلا البنكين بسبب أدوات السيولة غير الكافية والمناخ التنظيمي الصارم للغاية ومناسب للتمويل التقليدي. منذ ذلك الحين قامت حكومة جنوب إفريقيا من خلال البنك الاحتياطي في مراجعة اللوائح للسماح للمصارف الإسلامية أن تعمل في بيئة منظمة. بلغ مجموع أصول التمويل الاسلامي في جنوب إفريقيا بنحو 2.6 مليار دولار اعتبارا من سنة 2016.

حتى الآن يوجد بنك إسلامي واحد كامل الأهلية وأربع (04) نوافذ إسلامية في جنوب إفريقيا بإجمالي أصول بقيمة 388 مليون دولار اعتبارا من سنة 2016 و 98 صناديق إسلامية بقيمة 1.8 مليار دولار على الرغم من أن جنوب إفريقيا لديها أسواق التمويل الإسلامي أكثرها نشاطا في أفريقيا، إلا أنه لا توجد لوائح خاصة بالتمويل الإسلامي ككل، والذي يشمل أيضًا التكافل لضمان امتثال البنوك الإسلامية للشريعة، حيث تعتمد البنوك الإسلامية على مجالس شرعية داخلية أو مستقلة واللجان الاستشارية لضمان الشريعة في عملياتهم المصرفية.

وفي سنة 2010 تم إجراء إدخال أشكال التمويل الاسلامي كالمراوحة والمشاركة المتناقصة والمضاربة في عملياتها المصرفية. وفي سنة 2011 تم إدخال الصكوك كشكل من أشكال التمويل الاسلامي مما مهد الطريق لسيادة إصدار الصكوك، حيث أصدرت جنوب إفريقيا صكوك سيادية بقيمة 500 مليون دولار وهذا ما يدل على وجود طلب قوي للصكوك في الدولة. كما هناك إصدار صكوك أخرى في سنة 2018 بقيمة 4 مليار دولار بغرض سد العجز في ميزانية الحكومة.

تسعى الحكومة إلى إصدار الصكوك محليا أو في الأسواق الدولية كمصدر بديل لها لتمويل الاحتياجات، ويتطلب ذلك زيادة التركيز على تطوير سوق رأس المال الاسلامي من قبل الحكومة بهدف خلق بيئة مناسبة للتمويل الاسلامي.

## خاتمة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تمثل طرعا يحتل أولوية متقدمة على صعيد اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، ومنها البلدان العربية الإسلامية، فقد حظيت باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

ويعد مشكل التمويل واحد من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأصحابها عادة ما يكونون من المهنيين الصغار والتي لا تتوفر لديهم المدخرات الكافية التي تمكنهم من انشاء مؤسساتهم الخاصة، كما لا توجد ضمانات كافية التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول على قروض بفوائد والتي ترهق كاهل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية ملائمة مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه البدائل التمويل بالصيغ المصرفية الاسلامية والتي لا تعتمد على الفوائد.

وفي ظل تعدد وتنوع صيغ التمويل مما ساهم في توفير مجال واسع للاختيار بين هذه الصيغ وكذلك توفير الموارد المالية، وفقا لما يتماشى مع مختلف احتياجاتها التمويلية سواء عند تأسيسها أو في حالة توسعها مما يتيح لها الاستمرارية والتنمية وتحقيق الأهداف المخططة لها.

كما عرف التمويل الاسلامي توسعا و انتشارا في جميع أنحاء القارة الاسيوية والاوربية وحتى الإفريقية، حيث زاد اهتمام المستثمرين والمؤسسات المالية والحكومات بهذا التمويل، والتي تسببت في نجاح مساعي التنمية في هذه البلدان، كما قدمت الرئاسة الألمانية لمجموعة العشرين مبادرة جديدة للتنمية المستدامة في إفريقيا والمعروفة "بالشراكة الإفريقية " لمجموعة العشرين، إذ يعتبر التمويل الاسلامي محركا لنجاح هذه المبادرة كونه يشكل آلية جديدة ومهمة في مكافحة الفقر من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية، وأداة جديدة في الحصول على تمويلات لمشاريع البنية التحتية ومشاريع تنمية أخرى .

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة  
حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات  
الصغيرة و المتوسطة (بنك العربي  
الدولي الاسلامي، بنك دبي الاسلامي،  
بنك البركة الجزائري، مصرف السلام  
الجزائري )

## تمهيد

تعد المشروعات الصغيرة و المتوسطة إحدى مكونات النظم الاقتصادية في الدول، وأصبح هدف تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدول، وفي ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص العمل و مواجهة مشكل البطالة و رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانه يعد التمويل من أهم متطلبات الأساسية لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه معظم تلك المشروعات صعوبة في الحصول على التمويل من البنوك، نظرا لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية للعديد منها، صعوبة حصولها على الضمانات المطلوبة من قبل البنوك لتخفيف من حدة المخاطر، وعدم توافر الخبرة الملائمة في إدارة المشروعات.

تواجه المصارف الإسلامية العديد من التحديات نتيجة ما تشهده من تطورات سريعة في مجالات عدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية، وهذا ما ينعكس على أداء عمل المصارف وتجعلها في صراع مع المحيط الذي يتميز بمنافسة شديدة، كما أدى كبر حجم هذه المؤسسات وتعدد نشاطها وأعمالها واشتداد المنافسة فيما بينها إلى ضرورة إجراء مراقبة مستمرة لتقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها. وسوف نتعرض في هذا الفصل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: يتضمن مفهوم تقييم الاداء المصرفي، الالهية والاهداف، مؤشرات التقييم، ونماذج لتقييم الاداء المصرفي.
- المبحث الثاني: يتضمن برامج التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجربة ماليزيا، السودان، البحرين.
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة حول فعالية التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة بنك العربي الاسلامي الدولي، بنك دبي الاسلامي، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام الجزائر.
- المبحث الرابع: دراسة تقييمية مقارنة باستخدام المؤشرات المالية لتحليل الربحية والمخاطرة من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول ومؤشر هامش الربح الصافي.

## 1. المبحث الأول: مفهوم تقييم الأداء المصرفي وأهم مؤشرات

يشكل تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة وتتجلى ذلك في قياس مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها، وتحقيق أهدافها وفي قطاع المصارف فان عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات، ومن أجل سلامة المصارف وتحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام، يجب أن يتم تقييم الأداء المصارف بطريقة تسمح لها بالتصحيح وإزالة الثغرات المحتملة وكشف نقاط القوة والضعف في كافة أنشطتها وتحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها بهدف رفع وتحسين الأداء.

### 1.1 المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المصرفي وأهميته

يعد تقييم الأداء جزءا من إجراءات الرقابة، فهو يهدف إلى التحقق من أن الأهداف المنشودة للمؤسسات المالية والمصرفية يتم تحقيقها من خلال استخدام طرق تجريبية مختلفة، وقد زاد اهتمام بعملية تقييم الأداء لما تبرزه من نتائج تعبر عن مدى نجاح المؤسسات في تنفيذ الخطط والبرامج المحددة من قبل الإدارات العليا في المؤسسات.

#### 1.1.1 مفهوم تقييم الأداء المصرفي

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم تقييم الأداء بصفة عامة وتقييم الأداء المصرفي لا تخرج في مضمونه عن هذه التعريفات والتي من ابرهما يلي:

تقييم الأداء هو العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم البنك<sup>1</sup>، ومعرفة مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء استمرارية المؤسسة<sup>2</sup>.

بينما يعرف كذلك بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه وبيان الانحرافات وأسباب معالجتها عمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ويرفع كفاءة العاملين<sup>3</sup>.

ويعرف تقييم الأداء أيضا على أنه: جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية

<sup>1</sup>قرشي محمد جموعي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 3 ، ص30.

<sup>2</sup> أبو قحف عبد السلام، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2009، ص 38.

<sup>3</sup> نصر حمود مزان فهد ، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص24-25.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة<sup>1</sup>.

كما يعرف كذلك بأن تقييم الأداء هو الخطوة الأخيرة لكل عملية، يتم من خلالها مقارنة النتائج مع المعايير المناسبة، يهدف إلى قياس مدى فعاليتها في استخدام الموارد المتاحة والحكم على مدى نجاحها لتحقيق الأهداف المخطط لها، من أجل الوقوف على الثغرات وتحديد مسبباتها، مع اتخاذ الإجراءات لتجاوز تلك الثغرات<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء عبارة عن تحليل انتقادي شامل للخطة والأهداف واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال وأعلى كفاءة، من أجل تحقيق الأهداف ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف وكشف الأسباب المؤدية إليها واتخاذ الإجراءات لتصحيحها وتقادي تلك الطرق في المستقبل.

### 2.1.1 أهمية تقييم الأداء المصرفي

- اختبار مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها باستخدام البيانات المالية والإحصائية لمعرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص مشكلات وحلها من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة.
- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة وتقويم نشاط المؤسسة.
- يشكل التقييم من أهم الدعائم لرسم السياسات العامة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.
- يكشف عن مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات بأقل التكاليف وتقليل الوقت والجهد والمال، مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.

<sup>1</sup> العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص121.

<sup>2</sup> نصر حمود مزان فهد ، مرجع سابق ، ص26.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

- يساعد تقييم الأداء في متابعة أداء البنوك والحكم على النتائج حسب الأهداف المرسومة والمعدة على مستوى الأقسام والفروع والبنك ككل، من أجل أن تكون القرارات المتخذة مبنية على حقائق وليس على آراء شخصية.

### 3.1.1 أهداف تقييم الأداء

- يعتبر الهدف الرئيسي من نظام التقييم بشكل عام هو معرفة الأداء الحقيقي للمؤسسة ومقارنته بما خطط له من أجل النمو والتطور ويحقق عملية تقييم الأداء جملة من الأهداف يتم طرحها كالتالي<sup>1</sup>:
- كشف وتشخيص المشاكل الإدارية والتنظيمية التي تحدث داخل المصارف، بهدف الكشف عن بعض العيوب الإدارية والتنظيمية.
- المقارنة بين أداء المصارف والمصارف الأخرى ضمن القطاع نفسه أو قطاعات مختلفة، ومدى إمكانية الاستفادة من الخطة وتطبيقها لارتقاء بالمصرف ورفع مستوى أدائه.
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عمل المصارف عن طريق المعلومات التي تقدمها التقارير، مما يتيح للقائمين على المصرف ومتخذي القرار التحقق من كفاءة انجازها وتحقيق أكبر العوائد وبأقل تكلفة ممكنة.
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن طريق نتائج تقييم الأداء في البنوك، مما يساهم مساهمة فعالة في التحديث المستمر والدوري لمجمل البيانات والإحصائيات، والتي تساعد في وضع السياسة المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء وزيادة فاعليتها.

### 2.1 المطلب الثاني: أهم مؤشرات لتقييم أداء النشاط التمويلي للبنك الإسلامي

- من منطلق طبيعة عمل البنك الإسلامي كمؤسسة مالية أنشأت لتحقيق العديد من المقاصد المصرفية والاستثمارية والتمويلية، لذلك فإن عملية التقييم يجب أن توجه نحو الأنشطة المختلفة التي لها علاقة بهذه المقاصد، وبناء على ذلك وضعت العديد من المعايير والمؤشرات التي يمكن اعتبارها مقياساً لتقييم أداء البنك ومدى قيامه بدوره في تلك الجوانب وفيما يلي توضيح لجوانب التقييم المختلفة.

<sup>1</sup> مسعودي سناء، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، دراسة حالتي وكالتي BNA ، CPA بالوادي للفترة (2009-2012) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2015 ، ص23429.

### 1.2.1 تقييم دور البنك كمؤسسة تمويلية فاعلة

من أجل تقييم كفاءة البنك في تعزيز دوره كمؤسسة تمويلية في توظيف الأموال المتاحة لديه وتوجيهها لدعم وتمويل مختلف الأنشطة، ومدى قدرته على التوسع والنمو.

#### 1.1.2.1 مدى توسع ونمو النشاط التمويلي للبنك

ويتم قياس حجم الأموال التي وظفها البنك في النشاط التمويل والاستثمار خلال كل سنة، ومدى التطور من سنة لأخرى لمعرفة حجم التوسع والنمو في نشاط البنك.

### 2.2.1 تقييم دور البنك في تمويل التنمية الاقتصادية

تتخذ صناعة التمويل الإسلامي بباقة واسعة من أساليب التمويل المتنوعة، ولكل أسلوب خصائص تميزه عن غيره من الأدوات من حيث الشروط والأجل، وطبيعة تقديم التمويل ما بين تمويل عيني وتمويل نقدي، أو تمويل قائم على المعاملات وأخر على المشاركات وغيرها.

#### 1.2.2.1 مدى تنوع البنك الأساليب تقديم التمويل لديه

ولا شك أن تنوع هذه الأساليب يفسح المجال أمام الأنشطة والقطاعات الأخرى لتجد ما يناسبها لتغطية حاجاتها من التمويل في المقابل فإن لكل منها أيضا درجة مختلفة من المخاطر والتكاليف التشغيلية والائتمانية وغيرها مما يجعل الممول يفضل أسلوبا عن غيره، لذلك فإن تنوع البنك بين هذه الأساليب التمويلية يعد مؤشرا على استعداد البنك لتلبية حاجات مختلف الأنشطة الاقتصادية والانتاجية والخدماتية من التمويل اللازم لها. فأساليب التمويل كالمضاربة والمشاركة والاجارة والاستصناع والسلم والمزارعة غالبا ما تكون في أنشطة اقتصادية حقيقية صناعية وزراعية، كما انها تستغرق عادة أجلا متوسطا أو طويلا، وهوما يناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية، في حين أن أساليب التمويل الأخرى كالمراحة والبيع الأجل تتناسب مع الأنشطة التجارية أو استهلاكية قصيرة الأجل، وبالتالي فإنه كلما تنوعت الأساليب التي يطرحها البنك لتقديم التمويل، كان مؤشرا جيدا على قيام البنك بدور ايجابي في خدمة التنمية الاقتصادية الحقيقية.

#### 2.2.2.1 طبيعة الأنشطة و القطاعات الاقتصادية التي يمولها البنك الاسلامي

من متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية دعم وتشجيع وتطوير القطاعات المنتجة للسلع الحقيقية كالقطاع الصناعي والزراعي، والقطاعات الخدمية التي تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد، وبالتالي فإن الوقوف على طبيعة القطاعات الاقتصادية التي يوجه لها البنك التمويل ويوظف فيها الحجم الأكبر من أمواله يعد مؤشرا في

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

تقييم أداء البنك من حيث اهتمامه باولويات التنمية الاقتصادية. فكلما تركزت النسبة من تمويلات البنك في القطاعات المنتجة، كان ذلك مؤشرا على سعي البنك الاسلامي على تحقيق الهدف المنشود من تأسيسه.

### 3.2.2.1 توظيفات البنك حسب الأجل

يعتبر الأجل عنصر مهم من عناصر التمويل، وأجل التمويل هو فترة انتظار الممول لاسترداد أصل المال الذي قدمه للمتمول طالب التمويل، وقد تحقق معه عائد منتظر، وتختلف آجال التمويلات باختلاف طبيعة النشاط الممول، فالصفقات والانشطة التجارية عادة ما تكون قصيرة الأجل، بينما تحتاج الأنشطة الانتاجية والصناعية الى آجال طويلة، لانها عادة تمر بمراحل تستغرق وقتا غير قصير حتى تصل الى مرحلة بيع الانتاج أو المحصول أو انتهاء الإنشاء كما في مشاريع الإعمار، مما يعني أن درجة المخاطرة تكون فيها أكبر، وذلك نظرا للظروف التي يمر بها المشروع من تغيرات وما يحيط بالمولد من تغيرات في المناخ الاستثماري، مما يجعل الممولين والمصارف بصفة خاصة تفضل التمويل قصير الأجل عن المتوسط والطويل، لأن التمويل القصير يمكن للممول من اعادة استثمار المال عدة مرات، وبما يتناسب مع تغير ظروف الاستثمار، وبالتالي وأمام هذا التناقض بين ما تتطلبه مشروعات التنمية الاقتصادية، وما تفضله إدارات البنوك من تعظيم الأرباح، يمكن تقييم دور المصرف في خدمة التنمية الاقتصادية بحيث كلما تركزت توظيفات البنك وزاد تفضيله للأجل القصير عن منح التمويل طويل الأجل، كلما كان ذلك مؤشرا عن ابتعاده عن دوره التنموي.

### 4.2.2.1 توظيفات البنك محليا وخارجيا

من منطلق دور البنك الاسلامي كوسيط مالي يقوم بحشد وتعبئة المدخرات المحلية لاعادة توظيفها في خدمة الاقتصاد، وبالتالي فان دراسة وتحليل البيئة التي يوظف فيها البنك الاموال التي تتاح له، يعد مؤشرا على مدى التزام البنك بدوره في تحقيق إعادة توظيف المال في خدمة الاقتصاد المحلي، لان هدف إدارة البنك في تعظيم الأرباح التي يدفعها للبحث عن فرص الاستثمار الأكثر عائدا خارج الاقتصاد المحلي، مما يعني حرمان الاقتصاد من الموارد المالية المحلية التي جمعها البنك وأعاد توظيفها في الخارج لذلك فان اهتمام البنك بتوظيف الأموال داخل الاقتصاد المحلي يعتبر مؤشرا عن قيام المصرف بدور ايجابي في دعم التنمية الاقتصادية المنشودة.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

### 3.2.1 تقييم دور البنك في تمويل التنمية الاجتماعية

مما يتميز به المنهج الاسلامي في النظر الى الحياة، ان التنمية الاجتماعية لا تنفصل عن التنمية الاقتصادية وان حسن استغلال المال ان يوظف فيما يدفع بعجلة الاقتصاد، ويسهم في زيادة رفاهية افراد المجتمع ومن هذا المنطلق أخذت البنوك الاسلامية على عاتقها القيام بهذا الدور عند ممارستها لدور الوساطة المالية، بان تدعم الانشطة الاجتماعية وتراعي متطلبات الحياة للافراد والمجتمع، كما تدعم الانشطة الاقتصادية، وبالتالي فان مساهمة البنك الاسلامي في دعم وتمويل الأنشطة الاجتماعية ومراعاة اولويات التنمية المجتمعية مؤشرا عن مدى التزام البنك بتطبيق استراتيجيته وياسته التي كانت من أبرز منطلقاته.

### 3.1 المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المصرفي

لتقييم الأداء المصرفي هناك العديد من الأدوات والنماذج ملائمة للمحلل من جهة وطبيعة البيانات المتاحة من جهة أخرى، حيث يتم تقييم البنوك بطريقة تسمح لها بتصحيح الأخطاء واكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف المحتملة لضمان وجود قطاع مصرفي قوي ومتمين. وهناك نماذج لتقييم الأداء وتعد أحد الأساليب لتحليل وتقييم السلامة المالية للبنوك، حتى يتسنى للهيئات التنظيمية بمراقبة ما إذا كانت تلتزم المؤسسة بمتطلبات رأس المال والقيود المفروضة على الأصول، والحد من المخاطر التي تواجهها البنوك وأهم النماذج المستخدمة لتقييم الأداء هي:

#### 1.3.1 نموذج CAMELS

تم إنشاؤه في سنة 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الوكالات التنظيمية المصرفية، حيث يعد أداة مفيدة للسلطات المشرفة من مختلف البلدان لتقييم سلامة المؤسسات المالية، واختصار CAMEL مستمد من الأجزاء الرئيسية الخمسة والعمليات المصرفية: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، جودة الإدارة، والأرباح والسيولة، وفي سنة 1996 تم التركيز الأكبر على المخاطر، أضيفت إلى المكونات الخمسة المكون السادس "S" بحيث أصبح نهج CAMEL إلى CAMELS.

ويشير مختصر النموذج إلى ستة عوامل هي: "C" تعني كفاية رأس المال، "A" تعني جودة الأصول، "M" تعني الخبرة الإدارية، "E" تعني الأرباح، "L" تعني السيولة، "S" تعني إلى الحساسية لمخاطر السوق، حيث

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

تصنف السلطات الإشرافية للبنوك التقييم من أفضل إلى أسوأ تقدير، أي المرتبة الأولى هي أفضل بنك والرتبة الخامسة لأسوأ بنك<sup>1</sup>.

وقد ركز الباحثون على نموذج CAMELS من خلال توافر السيولة للوفاء بالتزاماتهم، بالإضافة إلى الائتمان الاقتراض والودائع كان هدف نموذج CAMELS هو اكتشاف المشاكل قبل ظهورها.

### 2.3.1 نموذج التقييم ORAP و PEARLS

**1.2.3.1 نموذج ORAP :** قدمت اللجنة المصرفية الفرنسية نظام التقييم السنوي للمنظمة وتعزيز العمل الوقائي في سنة 1997 تحت مسمى نموذج ORAP كنظام تحليل متعدد العوامل للمؤسسات الفردية، الهدف من هذا النموذج هو الكشف عن نقاط الضعف المحتملة في المؤسسات المصرفية من خلال فحص جميع مكونات المخاطر المرتبطة بنشاط وبيئة كل مؤسسة باستخدام المعلومات الكمية النوعية ويستخدم تقييم ORAP العديد من مصادر المعلومات الداخلية والخارجية، ويشمل قواعد بيانات مختلفة لبنك فرنسا، ولاسيما البيانات المقدمة من مؤسسات الائتمان نفسها، والمخزنة في قاعدة بيانات خاصة بالأسواق المالية<sup>2</sup>.

وكذلك نتائج عمليات التفتيش الإشرافية في الموقع وتشمل المصادر الخارجية المراجعين الخارجيين والهيئات الإشرافية الأخرى في فرنسا، والمعلومات المتاحة ترتيبات ثنائية مع هيئات إشرافية في بلدان أوروبية أخرى، الهدف من هذا النموذج هو تحديد الضعف المحتمل في التنظيم المصرفي من خلال إجراء تحقيقات مبدئية في جميع الأنشطة التجارية لعوامل الخطر المرتبطة بالبنك بمساعدة التدابير الكمية والنوعية. وتستخدم ORAP كل من مصادر المعلومات الداخلية والخارجية لفحص أداء البنك.

**2.2.3.1 نموذج PEARLS :** تستخدم هذا النموذج مجموعة من النسب المالية لمراقبة الاستقرار المالي للاتحادات الائتمانية ضمن مشاريع لتطوير الحطة المالية المصرفية، إذ توفر هذه النسب الائتمانية وموظفي المشاريع والهيئات التنظيمية أدوات لرصد وتخطيط وتوحيد وتسيير الرقابة الإشرافية في الاتحادات الائتمانية<sup>3</sup>. ويقاس كل حرف في كلمة PEARLS المجالات الرئيسية لعمليات الاداء المالي: حماية الاصول والهيكل المالية

<sup>1</sup>Dave , Krishna Kant , ShaktipeePahlévi Performance of Bank Unit :Synthetic review ,IJARS Group , ISSN : 2455-1473 ,Volume II , Issus 2 , 2016.

<sup>2</sup>Sarkar, Abdul Atwal, Camel rating System in the context of Islamic banking A proposed sharian Framework, 2008, p04.

<sup>3</sup>زود إيمان، الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015، ص 53.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الفعالة، جودة الاصول، معدلات العائد والتكاليف، السيولة علامات النمو، ويستخدم هذا النموذج داخل الادارات حيث ان عملية التقييم تكون من خلال ارسال تقارير شهرية او نصف سنوية الى المجالس والاتحادات الائتمانية، تتضمن معلومات حول أدائها في المجالات التي يعتمدها التقييم، كما تخضع ايضا بصفة عامة للمراقبة الخارجية.

### 3.3.1 نموذج التقييم GIRAFE و PATROL

**1.3.3.1 نموذج GIRAFE:** يقدم خدمات تصنيف للمؤسسات المالية، وؤسسات التمويل الاصغر والجهات المالية، والمشرفين والهيئات التنظيمية، بالاضافة الى مراجعي الحسابات والمستشاريين، ويتم تقييم الاداء المالي والتنظيمي لمؤسسات التمويل الاصغر، حيث يتم ترجمة النتائج الى تقارير تصنيفية، تنشر على الانترنت كما يتم تضمين مقابلة استخلاص المعلومات مع المؤسسة وهناك ستة مجالات للتقييم، عمليات ادارة الحكم وصنع القرار، أدوات المعلومات وادارة المخاطر، تحليل ومراقبة الانشطة، حافظة القروض.

**2.3.3.1 نموذج PATROL:** قدم البنك المركزي الايطالي في سنة 1993 نظام تصنيف جديد يسمى نظام PATROL السنوي، ويعد أداة رقابية خارجية لاعطاء صورة واضحة لصحة البنوك المالية من خلال تقديم المساعدة في استخدام موارد الاشراف في عمليات التفتيش، ونظرا لعدم وجود تفويض محدد لإجراء الفحوصات الدورية في الموقع في المؤسسات المصرفية في ايطاليا، إلا بعد اخضاع البنوك الى التقييم الخارجي بإستخدام PATROL في إيطاليا<sup>1</sup>، ولأن بنك إيطاليا المركزي لا يخضع البنوك الى تقييم دوري من طرف البنوك نفسها إلا بعد قيام هيئاته بعملية تقييم أداء هذه البنوك حفاظا على سلامتها، فالبنوك التي تكون نتائج تقييمها غير مناسبة يتم اخضاعها الى الفحص داخل البنك نفسه حيث يتم تقييم البنوك من خلال نموذج PATROL على اساس المعلومات المتاحة للتحليل والاشراف من خلال بيانات التقارير التنظيمية سواء كانت تقارير شهرية او نصف سنوية او سنوية التي يتلقاها البنك.

وتسمية PATROL مشتقة من الاحرف الثلاثة الأولى من الكلمة الايطالية والتي تعني كفاية راس المال (Capital adequacy) Redditivita، تعني الربحية (Profitability) Rischiosita، تعني مخاطر الائتمان Credit (de risque) Organizzazione تعني التنظيم (Organization) و Liquidita تعني السيولة Liquidity، وتتمثل

<sup>1</sup>ترجع تسمية patrol مشتقة من الأحرف الأولى من الكلمة الايطالية (Patrimonio) ، و التي تعني كفاية راس المال ، و الحرف الاول لكل من Redditivita ، Rischiosita ، و التي تعنيان الربحية و مخاطر الائتمان ، فضلا عن الحرف الاول لكل من (Liquidity، Organization).

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

المدخلات الرئيسية للنموذج بالبيانات التي يمكن الحصول عليها من التقارير المصرفية سواء الشهرية أو نصف السنوية أو السنوية التي يتلقاها البنك المركزي من البنوك فضلا عن مدخلات أخرى والمتمثلة ببيانات سجل الائتمان المركزي المحفوظة في قسم المخاطر والخاصة بالقروض المصرفية، أما مخرجات فتتمثل في الاحكام التركيبية التي يتم ايجادها من قبل الجهات الرقابية والاشرفية و تكون سريعة للغاية، وتستخدم عمليا جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة وفقا لاجراءات موحدة للحصول على النتائج والتي تمثل مزيج من الحكم الكمي والبشري عن أداء البنوك. يتم تصنيف كل مكون من مكونات PATROL من 1 (افضل مستوى ) الى 5 ( اسوء مستوى ) بناء على معايير وارشادات اشرفية، يتم التحقق من التقييمات خلال المقارنة مع النتائج الفعلية للتحليل كما ان رتب التصنيف لنموذج PATROL هي مشابهة لنموذج CAMELS، كما هو في الجدول:

الجدول (44-4): درجة التصنيف لمكونات نموذج PATROL

درجة التصنيف					مكونات نموذج PATROL
5	4	3	2	1	
$\geq 6.99\%$	7-7.99%	8-11.99%	12-14.99%	$\leq 15\%$	كفاية راس المال
$\geq 20\%$	21-34%	35-49%	50-75%	$\leq 76\%$	جودة الائتمان
$\leq 46\%$	45-39%	38-31%	30-26%	$\geq 25\%$	التنظيم
$\geq 0.24\%$	0.34-0.24%	0.7-0.35%	0.9-0.8%	$\leq 1\%$	الربحية
$\leq 81\%$	80-69%	68-63%	62-56%	$\geq 55\%$	السيولة

المصدر : الموسوي و آخرون، استخدام نموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14،

العدد 58، ص 185.

### 1.2.3.3.1 عناصر نموذج PATROL

ويتكون نموذج PATROL من خمسة مكونات تتعلق بتقييم أداء البنوك وهي:

**1.1.2.3.3.1 كفاية رأس المال :** يقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستعملها مالكو البنك وادارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى، ومنه يمكن التعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، و يتبع مبدأ كفاية رأس المال التوجيهات الرئيسية لادارة المخاطر، بحيث يتم تقييم جميع المخاطر لجعلها قابلة للمقارنة، يعني تحديد مستوى الاحتمال لمخاطر تتجاوز الخسائر، وهو خطر يجب ان يظل منخفضا جدا حتى يكون مقبولا.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

تشير كفاية راس المال الى قياس القوة المالية للبنك، أما بالنسبة لمعدل كفاية راس المال فهي النسبة التي تحدد قدرة البنك من حيث الالتزامات المتعلقة بالوقت والمخاطر الأخرى كمخاطر الائتمان، مخاطر السوق مخاطر التشغيل وغيرها، ويعد مقياس لمقدار راس المال المستخدم لدعم أصول المخاطر للبنوك. في حين ان هذه النسبة لها علاقة ايجابية بالسلامة المالية للبنك، كما ان متطلبات كفاية راس المال تهدف الى معالجة خطرين حماية المودعين من خسارة اموالهم، وحماية النظام المالي من الانهيار، ويمكن قياس كفاية راس المال والتي تعبر عن نسبة راس المال على الاصول أي:

$$\text{كفاية راس المال} = \text{نسبة راس المال / الاصول.}$$

وتشير ايضا هذه النسبة الى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله المملوكة ويتم حساب هذا المؤشر حسب العلاقة التالية :

$$\text{كفاية حقوق الملكية للودائع} = \text{حقوق الملكية / اجمالي الودائع.}$$

بحيث انه كلما زادت هذه النسبة يزيد معها ثقة المودعين في البنك.

**2.1.2.3.3.1 السيولة:** تمثل السيولة عنصر القوة المالية للبنوك، ويمثل ايضا عنصر الحماية والامان للبنوك، وتحافظ على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في اي وقت، وتسمح السيولة للوفاء بالالتزامات المتوقعة و غير متوقعة، حيث السيولة غير الكافية يمكن أن تؤدي الى نقص نقدي غير متوقع وهذا يتطلب توفر نقد سائل لدى البنك او امكانية الحصول عليه عن طريق تحويل موجودات الى نقد سائل بسرعة وبسهولة دون خسارة قيمتها.

تعد السيولة أحد أهم الوسائل التي يقدمها البنك للمودعين، كما ان ثقة العملاء في توفير السيولة تحميهم من الافلاس، لان بمجرد اشاعة عدم توفر سيولة للبنك سوف تزعزع ثقة المودعين، وهذا يدفع معظم المودعين يتقدمون الى البنك لسحب الودائع وقد يعرض البنوك الى مخاطر الافلاس وكذلك الى عدم الاستقرار وهذا يتطلب توفر نقد سائل لدى البنك او امكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض اصوله، اي تحويلها الى نقد سائل في فترة زمنية قصيرة، وهم مؤشرات السيولة مايلي:

$$\text{نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات} = \text{الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات}$$

$$\text{.}100 \times$$

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

تعتبر هذه النسبة عن مركز السيولة الاجمالي للبنك، وتشمل الموجودات السائلة على النقد في الصندوق والاموال عند الطلب، والرصيد لدى المؤسسات المالية للبنوك الأخرى، حيث ان ادارة السيولة هي واحدة من اكثر الجوانب المهمة في البنك، اذا لم يتم استخدام الاموال المتاحة بشكل صحيح، فقد يعاني البنك من الخسارة بسبب وجود عائد نقدي.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \text{نقد لدى البنك} + \text{نقد لدى البنك المركزي} + \text{نقد لدى البنوك الأخرى} / \text{اجمالي الودائع} \times 100\%$$

وهي تمثل احدى مؤشرات قياس سيولة البنك، تركز على النقد لدى البنك بمقدار للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وتمثل هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية الواجبة الدفع في استحقاقها المحدد من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، حيث ان ارتفاع هذه النسبة معناه وجود سيولة كبيرة لدى البنك غير مستغلة، وهذا عادة ما يؤثر سلبا في عوائد البنك، كما ان الانخفاض يدل على تعرض البنك الى مخاطر السيولة ومشاكل في التسديد ولكن يقابلها ارتفاع في العوائد.

**3.1.2.3.3.1 الربحية:** وتعكس الربحية قدرة البنك على توليد الارباح والحفاظ عليها باستمرار، كما تمكنه من مواجهة الصدمات غير المرغوب فيها والناشئة عن المخاطر الي قد يواجهها البنك في عملياته عندما تكون ارباح البنك جيدة، فانها تساعده على زيادة قاعدة راس المال، دفع الارباح للمساهمين، زيادة القدرة على استعاب الخسائر وكذلك ضمان التوسع في الاعمال.

للحكم على ربحية البنك نعتمد على نسبة معدل العائد على الاصول "ROA"

$$\text{معدل العائد على الاصول} = \text{الدخل الصافي} / \text{اجمالي الاصول}$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{الارباح الصافية} / \text{حقوق الملكية}$$

تشير هذه النسب الى مدى كفاءة البنك في ادارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق ربحية عالية، حيث تبين العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في البنك، فكلما كان المؤشر اعلى كانت ربحية البنك افضل بالنسبة لمالكي هذا البنك، الأمر الذي يدل على أداء افضل.

**4.1.2.3.3.1 جودة الائتمان:** وهي احتمالية عدم التزام عملاء البنك المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات او عدم السداد حسب ما متفق عليه، اذ تعد هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي على أنها احتمالية تقصير المقترض عن التزاماته المتعلقة بالقروض، ومخاطر الائتمان في البنك الاسلامي هي في شكل مخاطر التسديد التي تنشأ عندما يدفع احد الاطراف في صفقة تجارية الاموال (على سبيل المثال عقد السلم او الاستصناع) ويتم قياس جودة الائتمان على النحو التالي:

**جودة الائتمان = الديون المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض.**

**5.1.2.3.3.1 التنظيم:** يمكن تعريفه على أنه تحليل الأداء التنظيمي لتشخيص درجة الكفاءة والوصول الى استراتيجيات التطوير لكي تصل المؤسسة الى المستوى المطلوب. كما ان التنظيم يعد وظيفة ادارية، الهدف منها بناء ما يعرف بالهيكل التنظيمي، حيث أن كفاءة الادارة وتنظيمها لا غنى عنه في النموذج وتدل الكفاءة الادارية القدرة على مواجهة البيئة المتغيرة والقيادة والقدرة الادارية للبنك لان التنظيم يعد أمر ضروري لأي إدارة ناجحة لمعرفة الوظائف التي يقومون بها بشكل جيد أم لا والقدرة على اتخاذ القرار.

**معدل كفاءة التنظيم = اجمالي المصاريف التشغيلية / اجمالي الإيرادات التشغيلية.**

يعد التنظيم ضروري لأي إدارة ناجحة لمعرفة الوظائف التي يقومون بها بشكل جيد ام لا والقدرة على اتخاذ القرار ويقوم بتقييم اداء ادارة الموارد البشرية التي يقدمون الدعم والتوجيه للموظفين وجميع المرافق التي يحتاجونها أي استخدام نظام الحوافز للموظفين من خلال حصولهم على تدريب وتطوير وحصولهم على الخبرة والمعرفة.

**2.المبحث الثاني : برامج التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات المصغرة و الصغيرة -دراسة لبعض تجارب من دول عربية-**

يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر من أهم أدوات الحد من الفقر، إذ له دور فعال في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة من خلال توفير المال للفقراء بغرض تنمية قدراتهم العلمية والمالية والاجتماعية والخروج من دائرة الفقر وتحسين مداخلهم، والمساهمة في خلق مؤسسات مصغرة تدر دخلا عليهم وتوفير مناصب عمل للغير، وبهذا يعطي أصحاب المشاريع المصغرة فرصة الحد من البطالة والفقر وعلاج حالات الإقصاء المالي والمصرفي، وتجنب الآثار الناتجة عن تراكم المخاطر المالية.

## 1.2المطلب الاول: التمويل الاسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في السودان - دراسة تجربة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية -

يقدم التمويل الإسلامي الأصغر نموذجا بديلا لملايين الفقراء الذين لا يستفيدون حاليا من خدمات التمويل الأصغر التقليدية، حيث يجمع المبادئ الاجتماعية والإسلامية بالقدرة على توفير الفرص لصالح الفقراء وهذا ما ينجر عن ذلك تنمية اقتصادية واجتماعية.

### 1.1.2 مبادرة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية في تمويل المؤسسات المصغرة

**1.1.1.2 تعريف:** أنشئ بنك الادخار والتنمية الاجتماعية سنة 1996، امتدادا لبنك الادخار السوداني (1974-1995) وهو مؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الأصغر وتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي، حيث استطاع إدخال أكثر من 2 مليون مواطن في دائرة التعامل مع الجهاز المصرفي، من خلال الاستفادة من الخدمات المتاحة عبر فتح حسابات مصرفية، يمول البنك مشروعات القرض الحسن بالإضافة إلى تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات ذات البعد الاجتماعي في كافة المجالات الخدمية، حيث يساهم البنك بأكثر من 27% من إجمالي التمويل الأصغر في السودان، حيث يقدم التمويل سنويا لأكثر من 67 مشروعا، مستخدما في ذلك ضمانات ميسرة<sup>1</sup>.

### 2.1.1.2 الأهداف

- تخفيف حدة الفقر وتحسين الوضع المعيشي لمحدودي الدخل، نشر وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي؛
- القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية التجارية والاستثمارية من أجل توفير الموارد ووظيفتها لأغراض التنمية الاجتماعية والمساهمة في مشاريع التنمية الزراعية والاقتصادية والصناعية.

### 3.1.1.2 القطاعات الممولة من طرف البنك

- يوفر البنك التمويل المصرفي لكافة القطاعات الاقتصادية والتجارية، كما يقوم بتمويل صغار المنتجين في المجال الزراعي، حيث مول البنك أكثر من 45 ألف مزارع في مشروع واحد ربط صغار المزارعين بالأسواق في كردفان ودالا فور، والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة ذوي الدخل المحدود، الطلاب المرأة، مستحقي الزكاة مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم.

<sup>1</sup>موقع مصرف الإيدار و التنمية الاجتماعية، [http://www.ssdbank.com/financing\\_form.php](http://www.ssdbank.com/financing_form.php)، تاريخ الاطلاع : 2021/04/05.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

- تمويل البحوث والدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية لقطاع صغار المنتجين<sup>1</sup>.

### 2.1.2 مؤشرات الأداء التنموي والاجتماعي للبنك

1.2.1.2 التمويل الأصغر: يعتبر بنك الادخار والتنمية الاجتماعية منارة شامخة لمشروعات التمويل الأصغر وتمويلات البنية التحتية حيث يشكل قطاع التمويل الأصغر ومشروعات البعد الاجتماعي نسبة 57% من جملة التمويل المنفذ بنهاية 2017 حيث استفاد منه 67108 مستفيدا بنسبة أداء 112%.

الجدول (4-45): التمويل الأصغر القائم خلال الفترة (2013-2017) (المبالغ بالآلاف الجنيهات)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
التمويل الأصغر	386.155	469.076	550.231	673.208	1.002.050
معدل النمو التراكمي (%)	-	21	42	74	159
عدد الأسر المستفيدة	97.115	110.677	109.596	110.514	119.892
معدل النمو التراكمي (%)	-	14	13	14	24

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الادخار و التنمية الاجتماعية لسنة 2017.

من خلال الجدول بلغ حجم التمويل الأصغر القائم بالبنك 1.002.050 مليون جنيه حتى نهاية سنة 2017 لعدد 119.892 أسرة ويمثل نسبة 24% من جملة التمويل القائم المقدم من البنوك السودانية مقارنة 673.208 مليون جنيه في سنة 2016، لعدد 110.514 أسرة مستفيدة أي بنسبة 14% من حجم التمويل، كما يواجه البنك 50% من سقته التمويلي لتنفيذ مشروعات التمويل الأصغر في حدود مبلغ 50 ألف جنيه لتمويل المشروع الزراعي أو الصناعي، و 30 ألف جنيه لتمويل مشروعات القطاعات الأخرى، بلغ التمويل المنفذ التراكمي بـ 2.365 مليون للفترة من 2013-2017 لعدد 286.833 أسرة عبر التمويل الفردي والجماعي، حيث بلغ عدد التنظيمات التي تم الوصول إليها في الفترة المذكورة 841 تنظيماً بعدد بلغ 107 ألف مستفيد بحجم تمويل قدره 247 مليون جنيه.

<sup>1</sup> عبد الله آدم عبد الله أحمد ، دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة (2008-2017) ، دراسة حالة مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد ، الخرطوم ، 2018 ، ص 87.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول(46-4): إجمالي التمويل الأصغر المنفذ للقطاعات المستهدفة (الوحدة: ملايين جنيه)

القطاع	2013		2014		2015		2016		2017	
	المبلغ	العدد								
زراعة	12395	17883	11.496	35.704	2.075	13.373	7.444	31.705	12.871	133.656
ثروة حيوانية	6720	52308	4.931	67.142	5925	60599	824	26475	4.003	101.196
صناعة	21	216	5	83	7	70	25	422	4.510	83.099
خدمي	20.313	131.866	27.266	168.688	40.462	235.484	35.720	328.387	36.375	310.519
تجاري	10.403	82.081	13.292	81.497	6.025	79.024	10.817	118.455	7.848	150.965
مهني	817	5.292	1.394	11.066	804	6.950	545	8.034	1.501	22.682
إجمالي	50.669	289.646	58.384	364.180	55.298	395.500	55.375	513.478	67.108	802.117

المصدر: موقع بنك الإدخار و التنمية الاجتماعية، [http://www.ssdbank.com/financing\\_form.php](http://www.ssdbank.com/financing_form.php)، تاريخ الاطلاع : 2021/04/05

من خلال الجدول شهد قطاع الخدمي في سنة 2017 أقصى مبلغ تمويل أصغر منفذ وصل إليه البنك، حيث قدر (36.375)، وبلغ عدد المستفيدين (310.519) هذا راجع إلى أن التمويل اللازم لتمويل المؤسسات الخدمية يتناسب مع حجم التمويل الأصغر الممنوح، بالإضافة إلى سرعة العائد وقلة المخاطر يليها قطاع التجارة والذي قدر (7.848)، و عدد المستفيدين (150.965)، وذلك لان التجارة المحلية مخاطرها اقل والدخول فيها تمتاز بالسهولة والعائد يكون يوميا، أما سجل أدنى مبلغ في القطاع الصناعي (4.510)، وهذا راجع لطبيعة القطاع والتمويل اللازم له، إذ أن هذا القطاع بطبيعته يحتاج إلى تمويل أكبر من التمويل المخصص للتمويل الأصغر

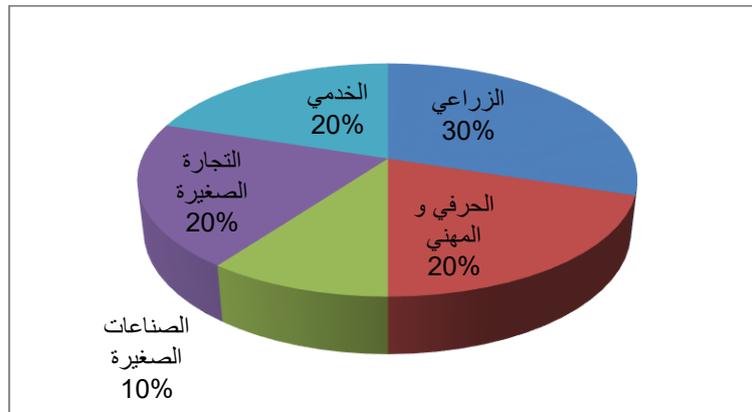
الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (4-47): أهم القطاعات المستهدفة بالتمويل الأصغر ونسبة مساهمتها

الرقم	القطاع	نسبة المساهمة (%)
1	الزراعي	30
2	الحرفي والمهني	20
3	الصناعات الصغيرة	10
4	التجارة الصغيرة	20
5	الخدمي	20
	الإجمالي	100

المصدر: موقع بنك الإدخار و التنمية الاجتماعية، [http://www.ssdbank.com/financing\\_form.php](http://www.ssdbank.com/financing_form.php)، تاريخ الاطلاع : 2021/04/05. نلاحظ من خلال الجدول أن البنك خصص أكبر مساهمة للقطاع الزراعي بنسبة 30%، وهذا يدل على السياسة الرامية التي ينتهجها البنك للنهوض بالقطاع الزراعي في السودان، وخصص 10% لقطاع الصناعات الصغيرة، في حين خصص نسبة مساهمة ب 20% لباقي القطاعات.

الشكل (4-21): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التمويل الأصغر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة

### 2.2.1.2 التمويل ذات البعد الاجتماعي

إن أهداف البنك لا تقتصر فقط على تخفيف حدة الفقر من خلال تقديم التمويل الأصغر للفقراء، بل يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولايات السودان من خلال تمويل البنى الأساسية لتخفيف من شبكات المياه، ومشروعات الصحة، مشروعات التعليم، شبكات الكهرباء والطرق وغيرها من البنى التحتية.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (4-48): مساهمة التمويل ذات البعد الاجتماعي في مختلف القطاعات

(المبالغ بالملايين جنية)

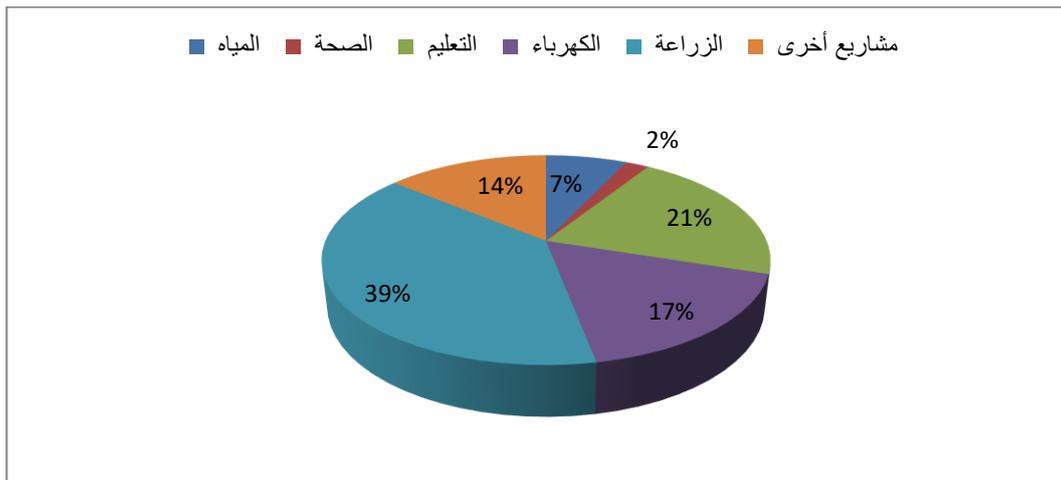
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	إجمالي القطاع
المياه	24.265	32.933	33.492	5.009	1.321	96.846
الصحة	3.733	933	15.938	6.595	2.731	29.930
التعليم	16.717	42.193	81.297	39.654	131.837	311.680
الكهرباء	128.960	23.388	17.036	39.235	24.463	253.440
الزراعة	41.487	22.620	119.208	130.469	296.456	568.753
مشاريع أخرى	12.960	9.005	41.601	15.725	128.181	196.820
المجموع	228.221	130898	308554	236.685	584.989	1.457.469

المصدر : موقع مصرف الإدخار و التنمية الاجتماعية، [http://www.ssdbank.com/financing\\_form.php](http://www.ssdbank.com/financing_form.php) ،

تاريخ الاطلاع : 2021/04/05

بلغ حجم تمويل البنى التحتية المنفذ خلال سنة 2017 مبلغ قدره 585 مليون جنية، حيث يمثل القطاع الزراعي 50%، قطاع التعليم 23%، و بقية القطاعات الأخرى 23% و قطاع الكهرباء 4%. حيث وجه البنك مبلغ 5.3 مليون جنية لتمويل مشروعات المسؤولية المجتمعية لقطاعات الصحة، التعليم، و قطاعات تنمية أخرى.

الشكل (4-22) :نسب مساهمة التمويل ذات البعد الاجتماعي في مختلف المجالات



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

### 3.1.2 مساهمة البنك في الشمول المالي

يساهم البنك في تحقيق الشمول المالي، حيث قام خلال الفترة من 2013-2017 بإدخال 2.075.570 مواطنا للتعامل مع الجهاز المصرفي والاستفادة من الخدمات المتاحة وذلك عبر فتح الحسابات المصرفية ومنح التمويل الأصغر وفقا لعدة آليات وبرامج منها التوسع في فتح الفروع والصرافات الآلية، تسهيل إجراءات فتح الحسابات، تطوير الخدمات التقنية والمنتجات ونظم الدفع الالكتروني، خفض هامش أرباح التمويل، خفض تقديم وقت الخدمة وتقديم خدمات في إطار المسؤولية الاجتماعية يقوم المصرف بتقديم خدمات اجتماعية تتمثل:

- صرف كفالة الطلاب بالتنسيق مع صندوق دعم الطلاب لما لا يقل عن 200 ألف طالب، منهم ما يفوق 160 طالب عبر البطاقة المصرفية في 12 ولاية؛
- تقديم خدمات الحج والعمرة؛
- صرف معاشات الخدمة المدنية والقوات المسلحة وربطهم بالمصرف لتمويلهم مشروعات صغيرة؛
- صرف مرتبات الأئمة والمؤذنين عبر البطاقات المصرفية؛
- صرف كفالات الأيتام بالتنسيق مع ديوان الزكاة؛
- صرف مرتبات العاملين بالدولة عبر فروع المصرف؛
- تسهيل حصول على خدمات الادخار.
- كما أتاح المصرف التدريب لعدد 960 طالب وطالبة بالتدريب حسب طلب كلياتهم لربط الدراسة بالعمل على أرض الواقع.

### 3.1.2 أهم التمويلات الملائمة لتمويل المؤسسات المصغرة في البنك

من أهم التمويلات المقدمة من طرف البنك وملائمة لتمويل المؤسسات المصغرة كالتالي:

#### 1.3.1.2 تمويل المشروعات بالقروض الحسنة<sup>1</sup>

هناك عدة مشاريع يقوم البنك بتقديم القروض الحسنة لغرض تمويلها.

**1.1.3.1.2 القرض الحسن للمرأة الريفية:** تم إنشاء صندوق القرض الحسن للنساء بالمنتجات بالمناطق الريفية وبتنفيذ من وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية، حيث يهدف هذا المشروع لزيادة دخل المرأة الريفية وتطويرها،

<sup>1</sup> بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص32.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

بلغ التمويل المنفذ 2.496 ألف جنيه خلال سنة 2017 لعدد 1.058 مستفيد، مقارنة بإجمالي المبالغ المنفذة والمقدرة 19.885 ألف جنيه في نهاية سنة 2017 لعدد 14.837 مستفيدة.

**2.1.3.1.2 القرض الحسن لذوي الإعاقة:** أعدت وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية عبر المصرف مشروعا متكاملًا لتمويل أنشطة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث بلغ التمويل 454 ألف جنيه لعدد 242 مستفيد خلال سنة 2017 لتصبح جملة المبالغ المنفذة والمقدرة بـ 1.988 ألف جنيه في سنة 2017، حيث استفاد منها 1.2268 معاقًا.

**3.1.3.1.2 القرض الحسن للنساء الفقيرات:** يهدف المشروع إلى الاسهام في تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص عمل أفضل للنساء الفقيرات، ونشر ثقافة التمويل الأصغر بالمناطق الريفية، بلغ التمويل المنفذ 864 ألف جنيه لعدد 676 مستفيدة في سنة 2017، مقارنة بإجمالي المبالغ والمقدرة بـ 1.473 ألف جنيه لعدد 1.285 مستفيدة خلال سنة 2017.

**4.1.3.1.2 القرض الحسن لمنسوبي العوز المناعي:** يقدم المصرف خدمات التمويل الأصغر للأفراد والجمعيات الولائية لمنسوبي الجمعية السودانية لرعاية المتعاشين مع فيروس الايدز وفق ضوابط وشروط تمويل ميسرة بصيغة القرض الحسن حسب الاتفاقيات الواردة في الاتفاقية، حيث بلغ عدد المستفيدين 604 فرد و15 جمعية بمبلغ 2.929 ألف جنيه.

**5.1.3.1.2 القرض الحسن للطلاب (تسليف الطالب الجامعي):** يقوم المصرف بتسليف الطالب الجامعي، ويهدف المشروع إلى رفع العبء عن الأسر الفقيرة حيث يتيح للطلاب الاستقرار الأكاديمي والمعيشي عبر توفير تمويل الرسوم الجامعية والسكن وغيرها من مستلزمات التعليم العالي بصيغة القرض الحسن، قدر حجم التمويل 9.103 ألف جنيه لعدد 2.901 في سنة 2017 مقارنة بإجمالي المبالغ والمقدرة بـ 38.629 ألف جنيه لعدد 15.056 طالب وطالبة.

### 2.3.1.2 التمويل النقدي المباشر للفقراء

تم اختيار المصرف ليقوم بتوزيع الدعم النقدي المباشر لمستحقيه بكل ولايات السودان، بواسطة ديوان الزكاة وشركة سودابوست "بنسبة لا تقل عن 95%، واستهدف 500 ألف مستحقًا، وحالياً يقوم المصرف بتوزيع الدعم الاجتماعي لعدد 24.931 ويسعى المصرف لتحويل المستفيدين من الدعم النقدي المباشر إلى عملاء تمويل

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

أصغر، كما تبني البنك المركزي العديد من المبادرات لتحفيز التمويل الأصغر من أجل النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال<sup>1</sup>:

- منح البنوك التي تتوسع في توجيه التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوافز في شكل خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق على البنوك بما يتراوح بين 2-5%.
- رفع سقف التمويل الأصغر من 50 ألف جنيه إلى 100 ألف جنيه.
- تيسير إجراءات منح التمويل الأصغر وذلك بإصدار تعميم يسمح للبنوك بقبول الضمانات غير التقليدية.
- توفير تمويل بصيغة المضاربة المقيدة لمؤسسات التمويل الأصغر وعددها 44 مؤسسة.
- توفير التمويل لشباب الخريجين من خلال محفظة تمويل شباب الخريجين بهدف تمويل مشروعات شباب الخريجين على زيادة الأعمال مع إعطاء الأولوية للإناث وأصحاب المهن الزراعية والحيوانية والحرفية.

### 2.2المطلب الثاني : تجربة التمويل الاسلامي المصغر بماليزيا - دراسة مؤسسة أمانة اختيار بماليزيا

#### وبرنامج الانصار ببنك اسلام بماليزيا -

تعتبر التجربة الماليزية من أنجح التجارب في مجال التمويل المصغر من خلال اعتمادها على سلسلة من الاستراتيجيات لتطوير وتنمية مؤسساتها المصغرة والصغيرة، وركزت هذه الاستراتيجيات على سياسة ملائمة للتصدي للفقير، لذلك تبنت خطة لتطوير مؤسساتها المصغرة والصغيرة، فضلا عن زيادة فرص تمويلها، وتوسيع اسواقها، وقدرتها التنافسية وذلك لنجاح المؤسسة المصغرة الماليزية.

إذ يعتبر قرار الحكومة الماليزية سنة 2003 والمتمثل في منح كل من البنك الزراعي الماليزي وبنك الادخار الوطني راس مال قدره 132 مليون دولار و79 مليون دولار على التوالي، مما ساعد على تشغيل وتفعيل أنشطة التمويل المصغر بماليزيا، فضلا عن ذلك انشاء برامج تمويل المصغر وفر منتجات مالية للشرائح الفقيرة والاسر المنتجة، وذوي الدخل المنخفض<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>عبد الله آدم عبد الله احمد، مرجع سابق، ص90.

<sup>2</sup>مجلة اتحاد المصارف العربية : سياسة التمويل الأصغر للحد من ظاهرة الفقر ، تجربة أمانة اختيار ماليزيا ، منتدى إمكانية استفادة مؤسسات التمويل

الأصغر بين التجارة العالمية و المحلية في التمويل الأصغر ، 23 جوان 2010 ، ص109.

## 1.2.2 نبذة عن مؤسسة أمانة إختيار (AIM) و آلية عملها

تعتبر مؤسسة أمانة إختيار ماليزيا من المؤسسات الرائدة والاكثر نجاحا في مجال الائتمان المصغر في ماليزيا، فقد ساهمت بشكل رئيسي في التخفيف من حدة الفقر وخاصة بين النساء الريفيات، حيث تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ماليزيا بشكل كبير مما أثر على نسبة الفقر التي انخفضت بشكل ملحوظ من 73.7% في سنة 1980 الى 1.7% في سنة 2012، مما يثبت أن مؤسسة أمانة إختيار لها دور فعال ومهم في التقليل من نسبة الفقر بماليزيا عن طريق خلق رواد أعمال مصغرة ذو دخل مرتفع من فئة الفقراء القادرين على العمل مما حفز الى التوجه نحو المزيد من الشمول المالي في ماليزيا.

**1.1.2.2 التعريف بمؤسسة أمانة إختيار(AIM):** تأسست مؤسسة أمانة إختيار ماليزيا سنة 1987 كإمانة خاصة تحت عقد اتحاد الامانات سنة 1952، ووظيفتها الأساسية هي مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء الماليزيين وهي تعتبر أكبر مؤسسة للاقراض قصير الأجل في ماليزيا، وتوجد أنشطتها حاليا في عشر ولايات ماليزية، تنشط هذه المؤسسة مع النساء المعيلات لأسر فقيرة تأسست أمانة إختيار على فكرة بنك غرامين " Grammeen Bank" ببينغلاديش لمحاربة الفقر عن طريق منح القروض الصغيرة للفقراء إلا أن الفرق بين بنك غرامين ومؤسسة أمانة إختيار هو أن أمانة ليست مصرفا مثل غرامين بنك، كما أن هذه المؤسسة لا تتقاضى فوائد ربوية مقابل تقديم القروض للفقراء، حيث تتبع الطرق الاسلامية في منح القروض وتأخذ 4% من نسبة القروض كخدمات إدارية، وتعمل المؤسسة وفق الصيغ الإسلامية والمتمثلة في المضاربة والمشاركة، يتم إدارتها من قبل مجلس أمناء يضم: ممثلين عن وزارة المالية، وحدة التخطيط الاقتصادي (EPU)، وحدة تنسيق التنفيذ (ICU)، وزارة التنمية الريفية والاقليمية، والافراد المعينين على أساس القدرات الشخصية، يعقد اجتماعين على الأقل خلال العام، يترأسها مدير تنفيذي، وفي سنة 2009 تأسس المجلس الاستشاري، يتشكل من أعضاء ذوي خبرة عالية في الشريعة والدراسات الاسلامية والمالية يتمتعون بالخبرة في تطوير منتجات التمويل الاسلامي، وقادرون على تقديم المشورة الراسخة فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية<sup>1</sup>.

## 2.1.2.2 الدعم الحكومي لمؤسسة أمانة إختيار ماليزيا وآلية عملها

تعتمد مؤسسة أمانة إختيار بشكل كبير على الدعم الحكومي وغير الحكومي لتحقيق أهدافها بتوفير التمويل اللازم والملائم لكافة الشرائح المستهدفة من خلال طريق عمل منظمة وناجحة.

<sup>1</sup>المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تتمثل في كل صيغ التمويل الإسلامي سواء كانت صيغ البيوع أو مشاركات أو صيغ خيرية كالزكاة، القرض الحسن، الوقف.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

1.2.1.2.2 الدعم الحكومي لمؤسسة أمانة اختيار

تحظى مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا من الدعم المالي والمعنوي من كل من الحكومات الفدرالية والولائية لتغطية تكاليفها التشغيلية، كما تتلقى الدعم المالي من المنظمات والهيئات الحكومية والمتعلقة بالتنظيم المشترك بوشات العمل والبرامج التدريبية لصالح المستفيدين من برامجها التمويلية، كما قامت الحكومة الماليزية بمنح مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا منحة مالية سنوية من الميزانية لتغطية التكاليف التشغيلية بنسبة 60% خلال الاعوام 1989-1990، كما قدمت حكومات الولايات مساعدات ودعم تراوحت نسبتها ما بين 10% و40% سنويا من إجمالي تكاليفها التشغيلية في الولايات التي تعمل فيها مما يحفز مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا على تقديم قروضها التمويلية لشرائح كبيرة من الأسر الماليزية الفقيرة في المناطق الريفية بماليزيا، ومساعدتها في عدم خلق ضغوط فيما يخص الاعتماد على التمويل الذاتي.

كما تقوم مؤسسة امانة اختيار ماليزيا بتغطية تكاليفها التشغيلية عن طريق رسوم الخدمات المفروضة على مجموعات الشرائح الفقيرة والمتعاملين معها عبر برامجها التمويلية المختلفة، بالإضافة لما تتلقاه هذه المؤسسة من منح مالية من الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية والمصارف والمؤسسات المالية المختلفة، بالإضافة للهيئات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ملخصة في:

الجدول (49-4): مختلف المنح الموجهة لمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (مليون دولار أمريكي)

النسبة %	المبلغ	مصدر الدعم
76.20	78.9	قروض حسنة من الحكومة الاتحادية
4.73	4.9	منح حكومية
7.15	7.4	قروض مسيرة من مؤسسات مالية
1.01	1.05	قروض حسنة من مؤسسات مالية
3.28	3.4	منح من وزارة التنمية الريفية
7.63	7.9	منح من الحكومات الولائية المختلفة
100	103.55	المجموع

المصدر : اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص 111.

من خلال الجدول يتضح ان الدعم الحكومي مصدره القروض الحسنة من الحكومة الاتحادية يليه منح الحكومات الولائية المختلفة والقروض المسيرة من المؤسسات المالية، ثم تاتي المنح الأخرى، حيث كان للدعم

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الحكومي والدعم المقدم من المؤسسات المالية الأخرى الدافع الرئيسي في التغطية الواسعة لمؤسسة امانة اختيار ماليزيا لاكبر مجموعة من شرائح المجتمع الماليزي.

إن الهدف الرئيسي لانشاء مؤسسة امانة اختيار ماليزيا هو مساعدة الأسر الفقيرة والأسر ذات الدخل المنخفض لتحسين مستواها المعيشي والتقليل من الفقر باعتمادها على وسائل ارشادية خيرية تستخدمها في عملية تمويل الانشطة المدرة للدخل، و بتركيزها على النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تحديد وتسجيل الاسر الفقيرة جدا والفقيرة والمنخفضة الدخل؛
- تنصيب وتنظيم ممثلي للأسر في شكل مجموعات ومراكز ليسهل التعامل معها؛
- ضمان او زيادة دخل الاسر الفقيرة عن طريق تحفيزها للاستفادة من خدمات المؤسسة.

### 2.2.1.2.2 آلية عمل مؤسسة أمانة إختيار

ترتكز طريقة عمل أمانة اختيار ماليزيا على البعد الاجتماعي للقضاء على الفقر و إتاحة فرص عمل للأسر الفقيرة، حيث نجد ان غالبية مؤسسات التمويل المصغر تركز في المقام الاول على القروض الصغيرة بينما تهتم أمانة اختيار ماليزيا بأنواع إضافية من خدمات لخلق تغيير مستدام، مما يجعلها تتميز عن باقي مؤسسات التمويل المصغر الأخرى.

خلال مدة نشاطها التي تقارب ثلاثة عقود، استطاعت أمانة اختيار ماليزيا إثبات قدرتها في مجال التمويل المصغر الاسلامي، إذ تعمل على إنشاء المشاريع المصغرة والصغيرة من بين الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض من خلال إنشاء نظام بيئي يساعد على تطوير رواد الاعمال، بالإضافة الى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المرافقة كالتعليم المالي، التدريب على ريادة الاعمال، دعم سلسلة القيمة والخدمات الاجتماعية، وحتى تستطيع المؤسسة تحقيق خطتها فانها تركز على مجموعة من المهمات والمبادرات تتمثل في<sup>2</sup>:

- توفر مجموعة متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية للأسر ذات الدخل المنخفض؛
- توفير البنية التحتية التكنولوجية ونظام الدعم في تقديم المنتجات والخدمات لتعزيز راس المال البشري من خلال غرس ثقافة التعلم، والابتكار المستمر؛
- أن تكون مؤسسة تمويل متناهي الصغر قوية، مستقرة، مستقلة ومستدامة؛

<sup>1</sup>Cordelia Mason ,Wan Nursofza Wan Azmi , Raymond Madden ,Aiming For Greater Financial Inclusion Through Sustainable Development :The Story of AIM (Amanah Ikhtiar Malaysia) , Asian Institute of Finance,Kuala Lumpur/Malaysia ,2015,p2

<sup>2</sup>Cordelia Mason ,Wan Nursofza Wan Azmi,op cit , p8.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

- دعم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحيط بالمؤسسة من خلال نظام إيكولوجي شامل وغرس ثقافة التطوع داخل المجتمع لتمكينهم من تعزيز قدراتهم على دفع الزكاة وانشاء الأوقاف.
- أما فيما يخص المبادرات المطبقة لتحسين المستوى المعيشي والحالة الاجتماعية والاقتصادية للعملاء المستهدفين، تقترح من خلال :
- تقوية نظام المتبع لديها من خلال تقديم منتجات التمويل المصغر الإسلامية المتنوعة ؛
- بث روح التكافل بين الموظفين والمستفيدين وحثم على البدء في ممارسة دفع كنوع من تحمل المسؤولية؛
- تعزيز ثقافة العمل ونماذج الاعمال من خلال تنفيذ الاشراف اللامركزي المكثف؛
- إعداد خطة استراتيجية مستقبلية لعمل المؤسسة تنتهج من خلالها المؤسسة تحسين جودة خدماتها واحتلالها الصدارة في ميدان التمويل المصغر الاسلامي بماليزيا وحتى دوليا.

### 2.2.2 آليات التمويل المصغر بمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا

تعمل مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا كمؤسسة تمويل مصغر اسلامي، إذ يتم تقديم الائتمان المصغر بدون فوائد في شكل قروض حسنة، ويترتب على المستفيدين دفع رسوم إدارية بنسبة 10%، حيث توجه مختلف التمويلات للطبقات الفقيرة الراغبة في إنشاء عملها الخاص، والتي حرمت من التمويل البنكي بسبب ضعف ملاءتها المالية وعدم قدرتها على توفير الضمانات أو إستوفاء شروط تمويل البنك، لذلك توفر المؤسسة تمويلا مصغرا دون الحاجة الى ضمانات، إذ تعتقد المؤسسة ان الفقراء وذوي الدخل قادرون على اخراج انفسهم من الفقر إذا ما حصلوا على الخدمات المالية.

**1.2.2.2 عروض التمويل المعتمدة بأمانة اختيار ماليزيا:** تقدم المؤسسة توليفة من العروض التمويلية تحتوي على منتجات تمويلية مختلفة موجهة لفئات مختلفة من الاسر الفقيرة التي يتم اختيارها بتطبيق استراتيجية متطورة تعتمد على ثلاث مراحل تتمثل في<sup>1</sup>:

- إشتقاق تقديرات دخل الاسر المعيشية القائمة على أساس البيانات المستمدة من إدارة الاحصاءات؛
- الاستناد الى مؤشر الاسكان الخام وذلك من خلال إجراء فهرسة منزل لتحديد درجة الفقر وكثافته لإعداد قائمة تمهيدية للعدد التقديري للاسر الفقيرة؛
- إجراء اختبار بالاعتماد على الطرق الكمية لمواصلة تحليل الدخل وحالة الفقر؛

<sup>1</sup> راجع الموقع الالكتروني لمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا: <https://www.aim.gov.my/>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/25.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

- تحديد الفئات التي لديها دخل أسري أقل من 350 رينجنت ماليزي من المؤهلين لتقديم طلب الحصول على التمويل.

2.2.2.2 منتجات التمويل بمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا: تقدم المؤسسة لعملائها مجموعة متنوعة ومتكاملة من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة للتمويل الخيري، وبغض النظر عن منتجات الائتمان المصغر (التمويل، الادخار، التامين)، فان عملائها لديهم إمكانية الوصول للعديد من مخططات التمويل صممت خصيصا لتلبية متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يوفر لهم مجموعة من المنتجات المالية تناسب احتياجاتهم المختلفة، إذ يحتوي البرنامج على أربع خدمات أساسية تتمثل في التمويل المصغر، الادخار، التامين والنمو الاقتصادي، وهي مقسمة بدورها إلى سبعة منتجات مالية موضحة في الجدول التالي :

الجدول (4-50): مختلف المنتجات المالية بمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا 2016

الخدمات	المنتجات	وصف المنتج	الغرض من المنتج
التمويل المصغر	تمويل اقتصادي	مبلغ التمويل الأولي يصل إلى 3000 رينجنت ماليزي إلى حد أقصى بقيمة 20000 رينجنت ماليزي، يعتمد التمويل اللاحق على سجلات السداد الحالية.	تمويل الأنشطة المدرة للدخل
تمويل تعليمي	تمويل تعليمي	يمنح للمستفيدين وعائلاتهم (بما فيهم الأطفال)	لتنمية مهاراتهم الإدارية وتلبية احتياجاتهم التعليمية
تمويل متعدد الأغراض	تمويل متعدد الأغراض	الاستهلاك المنزلي، التصليحات المنزلية / التجديدات. الاستثمارات (الأصول المنقولة).	لزيادة رفاهية المستفيدين
الادخار	أموال ادخارية جماعية وإجبارية	من 1 رينجنت ماليزي إلى 15 رينجنت ماليزي أسبوعيا	غرس عادات الادخار الجيدة، توليد أموال بين المجموعة، يتم التوفير في أسهم ما يسمى ب KOOPSAHABAT (AIMCOOPERATIVE) التي تمثل تنتمي هذه الأسهم للمستفيدين أنفسهم
التامين	صناديق الرفاهية والرفاهية الطوعية	2 رينجنت ماليزي شهريا بالإضافة إلى خصم 1% من التمويل الاقتصادي.	للتعويض عن الكوارث الطبيعية، رسوم المستشفى، الأمراض المزمنة، تغطية مصاريف الوفاة، التعثر في دفع

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

النمو الاقتصادي	تدريب وتطوير القدرات	التدريب على ريادة الأعمال، برامج تطوير الأعمال	مستحقات.
		لتطوير 90% من الأعضاء النشطين إلى رجال أعمال	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق خاصة بمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا.

يوضح الجدول المنتجات المالية المقدمة من طرف مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا لعملائها، والتي تركز خلالها على التمويل المصغر في شكل تمويل اقتصادي وهو أساس تمويل المشروع، وتمويل تعليمي الذي يعتبر جزء من التمويل الخيري لصاحب المشروع، بالإضافة إلى التمويل متعدد الأغراض والموجه للاستهلاك والرفع من سبل معيشة المستفيدين، ثم يأتي الادخار على شكل أموال جماعية إجبارية بقيمة صغيرة من شأنها أنترفع من روح المبادرة الجماعية والتعاون وتحمل المسؤولية المالية ثم التامين الذي يعبر عن نسبة من التمويل الاقتصادي لحماية أموال المشروع وبالتالي يمثل تمويل مكمل للتمويل الاقتصادي، وأخيرا تمويل النمو والتطوير على شكل تمويل تدريب المستفيدين على ريادة أعمالهم المصغرة وتزويدهم ببرامج حديثة لتطويرهم أعمالهم، وبالتالي فان مجموعة المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا تعمل في إطار متكامل لسد كل ثغرات الاحتياج المالي لصاحب المشروع المصغر من ذوي الدخل المنخفض والطبقة الفقيرة.

**3.2.2.2 عروض ومخططات التمويل المعتمدة من طرف مؤسسة أمانة اختيار:** تعمل مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا على تكوين عروض ومخططات تمويلية بتوفير منتجات مالية على شكل قروض حسنة مستهدفة أو موجهة للأسر الفقيرة في الريف الماليزي، معتمدة على عروض برامج تمويلية متنوعة.

تقدم مؤسسة أمانة اختيار عروض تتمثل في عرض التمويل التعليمي الخاص والذي تصل قيمته إلى 5000 رينجنت ماليزي، بفترة سداد أقصاها 100 أسبوع، وكذا عرض تمويل سكني تبلغ قيمته 10.000 رينجنت ماليزي، خلال فترة سداد أقصاها 100 أسبوع، حيث توجه العروض بالدرجة الأولى للأسر الفقيرة ذات السمعة الجيدة في ما يتعلق بسداد استحقاقاتها السابقة ضمن برامج المؤسسة، حيث تعمل على الربط بين التمويل الاجتماعي والاقتصادي لأصحاب المشاريع، خاصة أنها تستهدف فئة محدودي الدخل والفقراء من مؤسسي المشاريع المصغرة، وبالتالي حتى لا تؤثر حاجاتهم للتعليم والسكن على مدخول المؤسسة، وهذا ما يترجم إلى أن

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

هناك مبادرة جيدة تطبقها مؤسسة أمانة اختيار قائمة وفق مبادئ التمويل الإسلامي في عدم الفصل بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي في التمويل.<sup>1</sup>

#### 4.2.2.2 حصيلة نشاط التمويل الإسلامي المصغر بمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا

تعتبر المؤسسة أكبر متعامل في مجال التمويل المصغر الإسلامي بماليزيا، تضم أكثر من 55682 ألف مستفيد نشط على مستوى 151 فرعا موزعة في مختلف أرجاء البلاد، صرفت المؤسسة بشكل إجمالي ما يقارب 58 مليار رينجنت ماليزي مقدمة في شكل تمويل إسلامي مصغر لمختلف عملائها خلال الفترة (2007-2016)، حيث بلغت حصتها السوقية في صناعة التمويل المصغر الإسلامي أكثر من 50% خلال السنوات الخمس الأخيرة من نشاطها.

أما فيما يخص حجم التمويل المصغر الإسلامي الممنوح للفئة التي تعاني من الفقر الشديد، فقد تم إجراء إحصاء وطني شمل 269470 مستفيد في سنة 2014، ووجد أن نسبة 95% من المستجيبين قد تم النجاح في إخراجهم من الفقر، خاصة النساء منهم في إطار الأنشطة المدرة للدخل.

الجدول (51-4): حجم وقيمة التمويل الإسلامي المصغر بمؤسسة أمانة اختيار بماليزيا (2007-2016).

النسبة %	قيمة التمويل المصغر (مليون رينجنت ماليزي)	النسبة %	عدد المولدين (ألف ممول)	عدد الفروع	البيان السنوات
0.73	425	5.79	174	69	2007
0.97	566	6.35	191	69	2008
1.28	745	7.02	211	69	2009
2.38	1388	8.45	254	97	2010
3.49	2032	9.51	286	115	2011
16.20	9431	11.04	332	123	2012
16.26	9467	11.51	346	123	2013
19.49	11349	11.58	348	135	2014
19.56	11390	12.18	366	148	2015
19.64	11433	16.57	498	151	2016
100	58226	100	3006	-	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: <https://www.aim.gov.my/>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/25.

<sup>1</sup>Suraya Hanim Mokhtar, Micro Finance Performance in Malaysia, A Theses Doctoral of Philosophie in Finance, at Lincoln Université New Zetland, 2011, p38.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

من خلال الجدول يتضح عدد فروع المؤسسة وكذا تطور المستفيدين والمبالغ المالية المصغرة خلال الفترة (2007-2016)، فقد تم تزايد عدد الممولين من المؤسسة، فقد كان عددهم في سنة 2007 ب 174 ألف ممول، بقيمة تمويل مصغر بلغ 425 مليون رينجنت ماليزي، في حين تزايد العدد ب348 ألف ممول في سنة 2013 ليصل إلى 498 ألف ممول في سنة 2016 بقيمة تمويل مصغر قدر ب11433 مليون رينجنت ماليزي، موزعة ب151 فرع على مختلف الأراضي الماليزية، الأمر الذي يعبر على أن المؤسسة حققت نتائج عملها، ويعبر كذلك عن توسع الحصة التمويلية للمؤسسة من خلال تواصل عمل مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا ووصولها إلى اكبر عدد من المستفيدين وضخ اكبر المبالغ المالية للأسر الفقيرة من أجل إنشاء مشاريعها الخاصة وتحسين مستواها المعيشي.

#### 5.2.2.2 القطاعات الاقتصادية الممولة من طرف مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا

تقوم مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا بتمويل مجموعة من القطاعات الرئيسية من بينها الزراعة، التجارة، الخدمات، الصيد البحري والصناعات التقليدية وغيرها من القطاعات، والجدول الموالي يوضح مختلف القطاعات على حسب النمط المعيشي للمستفيدين:

الجدول (4-52): توزيع حجم وقيمة التمويل الإسلامي المصغر بالمؤسسة حسب قطاع النشاط لسنة 2016.

البيان	عدد الممولين (ألف مقترض)	قيمة التمويل الإسلامي المصغر (ألف مليون رينجنت)	نسبة التمويل %
القطاعات			
الزراعة	8466	194252	16.99
التجارة	19289	442584	38.71
الخدمات	3523	80834	7.07
الصناعات التقليدية	14321	328594	28.74
الصناعات التحويلية	2875	65970	5.77
الصيد البحري	1355	31099	2.72
المجموع	49829	1143333	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <https://www.aim.gov.my/>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/25.

#### 3.2.2 برنامج الأنصار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك إسلام ماليزيا

يسعى بنك إسلام ماليزيا إلى تقديم المزيد من الدعم والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الرفع من نسب التعامل مع المؤسسات التي ترغب في التمويل منه، والتي تعاني دائما من مشاكل التمويل ولهذا قام

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

باستحداث برنامج تمويلي تحفيزي لهذا النوع من المؤسسات يحمل اسم برنامج الأنصار وتحت شعار " نم مشروعك مع تمويلنا السريع والبسيط "

يعتبر برنامج الأنصار هو برنامج تمويلي تم إطلاقه في 02 أبريل 2015، وهو عبارة عن تعاون استراتيجي بين تابونج حاجي (TabongHaji) وبنك إسلام ماليزيا، لدعم رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل الضروري لرأس المال العامل، حيث يقدم هذا البرنامج نوعين من التمويل: التمويل التجاري (التوريق)، والتمويل عن طريق الإجارة ثم البيع.

**1.3.2.2 التمويل التجاري (التوريق):** هو منتج تمويل مصمم للأعمال والمشاريع المملوكة كلية 100% للمسلمين البومبيترا، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجاتهم من رأس مال العامل، والنفقات الرأسمالية وهو عبارة عن شراء سلعة بثمن مؤجل، ثم بيع السلعة المشتاة من قبل المشتري نقدا إلى شخص آخر غير البائع الأصلي ويقدم هذا المنتج وفقا للمعايير التالية:

- أن يستخدم هذا التسهيل التمويلي في السلع الحلال والعمليات التجارية فقط؛
- أن تكون المؤسسة تنشط في المجال التجاري لمدة سنتين على الأقل؛
- الحد الأدنى لتحقيق الأرباح سنة واحدة.

يتم الحصول على التمويل المطلوب مستحق الدفع خلال فترة الحياة التي وافق عليها البنك، ويتراوح مبلغ التمويل المقدم ما بين 50.000 رينجت ماليزي و 1000.000 رينجت ماليزي متضمن بما في ذلك المساهمة التكافلية والرسوم القانونية، ويقدر معدل ربح البنك 4.5% سنويا، ثابت طوال مدة التمويل ويكون محسوب على أساس معدل ثابت، ويعتمد هامش التمويل على ما يلي:

الجدول (4-53): هامش التمويل لعقد التوريق في بنك ماليزيا (برنامج الأنصار)

الغرض	هامش التمويل
رأس المال العامل	يصل إلى 30% من آخر مبيعاتها السنوية
تمويل العقد	80% كأقصى حد من قيمة العقد
النفقات الرأسمالية	90% من سعر شراء الأصول

Source: AL- Ansari SME Financing, Product Disclosure Sheet – Al-Ansari Business Financing-I (Tawarruq),

<http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/PDS-BusinessFinancing-iTawarruq-en.pdf> , p01.16/02/2022

**2.3.2.2 الإجارة ثم البيع:** عبارة عن منتج يسمح للعميل بتأجير أصل ثم شراء هذا الأصل من البنك في نهاية مدة التأجير، حيث يضم هذا المنتج نوعين من العقود: العقد الأول هو عقد إجارة والثاني هو عقد بيع حيث في

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

العقد الأول يقوم البنك بتأجير أحد الأصول إلى العميل بدفع إيجار متفق عليه خلال فترة زمنية معينة، وعند انتهاء فترة التأجير المتفق عليها، يدخل العميل في العقد الثاني الذي يقوم على شراء هذا الأخير للأصل المستأجر من البنك بسعر متفق عليه يقدم هذا المنتج للعميل نسبة 4.5% سنويا ثابتة طوال فترة التمويل محسوبة على أساس معدل ثابت، وخلال فترة الحيازة يكون قسط الإيجار ثابتا، وهو أيضا منتج مصمم للأعمال والمشاريع المملوكة كلية 100% للمسلمين البوميوترا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجاتهم من النفقات الرأسمالية، ويقدم هذا المنتج نفس المعايير المعتمدة لتحديد هامش التمويل للتوريق التجاري.

الجدول (4-54): هامش التمويل عقد الإجارة ثم البيع مخصص لبرنامج الأنصار

الغرض	هامش التمويل
النفقات	90% من سعر شراء الأصول

Source: AL-ANSAR SME FINANCING Product Disclosure Sheet – Al-AnsarIjarahThummaBai-

<http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/PDS-IjarahThummaBai-i-en.pdf> , p01, 16/02/2022.

يعتبر برنامج الأنصار هو تجربة حديثة مميزة موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لتلبية حاجاتها التمويلية من رأس المال العامل والنفقات الرأسمالية لضمان عملها واستمرارها، كما يعمل بنك إسلام ماليزيا من خلال هذا البرنامج التسهيلي على مساعدة هذا النوع من المؤسسات، ومحاولة إدخال الأدوات وعقود أخرى كعقود المشاركات ضمن هذا البرنامج مستقبلا، والتي تستخدم في كأدوات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 3.2 المطب الثالث: تجربة التمويل الاسلامي المصغر في البنك الاسلامي البحريني وبنك الاسرة في البحرين.

يُدرج بنك البحرين الاسلامي ضمن قائمة سوق البحرين للاوراق المالية، كما يخضع البنك لاشراف مصرف البحرين المركزي، يبلغ عدد فروع المحلية 5 فروع وقد تمكن من تأسيس اكبر شبكة مصرفية له في اوساط البنوك الاسلامية العاملة في مملكة البحرين، وتقدم هذه الفروع لعملائها، سواء من الافراد او الشركات خدمات مصرفية ذات جودة عالية و فرص تمويلية واستثمارية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

### 1.3.2 نبذة حول بنك البحرين الاسلامي: تأسس بنك البحرين الاسلامي سنة 1979 باعتباره اول بنك اسلامي

تجاري في مملكة البحرين، ويبلغ رأسمال البنك المصرح به ما قيمته 200 مليون دينار بحريني كما يبلغ رأس المال المدفوع ما قيمته 94.7 مليون دينار بحريني ومنذ بدايته الأولى، سجل بنك البحرين الاسلامي نموا مطردا، ففي نهاية سنة 2015 بلغت اموال مساهمي البنك ما يقارب من مبلغ 110 مليون دينار بحريني، هذا

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الى جانب الموجودات التي بلغت قيمتها اكثر من 976 مليون دينار بحريني، لقد حافظ البنك على مكانته في قطاع البنوك الاسلامية، وذلك من خلال تبني طرح منتجات اسلامية استثمارية وتمويلية مبتكرة المدعمة بالخدمات المصرفية الكبيرة والمقدمة من قبل البنك للأفراد والشركات.

### 2.3.2 برنامج "تمويل" في بنك البحرين الاسلامي للتنمية

يعتبر برنامج "تمويل" إحدى الآليات المقدمة من صندوق العمل "تمكين" الذي من ضمن أهدافه مساعدة القطاع الخاص على تحسين وتطوير إنتاجيته ونموه من خلال المساهمة في توفير التسهيلات التمويلية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المؤسسات المصرفية في البحرين، بلغ عدد المؤسسات المصرفية التي تقدم التمويل إلى القطاع حوالي 25 مؤسسة، بالإضافة إلى ذلك يعتمد قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلي المتمثلة في بنك البحرين للتنمية، وبنك الإبداع وبنك الأسرة، ويعتمد أيضا على بنوك التجزئة كأحد مصادر التمويل المحلي.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حوالي 9.3 مليار بحريني سنة 2018 في حين بلغت نسبة التمويل المقدم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الإجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي نحو 5%، من ناحية أخرى بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي 474.1 ألف دينار بحريني سنة 2018 بمعدل نمو 9% عن سنة 2017 الذي منحت فيه تسهيلات ائتمانية غير مصرفية بقيمة 435.5 دينار بحريني<sup>1</sup>.

### 3.3.2 تجربة بنك الأسرة البحرين

يسعى بنك الأسرة البحرين إلى تقديم التمويل لمجموعة من الفئات والتي تتمثل في: العائلات ذوي المداخل المحدودة الأسر الفقيرة والتي تستفيد من إعانات اجتماعية حكومية، المشاريع المصغرة كمشاريع "أسر منتجة" لدى وزارة التنمية الاجتماعية، الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة الراغبين في استحداث مشاريع مصغرة.

1.3.3.2 نبذة عن بنك الأسرة البحرين: تأسس البنك بتاريخ 2009/07/08 وانطلق أعماله مع مطلع 2010، يعد أول بنك اجتماعي إسلامي للتمويل متناهي الصغر والمتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تمكين الأفراد وإطلاق قدراتهم وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال مؤسسة تنمية متخصصة في توفير

<sup>1</sup> هبة عبد المنعم، د. الوليد طلحة، أ. طارق إسماعيل، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص69.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

التمويل المتناهي الصغر كأحد آليات الدعم لأصحاب الدخل المحدود، كما له دور مهم وأساسي في تفعيل السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للعائلات الفقيرة والمحتاجة من خلال توفير خدمات التمويل المناسبة والملائمة لهذا النوع من شرائح المجتمع، بالإضافة إلى إنشاء العديد من الشراكات والاتفاقيات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإنمائية المختلفة لأجل تنمية عمل البنك وزيادة إجمالي عدد المستفيدين من داخل وخارج مملكة البحرين<sup>1</sup>.

### 2.3.3.2 المنتجات التمويلية المقدمة من طرف بنك الأسرة البحريني

يقوم بنك الأسرة في البحرين بتقديم المنتجات التمويلية من خلال برامج تمويلية ومن أهمها:

**1.2.3.3.2 برنامج غرامين:** يقوم البنك بتقديم برامج تمويلية لا تتطلب ضمانات كبيرة من طرف الأسر المحتاجة إذ يقدم برنامج غرامين التمويلي اعتمادات مالية تتراوح بين 500 دينار بحريني لغاية 3000 دينار بحريني، كما يتم تمويل الفرد على أساس خبرته في إدارة المشروع وأدائه في التمويلات السابقة، و يمنح عادة لجميع الأفراد الجدد من 500 دينار بحريني لغاية 1500 في البداية مع فترة سداد تتراوح بين 3 أشهر إلى 24 شهر كحد أقصى، وإذا استطاع الفرد دفع جميع المستحقات الواجبة عليه، فإنه يكون مؤهلاً لأخذ نفس المبلغ أو أكثر بشرط أن يكون السداد في الوقت المتفق عليه، كما يتوجب كذلك على الزبائن المكتتبين في برنامج غرامين فتح حساب توفير بمبلغ 10 دينار، تضاف إلى مبلغ مدخراتهم، كما يتم تحفيزهم نحو إيداع مبلغ 5 دينار شهرياً كحد أدنى مع كل قسط و الغاية من هذا كلها تشجيع الزبائن على حفظ وإدارة الأموال بحكمة<sup>2</sup>.

### 2.2.3.3.2 برنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

ويهدف بنك الأسرة البحريني من خلال هذا البرنامج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، منح الدعم والمساعدة التي تساهم في تطوير وزيادة كفاءة أصحاب المشاريع فيما يرتبط بالتأقلم مع سوق العمل وشغل مكانة مرموقة وناجحة في القطاع الذي يعملون فيه، كما يسعى البرنامج على تقديم الدعم المالي والاستشاري لهذا النوع من المؤسسات بمختلف أنواعها ومجالات أنشطتها، ويقدم البنك من خلال برامج تمويل المشاريع المتناهية الصغر الخدمات التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لبنك الأسرة البحريني: <https://fmh.bh/ar/about>، تاريخ الاطلاع عليه : 2022/02/19

<sup>2</sup> برنامج غرامين متاح على الموقع الإلكتروني: <https://fmh.bh/ar/grameen-program/>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/19.

<sup>3</sup> برنامج دعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة متاح على الموقع الإلكتروني: <https://fmh.bh/ar/micro-enterprise-finance-mef>، تاريخ

الاطلاع : 2022/02/19.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

- المساعدة في صياغة الاستراتيجيات وكذلك خطة تسويقية للمشروع؛
- رصد ومتابعة المشروع لتقييم الأداء بكل شهري؛
- المساعدة في إعداد الدفاتر والتقارير المحاسبية؛
- التأكد من استخدام الأمتل لمبلغ التمويل.

### 3.2.3.3.2 برامج تمويل المشاريع المنزلية

من خلال هذا البرنامج يتم تمويل الزبائن الذين يزاولون أنشطتهم بالمنزل، بأغلفة مالية تتراوح بين 500 دينار بحريني إلى 3000 دينار بحريني، ويتم تحديد مبلغ التمويل على أساس طبيعة المشروع وكفاءة الزبون، وكذا دراسة بعض المعطيات المرتبطة بالمشروع كحجم المبيعات والتكاليف، تتراوح مدة السداد في إطار هذا البرنامج ما بين 03 أشهر إلى 24 شهر كحد أقصى، وقد استفاد من هذا البرنامج أكثر من 1300 زبون على مدى 04 أعوام من التأسيس.

### 4.2.3.3.2 برامج دعم المنظمات غير الحكومية

قام بنك الأسرة البحريني كذلك باستحداث برنامج خاص لدعم المنظمات غير الحكومية، يتم من خلاله منح تمويلات مالية لها، والتي بدورها هي الأخرى تقوم بإعادة تمويل عملائها، وقد يصل سقف التمويل لهذا البرنامج حدود 100.000 دينار بحريني على أساس شروط يتم الاتفاق عليها مسبقا.

وبالتالي فان بنك الأسرة البحريني استطاع في ظرف 4 سنوات من تأسيسه رفع مستوى المعيشة، وتحسين المداخل لمئات من الأفراد والأسر ذوي الدخل المحدود، كما نجح البنك كذلك في تقديم تمويلات مطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لأكثر من 1700 بحريني من أصحاب المشاريع المصغرة، كما عقد البنك أيضا العديد من الاتفاقيات والشراكات مع عدة منظمات غير حكومية قصد تنمية أعمال البنك وتوسيع دائرة المستفيدين<sup>1</sup>.

3. المبحث الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة حول فعالية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (البنك العربي الدولي الإسلامي بالأردن، بنك دبي الإسلامي بالإمارات، وبنكي البركة والسلام بالجزائر).

إن طبيعة عمل البنوك الإسلامية لا تختلف عن البنوك التقليدية من حيث كونها وسيط مالي يعتمد على حشد وتعبئة المدخرات لإعادة ضخها في الاقتصاد، ونظرا لاتساع مجال تقييم النشاط المصرفي الإسلامي

<sup>1</sup> برنامج دعم المنظمات غير الحكومية متاح على الموقع الالكتروني: <https://fmh.bh/ar/micro-enterprise-finance-mef>، تاريخ الاطلاع :

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

وتماشيا مع متطلبات الدراسة، فإنه تم أخذ عينة من البنوك الإسلامية العربية وعرض تجربتها فيما يخص دور التمويل الإسلامي على توفير التمويل اللازم للمؤسسات، واستفاد الجزائر من تجارب هذه الدول مع اخذ عينة من بنوكها الإسلامية وضعها في صورة التقييم.

### 1.3 المطب الأول: دراسة حالة البنك العربي الدولي الإسلامي الأردني

يعتبر البنك من البنوك الرائدة في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم منتجات مصرفية متنوعة وشاملة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع بشروط ميسرة وبتكلفة معقولة، الشكل الذي يعزز اشتمالها بالخدمات المالية، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية متكاملة للشركات والمشاريع الكبرى لما لها من إثر ايجابي على الاقتصاد والتشغيل.

**1.1.3. نبذة عن البنك:** تأسس البنك العربي الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1979، حيث بدأ ممارسة أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في أوت 1998، ويعد من أبرز مؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن، يقوم البنك بتقديم مجموعة من المنتجات وأدوات التمويل الإسلامي، التي تتميز بالمرونة العالية بهدف تلبية متطلبات واحتياجات عملاء قطاع الشركات كتمويل رأس مال العامل، تمويل الأصول الثابتة، التمويل العقاري.

وقد كان البنك من البنوك السباقة في الانضمام إلى البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي " انهض" والذي تم إطلاقه لضمان القروض ومركز تطوير الأعمال والذي يهدف بشكل أساسي إلى محاربة البطالة من خلال توفير التمويل اللازم لإطلاق المشاريع الريادية وتنمية المشاريع الناشئة<sup>1</sup>، ومن أهم نشاطات البنك هي:

- حرصت إدارة البنك ومنذ بداية التأسيس على تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية الموجهة للأفراد من خلال فروعها المنتشرة في كافة أنحاء المملكة ونذكر منها:
- قبول الودائع والحسابات بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية من خلال: حسابات الودائع بأنواعها
- وحسابات التوفير والاستثمار المشترك والاستثمار المخصص.
- التمويل المباشر للعملاء في مجالات: بيع المرابحة والمساومة والاستصناع والصرف والإجارة بنوعها التشغيلية والمنتھية بالتملك والمشاركة والمضاربة ووكالات الاستثمار.

<sup>1</sup>التقرير السنوي لبنك العربي الإسلامي الدولي لسنة 2019، ص 13.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

---

- بيع وشراء العملات الأجنبية والحوالات المالية الصادرة والواردة وصناديق الأمانات وتلقى اكتتاب الشركات، بالإضافة إلى تقديم باقة من المنتجات وأدوات الاستثمار الإسلامية، والتي تلبي متطلبات واحتياجات قطاع الشركات والتي نذكر منها: بيوع المرابحة، المساومة، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتملك، المشاركة، المضاربة، وخطابات الضمان...الخ.

في ظل تنامي الطلب على منتجات التمويل المتوافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وبناء على خطة البنك الهادفة إلى تقديم حلول تمويلية مبتكرة تتناسب مع احتياجات العملاء وتطلعاتهم، تم إطلاق بطاقة " ائتمان المقسطة " المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لأول مرة في الأردن، إذ تقدم هذه البطاقة مزايا متعددة ومنها تقسيط رصيد البطاقة بدون رسوم أو مصاريف إضافية، وكذلك إمكانية استخدامها في عمليات الشراء عالميا وعمليات السحب النقدي المحلي.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

2.1.3. الدراسة الاحصائية للتمويلات الممنوحة من قبل بنك العربي الدولي الاسلامي

من أجل الوقوف على تقييم دقيق لمدى تطور النشاط التمويلي للبنك، تم احتساب التطور باعتماد على حجم الموجودات الاستثمارية للبنك متمثلة في أرصدة التمويل والاستثمار.

1.2.1.3 التحليل الافقي للمؤشرات ببنك العربي الدولي الاسلامي.

يتم التحليل الافقي لمؤشرات بنك العربي الاسلامي الدولي انطلاقا من الموجودات الاستثمارية للبنك، حيث كان النمو السنوي للبنك كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (4-55): تقييم نمو وتوزيع النشاط التمويلي والاستثمار لبنك العربي الدولي الإسلامي الأردني (القيم بالدينار الأردني)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1.790.193.242	1.650.371.540	1.632.853.108	1.496.078.896	1.333.990.768	1.121.521.934	981.212.050	1.26461765	1.082.028.127	1.256.576.021	1.038.302.961	إجمالي التمويل والاستثمار (التوظيفات) (ت)
139.821.702	17.518.432	136.774.212	162.088.128	212.468.834	140.309.884	285.249.715-	184.433.638	25.452.096	218.273.060	107.121.942	التطور السنوي
8.47	1.073	9.14	12.15	18.94	14.29	-22.52	17.05	2.41	21.02	11.50	معدل التطور %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنك

معدل النمو النسبي % =  $\frac{\text{حجم الموجودات في السنة (ن) - حجم الموجودات في السنة (ن-1)} \times 100}{\text{حجم الموجودات في السنة (ن-1)}}$  (2009): 931.181.019 حجم الموجودات في السنة (ن-1)

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

تشير بيانات الجدول إلى أن النشاط التمويلي والاستثماري للبنك لا ينمو بشكل ثابت، فمعدل التطور السنوي لسنة 2011 كان زيادة نسبة 21.02% بينما شهدت انخفاض بمبلغ 25 مليون دينار، وفي السنة التالية كان التوسع ملحوظ وبنسبة بلغت أكثر من 17% وبزيادة حجمها 184 مليون دينار، بينما سجل نشاط المصرف تراجعاً كبيراً في سنة 2014 وبمعدل تراجع بلغ 22.5%، ليعاود الارتفاع في سنة 2015 ليحقق زيادة نمو توظيفاته في كل من سنة 2016 و2017 ليرتفع من جديد النمو بشكل كبير إذ بلغ نسبته في سنة 2020 بمبلغ قدر 139 مليون دينار، وأمام هذا التذبذب طيلة فترة الدراسة إلى أن أداء المصرف من حيث التوسع في تطوير نشاطه و زيادة حصته في التفاعل مع النشاط الاقتصادي يعد دون المستوى المطلوب.

الأصول والودائع وحقوق المساهمين: باستخدام التحليل الأفقي لمقارنة بين أهم مؤشرات المذكورة نحسب نسب التغير كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول (4-56): نسب التغير لمؤشرات لبنك العربي الدولي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020).

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.543190	2.3003888	2.1590475	2.0520791	196981771	1.8085839	1.568855	1.34524	1.173.775.	1.1274825	1.133.111.	الأصول
786	11	52	65	1	10	695	4.028	421	01	480	
10.55	6.54	5.21	4.17	8.91	15.28	16.62	14.60	3.64	0.50-	-	التغير %
244.6459	214194879	193891120	174583059	155799065	139867900	1304862	1169587	100959370	90.134821	124.345.88	حقوق المساه ين
12						00	57			2	
%14.21	%10.47	%11.05	%12.05	%11.39	%7.18	%11.56	%15.84	%12.00	%27.51-	-	التغير %

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

2.521191	2.3390609	2.1326666	1.9673332	1.8737183	1.7187296	1.503564	1.31955	1.1883653	1.1037859	961.612.29	الودائع
836	63	18	41	16	23	783	5443	52	11	1	
7.78	9.67	8.40	4.99	9.01	14.31	13.94	11.03	7.66	14.78	-	التغير %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

بلغت حقوق المساهمين 100 مليون دينار في سنة 2012 بزيادة قدرها 10 مليون دينار مقارنة بسنة 2011، وشهدت تزايد مستمر من سنة الأخرى حيث بلغت 175 مليون دينار بزيادة مقدارها 19 مليون دينار وبنسبة 12% بالمقارنة مع سنة 2016، 244 مليون دينار في سنة 2020 مقارنة 214 مليون دينار في سنة 2019، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز قاعدة رأس المال وتقوية المركز المالي للبنك.

تعتبر الودائع العملاء من مصادر الأموال المهمة في البنك، ولقد حققت محفظة ودائع العملاء بمختلف أنواعها الجارية وحسابات الاستثمار المشترك والمخصص نموا جيدا، إذ بلغت الودائع قيمتها 1.103 مليون دينار في سنة 2011 وقد شهدت نموا ملحوظا إذ قدرت قيمتها 1.873 مليون دينار في سنة 2016 مقارنة 1.718 مليون دينار في سنة 2015، وبقيت هذه النمو في تزايد مستمر من سنة لأخرى إذ بلغ قيمة الودائع في سنة 2020 ب 2.251 مليون دينار مقارنة ب 2.339 مليون دينار في سنة 2019، وهذا يدل على تزايد ثقة العملاء في البنك.

### 2.2.1.3 مدى تنوع بين أدوات توظيف الموارد

من خلال بيانات البنك العربي الدولي الإسلامي خلال سنوات الدراسة تبين أن المصرف لديه تنوع بين أساليب التمويل، حيث أظهرت التقارير السنوية انه قدم تمويلات مختلفة باستخدام مختلف الأساليب (المرابحة، المشاركة، البيع بالأجل، الإجارة، الاستصناع، الجعالة، بيع المساومة)، خلال سنوات الدراسة حيث يتم تحليل لحجم التمويلات الممنوحة والصيغ التمويلية التي يعتمد عليها المصرف بشكل أكبر.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول(4-57): حجم التمويلات الممنوحة للعملاء في البنك العربي الدولي الإسلامي (الوحدة بالدينار الأردني)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المربحة	235.090.632	260.665.931	300.263.662	309.059.634	382.832.411	435.580.712	535.283.401	609.403.424	677.643.469	685.056.117	774.170.297
الإجارة	120.406.427	190.611.473	251.536.917	306.723.429	412.660.857	489.738.214	568.937.379	620.283.994	657.162.067	682.859.790	729.667.002
الاستصناع	6.726.972	7.184.531	8.882.388	10.914.369	14.119.042	13.793.605	13.528.634	16.379.625	19.143.401	16.703.907	15.549.511
المضاربة	7.416.717	3.853.146	3.353.762	4.021.517	813.354	9.170.558	255.367	7664	-	-	-
المشاركة	31.999	22.292	14.506	11.306	-	-	-	-	-	-	-
البيع بالأجل (المساومة)	-	-	1.210.902	1.046.207	1.285.149	1.698.990	1.976.545	-	-	-	-
القرض الحسن	-	-	-	2.029.580	1.225.038	1.074.576	2.831.296	3.122.626	3.900.240	5.002.762	6.007.492
إجمالي التوظيفات	369.640.748	462.337.373	565.262.137	643.806.042	812.935.851	951.056.655	1.122.812.622	1.249.189.669	1.357.849.177	1.389.622.576	1.525.394.302

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

من خلال ما سبق تتنوع محفظة تمويل العملاء باختلاف أساليب التمويل في البنك العربي الدولي الإسلامي، حيث احتلت المربحة الحيز الأكبر في التمويلات، إذ بلغت 260 ألف دينار في سنة 2011 و 300 ألف دينار في سنة 2012 بزيادة قدرها 40 ألف دينار أردني، و 609 ألف دينار أردني في سنة 2016 مقارنة ب 677 ألف دينار في سنة 2017، وتواصلت في الزيادة، إذ بلغت 774 مليون دينار أردني في سنة 2020 مقارنة 685 ألف دينار أردني في سنة 2019 وهذا راجع استفادة الأفراد والمؤسسات من المربحة سواء كانت مربحة الأمر بالشراء أو مربحة الدولية للشركات، تأتي الإجارة في الرتبة الثانية كذلك شهدت قبول من قبل المستفيدين سواء الأفراد أو المؤسسات وحتى الشركات الكبرى، إذ بلغت قيمتها في سنة 2020 ب 729 ألف دينار أردني مقارنة 682 ألف دينار أردني في سنة 2019. بالإضافة إلى الاستصناع والبيع بالأجل والمضاربة والمشاركة، كذلك استخدم البنك الصيغ المبنية على التكافل الاجتماعي إذ تم استخدام القرض الحسن لتمويل أصحاب المشاريع المصغرة والصغيرة، إذ بدأ استخدامه في البنك في سنة 2012 بقيمة 2 آلاف دينار أردني ثم ازدادت هذه القيمة لتصل إلى 6 آلاف دينار أردني في سنة 2020.

### 1.2.2.1.3 التمويل بالمربحة

يعتبر التمويل بالمربحة من أكبر التمويلات التي حازت على الحيز الأكبر، والتي استفاد منها الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الشركات سواء كانت مربحة الأمر بالشراء أو المربحة الدولية وقد شهدت قبول واسع من قبل هؤلاء الفئات، بالإضافة إلى الاستصناع والبيع بالأجل والمضاربة والمشاركة، كذلك استخدم البنك الصيغ المبنية على التكافل الاجتماعي إذ تم استخدام القرض الحسن لتمويل أصحاب المشاريع المصغرة والصغيرة.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (4-58): حصة التمويل بالمرابحة الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010-2020) (الوحدة: ألف دينار أردني)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مرابحة للأمر بالشراء	21.684.633	33.655.447	30.881.638	30410924	40180706	49673026	67534040	50938587	57095424	63.253216	103.618579
إجمالي التمويلات	882.346.85	812.205.261	786.366.139	922.826.6	517.017.93	570.541.223	657.940.052	717.691.373	861.347.866	838.092.187	919.144.886
النسبة%	%2.46	%4.14	%4	%3.3	%7.77	%8.70	%9.99	%6.60	%6.63	%7.55	%11.27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

من خلال البيانات الواردة في التقارير السنوية للبنك نلاحظ وجود تباين فيما يخص تمويل بالمرابحة الأمر بالشراء والموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 21 ألف دينار أردني في سنة 2010 بنسبة تقدر ب 2.46% من إجمالي التمويلات، ثم تبدأ بالارتفاع تدريجيا حيث قدرت ب 63 ألف دينار أردني في سنة 2019 لتصل إلى 103 ألف دينار أردني بنسبة 11.27%. كما استفادت أيضا الشركات من التمويل بالمرابحة بشقيه التمويل للأمر بالشراء والمرابحة الدولية، بالإضافة إلى الأفراد من خلال المرابحة لأمر بالشراء والتي لاقت إقبال كبير حيث قدرت قيمتها في سنة 2020 ب 306 ألف دينار أردني. حيث بلغ متوسط نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرابحة قدر ب 61.46%.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (4-59): حصة التمويل بالمرابحة والموجه للأفراد والشركات خلال الفترة (2010-2020) (الوحدة: ألف دينار أردني)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مرابحة الأفراد (أمر بالشراء)	34.129. 279	37.829198	85.227069	96.326357	120.18294 5	149.700191	191.851793	236.475444	255.076989	259292411	306.608693
النسبة %	%3.87	%4.66	%10.84	%10.4	%23.25	%26.24	%28.38	%30.64	%29.61	%30.94	%33.36
مرابحة الشركات الكبرى (دولية)	642.439 446.	546.562.371	484584852	59774003 8	123173706	124677461	130278417	148744418	167996705	140729981	133.959789
مرابحة الشركات الكبرى (أمر بالشراء)	142.193 512.	140.036.043	126816337	13374577 1	161517886	156694490	167851862	192534645	214592656	225139592	224.231.51 9
النسبة %	%96.13	%95.34	%89.16	%89.57	%76.75	%73.76	%71.62	%69.36	%70.39	%69.06	%66.64
إجمالي التمويل بالمرابحة	882.346 856.	812.205.261	786.366.139	922.826.6 82	517.017.93 5	570.541.223	675.940.052	771.691.373	861.347.866	838.092.187	919.144.88 6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

من خلال التقارير السنوية للبنك خلال فترة الدراسة نلاحظ إقبال كبير من قبل الشركات على التمويل بصيغة المرابحة سواء كانت مرابحة للأمر بالشراء أو مرابحة الدولية إذ احتلت الحصة الأكبر من التمويل، حيث قدرت قيمتها 142 ألف دينار أردني كمرابحة أمر بالشراء للشركات و 642 ألف دينار أردني كمرابحة دولية في سنة 2010 أي بنسبة 96.13% من إجمالي التمويل بالمرابحة في تلك السنة، ليلعب نسبتها 70.39% في سنة 2018 و 66.64% في سنة 2020، كما أن الأفراد كانت لهم حصة من التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء والتي قدرت بـ 3.87% في سنة 2010، ليزيد نسبتها من سنة إلى أخرى لتقدر بـ 30.94% في سنة 2019 و 33.36% في سنة 2020 حيث بلغ متوسط نسبة الأفراد بالمرابحة قدر بـ 21.11%، و أما الشركات الكبرى متوسط نسبته 78.88%.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

2.2.2.1.3 التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك

الجدول (60-4): تحليل فئات الممولين المستفيدين من التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك خلال الفترة (2010-2020) (الوحدة: ألف دينار أردني)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع الأفراد	463.678	949715	1.717328	1.668768	717.724	602.229	845.823	1.006392	1.357651	1.533603	2.624.846
النسبة%	%86.36	%93.54	%100	%92.11	%12.14	%10.21	%26.85	%35.36	%39.63	%34.95	%57.87
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-	-	-	-	2.901324	2.389.502	764.868	548.650	631.862	752.477	862.186
النسبة%	-	-	-	-	%49	%40.5	%24.27	%19.27	%18.44	%17.54	%19
الشركات الكبرى	73.191	65.506	-	142.704	2.289502	2.901324	1.539708	1.291047	1.446187	2.101727	1.048.679
النسبة%	%13.63	%6.45	-	%7.87	%38.74	%49.29	%48.88	%45.37	%41.93	%52.49	%23.13
إجمالي	536.869	1.015221	1.717328	1.811472	5.908550	5.893055	3.150399	2.846089	3.425700	4.387807	4.535711

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

من خلال الجدول نجد أن البنك العربي الإسلامي الدولي قد قدم صيغ أخرى بالموازاة مع صيغة المرابحة، فقد ادخل التمويل بالإجارة لكل من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الشركات الكبرى، فالنسبة للأفراد بلغ قيمة التمويل ب 463 ألف دينار أردني بنسبة تقدر ب 86.36%، و 13.63% للشركات أي بمبلغ قدر 73 ألف دينار أردني، لتكون الحصة الأكبر للأفراد في سنة 2012 أي بنسبة 100% من التمويل، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بدأ البنك بتقديم التمويل لها ابتداء من سنة 2014 بنسبة 49%.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (4-61): أنواع الموجودات موضوع التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك لدى البنك

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجارة منتهية بالتمليك عقارات	112.944.92	183.437.14	246.368.72	300.472.	401.5849	478.11309	562.75635	614.43296	647.83100	673.95421	720.86877
	7	0	0	560	67	6	2	7	1	0	6
إجارة "آلات"	7.144.446	6.987.242	4.595.533	5.880.50	7.968055	9.781558	5.397886	5.840182	9.327173	8.905580	8.799230
				0							
إجارة سيارات	17.054	187.090	572.664	370.369	2.107825	1.843560	784.151	10.844	3.893	-	-
إجمالي	120.406.42	190.611.47	251.536.91	306.723.	412.6608	489738214	568.93838	620.28399	657.16206	682.85979	729.66800
	7	2	7	429	57		9	4	7	0	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

أما الشركات فقد حصدت على أكبر نسبة من التمويل في سنة 2015 بنسبة 52.49%، وفي المجلد قدرت نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإجارة المنتهية بالتملك بنسبة 26.86% حيث تنوعت استخدامات الإجارة من إجارة السيارات والآلات أما بالنسبة للعقارات فقد كانت إجارة منتهية بالتملك والمبينة في الجدول السابق.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

3.2.2.1.3 التمويل بالبيع بالأجل

الجدول (4-62): تحليل فئات الممولين المستفيدين من التمويل بالبيع بالأجل خلال الفترة (2010-2020) (الوحدة: ألف دينار أردني)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع الأفراد	454.542	949.715	924985	822.099	1.124.37	1.596.451	1.929.598	3.261.533	4.682.498	6.497.115	8.486.013
النسبة%	%94.91	%75.3	%76.39	%78.58	%90.3	%93.97	%97.94	%99.01	%99.65	%99.81	%99.71
قطاع المؤسسات	24.381	311.420	285.917	224.108	120.773	102.540	40.621	9.785	16.281	12.487	24.530
النسبة%	%5.09	%24.70	%23.61	%21.42	%9.70	%6.03	%2.06	%0.99	%0.35	%0.19	%0.29
الشركات الكبرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.924
النسبة%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	%0.022
إجمالي	478.923	1.261135	1.210902	1.046207	1.245149	1.698991	1.970219	3.271318	4.698779	6.509602	8.512467

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

من خلال الجدول أظهرت المؤشرات أعلاه أن التمويلات التي قدمها المصرف قد تم توجيه الحصة أكبر من التمويل البيع بالأجل إلى قطاع الأفراد حيث حصلت على التمويل في سنة 2020 تقريبا بنسبة 100%، بينما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصلت على التمويل لكن بنسب ضئيلة جدا والذي قدر ب 08.58% مقارنة بقطاع الأفراد. أما بالنسبة للشركات فقد كانت شبه منعدمة.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

3.1.3.4 مجالات التمويل والاستثمار في البنك العربي الدولي الإسلامي

تعتبر المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية جزءا من عمل البنك الإسلامي، فقد شملت عمليات التمويل التي نفذها البنك العربي الدولي الإسلامي في السوق المحلي مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية، أما التوزيع القطاعي فقد توزعت محفظة التمويل المحلية في البنك العربي الإسلامي على القطاعات الاقتصادية (ملايين الدنانير) كمايلي:

الجدول(63-4): توزيع التمويلات الإسلامية في البنك العربي الدولي الإسلامي على الأنشطة الاقتصادية (الدينار الأردني)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
123.643.33	110.088.42	125.592.	72.604.881	66.164.073	70.817.522	66.420.588	53.526.22	50.451.957	55.568.050	35.735.070	صناعة
6	6	895					8				وتعدين
38.363.737	32.264.743	31.783.5	32.879.032	25.627.922	20.579.255	17.444.105	16.208.44	889.469	15.855.336	11.199.527	زراعة
		03					6				
639.400.46	565.699.39	503.890.	511.247.284	463.854.090	406.515.470	357.154.36	280.292.8	205.262.447	124.610.280	1.500.118	إنشاءات
0	9	417				7	14				
196.008.52	190.375.32	181.491.	174.304.458	176.990.001	145.704.643	118.878.67	92.662.17	73.162.775	73.370.870	73.153.277	تجارة عامة
2	3	378				8	9				
5.775.655	5.880.945	7.414.51	9.143.092	10.101.178	8.771.136	8.063.624	7.032.319	8.503.294	6.077.354	7.677.779	خدمات نقل
		1									
150.726.30	149.676.98	166.586.	142.998.279	118.422.940	89.796.055	71.962.692	64.614.89	58.979.506	54.144.494	41.899.986	تمويل
6	7	092					8				شراء
											عقارات
303.433.47	265.517.53	262.559.	244.449.444	203.626.114	157.896.391	124.293.09	84.797.83	90.183.341	40.959.981	34.785.069	تمويل

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

السيارات						4	7				
تمويل السلع الاستهلاكية	11.486.357	10.946.414	18.331.045	21.323.259	20.425.578	21.558.687	26.072.912	623.630.711	23.614377	82.260.240	13.387.153
قطاعات أخرى	116.036.767	109.546.379	101.972.249	68.429.235	53.956.787	39.039.201	28.882.026	19.298.502	45.000.070	9.490.768	30.928.341

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

يتضح من خلال الجدول أن عمليات التمويل التي يقدمها البنك العربي الدولي الإسلامي الأردني خلال فترة (2010-2020) شملت مختلف الأنشطة والمرافق والخدمات، وقد كان الجزء الأكبر من هذا التمويل للإنشاءات بمبلغ متوسط 405 مليون دينار، يليه تمويل السيارات بمبلغ متوسط 177 مليون دينار، ثم قطاع التجارة العامة بمبلغ 142 مليون دينار، وقطاع الزراعة ب 122 مليون دينار، بينما كان التمويل الأقل لقطاع تمويل السلع الاستهلاكية بمبلغ متوسط 85 مليون دينار وقطاع الصناعة والتعدين بمبلغ متوسط 79 مليون دينار، وقطاعات أخرى بمبلغ 59 مليون دينار، وأخيرا قطاع تمويل الخدمات والنقل بمبلغ 7 مليون دينار.

الجدول(64-4): نسب التوظيفات حسب قطاع الإنتاج (%)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع الصناعة /إجمالي التوظيفات	9.67	%12.02	%8.92	%8.31	%8.17	%7.45	%5.90	%5.81	%9.25	%7.92	%8.10
قطاع الزراعة	%3.02	%3.43	%0.15	%2.52	%2.15	%2.16	%2.28	%2.63	%2.34	%2.32	%2.52
قطاع البناء والإنشاءات	%0.40	%26.95	%36.31	%43.53	%44	%42.74	%41.38	%40.93	%37.11	%40.71	%41.92

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

قطاع التجارة	%19.80	%15.87	%12.94	%14.39	%14.62	%15.32	%15.79	%13.95	%13.36	%13.70	%12.85
قطاع النقل	%2.08	%1.31	%1.50	%1.09	%0.99	%0.92	%0.90	%0.73	%0.55	%0.42	%0.37
تمويل شراء عقارات	%11.33	%11.71	%10.43	%10.03	%8.85	%9.44	%10.56	%11.45	%12.27	%10.77	%9.88
تمويل السيارات	%9.41	%8.86	%15.95	%13.17	%15.29	%16.60	%18.16	%19.57	%19.33	%19.25	%19.89
تمويل السلع الاستهلاكية	%3.62	%17.79	%4.17	%3.67	%3.21	%2.27	%1.82	%1.70	%1.35	%0.79	%0.75
قطاعات أخرى	%8.37	%2.02	%6.99	%2.99	%3.55	%4.10	%4.81	%5.48	%7.51	%7.87	%7.61

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير السنوية للبنك.

نلاحظ مما سبق أن تمويل الإنشاءات وقطاع التجارة والسيارات قد استحوذ على الجزء الأكبر من التمويلات من البنوك الإسلامية، بينما لم تحصل قطاعات الصناعة والزراعة إلا على جزء قليل من التمويل، ويعود ذلك إلى تركيز هذه البنوك على صيغة الإجارة المنتهية بالتملك، وصيغة المرابحة، والابتعاد عن التمويل بصيغة المضاربة والمشاركة.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

3.2.1.3 برنامج "كفالة" لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك العربي الدولي الإسلامي

أصبح البنك العربي الدولي الإسلامي أحد أبرز البنوك الإسلامية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النجاحات التي حققها برنامج "كفالة" والذي تم إطلاقه بجهود مشتركة بين البنك العربي الإسلامي الدولي والشركة الأردنية لضمان القروض، ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الإسلامي اللازم لتطوير وتوسيع أنشطتها، وتشجيع المؤسسات المالية على التعامل مع قطاع المنشآت الصغيرة ومتوسطة، إضافة إلى جذب شريحة جديدة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي لم تعتاد على التعامل مع جهات التمويل وذلك لتنمية وتطوير قطاعها، وتحقيق دورها الهام في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة، مما ينعكس ايجابيا على شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أسس التعاون ليكون قائما على أساس المحفظة الائتمانية ( التمويل مع التركيز على الضمانات من خلال برنامج كفالة مع الشركة الأردنية وذلك لتوفير الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير القادرة على توفير ضمانات كافية للتمويل).

الجدول (65-4): أنواع مشاريع برنامج كفالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المشروع	مشروع ناشئ	مشروع صغير	مشروع متوسط	حدث مشروعك	مشروع تمكني
اسم المشروع	"ابداً"	"بادر "	"واصل "	"جدد"	"تمكني "
مبلغ التمويل	100 ألف دينار	100 ألف دينار	550 ألف دينار	100 ألف دينار	550 ألف دينار
الشروط	مدة التمويل 60 شهر تمويل بعائد وبشروط ميسرة دون التركيز على الضمانات	تمويل بعائد وبشروط ميسرة دون التركيز على الضمانات التعاون مع برنامج كفالة (	تمويل بعائد وبشروط ميسرة دون التركيز على الضمانات التعاون مع برنامج كفالة (	تمويل بعائد وبشروط ميسرة دون التركيز على الضمانات التعاون مع برنامج كفالة (	دون التركيز على الضمانات هذا المشروع مخصص للنساء الماكثات في البيوت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع: [iiabank.com.jo/a](http://iiabank.com.jo/a) ، تاريخ التصفح: 2022/11/18.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

ولأن المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة بحاجة للتمويل، يقدم بنك العربي الإسلامي الدولي مجموعة متميزة من الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمصممة خصيصا لدعم المشاريع نظرا لأهميتها في دعم الاقتصاد والتنمية المستدامة، فإطلاق برنامج كفالة الأول من نوعه في المملكة الأردنية لتقديم ضمانات البديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بألية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

### 2.3. المطلب الثاني: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة

يشكل بنك دبي الإسلامي معيار الابتكار في قطاع التمويل الإسلامي، حيث يقوم بتنفيذ مبادرات جديدة وإيجاد حلول جديدة مبتكرة كي يحافظ على مركزه كمؤسسة رائدة عالميا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية كما يسعى بنك دبي الإسلامي إلى البقاء في صدارة المنافسة من خلال البراعة والحنكة وسرعة الاستجابة.

1.2.3. نبذة عن بنك دبي الإسلامي الإماراتي (شركة مساهمة عامة): يعد بنك دبي الإسلامي الإماراتي من أقدم المصارف الإسلامية، حيث تأسس البنك بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ 29 صفر 1395 هـ الموافق لـ 12 مارس 1975، برأسمال قدره 3.798 مليار درهم إماراتي وتم افتتاحه من قبل سمو الشيخ راشد يوم 15 سبتمبر سنة 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقا لأسس الشريعة الإسلامية، وقد تم لاحقا تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقا لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (08) لسنة 1984 وتعديله كشركة مساهمة عامة، يمارس البنك نشاطه من خلال مكتبه الرئيسي بدبي، بالإضافة إلى فروع العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم البنك بالأعمال الاستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمراوحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، السلم، والاستثمار في الشركات التابعة<sup>1</sup>. ومن بين الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها موضحة على النحو التالي<sup>2</sup>:

- الإدارة الجيدة لاستثماراته بهدف تحقيق أعلى الأرباح؛
- تطبيق أعلى معايير الخدمات المصرفية واستخدام افضل وأحدث التقنيات وفقا للشريعة الإسلامية؛
- التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية؛

<sup>1</sup>التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2019، ص 19.

<sup>2</sup> معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي ، <https://www.dib.ae/ar> ، تاريخ الاطلاع : 2021/11/16

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

- المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن والعمل على نشر العدالة الاجتماعية والشفافية والمساواة في كل الأنشطة التي يقوم بها؛
- المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة؛
- الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي؛
- الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف نمو أعمال البنك واستثماره؛
- تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار؛
- توفير الأموال المطلوبة للمستثمرين لإنشاء مشاريع اقتصادية.

### 2.2.3. الدراسة الاحصائية للتمويلات الممنوحة في بنك دبي الاسلامي

تعتبر الودائع العملاء من مصادر الأموال المهمة في البنك، ولقد حققت محفظة ودائع العملاء بمختلف أنواعها الجارية وحسابات الاستثمار المشترك والمخصص نموا جيدا، إذ بلغت الودائع قيمتها 63 ألف درهم إماراتي في سنة 2010 وقد شهدت نموا ملحوظا إذ قدرت قيمتها 147 ألف درهم إماراتي في سنة 2017 مقارنة 92 ألف درهم إماراتي في سنة 2014، و بقيت هذه النمو في تزايد مستمر من سنة لأخرى إذ بلغ قيمة الودائع في سنة 2020 ب 205 ألف درهم إماراتي مقارنة ب 164 ألف درهم إماراتي في سنة 2019، وهذا يدل على تزايد الثقة الممنوحة للبنك من قبل الزبائن المتعاملين معه كما هو موضح في الجدول الموالي.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

جدول (66-4): مجموع الأصول والودائع وحقوق الملكية (ألف درهم إماراتي)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول	89.884.401	90.588.464	95.364.699	113.288.438	123.887.359	149.897.504	174.970.505	207.337.009	223.682.159	231.795.634	289.556.453
الودائع	63.447.070	64.221.317	66.800.852	79.060.541	92.345.468	109.981.432	122.376.950	147.180.951	155.657.316	164.418.417	205.925.218
حقوق الملكية	10.273.087	10.123.257	10.559.855	16.342.179	17.076.084	22.793.528	27.269.216	28.880.518	34.126.744	34.732.071	43.130.375

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

كما بلغت مجموع الأصول في بنك دبي الإسلامي ما قيمته في سنة 2010 ب 89 ألف درهم إماراتي، لتشهد ارتفاع من سنة الأخرى لتصل قيمتها ب 149 ألف درهم إماراتي في سنة 2015، وقيمة 207 ألف درهم إماراتي في سنة 2017 لتواصل في الارتفاع لتبلغ قيمتها في سنة 2020 ما قيمته 289 ألف درهم إماراتي. أما فيما يخص حقوق المساهمين فلقد بلغت 10 آلاف درهم إماراتي في سنة 2010، وتزايدت هذه الحقوق بصفة ضئيلة خلال سنتي 2011 و 2012، لتشهد تزايد ملحوظ خلال سنة 2013 بقيمة 16 ألف درهم إماراتي، وبقيت في تزايد مستمر من سنة الأخرى حيث بلغت 34 ألف درهم إماراتي في سنة 2019 لتصل قيمتها في سنة 2020 ب 43 ألف درهم إماراتي، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز قاعدة رأس المال وتقوية المركز المالي للبنك.

### 1.2.2.3 صيغ التمويل الإسلامي الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنك دبي الإسلامي

يقوم بنك دبي الإسلامي بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الخدمات والمنتجات الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والبنك يقوم بتمويل المشروعات من المعدات، الآلات، ويتضمن المساهمة وشبه المساهمة في رأس المال، إضافة إلى التمويل الأجل حيث يستمر فترة السداد لأكثر من 12 سنة كحد أقصى، بما في ذلك فترة السماح التي تصل إلى سنتين ونصف السنة.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

1.1.2.2.3 صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد على الاستثمار

سنقوم بعرض الصيغ الأكثر استخداما في بنك دبي الإسلامي من بينها:

1.1.1.2.2.3 المضاربة: حسب بنك دبي الإسلامي المضاربة هي عقد بين البنك وطرف آخر، بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغا معيناً من المال، ويقوم الطرف الآخر باستثماره في مشروع أو نشاط مقابل حصة محددة من الربح، على أن يتحمل المضارب الخسارة، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من تمويل المضاربة على أساس الاستحقاق، إذا كان من الممكن تقديرها بصورة موثوقة عدا ذلك يتم تثبيت الأرباح عندما يقوم المضارب بتوزيعها، بينما يتحمل الخسائر في بيان الدخل عند الإعلان عنها من قبل المضارب<sup>1</sup>. والجدول التالي يوضح التمويل باستخدام صيغة المضاربة ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020).

الجدول (67-4): صيغة التمويل بالمضاربة في بنك دبي الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ	3.709.791	3.736.973	3.864.714	4.026.973	6.058.634	10.637.682	12.357.683	13.606.554	11.712.531	11.134.451	9.764.912	90.610.898

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

من خلال الجدول يتضح لنا ان قيمة التمويل بلغت 3709791 ألف درهم في سنة 2010، لتبقى ثابت نسبياً الى غاية 2012، حيث بلغت قيمتها 3864714 ألف درهم، وشهدت تذبذب طفيف في القيمة خلال هذه السنوات، لتعاود ارتفاع ملحوظ خلال الفترة (2013-2017)، حيث بلغت نسبة التمويل نهاية هذه الاخيرة ما يقارب 13606554 ألف درهم اماراتي، لتعاود الانخفاض بشكل طفيف، حيث بلغت قيمة التمويل في سنة 2020 بـ 9764912 ألف درهم، وبالتالي تعتبر هذه الصيغة من اخطر الصيغ التي يجب على البنك اخذ الحذر في التعامل مع هذا النوع من الصيغ.

<sup>1</sup>التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2017 ، ص20.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

2.1.1.2.2.3 المشاركة: هي عقد بين البنك و المتعامل للمساهمة في مشروع استثماري معين قائم او جديد او في ملكية ممتلكات معينة اما بصفة دائمة او مؤقتة تنتهي بحياة المتعامل لكافة الملكية، و يتم اقتسام الارباح حسب العقد المبرم بين الطرفين، في حين يتحمل كلا من الطرفين الخسارة بنسبة المشاركة في راس مال المشروع.

والجدول التالي يوضح التمويل باستخدام صيغة المشاركة بينك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020).

الجدول(68-4): صيغة التمويل المشاركة في بنك دبي الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ	9.717.533	6.447.876	6.864.0	5.644.561	4.326.521	5.885.5	6.439.9	6.698.52	7.806.12	7.114.5	6.710.6	67.615.82
			46			91	08	3	2	22	19	2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

يلاحظ من خلال الجدول ان التمويل بصيغة المشاركة في بنك دبي الاسلامي قد بلغ سنة 2010 ما قيمته 9717533 الف درهم و تعتبر اعلى قيمة له، حيث شهد انخفاض واضح خلال سنة 2011 حيث وصلت القيمة الى 6447876 الف درهم، ثم عاودت الارتفاع لتصل سنة 2012 الى 6864046 الف درهم، بينما شهد لاحقا انخفاض خلال الفترة (2013-2015)، ليصل في نهاية 2015 ما قيمة 5885591 الف درهم، لتعاود الارتفاع بشكل طفيف خلال سنة 2016 بقيمة 6439908 الف درهم، ليصل في نهاية 2019 الى قيمة 7114522 الف درهم، غير ان البنك يعمل على رفعها من خلال قيامه بابتكار صيغ جديدة من بينها "شركة الملك"، والتي تعد الأولى من نوعها واستخدامها اساسا بالهيكله صكوك المشاركة، حيث كل شريك يملك حصة شائعة، يستقل بدارتها والتصرف فيها، فهي من باب الملك الشائع ان يقوم الشريك بشراء حصة شريكه بقيمة اسمية.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

2.1.2.2.3 صيغ التمويل القائمة على الدين التجاري

تتمثل هذه الصيغ في مرابحات التي قام بها بالبنك، بالإضافة الى السلم، الاجارة، الاستصناع وفيما يلي تفصيل لكيفية تطبيق هذه الصيغ في البنك

1.2.1.2.2.3 المرابحة: يعرف بنك دبي الاسلامي المرابحة على انها عقد يبيع بموجبه اصل او سلعة سبق له شرائها وحيازتها بناء على وعد المتعامل الملتزم بشرائها بشروط معينة، وذلك مقابل ثمن يتكون من تكلفة وهامش ربح متفق عليه وتتعدد صور المرابحة المستخدمة من طرف بنك دبي الاسلامي الى مرابحات البضائع، مرابحات دولية، مرابحات سيارات، مرابحات عقارية.

والجدول التالي يوضح التمويل باستخدام صيغة المرابحة بينك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020).

الجدول(69-4): صيغة التمويل المرابحة في بنك دبي الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مرابحات البضائع	5.495.201	4.254.785	3.815.483	4.216.412	4.936.931	8.286.855	-	-	-	-	-
مرابحات دولية طويلة الأجل	1.661.426	1.550.959	286.159	884.689	8.474.984	13.079.431	18.940.481	23.250.011	23.925.516	27.174.230	49.225.764
مرابحات سيارات	6.546.265	5.841.766	5.653.007	5.960.304	8.306.263	10.251.100	10.340.585	10.091.324	9.193.107	8.800.363	8.739.071
مرابحات عقارية	5.187.596	4.580.452	4.264.731	3.131.131	3.200.523	2.185.196	5.994.806	6.103.720	5.041.379	4.448.037	6.256.245
المجموع	18.890.488	10.724.177	10.203897	9.976124	19.981770	25.515727	35.275.872	39.445.055	38.160.002	40.422.630	64.221.080

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

من خلال الجدول يتضح لنا أن التمويل بالمراجحة قدر المبلغ خلال سنة 2010 ب 18890488 ألف درهم، لينخفض إلى 10724177 ألف درهم في سنة 2011، ليشهد ارتفاع ملحوظ في سنة 2014 بقيمة 19981770 ألف درهم، لتستمر في الارتفاع إلى نهاية 2020 حيث قدرت قيمة التمويل ب 64221080 ألف درهم، حيث تعتبر هذه الصيغة اقل مخاطرة من بين باقي الصيغ الأخرى للتمويل.

2.2.1.2.2.3 الإجارة: حسب بنك دبي الإسلامي فإن الإجارة هي عقد بموجبه يقوم البنك (المؤجر) بتأجير أو إنشاء أصل بناء على طلب العميل (المستأجر)، وذلك استنادا على وعد منه بالاستثمار الأصل لمدة معلومة، ومقابل أقساط إيجار محددة وقد تنتهي الإجارة بالتمليك الأصل المؤجر للمستأجر، ويتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس العائد الفعلي على مدى فترة عقد الإجارة.

والجدول التالي يوضح التمويل باستخدام صيغة الإجارة ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020).

الجدول (70-4): صيغة التمويل الإجارة في بنك دبي الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجارات أخرى	10.032.307	8.906.956	11.896.973	13.160.113	17.937.087	26.265.833	36.120.709	45.977.160	52.905.289	52.258.699	59.619.862
إجارة تمويل منزل	12.225.198	12.637.973	12.318.412	11.316.246	11.767.049	12.557.537	12.510.531	12.949.154	13.274.482	14.358.198	20.769.759
المجموع	22.257.505	21.544.929	24.215.385	24.476.359	29.704.136	38.823.370	48.631.240	58.926.314	66.179.771	66.616.897	80.389.621

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

يلاحظ من خلال الجدول أن التمويل بصيغة الإجارة في بنك دبي الإسلامي في تزايد مستمر، حيث قدرت قيمة التمويل بهذه الصيغة سنة 2010 ما قيمته 22257505 ألف درهم إماراتي، لتتخفض نسبيا في سنة 2011 بـ 21544929 ألف درهم، وهي أدنى قيمة شهدتها هذه الصيغة خلال فترة الدراسة، لتشهد ارتفاع مستمر حيث قدر مبلغ التمويل بـ 66616897 ألف درهم في سنة 2019 مقارنة بـ 80389621 ألف درهم في سنة 2020، وتعتبر الإجارة المنتهية بالتملك والتي تطبق على العقارات بمثابة فرصة تمنح للعملاء بالحصول عليها في نهاية عقد الإجارة، وبالتالي يعد حافز قوي يشجع على إقبال المتعاملين على استخدامها.

3.2.1.2.3 السلم: حسب بنك دبي الإسلامي فالسلم هو عقد يشتري بموجبه البنك سلع محدد، ويدفع الثمن الكامل لتلك السلعة مقدما، في حين يقوم المتعامل بتسليم البضاعة طبقا لمواصفات معينة وكمية معينة في التاريخ المتفق عليه في المستقبل.

والجدول التالي يوضح التمويل باستخدام صيغة السلم ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020).

الجدول (4-71): صيغة التمويل السلم في بنك دبي الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ	1.399.132	3.165.976	4.687.193	6.235.659	8.642.763	9.253.342	-	-	-	-	-	32.124.065

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السوية للبنك.

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة التمويل بالسلم شهدت ارتفاع ملحوظ خلال السنوات الأولى من الدراسة، حيث قدرت سنة 2010 بـ 1399132 ألف درهم، لتستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2015، حيث بلغت ما قيمته 9253342 ألف درهم، أما في السنوات من (2016-2020) نلاحظ أن البنك لم يعتمد على هذه الصيغة من صيغ التمويل، وهذا راجع إلى تراجع قيمة التمويل بهذه الصيغة.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

4.2.1.2.2.3 الاستصناع: يعرف بنك دبي الإسلامي على انه عقد بين البنك والمتعامل على أن يبيع البنك عقار مطور وفقا لمواصفات متفق بشأنها، يقوم البنك بتطوير العقار بنفسه أو من خلال مقاول الباطن ثم يسلمها للمتعامل في تاريخ محدد مقابل ثمن متفق عليه، ويتم الاعتراف بإيرادات الاستصناع وهامش الربح المرتبط به من خلال الفرق بين السعر النقدي للمصنوع الخاص وإجمالي تكلفة الاستصناع للبنك.

والجدول التالي يوضح التمويل باستخدام صيغة الاستصناع بينك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020).

الجدول(4-72): صيغة التمويل الاستصناع في بنك دبي الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ	7.289.	6.170.	4.491.	3.412.0	4.123.0	3.114.30	2.134.86	1.356.66	1.245.03	1.090.	8735	35.302.
	783	597	960	02	91	3	9	2	6	330	82	215

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المالية للبنك.

يلاحظ من خلال الجدول أن التمويل بهذه الصيغة متذبذب، حيث سجل قيمته 7289783 ألف درهم في سنة 2010، ليشهد انخفاض مستمر وصل سنة 2017 ما قيمته 1356662 ألف درهم مقارنة بسنة 2019 ليصل قيمة التمويل 1090330 ألف درهم، ليواصل في الانخفاض حيث بلغت قيمته في نهاية 2020 ما قيمته 873582 ألف درهم.

### 3.1.2.2.3 صيغ التمويل الإسلامية المستحدثة

من بين صيغ التمويل المستحدثة والمطبقة في بنك دبي الإسلامي نذكر منها:

1.3.1.2.2.3 الصكوك: حسب بنك دبي الإسلامي تعرف على أنها شهادات أمانة لموجودات مغطاة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تشمل تحويل بعض الموجودات المحددة (الموجودات المملوكة بالمشاركة)، التي تضم الموجودات المستأجرة بالأصل، موجودات المشاركة، استثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة الإسلامية،

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

أي موجودات لدى البنك مستبدلة إلى شركة الصكوك، "شركة د ياي بي صكوك" والتي تم تأسيسها خصوصا لإجراء معاملات الصكوك لإبقاء موجودات تحت سيطرة البنك، و يترتب على الصكوك معدل ربح متغير مستحق الدفع إلى المستثمرين، استنادا إلى معدل ثلاثة شهور 0.33% في السنة أي يتم توزيع الأرباح على أساس ربح سنوي.

والجدول التالي يوضح التمويل باستخدام الصكوك ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020).

الجدول (4-73): صيغة التمويل بالصكوك في بنك دبي الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ	4.176.01	4.173.98	4.673.96	2.807.60	2.847.	5.601.92	7.995.15	8.658.7	12.370.9	14.851.9	18.744.1	86.901
	5	3	0	3	175	5	5	07	68	45	31	567.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

من خلال الجدول يتضح لنا أن التمويل بالصكوك بلغت قيمته في سنة 2010 ما قيمته 4176015 ألف درهم، ليشهد بعد ذلك انخفاض حيث وصلت قيمة التمويل 2847175 ألف درهم وبالتالي فإنها تشهد تذبذب في القيمة، لتعاود الارتفاع في سنة 2015 ما قيمته 5601925 ألف درهم، و7995155 ألف درهم في سنة 2016، وارتفعت قيمة التمويل بالصكوك في بنك لتصل قيمتها 18744131 ألف درهم في سنة 2020 مقارنة 14851945 ألف درهم في سنة 2019.

**2.3.1.2.2.3 البطاقات الائتمانية الإسلامية:** إلى جانب التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية، يستعمل بنك دبي الإسلامي البطاقات الائتمانية، حيث يقدم البنك بطاقات جديدة تسمح للعميل بتسديد النفقات الخاصة به، كما تمكنه من شراء كميات كبيرة من المشتريات وفق لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول(4-74): صيغة التمويل بطاقات الائتمان الإسلامية في بنك دبي الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المبلغ	431.953	454.715	392.490	422.199	511.085	772.074	961.046	1.056.524	1.201.860	1.491.509	1.954.023	9.649.478

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

نستخلص من الجدول أن قيمة التمويل ببطاقات الائتمان الإسلامية قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2010 ما قيمته 431953 ألف درهم وشهدت تزايد وارتفاع إلى غاية الوصول إلى 1056524 ألف درهم في سنة 2017، و 1491509 ألف درهم في سنة 2019، ليصل قيمته في سنة 2020 إلى 1954023 ألف درهم، كون البطاقات الائتمانية الإسلامية وسيلة من وسائل التمويل المستحدثة في البنوك الإسلامية، إذ شهد إقبال واسع وكبير في التعامل بها.

والجدول الموالي ملخص لمختلف أساليب التمويلات المعتمدة في بنك دبي الإسلامي الإماراتي كمايلي:

الجدول (4-75): أساليب التمويل في بنك دبي الإسلامي الإماراتي خلال الفترة (2010-2020) (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المرابحة	18.890.48	10.724.17	10.203897	9.976124	19.981770	25.515727	35.275.872	39.445.055	38.160.002	40.422.630	64.221.080	312.816.822
	8	7										
الإجارة	22.257.50	21.544.92	24.215.385	24.476.35	29.704.136	38.823.370	48.631.240	58.926.314	66.179.771	66.616.897	80.389.621	481.765.527
	5	9		9								
الاستصناع	7.289.783	6.170.597	4.491.960	3.412.002	4.123.091	3.114.303	2.134.869	1.356.662	1.245.036	1.090.330	873582	287.41214
المضاربة	3.709.791	3.736.973	3.864.714	4.026.973	6.058.634	10.637.682	12.357683	13.606.554	11.712.531	11.134.451	9.764.912	90.610.898
المشاركة	9.717.533	6.447.876	6.864.046	5.644.561	4.326.521	5.885.591	6.439.908	6.698.523	7.806.122	7.114.522	6.710.619	67.615.822
السلم	1.399.132	3.165.976	4.687.193	6.235.659	8.642.763	9.253.342	-	-	-	-	-	32.124.065

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

9.649.478	1.954.023	1.491.509	.1.201.860	1.056.524	961.046	772.074	511.085	422.199	392.490	454.715	431.953	بطاقة ائتمان إسلامية
48.799.250	-	14.062.495	10.124.436	4.534.259	2.672.102	2.179.467	3.155.790	3.441.133	3.174.278	1.745.499	3.709.791	وكالات
90.480.059	20.694.070	18.794.856	17.779.746	17.533.650	15.677.737	-	-	-	-	-	-	تمويل شخصي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

ومما سبق وباعتبار بنك دبي الإسلامي بنك إسلامي شامل، حيث تتنوع فيه صيغ التمويل والاستثمار من صيغ تمويل قصيرة الأجل التي تعمل على توفير السيولة بدرجة عالية وبأقل درجة من المخاطر والمتمثلة في المرابحة، وصيغ متوسطة وطويلة الأجل والمتمثلة في الاستصناع، المضاربة، المشاركة الإجارة، بالإضافة إلى أساليب أخرى يعتمدها البنك وتتمثل في الصكوك وبطاقات الائتمان إلى جانب الاستثمارات والمتمثلة في الاستثمار في العقارات كعقارات لغرض البيع أو عقارات قيد الإنشاء وغيرها من الاستثمارات.

### 3.2.3. دور صيغ التمويل المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي الإماراتي في الاقتصاد الوطني الإماراتي

يوفر بنك دبي الإسلامي صيغ تمويل واستثمار متعددة ومتنوعة سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة وحتى طويلة الأجل، وهذه الصيغ لا تستخدم لتمويل قطاع معين وإنما مختلف القطاعات الاقتصادية سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها، بالإضافة إلى استخدام كل من الوكالة وبطاقات الائتمان الإسلامية.

### 1.3.2.3 صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب نوع القطاعات الاقتصادية

عرف حجم التمويل المقدم من قبل بنك دبي الإسلامي الإماراتي نمو كبيرا وذلك حسب الصيغ التمويل الإسلامية المعتمدة من طرف البنك.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (4-76): حجم التمويل المقدم من قبل بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب القطاعات (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المقارنات	17.479.268	17.159.113	17.645.970	15.949.100	18.731.070	23.174.057	19.595.437	26.193.534	28.843.281	32.800.578	42.402.403	259.518.721
التجارة	2.821.021	2.130.439	2.696.699	4.739.311	4.322.823	6.358.391	7.392.771	8.218.064	8.246.748	8.227.659	8.160.257	63.314.183
الصناعة والخدمات	9.384.082	7.604.562	8.272.134	7.072.712	13.231.986	14.325.129	25.661.028	27.849.323	34.399.266	35.380.525	41.949.404	225.130.151
تمويلات منازل الافراد	12.578.399	12.728.025	12.826.934	11.702.176	12.622.521	13.202.149	13.138.185	13.454.604	13.647.866	14.551.546	21.143.766	151.596.171
تمويلات شخصية	9.576.021	10.038.025	12.386.736	14.503.163	19.623.731	23.362.861	25.535.683	26.651.155	25.938.195	26.635.711	29.662.040	223.913.321
الحكومة	4.860.733	2.563.280	4.081.540	4.718.603	4.758.836	4.785.537	5.693.686	6.006.229	7.267.319	9.130.591	26.410.923	80.277.277
مؤسسات مالية	3.428.617	3.293.881	1.349.512	1.958.146	3.462.158	5.183.859	5.585.594	6.334.566	6.474.706	6.761.126	9.474.831	53.306.996
الطيران	-	-	-	-	3.269.332	6.358.391	10.843.825	16.997.867	18.884.255	17.488.595	20.545.969	94.388.234
السيارات	-	-	-	-	2.701.164	3.356.042	-	-	-	-	-	6.057.206
المرافق	-	-	-	-	1.701.164	2.971.242	-	-	-	-	-	4.685.322
مقاولات	-	-	-	-	-	-	7.080.064	7.361.638	6.764.351	6.017.680	5.340.236	32.563.969
المجموع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.195.201.551

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المالية لبنك دبي الإسلامي.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

من خلال الجدول يتضح لنا إجمالي التمويل المقدم من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي لمختلف القطاعات خلال فترة الدراسة (2010-2020) تطورا مستمرا، حيث بلغ إجمالي التمويل المقدم لقطاع العقارات والتي نالت الحصة الأكبر من التمويل والتي قدرت قيمتها 259518721 ألف درهم إماراتي، تليها الصناعة والخدمات بمبلغ قدر 225130151 ألف درهم إماراتي، تمويلات منازل للأفراد بقيمة 151596171 ألف درهم إماراتي، تمويلات شخصية بـ 223913321 ألف درهم إماراتي، بالإضافة إلى التمويلات المقدمة في قطاعات أخرى كالطيران، المقاولات، المرافق، السيارات... الخ، وهذا ما يدل على أن البنك له اهتمام كبير وفعال في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

وهذا التوجه الاستثماري لبنك دبي الإسلامي ناتج عن السياسة التنموية الاقتصادية في الإمارات على مختلف الأصعدة المالية والتقنية والإدارية، فوجد بان الإمارات تتميز بمجموعة من الحوافز لهذه الاستثمارات يمكن تصنيفها إلى:

- الموقع الجغرافي: فالإمارات تتمتع بموقع جغرافي يسمح للمستثمرين الوصول لأهم الأسواق العالمية الناشئة ومخنف مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، آسيا إفريقيا، وأمريكا الشمالية.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

- العوامل الاقتصادية: فالإمارات تركز رؤوس أموال ضخمة لتعزيز البنية التحتية، فهي تملك إحدى أكثر البنى التحتية تطوراً في العالم، بالإضافة لامتلاكها لمختلف المصادر في الطاقة، كما حرصت على إنشاء المناطق الحرة لتحفيز الاستثمار سواء كان محلياً أو أجنبياً<sup>1</sup>.
- العوامل السياسية: وجود استقرار سياسي يقلل من درجة المخاطر وظروف عدم التأكد التي يتعرض لها رأس المال المستثمر هذا يعد أمر محفز لاستثمار بصفة عامة واستثمار البنوك الإسلامية بصفة خاصة.
- العوامل الاجتماعية: فالإمارات تملك بيئة عمل مؤهلة لتطوير الأعمال وتوفير أوضاع المعيشة تكون مريحة وملائمة لكافة المقيمين على أرضها.
- العوامل القانونية: قامت الإمارات بإصدار وتحديث حزمة من القوانين لها صلة بالاستثمار الإسلامي، حيث أنشئت هيئة مستقلة للإشراف على الأسواق المالية وحددت قواعد الإفصاح والشفافية، وتطبيق الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع وجذب المدخرات<sup>2</sup>.

### 2.3.3.3 صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي

كما لاحظنا سابقاً فإن بنك دبي الإسلامي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن تمويلاته لا تقتصر على المناطق التي داخل دولة الإمارات فقط وإنما خارجها كذلك، ويمكن إيضاح حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي داخل وخارج الإمارات من خلال الجدول التالي.

<sup>1</sup>خوميعة فتيحة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، الملتقى العلمي الخامس، كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي 25-26 ماي 2016، ص 03.

<sup>2</sup> احمد الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 763.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول(77-4): حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي خلال الفترة (2010-2020)  
(الوحدة: ألف درهم إماراتي) (2020)

الموقع السنوات	داخل دولة الإمارات	خارج دولة الإمارات
2010	61.122.089	2.324.981
2011	62.910.730	1.860.587
2012	64.139.934	2.585.589
2013	75.591.875	3.468.666
2014	82.421.821	4.891.632
2015	97.327.001	5.278.161
2016	113.146.549	7.379.724
2017	131.088.192	7.978.703
2018	142.265.863	8.200.094
2019	146.718.453	10.275.658
2020	193.079.071	12.010.808

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المالية لبنك دبي الإسلامي.

### 3.3.3. المطلب الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري نموذجا للبنوك الإسلامية في الجزائر من عدم التعامل بالربا، كما يقدم البنك مختلف التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم نشاطها وتطورها، إذ يقدم مجموعة من صيغ التمويل والتي تعتبر أكثر ملائمة في تمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### 1.3.3 نبذة عن البنك.

1.1.3.3 تعريف: هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام و الخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991، برأسمال يقدر ب 500.000.000دج، وبدأ نشاطه فعليا في 1991/09/01، ويعد احدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين، حيث تنتشر في 12 دولة وتدير نحو 300 فرعا، فهو بنك مختلط بين الشريك الجزائري "بنك الفلاحة والتنمية الريفية " 44.10%، والشريك السعودي "مجموعة البركة المصرفية " 55.9%. كما يعتبر أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقروض،

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

ويملك البنك حاليا 31 فرعا في مختلف أنحاء الجزائر، يديرها مقر الادارة الرئيسي بالجزائر العاصمة يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الاسلامية وفي مجال الودائع يفتح البنك للافراد و المؤسسات حسابات متنوعة<sup>1</sup>.

**2.1.3.3 أهداف البنك:** يعتبر الهدف من انشاء البنك هو تغطية احتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية واعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا، وتشمل تلك الاهداف على وجه الخصوص مايلي :

- تطوير وسائل جذب الاموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار بأسلوب المصرفي الاسلامي غير الربوي من أجل دفع التنمية الاقتصادية؛
- القيام بكافة الاعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين؛
- التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والبحث عن مجالات أخرى لجذب الزبائن؛
- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الاسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة؛
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الافادة من التسهيلات المصرفية التقليدية؛
- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري؛
- عصرنه الخدمات المقدمة والمبنية على شبكة معلومات ناجحة والتكوين الملائم للموظفين؛
- تلقي الزكاة وقبول الهبات والاشراف على انفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها وحسب الغايات المعتمدة.

**3.1.3.3 خطة نشاط البنك:** يسعى بنك البركة الجزائري لتنوع أعماله الى مجالات تمويلية، حيث في سنة 2015 أسس شركة للخبرات العقارية وافتتح معهد التدريب المصرفي الاسلامي، وفي الوقت نفسه افتتح فرعين

<sup>1</sup>الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري:-<https://www.albaraka.com/ar/investor-relations/financials?tabsDownloads=tabs>

downloads-category-385، تاريخ الاطلاع: 2021/09/15.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

جديدين في نفس السنة ليصبح مجموع الفروع 31 فرعا، ووضع أجهزة الصراف الآلي في جميع الفروع، بالإضافة الى محطات السكك الحديدية والموانئ، ومحطات الحافلات و المطارات المختارة<sup>1</sup>.

بموجب استراتيجية البنك تخطط لافتتاح فروع جديدة ليصل مجموعة الشبكة الى 50 فرع بحلول عام 2020، كما تعترم انشاء وحدات اجارة وتكافل لخدمات التأمين وشركة إدارة الصناديق الاستثمارية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي شركة خدمات لادارة منتجات التمويل الاصغر بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والاقواف، وشركة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك المشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد بالجزائر العاصمة، كما من بين خطته إطلاق الخدمات المصرفية عبر الانترنت وخدمات الدفع الالكتروني والبطاقة الجديدة المتوافقة مع الشريعة "ماستر كارد"، كما يسعى الى بدء الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول واستئناف تسهيلات شراء السيارات بعد الحصول على موافقة البنك المركزي<sup>2</sup>.

**4.1.3.3 آلية التمويل ببنك البركة:** يوفر بنك البركة توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات الصغيرة والصغيرة تعينهم على تلبية حاجياتهم الاستغلالية وكذلك على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، كالمراجعات، البيع الأجل، بيع السلم، المساومة، الاجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة و غيرها، كما يقدم أيضا مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملاءه في اطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر، التحصيلات، الاعتمادات المستندية و الكفالات الدولية تتمثل مجموعات المنتجات المالية المعتمدة ببنك البركة في<sup>3</sup>:

**5.1.3.3 منتجات تمويل الاستغلال او الاستثمار:** من خلال تمويل المواد الاولية و المنتجات نصف المصنعة، تمويل السلع الموجهة لاعادة بيعها على حالتها، تمويل الديون الناشئة، تمويل صفقة عمومية مرهونة، تمويل ما قبل التصدير ، و أهم الصيغ المطبقة في التمويل عادة : المراجعة، الاستصناع، المشاركة المساومة السلم، الاجارة، الاعتماد الايجاري ؛

**1.5.1.3.3 تمويل للالتزام بالتوقيع :** و يتم في اطار الاعتماد المستندي، كفالة مناقصة، كفالة حسن التنفيذ كفالة تسديد تسبقة ؛

<sup>1</sup>تقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015، ص 27.

<sup>2</sup>تقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016 ، ص 26.

<sup>3</sup>الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري، مرجع سابق.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

2.5.1.3.3 التمويل العقاري: و يقوم البنك من خلاله بتمويل سكن جديد او مستخدم، تمويل البناء الذاتي أو التوسع أو تهيئة مسكن، تمويل لشراء قطعة ارض لغرض البناء.

3.5.1.3.3 تمويل السيارات :عن طريق عقد المرابحة سواء كانت سيارات سياحية او نفعية ؛

4.5.1.3.3 تمويل القرض المصغر: عبارة عن قروض مصغرة لفائدة المهنيين و المؤسسات الصغيرة الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات المصرفية لاسباب مختلفة أهمها عدم وجود الضمانات العينية الكافية، توجه القروض المقترحة لعملاء القرض المصغر ممن ينشطون في المجال التجاري ولا تتوفر فيهم المعايير المشروطة في العمل المصرفي بالدرجة الأولى، أو لتمويل الاستغلال، او تمويل اقتناء عتاد (عتاد متنقل، آلات..)، الصيغة المتبعة للتمويل بالقرض المصغر هي صيغة المشاركة (قصيرة و متوسطة المدى)، تتراوح مدة التسديد في المشاركة قصيرة المدى من 03 -12 شهر، و في المشاركة المتوسطة المدى من 12-36 شهر، بمبلغ تمويل تتراوح من 50 الف دج الى 1000 الف دج؛

5.5.1.3.3 التمويل بالقرض الحسن: قرض مصغر بطابع اجتماعي موجه لتمويل الانشطة المحلية الصغيرة المنشأة من طرف النساء الماكثات بالبيت، يسدد القرض خلال مدة 12 شهر، يقدر المبلغ الاقصى للتمويل الممنوح ب50 الف دج، و هو ما يمكن تلخيصه ضمن الجدول التالي :

الجدول(4-78) : الصيغ التمويلية المعتمدة من قبل بنك البركة الجزائري

نوع التمويل	اسم العملية التمويلية	الصيغة
تمويل الاستغلال	تمويل المواد الاولية و المواد نصف المصنعة	المرابحة /السلم
	تمويل السلع الموجهة لاعادة البيع	المرابحة /السلم
	تمويل الذمم	المرابحة /السلم
	تمويل ماقبل التصدير	المرابحة /السلم
تمويل الاستثمارات	التمويل التقليدي للاستثمارات	مرابحة /استصناع/مرابحة /السلم
	التمويل التاجيري	الاجارة
تمويل السيارات	تمويل السيارات السياحية	مرابحة
	تمويل السيارات النفعية	مرابحة / اجارة
تمويل التجهيزات	تمويل التجهيزات المهنية	مرابحة / اجارة
	تمويل السكن الجديد	مرابحة / اجارة

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

تمويل الاسكان	تمويل السكن القديم	مراحة / اجارة
	تمويل البناء الذاتي للسكن	مراحة / اجارة
	تمويل التوسيع	استصناع
	تمويل الاصلاحات المنزلية	استصناع
تمويل القرض المصرف	تمويل اقتناء عتاد، عتاد متنقل، آلات	المشاركة
تمويل بالقرض الحسن	تمويل الانشطة المحلية الصغيرة من طرف النساء الماكثات في البيت	قرض حسن

المصدر : كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية، الخرطوم، 5-6 أبريل 2012، ص 25-26.

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل المشاريع الاستثمارية بصيغ تمويلية مختلفة في مختلف فروعها، حيث أن أغلب صيغ التمويل الاسلامي يتم تقديمها في البنك، حيث نجد صيغة المرابحة تحتل المرتبة الأولى في البنك، مع غياب صيغة صيغة المضاربة و ذلك بسبب تخوف البنك من مخاطرها، و تختلف نسبة التمويل من سنة إلى أخرى و ذلك حسب استراتيجية البنك التي يحاول كل سنة تجسيدها لتحقيق اهدافه التنموية.

الجدول (4-79) : الخدمات المستحدثة في بنك البركة الجزائري

الخدمات المقدمة للمؤسسات	الخدمات المقدمة للأفراد	الخدمات المقدمة للمهنيين	الخدمات الالكترونية
- المرابحات، البيع بالأجل بيع السلم، الاجارة، الاستصناع، المشاركة. - منتجات تسهيل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية و توفر حلول فعالة تخدم عملائه في اطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر، التحصيلات و الاعتمادات المستندية و الكفالات الدولية	- عودة التمويل الاستهلاكي، اعادة بعث منتوجه "سيارة البركة". - برامج تمويلات عقارية ميسرة "دار البركة" للمستهلك الجزائري سواء كان مقيما بالجزائر او خارجها، من خلال صيغ الاجارة المنتهية بالتملك، الاستصناع، و الاجارة الموصوفة في الذمة، و غيرها و يعرض البنك من خلال هذه الصيغ تمويل اقتناء السكنات او بنائها او	- المرابحات، البيع بالأجل، بيع السلم، الاجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة، و في مجال الاستثمار (الادخار)، يقترح للمهنيين الراغبين في تنمية اموالهم في مختلف انواع حسابات الاستثمار و الودائع، بالمبالغ و المدد التي يرغبونها. و يتم احتساب الارباح على حسب نظام توزيع الارباح المتفق عليه مسبقا تماشيا مع معايير	البركة نات المهنيين و الشركات، البركة App.dz، خدمة تحويل الاموال عن طريق وسائل الدفع الالية، المصرف عبر النت و الموبايل، خدمة الرسائل القصيرة، بطاقات الدفع الالكتروني متوافرة مجانا، محطات الدفع الالكترونية TPE، الشبائيك الالية GAB، البركة سمارت، البطاقات الالكترونية للبركة CIB.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

	توسيعا او تهيئتها.	الاحكام الشرعية الخاصة بعمليات المضاربة.
--	--------------------	---

المصدر : دريد حنان، غريب طاوس، دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي، دراسة عينة من متعاملي بنك البركة و مصرف السلام الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 01 (افريل 2021)، ص 285.

### 2.3.3. الدراسة الاحصائية للتمويلات الممنوحة من قبل بنك البركة الجزائري

1.2.3.3 مجموع الاصول و حقوق الملكية: بلغ مجموع الاصول ب 132984 مليون دج في سنة 2011 بزيادة

نسبتها 10.35% مقارنة بسنة 2010، لكن شهدت ارتفاع في سنة 2015 بنسبة 18.92% اي مايقدر بمبلغ

193573 مليون دج مقارنة بمبلغ 162772 مليون دج في سنة 2014. بينما شهدت ارتفاع ملحوظ في سنة

2017 و 2018 حيث قدرت مجموع الميزانية بمبلغ 248622 دج، 270996 مليون دج على التوالي:

الجدول (80-4) : تغير نسبة مجموع الاصول و حقوق الملكية للبنك الوحدة : (مليون دج)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الاصول	12050	13298	15078	15707	16277	19357	21034	24863	27099	26156	20532
التغير %	-	10.35	13.39	4.17	3.63	18.92	8.66	18.20	8.99	-3.48	-0.21
حقوق الملكية	18843	20550	22110	22965	23810	23463	24312	24546	27429	30704	29687
التغير %	-	9.05	7.59	3.87	3.68	-1.46	3.62	0.96	11.75	11.94	-3.31

المصدر : من اعداد الباحثة بل اعتماد على التقارير السنوية داخلية لبنك البركة الجزائري.

كما عرفت حقوق الملكية زيادة طفيفة لتبلغ مستوى 20550 مليون دج بزيادة نسبتها 9% عن مستواها في سنة 2011، لترتفع تدريجيا حيث بلغت حقوق الملكية مستوى 23463 مليون دج في سنة 2015 مقارنة 23810 مليون دج في سنة 2014 بانخفاض نسبتها قدرت ب1.46%، لكن سرعان ما ارتفعت قيمتها الى 24312 مليون دج في سنة 2016، و 2454 مليون دج في سنة 2017، كما شهدت ارتفاع مستمر بزيادة قدرها 11.94%، 17.3 مليار دج (146 مليون دولار) بزيادة قدرها 4% عن مستواها عند سنة 2017. وبلغت

**الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )**

حقوق المساهمين من مستوى 19 مليار دج (143 مليون دولار) مسجلة استقرار بمستواها عند سنة 2019، مقارنة 27429 مليون دج في سنة 2018.

**2.2.3.3 الودائع:** من خلال الجدول السابق بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب، و حسابات الادخار و الودائع لأجل 170.13 مليار دج مسجلة بزيادة قدرها 15.57 مليار دج أي بنسبة 10.08% مقارنة بالسنة المالية 2015، كما سجلت زيادة قدرها 16 مليار دج أي بنسبة 7.72% مقارنة بسنة 2017 و 22% مقارنة بسنة 2016. بينما انخفضت قيمتها في سنة 2019 حيث سجلت نسبة 4.22% أي بمبلغ 213500 مليون دج.

**الجدول ( 81-4) : تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائري الوحدة : مليون دج**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الودائع	8998	10328	11651	12543	13117	15456	17013	20794	22399	21454	22187
التغير %	-	15	13	7.65	4.6	17.83	10	22	7.72	4.22-	3.41

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية بنك البركة الجزائري.

**3.2.3.3 حصيلة نشاط بنك البركة الجزائري**

يقدم بنك البركة تمويل باعتماد على صيغ اسلامية متنوعة لكافة فئات المستثمرين، بالرغم من عدم وجود أرضية قانونية ملائمة بمزاولة نشاطه و كذا تعقيد الاجراءات الادارية و المعاملات المالية في علاقته مع بنك الجزائر، إلا أنه يسعى جاهدا لدعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير أكبر قدر من الودائع ووضعتها تحت تصرف مستحقيها من المستثمرين.

**1.3.2.3.3 حجم التمويل الاجمالي بنك البركة خلال الفترة 2010-2020**

يتطور تمويل بنك البركة الموجه للاقتصاد عبر السنوات، ففي كل سنة يتم الرفع من قيمة هذا التمويل سواء كان تمويل قصيرا أو متوسط أو طويل الأجل حسب السياسة المتبعة بالبنك، من خلال الجدول التالي نلاحظ هذا التطور خلال الفترة ( 2010 - 2020 ) كمايلي :

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (4-82) : تطور حجم التمويل للاقتصاد بنك البركة للفترة (2010-2020) (الوحدة : ملايين دج )

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البيان											
تمويل	73487	127731	159148	130154	146500	115797.3	144730	114635.93	139677	156460	154600
استغلال											
النسبة%	%90.45	%93	%93.96	%88.06	%91.38	%86.88	%87.52	%87.82	%86.91	%98.37	%58.27
تمويل	7755	9619	10223	17649.72	20102.89	24278.01	27288.2	15901.72	21036.73	15678.21	11071
استثمار											
النسبة%	%9.55	%7	%6.04	%11.94	%8.62	%13.12	%12.48	%12.18	%13.08	%11.14	%07.72
المجموع	81242	137350	169371	147803.72	160320	133279.5	165370	130537.65	160713.73	159038.21	265311

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للبنك.

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك تطور في حجم التمويل للاقتصاد بينك البركة، اذ توزع حجم التمويل وفق نمطي التمويل (استغلال، استثمار ) خلال فترة الدراسة، حيث ركز البنك البنك على تمويل الاستغلال و الذي سجل نسبة 90.45% في سنة 2010، و ارتفعت الى 93.96% في سنة 2012، بينما قدرت قيمتها ب 86.91% في سنة 2018، مقارنة ب 98.37% في سنة 2019، بينما انخفضت نسبتها في سنة 2020 الى 58.27%. بينما بلغ حجم التمويل الاستثماري نسبة 9.55% في سنة 2010، ليرتفع 11.94% في سنة 2013، بينما قدرت نسبتها في سنة 2018 ب 13.08% لتعاود في الانخفاض حيث قدرت نسبتها في سنة 2020 ب 7.72%. هذا يدل على أن البنك يعتمد على التمويل قصير الأجل نظرا لأرباحه العالية و قلة المخاطرة، في الوقت الذي تحتاج له المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمويل استثماري.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول ( 83-4 ) : تطور حجم التمويل الموجه للمؤسسات ببنك البركة حسب صيغ التمويل للفترة 2010-2020

( مليون دج )

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	انواع التمويل	
53758.70	56953.82	63282.02	11564.67	10389.97	5898.1	9467	5052	7915	4650	3600	سلم	تمويل قصير الأجل
4713.40	49902	55755.70	7444.26	4106	5140	1186	1466	2111	24058	27950	مراجعة	
-	-	80	-	100	-	-	-	100	-	-	استصناع	
-	60	120	-	80	202	43	50	56	40	55	مشاركة	
39026	58256	62450.34	51657.89	60103.91	50889	42319	45029	47014	19113	-	مساومة	
32117	50132	72342	43561.11	69171.56	52947.2	92885	78301	101925	479428	41464	اعتماد مستندي	
-	314	520	480	780	721	599	256	-	379	419	كفالات	
129615.1	215617.82	254550.06	43561.11	69171.56	52947.2	146499	130154	159148	127668	73488	المجموع	
89	109	122	-	9.6	226.3	439	891	1150	4203	2381	مراجعة	تمويل متوسط و طويل الأجل
70	120	100	-	-	126	950	465	180	15	113	سلم	
50	65	80	90	85	63.7	-	3	4	81	583	استصناع	
1125	1451.32	2685.1	2775.4	1703.5	1425.4	1163	1405	3109	-	-	مساومة	
1952	3416	22534.64	13036.32	22007.05	22436.61	17550.89	14885.72	5779.8	5384	4614	اجارة منتهية بالتمليك	
-	-	-	-	1483	-	-	-	-	-	-	تمويلات	

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

أخرى بالتوقيع											
المجموع	7754	9683	10233	17649.72	20102.89	24278.01	27288.2	15901.72	26532.74	5161.32	3286
المجموع الكلي	81242	137350	169371	147803.72	160320	133279.5	165370	130537.65	281082.8	220779.14	132901.1

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية الداخلية للبنك

يرتكز البنك على مجموعة من الصيغ لتمويل دورتي الاستثمار و الاستغلال للمؤسسات، منها صيغة السلم، المرابحة، المساومة، الاعتماد الايجاري، و الإجارة المنتهية بالتملك، حيث بلغ إجمالي التمويل بصيغة السلم قصير الأجل خلال فترة الدراسة ما يعادل 232531.28 مليون دج، و السلم متوسط الأجل بلغ قيمته 2139 مليون دج، بينما قدر إجمالي التمويل بصيغة المرابحة قصيرة الأجل ب 183832.36 مليون دج، و المرابحة متوسطة الأجل ب 9619.9 مليون دج، كما يعتمد البنك بشكل كبير على صيغة المساومة سواء في تمويل الاستغلال أو الاستثمار، وبلغ حجم التعامل بالمساومة ب 474858.14 مليون دج، أما بالنسبة للاعتماد المستندي فقد بدأ التعامل به منذ سنة 2010، و يدخل في إطار التمويل قصير الأجل و يدخل في تعاملات التجارة الخارجية كالاستيراد و التصدير التي يكفلها البنك، حيث بلغت قيمته في سنة 2016 ب 69171.56 مليون دج مقارنة ب 43561.11 مليون دج في سنة 2017 بينما قدر إجمالي التمويل ب 111427387 مليون دج إذ يمثل 75% من إجمالي التمويل، أما الإجارة المنتهية بالتملك فقد بلغت قيمتها 13359703 مليون دج، و تعتبر هذه الصيغ من الصيغ المهمة و الأساسية في التعامل و التمويل ببنك البركة، و بالتالي فإن هذه الصيغ تجعل البنك له اتجاه تجاري أكثر منه تمويل إنتاجي أو استثماري، حيث تكون فيها الربح سريع و بأقل مخاطرة مقابل سهولة التطبيق.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

3.3.3 مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
يسعى بنك البركة الجزائري من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
من خلال:

### 1.3.3.3 مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر

يعمل بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية على تمويل المشاريع المصغرة وفق الصيغ الإسلامية، من أجل المساهمة في تعزيز التمويل لتلك المشاريع في ظل مشاكلها التمويلية، وذلك وفق مجالات متعددة وفي مختلف قطاعات السوق المحلي.

### 1.1.3.3.3 تمويل المشاريع المصغرة في إطار اتفاقية الشراكة مع برنامج التعاون الدولي الألمان

يلعب بنك البركة الجزائري هذا الدور من خلال اتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الوكالة الألمانية للتعاون التقني GTZ تحت تسمية البرنامج الجزائري الألماني للتنمية الاقتصادية المستدامة DEVED، و الذي يسعى إلى إتاحة التمويل لتنمية المشاريع المصغرة، من أجل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية، و بمشاركة كل من شركة "FIDES ALGERIE" المختصة في إطلاق و دعم المؤسسات و برامج التمويل المصغر في البلدان النامية، حيث قام بنك البركة الجزائري بإطلاق هذا البرنامج بولاية غرداية في نهاية سنة 2008<sup>1</sup>. حيث تقوم المؤسسة بدراسة و تقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية بضمان المتابعة للحرفيين المتحصلين على التمويل، وفيما يلي جدول يوضح الصيغ التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري في إتاحة التمويل للمشاريع المصغرة.

<sup>1</sup>عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2013، العدد 10، ص224.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول(4-84): الصيغ المعتمدة من طرف بنك البركة في تمويل المشاريع المصغرة

الصيغة	المستفيد والمدة	المبلغ	الشروط
صيغة المشاركة	12-36 شهر الحرفيين والتجار الصغار	بالنسبة للاستغلال: 50.000 دج إلى 300.000 دج. بالنسبة للاستثمار: 200.000 دج إلى 1000.000 دج	- تمويل المشاريع القائمة والمدرة للدخل - توفر كل الوثائق التي تثبت الوضعية السليمة تجاه الهيئات الجبائية وغير الجبائية - ألا يتعدى رقم الأعمال للتجار الصغار ما قيمته 3.000.000 دج - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك كما قد يطلب البنك كفالة شخصية في هذا المجال.
القرض الحسن	3-12 شهر يخص تمويل النساء المنظمة في مجموعات	من 10.000 دج إلى 40.000 دج	- أن يكون النساء في شكل مجموعات تضامنية؛ - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك - السن أكثر من 18 سنة - ألا يتجاوز الدخل الشهري الأجر الوطني الأدنى المضمون.
المرابحة المصغرة	10-14 شهر للنساء الماكثات في البيوت	من 30.000 دج إلى 70.000 دج	- أن تتمتع النساء الماكثات في البيوت بسيرة حسنة - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك - كما يطلب البنك كفالة شخصية

المصدر: بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 131.

وقد عرفت انطلاق البرنامج بتمويل 50 مشروع في سنة 2009 في ولاية غرداية في شكل قروض حسنة، ليصل هذا العدد إلى 1000 قرض حسن لتمويل النساء الماكثات في المنازل، إضافة إلى 130 مشروع اقتصادي على أساس التمويل بالمشاركة في سنة 2012. وفيما يخص التمويل بصيغة المرابحة المصغرة فتشير الإحصائيات إلى أنه قد تم تمويل حوالي 125 امرأة لها مشروعات اقتصادية وذلك إلى غاية شهر نوفمبر من

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

سنة 2013. وفيما يلي جدول يوضح حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012-2014.

الجدول (4-85): حجم التمويل الاسلامي للمشاريع المصغرة لدى بنك البركة الجزائري (مليون دج )

2014	2013	2012	نوع التمويل / السنوات
13	20	8.8	التمويل الاسلامي للمشاريع المصغرة
80627	63354	57891	التمويل الاجمالي
%0.016	%0.031	%0.015	النسبة%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات 2012،2013،2014، متاح على الموقع:

<https://www.albaraka.com/ar/investor-relations/financials?tabsDownloads=tabs-downloads-category-385>

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التمويل الإسلامي الممنوح للمشاريع المصغرة من قبل بنك البركة الجزائري قد بلغ ما قيمته 8.8 مليون دج و ذلك في سنة 2012 مقارنة مع إجمالي التمويل لنفس السنة و الذي بلغ 57891 مليون دج، ليرتفع بنسبة 56% ليصل إلى ما قيمته 20 مليون دج في سنة 2013 حيث سجل إجمالي التمويل في تلك السنة ما يقارب 63354 مليون دج، ليشهد بعد ذلك انخفاض في حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة خلال سنة 2014 بنسبة 35% و قدرت قيمته 13 مليون دج مقارنة بحجم التمويل الإجمالي و الذي قدر بـ 80627 مليون دج في نفس السنة. وهي نسب منخفضة جدا وتكاد تكون معدومة إذا ما قورنت بحجم التمويل الممنوح من طرف البنك لتلك السنوات حيث تمثل نسبة التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة سوى 0.015% في سنة 2012 و 0.031% في سنة 2013 و في سنة 2014 بنسبة 0.016%.

### 2.1.3.3.3 تمويل المشاريع المصغرة في إطار الشراكة مع منظمة التعاون الاسباني

كما قام بنك البركة الجزائري على توسعة خدماته التمويلية، سواء ما تعلق لتعزيز الصيغ الموجهة لتمويل المشاريع المصغرة، أو ما تعلق بتوسعة نطاقها، و يظهر ذلك في استحداثه لصيغة جديدة في سنة 2014 و هي صيغة الإجارة المصغرة، و أطلقت في مرحلة تجريبية في منطقة وسط الجزائر و لم يتم تعميمها بعد و توسعة نطاق تمويل المشاريع المصغرة ليشمل جميع أنحاء البلاد عبر شبكة فروع البنك من خلال اتفاقية الشراكة التي تم إمضاؤها مع منظمة التعاون الاسباني CIDEAL، أين تم الشروع في تمويل النساء الحرفيات في منطقة العاصمة بداية سنة 2012، بعدما كان مقتصرًا على منطقة واحدة و هي ولاية غرداية.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

3.1.3.3.3 تمويل المشاريع المصغرة في إطار اتفاقية التعاون مع وزارة الشؤون الدينية للأوقاف

قام بنك البركة الجزائري بإمضاء اتفاق تعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بتاريخ 22 مارس سنة 2004، ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال استثمار أموال الزكاة، ودعم المشاريع المصغرة، حيث ترجمت في إنشاء صندوق سمي " صندوق استثمار أموال الزكاة "، حيث تنص الاتفاقية المبرمة بينهما على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع، كتمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب، تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تمويل المشاريع المصغرة إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة وفي إطار الاتفاقية مع بنك البركة تنص على تخصيص ما نسبته 37.5% من موارد صندوق الزكاة لتقديم قروض حسنة لتمويل المشاريع المصغرة كما لا يتم تقديم القروض الحسنة إلا بشروط معينة تدرس على مستوى اللجان القاعدية والولائية، فقط عند تجاوز حصيلة الصندوق في كل ولاية مبلغ 05 ملايين دج وتتراوح مبالغ القروض الحسنة ما بين 50 ألف دج و 300 ألف دج، تسدد بأقساط شهرية خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات مع فترة سماح تمتد ما بين 04 و 06 أشهر.

وفي إطار هذه الاتفاقية عدد المشاريع الممولة من خلال تمويل بنك البركة الجزائري باستثمار أموال الزكاة بصيغة القرض الحسن خلال الفترة 2004-2014 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (86-4): تطور عدد القروض الحسنة منذ نشأة صندوق الزكاة

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد القروض الحسنة	256	466	857	1147	800	1400	858	1125	1338	1220	1030
المجموع	10497										

المصدر: بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص 134.

من خلال ما تبين في الجدول نلاحظ عدد المستفيدين من القروض الحسنة يتزايد من سنة إلى أخرى، و هذا راجع إلى مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة، إذ بلغ عدد المستفيدين من القروض الحسنة في سنة 2004 ما يقارب تقديم 256 قرض، لتزايد إلى ما يقارب 1030 قرض حسن في سنة 2014، حيث بلغ عدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة منذ النشأة 10497 قرض، حيث تبين انه كلما زاد

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

حجم حصيلة الصندوق كلما أتحت الفرصة لتمويل المشاريع المصغرة و هو ما يظهر الأثر التتموي المستدام الذي يمكن أن تلعبه هذه التمويلات في المنافع الاقتصادية.

### 4.3.3 دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يقوم بنك البركة الجزائري ببذل مجهودات كبيرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ودعم مختلف القطاعات وذلك من خلال ما يلي:

#### 1.4.3.3 بنك البركة الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية

- في إطار جهود البنك لتحقيق التنمية في الجزائر سنة 2016، فقد تم عقد اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 2مليار دينار جزائري مع بنك التنمية المحلية لتطوير 25000 هكتار للإنتاج الزراعي<sup>1</sup>.
- يعتزم البنك إنشاء الصناديق الاستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة وذلك بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إضافة إلى إنشاء شركة خدمات تكنولوجيا المعلومات والمشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة<sup>2</sup>.
- يشارك بنك البركة الجزائري في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والذي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعمل فيها المجموعة ومنها الجزائر، فعلى سبيل المثال فقد رمى البرنامج إلى خلق ما مقداره 680 فرصة عمل في الجزائر سنة 2016، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات البطالة.
- وفي إطار جهود بنك البركة الجزائري لدعم الفرص الاقتصادية، قام البنك بتوفير التمويل بالمرابحة والقرض الحسن لعدد من الأنشطة وفق الشريعة الإسلامية وشمل ذلك نطاقا واسعا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمنتاهية الصغر في المجالات المختلفة وذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول (4-87): برنامج بنك البركة الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية

السنوات	القطاعات	المبالغ (ألف دولار أمريكي)
2012	الزراعة والتشجير وصيد السمك	206
	التجارة	181
	الخدمات	414
	الإنتاج	140

<sup>1</sup>التقرير المالي السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> التقرير المالي السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

279	الصناعة	
<b>1220</b>	<b>الإجمالي</b>	
85	الصناعات التقليدية	<b>2013</b>
127	التجارة	
42	الخدمات	
10	الإنتاج	
<b>264</b>	<b>الإجمالي</b>	
13	الصناعات التقليدية	
21	التجارة	
58	الخدمات	
31	الإنتاج	
<b>123</b>	<b>الإجمالي</b>	
28	قطاع الإنتاج	<b>2015</b>
7	التمويل الشخصي والاستهلاكي	
<b>35</b>	<b>المجموع</b>	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبرنامج المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016، متاح على الرابط : <https://www.albaraka.com/getmedia/e2a6ff30-61d4-47e9-b70d-e89fc18175bc/SSR19AR.pdf> ، تاريخ الاطلاع : 2021/11/20.

إن بنك البركة لا يختلف كثيرا عن بقية البنوك الإسلامية من اعتماده على التمويل قصير الأجل خاصة بصيغة المرابحة، كما يلاحظ اهتمامه الكبير بتمويل قطاع التجارة أكثر مما عليه في القطاعات الأخرى، والتي يجب الاهتمام بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية من أجل رفع معدلات النمو وتشجيع اليد العاملة، وبالتالي فإن البيئة التي يعمل فيها بنك البركة الجزائري تتسم باتساع مجالات الاستثمار لوفرة الموارد الطبيعية والبشرية.

### 2.4.3.3 بنك البركة الجزائري وتحقيق التنمية الاجتماعية

فقد أولى بنك البركة الجزائر أهمية كبيرة لأنشطة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية خلال الفترة 2016-2020 وذلك من أجل خلق فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (4-88): أهداف بنك البركة الجزائري للتنمية المستدامة خلال الفترة (2016-2020) (دولار أمريكي) مستجدات سنة 2018

المنجز من اهداف %2018	المنجز من اهداف 05 سنوات %	المنجز منها في 2018	اهداف 2018	اهداف 05 سنوات	اهداف بنك البركة
0	0	لم يتم قياسها	680	3400	خلق فرص عمل
06	01	270.337	4.400.000	22.000.000	تمويل التعليم
لم يتم قياسها	لم يتم قياسها	لم يتم قياسها	18.600	93000	التبرع للتعليم
79	16	1.748.744	2.200.000	11.000.000	تمويل الرعاية الصحية
26	5	47.584	186.000	930.000	التبرع للرعاية الصحية
30	06	2.0660665	6.804.600	34.023.000	المجموع

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبرنامج المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016، متاح على الرابط : <https://www.albaraka.com/getmedia/e2a6ff30-61d4-47e9-b70d-e89fc18175bc/SSR19AR.pdf> ، تاريخ

الاطلاع : 2021/11/20.

كما شارك بنك البركة الجزائر في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري، وبرنامج البركة للقرض الحسن والفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لسنة 2018، وقد تضمنت المشاركة في هذا البرنامج تقديم تمويل تبلغ قيمته 722 ألف دولار أمريكي في سنة 2017، 1.743 ألف دولار أمريكي في سنة 2018، كما شارك في برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية بمجموع ويقدر ب 1.749 ألف دولار في مشاريع تنمية المجتمع وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (4-89): البرنامج الخيري والفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لبنك البركة الجزائري سنة 2017

(ألف دولار أمريكي).

القيمة	اسم البرنامج
ألف دولار أمريكي	البرنامج الخيري 2018
513	التعليم
-	مشاريع تنمية المجتمع
891	الرعاية الصحية
12	السكن الاجتماعي

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

18	الترويج والتطوير لأعمال البحثية
3	الشباب والرياضة
137	الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة
169	المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية
1.743	المجموع
1.749	برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لسنة 2018 (ألف دولار أمريكي)
-	مشاريع تنمية المجتمع
1.749	الرعاية الصحية
1.749	المجموع

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبرنامج المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2018

من خلال الجدول السابق يتضح أن بنك البركة الجزائري يسعى لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، حيث بلغت اجمالي برامج بنك البركة الجزائري بما فيه البرنامج الخيري و الفرص الاقتصادية و الاستثمارات الاجتماعية ما يقدر بـ 3.492.000 دولار امريكي خاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية و تقديم الفرص الاقتصادية، و هذا سيساعد على تحقيق المستدامة في الجزائر.

#### 4.3. المطب الرابع : دراسة حالة بنك السلام الجزائري

باعتبار بنك السلام الجزائر ثاني بنك بعد بنك البركة الجزائري، كونه من بين البنوك الناشئة و الحديثة في الجزائر، اذا يعتبر اسرع بنك نموا، ارتاينا ان ندرس دراسة تحليلية على تمويلاته تجاه الزبائن من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي اغلبها من الافراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما انها اطلقت العديد من المنتجات الاسلامية في هذا المجال.

1.4.3. نبذة عن المصرف: مصرف السلام الجزائر هو ثاني بنك إسلامي يتأسس في الجزائر برأس مال إماراتي، وذلك في 08 جوان 2006، وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 لبيدأ العمل خلال شهر أكتوبر من نفس العام، تأسس برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 7.2 مليار دينار جزائري (أي ما يقارب 100 مليون دولار أمريكي)، كما ارتفع رأس ماله في نهاية سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري ثم إلى 15 مليار دج حاليا في انتظار بلوغ 20 مليار دج المطلوبة كحد أدنى حسب التنظيم المعمول به حاليا.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

وكان ذلك في إطار تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، ويعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية اختيرت الجزائر نظرا لما تتمتع به من مناخ استثماري، كما عزز التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأس مال السلام الجزائر الإماراتي. يعمل مصرف السلام وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصيلة، بغية تلبية حاجات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد<sup>1</sup>.

ويعتبر مصرف السلام الجزائر بنكا شموليا يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، حيث يقترح البنك مجموعة منتجات وخدمات على عملائه، بحيث يعمل على تمويل المشاريع الاستثمارية، وتلبية الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية (مشاركة، مضاربة، إجارة، استصناع، سلم، بيع بالتقسيط، البيع بالأجل).

#### 2.4.3. الدراسة الاحصائية للتمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام الجزائري

1.2.4.3 الأصول و حقوق الملكية :بلغ مجموع الاصول 32783 مليون دج اي مايقدر 420 مليون دولار بزيادة نسبتها 32% مقارنة بسنة 2011، لكن شهدت انخفاض في سنة 2014 بنسبة 8% اي مايقدر بمبلغ 36309 مليون دج مقارنة بمبلغ 39 539 مليون دج في سنة 2013. بينما شهدت ارتفاع ملحوظ في سنة 2015 حيث قدرت الاصول بمبلغ 40575 مليون دج، لتشهد ارتفاع ملحوظ خلال سنتي 2019 و 2020 ب 131019 مليون دج، 162626 مليون دج على التوالي.

الجدول (90-4) : الاصول و حقوق المساهمين الوحدة : مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاصول	22531	24821	32783	39551	36309	40575	53104	85775	110109	131019	162626
التغير %	-	10.16	32.08	20.64	-8.20	11.75	30.88	61.52	28.37	18.99	24.12
حقوق المساهمين	10122	10230	11350	12617	14000	14301	15381	16562	17305	19012	18900
التغير %	-	1.06	10.95	11.16	10.96	2.15	7.55	7.68	4.49	9.86	-0.59

المصدر : من اعداد الباحثة بلاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري

<sup>1</sup>التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري لسنة 2018 ، ص 01.

**الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )**

كما عرفت حقوق المساهمين زيادة طفيفة لتبلغ مستوى 14.3 مليار دج بزيادة نسبتها 2% عن مستواها عند نهاية سنة 2014، كما بلغت حقوق المساهمين مستوى 17.3 مليار دج (146 مليون دولار ) بزيادة قدرها 4% عن مستواها عند سنة 2017. و بلغت حقوق المساهمين من مستوى 19 مليار دج (143 مليون دولار) مسجلة استقرار بمستواها عند سنة 2019.

**2.2.4.3 الودائع :** بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب، و حسابات الادخار و حسابات الأجل كما عرفت و دائع العملاء نمو ملحوظا بنسبة 22% مقارنة بمستواها عند سنة 2014، مما سمح باعادة التوازن لاستخدام الموارد، حيث بلغت 85.431 مليون دج مسجلة بزيادة قدرها 21.170 مليون دج أي بنسبة 32.94% مقارنة بسنة 2017 و 86.19% مقارنة بسنة 2016. كما بلغ قيمتها 85 مليار دج ما يعادل 721 مليون دولار في سنة 2018 مقابل 65 مليار دج أي 545 مليون دولار سنة 2017 بنمو قدره 32% ما يفسر تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه. كما ارتفعت الى ما يقدر 103.2 مليار دج (860 مليون دولار ) مقابل 85.43 مليار دج (711 مليون دولار ) في نهاية سنة 2018 بزيادة قدرها 18.5 مليار دج بنسبة نمو قدرها 22% كما هو مبين في الجدول التالي.

**الجدول (91-4) : تطور حجم الودائع في مصرف السلام الجزائري الوحدة : مليون دج**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الودائع	11.742	12.946	19.402	23.932	32.500	23.685	340.512	64.642	85.431	103.792	129320

المصدر : من اعداد الباحثة بلاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري.

كما بلغ مجموع ودايع العملاء ما قيمته 104 مليار دج (868 مليون دولار ) سنة 2019 مقابل 85 مليار دج (721 مليون دولار) سنة 2018 بنمو قدره 22% ما يعبر عن تحسن صورة المصرف وزيادة ثقتهم به، بلغ ودايع العملاء ما قيمته 129 مليار دج (978 مليون دولار ) سنة 2020 مقابل 102 مليار دج (857 مليون دولار).

**3.2.4.3 حجم الطلب التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى مصرف السلام**

تمثل المؤسسات الصغيرة في سنة 2018 نسبة 41% من محفظة التمويلات، لترتفع نسبتها الى 59% أي ما يوافق 307 مؤسسة صغيرة قامت بتقديم طلب تمويلي من البنك، تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 23% في سنة 2018 لتشهد ارتفاعا تدريجيا في سنة 2019 بنسبة 35% ما يعادل 179 مؤسسة و 32 مؤسسة كبيرة بنسبة 6%، أما بخصوص المؤسسات حديثة النشأة تمثل 7% وهي تمثل أقل نسبة و يعود السبب ذلك الى

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

تخوف المصرف السلام من منح تمويلات نظرا لما ينجم عنه من مخاطر التقصير في الاداء، بالإضافة الى ضعف بنية المؤسسات الصغيرة وارتفاع درجة مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة.

الجدول (92-4) : محفظة التمويلات حسب رقم اعمال المؤسسة

رقم الاعمال	2019	2018	نوع المؤسسة
-	%9	%7	مؤسسة حديثة النشأة
50 مليون دج < رقم الاعمال	%20	%12	مؤسسة صغيرة جدا
250 دج < رقم الاعمال < 50 مليون دج	%59	%41	مؤسسة صغيرة
1مليار دج < رقم الاعمال < 250 مليون دج	%35	%23	مؤسسة متوسطة
رقم الاعمال < 1 مليار دج	%6	%7	مؤسسة كبيرة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2018 و 2019.

#### 4.2.4.3 محفظة التمويلات حسب الانتشار الجغرافي

في إطار المشروع التوسعي للمصرف ورغبة منه في استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتلبية احتياجاتهم على أحسن وجه، تم افتتاح الفروع التالية خلال سنة 2018 : ثلاث فروع جنوب الجزائر (ورقلة أدرار، بسكرة)، و فرعين بالعاصمة (حسيبة، سيدي يحي)، فرع شرق الجزائر (باتنة).

الجدول (93-4) : محفظة التمويلات حسب الانتشار الجغرافي للمصرف لسنة 2018

الوكالة	العدد	المبلغ (مليون دج )	النسبة%
دالي إبراهيم 1601	161	23605	33
باب الزوار 1602	73	11929	16
القبة 1603	52	7860	11
البليدة 901	34	5930	8
سطيف 1901	50	9995	14
وهران 3101	40	7611	10
قسنطينة 2501	21	5582	8
ورقلة 3001	4	47	0
الاجمالي	440	72559	100

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2018.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

5.2.4.3 النشاط التمويلي لمصرف السلام الجزائري للفترة ( 2010-2020).

عرفت التمويلات خلال الفترة (2010-2020) نشاطا مكثفا في اطار معالجة ملفات المؤسسات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية، حيث توزعت التمويلات خلال تلك الفترة مابين استثمارية واستغلالية ،بالاضافة الى اجارة الاصول المنقولة والعقارية و المتعلقة بتمويل المؤسسات، اما فيما يخص تمويل الافراد من خلال تمويلات استهلاكية و عقارية، كما يعمل البنك على توزيع مختلف الصيغ التمويلية بين الافراد و المؤسسات، إذ تمثل المؤسسات المتوسطة نسبة 50% من محفظة التمويلات تليها المؤسسات الصغيرة، وذلك بتحقيق مردودية أكبر من أجل استغلال الامثل للاموال الخاصة وودائع العملاء .

الجدول(94-4) : حجم التمويلات الممنوحة للعملاء من طرف مصرف السلام الجزائري الوحدة : آلاف دج

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي تمويل العملاء	11408979	13905813	20695161	28774246	23939475	19407756	29377096	45454481	75339606	95585580	101771998
معدل النمو السنوي	-	%22	%49	%39	%17-	%26	%51	%55	%66	%27	%6

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري .

من خلال البيانات الواردة في التقارير السنوية للفترة (2010-2020) نلاحظ وجود تباين في معدل نمو السنوي الاجمالي للتمويل المقدم من قبل المصرف الى العملاء، إذ بلغ اجمالي تمويل لسنة 2011 بأكثر من 13 مليون دينار جزائري، ليزداد سنة بعد سنة ليصل الى أكثر من 75 مليون دج في سنة 2018 بمعدل نمو

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

66% مقارنة ب55% في سنة 2016 نتيجة تمويل الافراد والمؤسسات، و قد ازداد هذا النمو خلال سنة 2019 ب95 مليون دج، 102 مليون دج في سنة 2020 بمعدل نمو 27% و 6% على التوالي، وهذا من شأنه أن يساهم في تغطية احتياجات التمويل للمؤسسات.

#### 1.5.2.4.3 حصة تمويلات الموجهة للأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى مصرف السلام الجزائري

عرف حجم التمويلات الممنوحة للعملاء من طرف مصرف السلام الجزائر ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2010-2020)، الأمر الذي تطلب الوقوف الى حجم و نوع التسهيلات التي يقدمها مصرف السلام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتي يجب معرفة حجم الطلب واجمالي العروض المتاحة من قبل البنك. فمن خلال القوائم المالية لمصرف السلام و الواردة في التقارير المالية خلال الفترة المدروسة يمكن استعراض حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذلك الافراد.

الجدول (4-95): حصة الافراد و المؤسسات من اجمالي الهيكل التمويلي للعملاء لدى بنك السلام الوحدة : (ألف دج)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تمويلات الافراد	52768	64556	75204	421613	1892146	2884757	530437	5011298	13768184	19741765	16449922
تمويلات المؤسسات	11356211	13841257	206619957	28352633	13517673	16522999	28846659	40443183	61544054	75826463	89019195
مجموع التمويلات	11408979	13905813	206695161	28774246	15409819	19407756	29377096	45454481	75312238	95568228	105469117
نسبة النمو السنوي	-	22%	49%	86%	46.44%	25.94%	51.36%	54.72%	65.68%	26.89%	10.33%

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر .

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

وصل حجم التمويلات الممنوحة في سنة 2011 بالنسبة للمؤسسات ب13مليار دج مقارنة ب20 مليار دج في سنة 2012 ، لترفع حجم التمويلات الى 61 مليار دج في سنة 2018 و 89 مليار دج في سنة 2020 أما بخصوص الافراد فقد بلغ حجم التمويلات الممنوحة لهم 75 مليار دج في سنة 2012 مقارنة ب64 مليار دج في سنة 2011 لتزداد حجمها من سنة الى أخرى ليصل حجمها 164 مليار دج في سنة 2020 مقارنة ب197 مليار في سنة 2019، و يعود ذلك بالاساس الى توسيع قاعدة المتعاملين و تنوع المنتجات و افتتاح فروع جديدة. كما عرف حجم التمويلات الممنوحة للمتعاملين خلال سنة 2018 ارتفاعا ملحوظا نسبته 65% مقارنة بسنة 2019، إذ تعد سنة 2018 الاكثر زيادة خاصة بعد توسيع نشاط تمويل السيارات وذلك نتيجة دخول العديد من المؤسسات لتركيبها في الجزائر، و كذلك زيادة عدد فروع البنك و تنوع صيغ التمويل و توسيع قاعدة المتعاملين، و يشكل تمويل المؤسسات الاكثر استحوادا بنسبة 79% من مجموع مبالغ التمويلات، فضلا عن ذلك عرف التمويل الاستثماري تراجعا كبيرا سنة 2020 لدى جميع البنوك على غرار مصرف السلام، و هذا راجع لوضع الرهانة حيث تم تعديل الوجهة الاستراتيجية للمصرف و تمثلت خصوصا في استقطاب الشركات الكبيرة ذات الجدارة الائتمانية العالية.

بخصوص التزامات المصرف تجاه متعامليه فقد انخفضت التزامات التمويل بنسبة 32% لتصل الى مستوى 9.3 مليار دج في نهاية سنة 2015 مقارنة مستوى 14 مليار دج عند نهاية سنة 2014، و هذا نتيجة للاجراءات المتخذة من طرف السلطات و الهادفة الى تقليص حجم الاستراد لتشجيع الاقتصاد الوطني.

### 3.4.3.3 الصيغ الاسلامية المتاحة في مصرف السلام الجزائري

**1.3.4.3 المرابحة :** هي عملية شراء المصرف لاصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب و وعد المتعامل بشرائها ثم اعادة بيعها مرابحة بعد تملكها و قبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا اليه هامش ربح موعود به من المتعامل.

**2.3.4.3 الاجارة :** هو عقد بين المصرف و المتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد او موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد و هي نوعان :

**1.2.3.4.3 اجارة منتهية بالتملك:** وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة الى المستاجر في نهاية مدة الاجارة ( قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه او من طرف ثالث).

**2.2.3.4.3 اجارة تشغيلية:** و هي التي تعود فيها العين المستاجرة الى المؤجر في نهاية مدة الاجارة.

3.3.4.3 الاستصناع : يعرف عقد الاستصناع بانه عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها .

يعتمد المصرف في اطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل:

1.3.3.4.3 صيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي: ونميز بين تصنيفين لهذه الصيغة بحسب موضوع

الاستصناع

2.3.3.4.3 صيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي في المباني : و هي صيغة يقوم من خلالها المصرف

بناء على طلب المتعامل ببناء او تهيئة عقار حسب المواصفات المحددة ضمن الطلب و المخططات المرفقة

به، و يعتمد المصرف على تنفيذ هذه العملية على عقدي الاستصناع منفصلين يكون في احدهما صانعا و في

الثاني مستصنعا، حيث ينعقد الاستصناع الأول بينه و بين المتعامل المستصنع فيكون صانعا بالنسبة اليه ثم

يعقد المصرف استصناعا موازيا مع مقاول من أجل انجاز المشروع فيكون مستصنعا في هذا العقد، على ان

يكون كل من العقدين مستقلا عن الآخر .

3.3.3.4.3 صيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي في غير المباني : وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف

بناء على طلب المتعامل بتصنيع سلع او تجهيزات طبقا للمواصفات المحددة ضمن طلبية عن طريق عقد

الاستصناع موازي للاستصناع الاول مع صانع يستصنع من خلال المصنوعات المطلوبة.

4.3.3.4.3 صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع

وهي صيغة يقوم المصرف من خلالها بشراء سلع او تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها

بعد تسليمها و عليه فان هذه الصيغة تعتمد على عقدين، عقد استصناع يكون المصرف فيه مستصنعا

والمتعامل صانعا، و عقد توكيل بالبيع يؤكل من خلاله المصرف المتعامل في بيع المصنوعات.

4.3.4.3 البيع بالتقسيط للأفراد: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له

ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء سيارات المتوافرة ضمن مخزون

السيارات التي اشتراها مسبقا و قبضها الناقل للضمان. فاذا كانت السيارة المرغوب شرائها من قبل المتعامل غير

متوافرة ضمن مخزون المصرف، فان المصرف يقوم باقتنائها و تملكها و عقب قبضها القبض الناقل للضمان ما

يعرض على المتعامل شرائها و من ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لان المصرف لا يبيع حتى

يملك ما هو مطلوب من المتعامل و يعرضه عليه اذا كان مطابقا لما وصف، كما ان هذه العملية لا تتطلب

على ربح ما لم يضمن، لان المصرف قد قبض ما اشتراه فاصبح قابضا و ضامنا يتحمل تبعية الهلاك.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين: عقد تقدمه بطلبه وعدا بالشراء و من ثم ليس على المتعامل اي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

5.3.4.3 السلم :هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين و تعتمد على عقدين منفصلين، عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقدم المصرف بشراء سلع او بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسلمها. ويعرف السلم على انه عقد بيع بين المتعامل (البائع وهو المسلم عليه) و المصرف (المشتري وهو المسلم)

#### 1.3.4.3 التمويل بالمرابحة

تمثلت التمويلات بالمرابحة على طلبات الأمر بالشراء، و المبينة في الجدول التالي :

الجدول (96-4) : التمويل بالمرابحة في مصرف السلام الجزائري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المرابحة	19745	21809	54286	-	537107	169084	932531	325902	1170360	993659	80487
مجموع التمويلات	11408979	13905813	206695161	28774246	15409819	19407756	29377096	45454481	75312238	95568228	105469117
النسبة %	%0.17	%0.15	%0.02	-	%3.48	%0.87	%3.17	%0.72	%1.55	%1.03	%0.07

المصدر : من اعداد الباحثة بل اعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري

بلغت قيمة التمويلات بصيغة المرابحة و التي تمثلت في طلبات الأمر بالشراء، حيث قدرت 21809 مليون دج في سنة 2011 لتزداد قيمتها في سنة 2012 بمبلغ 54286 مليون دج، حيث اختلف قيمة طلب التمويل من سنة الى أخرى حيث بلغ قيمته 932531 مليون دج مقارنة بـ 169084 مليون دج بسنة 2016، كما سجلت ارتفاع ملحوظ في سنة 2018 بمبلغ قدر بـ 1170360 مليون دج مقارنة بسنة 2019 بمبلغ 993659 مليون دج، بينما شهدت انخفاض في قيمة التمويل بالمرابحة في

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

سنة 2020، و هذا راجع الى التحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض في اسعار النفط هذا من جهة و الظروف الصحية الدولية المرتبطة بجائحة كورونا من جهة أخرى.

### 2.3.4.3 التمويل بالاجارة

حقق المصرف نتائج مرضية من ناحية التمويل الايجاري، حيث تستفيد المؤسسات على الحصة الأكبر والتي تنقسم الاجارة الى اجارة الاصول المنقولة و اجارة العقارات.

#### الجدول (97-4) : استخدام صيغة الاجارة في تمويل المؤسسات لدى مصرف السلام للفترة(2010-2020) الوحدة ( الالف دج )

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجارة أصول منقولة	-	-	-	-	-	-	822.162	3.911.926	7.173.303	9.006.385	7950806
إجارة عقارية	-	-	-	-	-	-	1.383.005	3.154.795	4.030.784	5.081.941	4793510
مجموع تمويل بالاجارة	-	-	-	-	-	-	2205167	7066721	11204087	14088326	12744316
مجموع التمويلات	11408979	13905813	206695161	28774246	15409819	19407756	29377096	45454481	75312238	95568228	105469117
النسبة %	-	-	-	-	-	-	%7.50	%15.55	%14.88	%14.75	%12.08

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري.

شهد نشاط الاعتماد الايجاري خلال سنة 2017 في مصرف السلام الجزائر تطورا مهما، فقد ارتفعت التمويلات الممنوحة في هذا الاطار من 23 مليون دولار في سنة 2016 الى 70 مليون دولار مسجلة بذلك نسبة نمو تفوق نسبة 204%. كما سجل التمويل خلال سنة 2018 تطورا معتبرا، حيث عرفت التسهيلات الممنوحة لصيغة الاعتماد الايجاري نسبة نمو تقدر ب30%، حيث بلغت 110 مليون دولار أي ما يعادل 13 مليار دج مقابل 84 مليون دج أي ما يعادل 608 مليار دج،

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

ويمكن تصنيف العتاد موضوع التمويل بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك حسب استغلالها.قدر مجموع التمويل التاجيري لسنة 2020 بقيمة 133 مليون دولار ما يعادل 17.6 مليار دج بمعدل نمو 36% مقارنة بسنة 2019، كما بلغت التسهيلات الممنوحة بصيغة الاجارة بقيمة 67 مليون دولار ما يقارب 9 مليار دج مقابل 33 مليون دولار ما يعادل 4.4 مليار دج مسجلة في سنة 2019 أي نسبة نمو تقدر ب103%.و يشمل هذا النوع من التمويل مختلف الاعيان سواء كانت عقارات أو آالات و تجهيزات، كما يمكن ان تستفيد مختلف فئات عملاء المصرف كل على حسب حاجياته و ذلك حسب دراسة طلب العميل والموافقة عليه.

الجدول (98-4) : تصنيف العتاد موضوع التمويل بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك حسب مجال استغلالها

النسبة	التمويل الاجاري
27%	المركبات السياحية و النفعية
11%	معدلات الاشغال العمومية
8%	الشحنات و المقطورات
1%	العتاد الطبي
37%	العتاد الصناعي
11%	العقار
5%	غيرها

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الالكتروني للمصرف : <https://www.alsalamalgeria.com>، تاريخ الاطلاع: 2021/11/15.

حقق المصرف نتائج جد مرضية من ناحية التمويل الاجاري، حيث سجل رصيد تمويلات الاجارة نسبة نمو تقدر ب25% مقارنة بسنة 2018. و بلغ رصيد تمويلات الاجارة في سنة 2019 بمبلغ 13449 مليون دج مقارنة ب10764 مليون دج في سنة 2018، كما قدرت التمويلات الممنوحة من نشاط الاجارة ب4405 مليون دج في سنة 2019، و 14612 مليون دج في سنة 2018.

#### 2.5.2.4.3 التمويل الاستهلاكية

حقق التمويل الاستهلاكي للأفراد قفزة نوعية من نشاط المصرف لسنة 2017 مع تزايد وتيرة تركيب السيارات حيث بلغت قيمة التمويلات الممنوحة 05 مليار دج قسمت بين تمويل السيارات بقيمة 3.5 مليار دج. كما بلغت قيمة التمويلات الممنوحة 8.5 مليار دج في سنة 2019 مقابل 9 مليار دج في سنة 2018. عرف التمويل الاستهلاكي للأفراد خلال سنة 2020 اضطرابا يعود ذلك لعاملين أولهما اتخاذ التدابير من قبل السلطات خلال السداسي الأول لسنة 2019 و التي سققت تركيب السيارات محليا مما أثر سلبا على

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

التمويلات الاستهلاكية للأفراد، أما العامل الثاني فهو عامل وبائي الذي اثر على مجمل النشاطات الاقتصادية، وفي ظل تلك الظروف تم تمويل الدراجات النارية المركبة محليا، رقمته التمويلات الاستهلاكية، تطوير منتج التمويلات المصغرة ويخص النشاطات الحرفية والتجارات الصغيرة، بلغت قيمة التمويلات الاستهلاكية الممنوحة 456.7 مليون دينار جزائري سنة 2020 مقابل 8.5 مليار دينار لسنة 2019.

### 3.5.2.4.3 التمويل العقاري

1.3.5.2.4.3 تمويل العقاري للأفراد: سجلت عمليات التمويل العقاري للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قفزة نوعية في سنة 2016 منتقلة من 4.4 مليون دولار في سنة 2015 إلى 23 مليون دولار، حيث تم العمل على تنوع صيغ التمويل باللجوء إلى صيغة المضاربة، حيث بلغ رصيدها 10.5 مليون دولار في نهاية سنة 2016.

بلغ التمويل العقاري " دار السلام " بقيمة 1.5 مليار دج، كما تم التعاقد مع 24 مؤسسة لغرض استفادة موظفيها من خدمات المصرف الموجهة للأفراد، كما تم توقيع اتفاقيتين (02) مع شركتي التامين بغرض تقديم منتجات متكاملة للمتعاملين، (04) اتفاقيات مع موزعين المحليين للسيارات المركبة محليا.

شهدت سنة 2018 نشاطا مكثفا فيما يخص تمويل الأفراد وشركات الترقية العقارية لإنجاز المشاريع ذات الطابع السكني الترقوي، حيث وصلت قيمة التمويلات إلى 2.8 مليار دج وهو ما يعكس معدل نمو مقدر بحوالي 63% مقارنة بسنة 2017، أما في إطار النشاط العقاري لسنة 2019 بلغت قيمة التمويلات 1.3 مليار دج أي بنسبة 60.72% مقارنة بسنة 2018، حيث تم دراسة 382 ملف وتم منح تمويلات لأكثر من 294 ملف.

بلغت قيمة التمويلات خلال سنة 2020 حوالي 1157 مليون دج مقابل 1300 مليون خلال سنة 2019 بحيث عرف التمويل العقاري نفس المستوى مقارنة بالسنة الماضية.

2.3.5.2.4.3 تمويل العقاري لشركات الترقية العقارية: بلغ حجم تمويلات المصرف التي تم تعبئتها في إطار تمويل مشاريع الترقية العقارية لسنة 2019 مبلغ يقدر ب 740 مليون دج وذلك حيث تم الاكتفاء في التمويل بالمتعاملين التقليديين للمصرف والذين يتميزون بالجدية والصرامة.

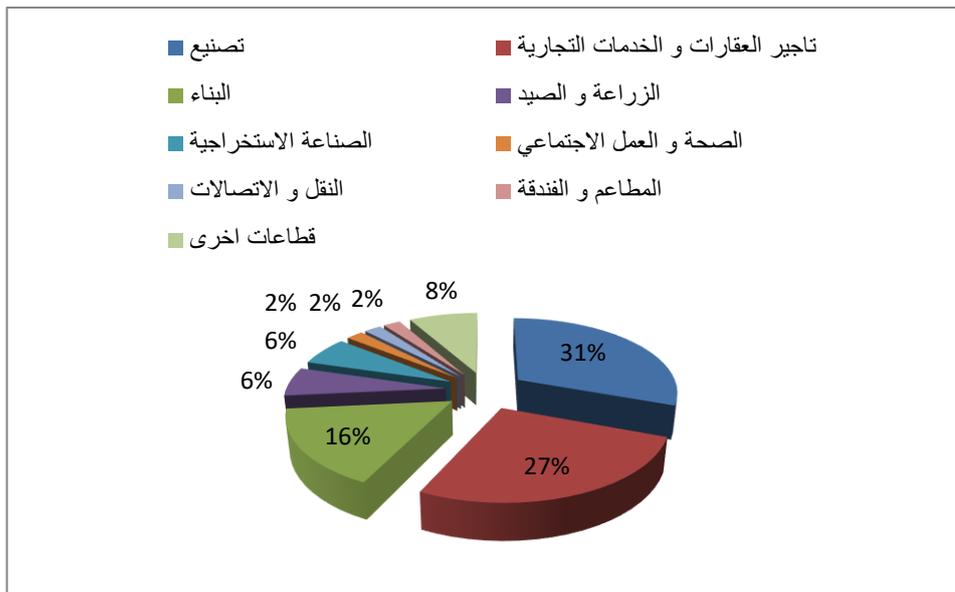
الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (99-4): تمويلات المؤسسات حسب القطاع

النسبة	القطاع
51%	تجارة
15%	صنيع
13%	تأجير العقارات والخدمات التجارية
8%	البناء
3%	الزراعة والصيد
3%	الصناعة الاستخراجية
1%	الصحة والعمل الاجتماعي
1%	النقل والاتصالات
1%	المطاعم والفندقة
4%	قطاعات أخرى

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2018.

الشكل (23-4) : تمويل المؤسسات حسب القطاعات



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (100-4) : الخدمات المستحدثة في مصرف السلام الجزائري

الخدمات عبر الانترنت	الخدمات المقدمة للأفراد	الخدمات المقدمة للشركات
- E-CREDOC، E-PREDOM، السلام مباشر للشركات، الافراد، السلام سمارت بنكنغ للشركات و الافراد، بالاضافة الى بطاقات متنوعة منها : بطاقة الدفع آمنة، بطاقة التوفير امنيته، السلام فيزا، مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام فيزا بلاتينيوم، ماكينات الدفع الالكتروني.	حساب السلام، السلام مباشر، السلام سمارت بنكنغ، بطاقة الدفع الامنة، بطاقة التوفير امنيته، خدمة الدفع عبر الانترنت E-Amina، دفتر استثمار امنيته، دفتر استثمار هديته، دفتر استثمار عمرته، حسابات الاستثمار، السلام فيزا مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام بلاتينيوم، السلام لتمويل السيارات، السلام تسيير للدراجات النارية دار السلام لامتلاك منزل أو تهيئته او بناء او توسيع از استتجار، دار السلام LPP و LPA.	- الحساب الجاري، السلام استثمار، السلام مباشر، السلام سمارت بنكنغ، جهاز الدفع الالكتروني TPE، التمويلات، السلام ايجار، الاعتماد المستندي، التسليم المستندي E-PREDOM، E-CREDOC كفالة.

المصدر : دريد حنان، غريب طاوس، مرجع سبق ذكره، ص 286.

#### 4.4.3 اتفاقية بين مصرف السلام الجزائر و صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تجدر الاشارة إلى أن مصرف السلام قام بتوقيع على اتفاق مع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) بتاريخ 16 مارس 2017 يهدف الاتفاق الى تحديد شروط و اجراءات منح الضمان و ذلك لتأمين التمويل الايجاري (الاجارة) والتمويلات الاستثمارية (المرابحة، المضاربة، المشاركة...الخ) التي يمنحها مصرف السلام لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وفق ما ينص عليه القانون رقم 02-17 بتاريخ 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) يتدخل بصفته شريك في تحمل مخاطر عدم سداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تطلب الحصول على قروض استثمارية بهدف إنشاء و توسيع نشاط و تجديد وتحديث التجهيزات على هذا الأساس فإن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) يأتي ليستكمل الضمانات العينية التي يطلبها مصرف السلام الجزائر من متعامليه في إطار التمويل الممنوح، و بالتالي فإنه يغطي نقص الضمانات العقارية و الرهون الحيازية للتجهيزات التي يقدمها المتعاملون و تعويضها في بعض الحالات.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

معدل التغطية التي يمنحها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للضمانات الممنوحة بأمواله الخاصة قد تصل إلى 80% من أصل التمويل الذي يمنحه مصرف السلام الجزائر في حدود سقف 100 مليون دج، أما بالنسبة للضمان الممنوح من قبل (FGAR) برأس مال صندوق ميديا (MEDA) فإن تغطيته تصل إلى 60% من أصل التمويل الذي يمنحه مصرف السلام في حدود سقف 250 مليون دج. وبالتالي فإن هذه الاتفاقية تعزز رغبة المصرف في تطوير منح التمويلات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار تنفيذ مشاريعها الاستثمارية.

من خلال الدراسة الاحصائية للتمويلات المقدمة من قبل البنوك الاسلامية التي هي محل الدراسة (بنك العربي الدولي الاسلامي، بنك دبي الاسلامي، بنك البركة و مصرف السلام الجزائر ) خلال الفترة المدروسة (2010-2020) ، بهدف معرفة فعالية التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستخلص مايلي :

- يشكل التمويل الاسلامي بالنسبة لبنك العربي الدولي الاسلامي و بنك دبي الاسلامي تجربة ناجحة و متطورة كون أنهما يعدان من البنوك الرائدة في مجال دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك راجع الى البيئة المتاحة و المؤهلة لتطوير هذه المشاريع و كذلك وجود مناخ ملائم لتشجيع و جذب هذه الشريحة من المؤسسات، و هذا ما انعكس ذلك بتقديم منتجات مصرفية متنوعة و شاملة تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها تأثير ايجابي على الاقتصاد و التشغيل.
- وجود حلول تمويلية مبتكرة و جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية و التي صممت خصيصا لدعم هذه المؤسسات مما يساهم في دعم الاقتصاد و التنمية المستدامة.
- تقديم برامج ضمان القروض (كفالة و انهض) لمحاربة البطالة و توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ذلك بتقديم ضمانات بديلة لتمويلها.
- بالنسبة للتجربة الجزائرية من خلال بنك البركة الجزائري و مصرف السلام نجد أن التجربة مازالت متأخرة مقارنة مع التجارب العربية حيث أن التمويل الاسلامي يقتصر فقط على تمويل المشاريع المصغرة من خلال الاعتماد على تمويل قصير الأجل، في الوقت الذي تحتاج له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل استثماري طويل الأجل، إذ يعد التمويل الإسلامي المصغر نموذجا بديلا لملايين الفقراء الذين لا يستفيدون حاليا من خدمات التمويل الأصغر التقليدية، حيث يجمع المبادئ الاجتماعية والإسلامية بالقدرة على توفير الفرص لصالح الفقراء وله دور فعال في تمويل و تنمية المؤسسات

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

المصغرة من خلال توفير المال للفقراء بغرض تنمية قدراتهم العلمية و المالية و الاجتماعية، و الخروج من دائرة الفقر و تحسين مداخلهم، و المساهمة في خلق مؤسسات مصغرة تدر دخلا عليهم و توفير مناصب عمل للغير، و بهذا يعطي أصحاب المشاريع المصغرة فرصة الحد من البطالة و الفقر و علاج حالات الإقصاء المالي و المصرفي، و تجنب الآثار الناتجة عن تراكم المخاطر المالية.

- عدم وجود ارضية قانونية ملائمة لمزاولة النشاط، و تعقيد الاجراءات الادارية تؤثر على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، حيث تم إحصاء عدد المؤسسات المتوفاة بسبب انعدام التمويل ففي سنة 2020 سجلت 4055 مؤسسة خاصة منها 823 مؤسسة أشخاص معنوية بنسبة 20.30%، 3232 مؤسسة أشخاص طبيعيين بنسبة 79.70%، أما في سنة 2021 فقد تم إلغاء تسجيل 14508 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، منها 7709 مؤسسة أشخاص معنوية بنسبة 53.14% و 6799 مؤسسة أشخاص طبيعية بنسبة 46.86%<sup>1</sup>.

- كما أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب ضرورة الابتكار و تأهيل العنصر البشري مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

### 4. المبحث الرابع: دراسة تقييمية مقارنة باستخدام مؤشرات مالية

يعتبر العائد في البنوك الإسلامية من أهم المتغيرات التي تتحكم في قرار البنك الإسلامي بتمويل مشروع معين بعد التأكد من توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية أي يمثل مقدار التغير بين ما يتم استثماره من طرف البنك الإسلامي في بداية المشروع و ما تم الحصول عليه في نهاية المشروع، وبالتالي فكل عملية تمويل أو استثمار إلا ولها وجهان وجه يمثل العائد المالية التي سوف تتحقق والوجه الآخر يمثل المخاطر التي تواجهها من أجل اختيار استثمار التي تتلاءم عوائده مع مخاطرة.

#### 1.4. المطلب الأول: تحليل ربحية بنك العربي الدولي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي

يسعى بنك العربي الإسلامي الدولي وبنك دبي الإسلامي إلى تحقيق أعلى معدلات الربحية وذلك من خلال الاستثمار الجيد للأصول و الاستخدام الأمثل للموارد، و سنحاول تحليل مؤشرات الربحية كالتالي.

<sup>1</sup>النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار لسنة 2021 ، ص15-16.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

1.1.4 معدل العائد على حقوق الملكية " ROE "

يقوم هذا المعدل بقياس العائد المتوقع من استثمار أموال المالكين، حيث يعتبر ارتفاع هذا المعدل دليل أداء كفاء للإدارة، كما ينجم عن ارتفاعه مخاطرة عالية ناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يدل انخفاضه على تمويل منخفض من القروض، وبالتالي فان هذا المعدل يقيس مدى قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية (المساهمون)، وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول (101-4): تطور معدلات العائد على حقوق الملكية لبنك العربي الدولي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي خلال للفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك العربي الدولي الإسلامي	8.05%	16.86%	16.33%	19.24%	14.63%	17.88%	22.23%	24.93%	24.11%	22.64%	18.28%
بنك دبي الإسلامي	7.72%	10.38%	11.29%	10.51%	15.83%	16.84%	14.33%	15.59%	14.66%	14.69%	07.32%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين .

نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية في البنك العربي الدولي قدرت ب 8.05% في سنة 2010، و 16.86% في سنة 2011، لترتفع النسبة إلى 24.93% في سنة 2017 ، أما في بنك دبي الإسلامي فقد بلغت نسبة 7.72% في سنة 2010، و 10.38% في سنة 2011، لترتفع في سنة 2012 إلى 11.29%، 15.29% في سنة 2017، و هذا نتيجة زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة و طرحها للاكتتاب أي زيادة حقوق الملكية، لتتخفف نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك العربي الدولي الإسلامي إلى 18.28% في سنة 2020، و 07.32% في بنك دبي الإسلامي وهذا راجع لانخفاض العوائد المحققة للبنك.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

وبالتالي فإن المجال الذي يكون فيه العائد في بنك دبي الإسلامي محصور ما بين 7.32% و 16.84% وفي بنك العربي الدولي الإسلامي فإن العائد يكون محصور في المجال ما بين 8.05% و 24.93% ويمكن القول إن زيادة الربحية راجع إلى نمو الدخل الإجمالي وتحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية وتعظيم العائد الخاص بهم.

#### 2.1.4. معدل العائد على الأصول "ROA"

تتكون أصول بنك دبي الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي من أصول ثابتة وأصول متداولة، وتتمثل أساسا في النقد وأرصدة لدى البنوك المركزية ولدى المؤسسات المالية الأخرى، إضافة إلى كل الاستثمارات والممتلكات كالمعدات والآلات. حيث يتم استثمار هذه الموجودات بما فيها استثمارات في الصكوك الإسلامية من أجل تحقيق عوائد نتيجة تشغيلها وتكون لفائدة البنك ومتعامليه، وفيما يلي توضيح تطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول (102-4): تطور معدلات العائد على الأصول لبنك العربي الدولي الإسلامي من 2010 إلى 2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك العربي الدولي	0.88%	1.35%	1.40%	1.67%	1.22%	1.38%	1.76%	2.12%	2.16%	2.10%	1.75%
بنك دبي الإسلامي	0.90%	1.17%	1.25%	1.52%	2.26%	2.56%	2.32%	2.17%	2.24%	2.20%	1.09%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين.

نستخلص أن نسبة العائد على الأصول في بنك دبي الإسلامي قدرت 0.90% في سنة 2010، وبلغت نسبتها 1.17% في سنة 2011، لترتفع سنة 2012 إلى 1.25% وفي سنة 2013 ارتفعت النسبة إلى 1.52%، كما تواصل الارتفاع خلال سنتي 2014 و 2015 إلى 2.26% و 2.56%، بسبب توسيع المعاملات الاستثمارية

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

خاصة الإجارة والتي كانت الأكثر استثمارا والأعظم ربحية، بالإضافة إلى قيام البنك بإصدار صكوك استثمارية والتي تحقق عوائد أفضل وهذا راجع إلى سياسة تشغيل الاستثمارات التي قام بها البنك، مما أدى إلى زيادة الموجودات التي انعكست إلى زيادة الأرباح الصافية، وبالتالي كلما زادت قيمة الموجودات أدى إلى انخفاض العائد على الأصول، وهذا لعدم قدرة البنك على الاستثمار الأمثل للأصول التي يمتلكها. أما في بنك العربي الدولي فقد بلغت نسبة العائد على الأصول 1.35% في سنة 2011، و1.35% في سنة 2013 لتشهد هذه النسبة بشكل ملحوظ 2.12% في سنة 2017 و2.16% في سنة 2018، وهذا راجع لزيادة موجودات البنك والتي تنجم عنها زيادة في الأرباح الصافية.

#### 3.1.4. معدل هامش الربح الصافي

تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتوقع للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة أي قدرة البنك وكفاءته في تحقيق ربح معقول من المبيعات واستثماراته.

الجدول (103-4): تطور معدلات هامش الربح الصافي لبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك دبي الإسلامي خلال للفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك دبي الإسلامي	17.26%	21.11%	23.72%	32.97%	44.03%	50.88%	46.84%	32.55%	42.66%	37.28%	24.04%
بنك العربي الدولي الإسلامي	42.51%	49.98%	40.22%	45.43%	42.71%	47.28%	53.32%	57.48%	57.87%	56.29%	53.54%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل هامش الربح الصافي في بنك دبي الإسلامي بلغ سنة 2010 ب 17.26% وفي سنة 2011 نسبة 21.11% مقارنة بسنة 2012 ب 23.72%، كما نلاحظ ارتفاع في هامش الربح خلال السنوات 2014، 2015، 2016 و هذا راجع لزيادة الإيرادات التشغيلية خاصة الإيرادات من الموجودات التمويلية الاستثمارية و المتمثلة أساسا في الصيغ الاستثمارية كما نلاحظ ارتفاع في سنة 2018 ب 42.66% بعدما كانت نسبته 32.55% في سنة 2017، هذا يعني أن البنك يحاول التسيير الأمثل في تشغيل السيولة و تحقيق الربح من خلال استثماراته. أما في بنك العربي الدولي فقد بلغ معدل الهامش 42% في سنة 2010 ليرتفع في سنة 2011 بنسبة 49%، ليشهد ارتفاع بشكل ملحوظ في سنة 2017 بنسبة 57% وهذا دلالة على أن البنك كان يعتمد على الصيغ قصيرة الأجل، ثم أصبح يعتمد على الصيغ التمويلية متوسطة وطويلة الأجل وذات عائد مضمون.

### 2.4. المطالب الثاني: تحليل ربحية بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري.

يسعى بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري كبقية البنوك إلى تحقيق أعلى معدلات الربحية وذلك من خلال الاستثمار الجيد للأصول والاستخدام الأمثل للموارد، وسنحاول تحليل ربحية كل منهما من خلال مؤشرات الربحية.

#### 1.2.4. معدل العائد على حقوق الملكية "ROE"

هذا المعدل يقيس مدى قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية (المساهمون)، يعني كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية) وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (104-4): تطور معدلات العائد على حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك البركة	%17.21	%18.38	%18.95	%17.83	%18.08	%17.50	%16.39	%14.45	%18.84	%20.62	%21.06
مصرف السلام	%8.20	%8.78	%9.86	%8.78	%9.88	%2.11	%7.02	%7.13	%13.97	%21.07	%16.23

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين.

من الجدول السابق نجد أن نسبة العائد على الحقوق الملكية غير مستقرة وغير متوازنة، حيث قدرت %17.21 في سنة 2010 في بنك البركة، لترتفع في سنة 2012 إلى %18.95 وهذا نتيجة زيادة رأس المال عن طريق زيادة حقوق الملكية، لتتخفف نسبة العائد على حقوق الملكية إلى %17.83 في سنة 2013 وهذا راجع لانخفاض العوائد المحققة للبنك. كما نلاحظ ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية ارتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2018 و 2019 ب %18.84، %20.62 على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض نسبة الحقوق مقارنة بزيادة حجم صافي الأرباح والذي ينجم عنه زيادة رأس المال، مقابل زيادة العوائد المحققة، وبالتالي فإن المجال الذي يكون فيه العائد مقبول محصور ما بين %14.45، %20.62 وبالتالي فإن زيادة الربحية راجع إلى نمو الدخل الإجمالي وتحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية وتعظيم العائد الخاص بهم، وهذا ما ينعكس ذلك على القرارات والعمليات الاستثمارية للبنك.

أما بالنسبة لمصرف السلام فقد قدرت نسبة العائد على حقوق الملكية قدرت ب %8.78 في سنة 2011 لترتفع في سنة 2012 إلى %9.86 وهذا نتيجة زيادة رأس المال، لتتخفف نسبة العائد إلى %2.11 في سنة 2015 وقد أرجعت إدارة البنك هذا التدهور إلى حالة الركود والأزمة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري مع انهيار أسعار البترول، كما سجلت ارتفاع ملحوظ خلال سنتي 2018 و 2019 ب %13.97، %21.07 على التوالي وهذا راجع لزيادة حقوق الملكية وبالتالي زيادة العوائد المحققة.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

كما سجل انخفاض طفيف في سنة 2020 بنسبة 16.23% وهذا راجع للزمة الوبائية التي شهدتها الجزائر خلال سنة 2020، وبالتالي فإن المجال الذي يكون فيه العائد مقبول محصور ما بين 07.02% و 21.07% وبالتالي فان زيادة الربحية راجع إلى نمو الدخل الإجمالي وتعظيم العائد الخاص بهم.

#### 2.2.4. معدل العائد على الأصول " ROA "

وهو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ويسمى بالعائد على الاستثمار، كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك قصيرة وطويلة الأجل، فهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتيجة استثمارهم لأموالهم، كما يقيس مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية.

تتكون أصول كل من بنك البركة الجزائر ومصرف السلام من أصول ثابتة وأصول متداولة، وتتمثل أساسا في النقد وأرصدة لدى البنوك المركزية ولدى المؤسسات المالية الأخرى، إضافة إلى كل الاستثمارات والممتلكات كالمعدات والآلات. حيث يتم استثمار هذه الموجودات من أجل تحقيق عوائد نتيجة تشغيلها وتكون لفائدة البنك ومتعامليه، وفيما يلي توضيح تطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول (105-4): تطور معدلات العائد على الأصول في بنك البركة الجزائر ومصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-

(2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك البركة	2.62%	2.84%	2.78%	2.60%	2.65%	2.12%	1.89%	1.43%	1.91%	2.52%	3.04%
بنك السلام	3.88%	3.32%	3.43%	3.62%	3.81%	0.74%	2.03%	1.37%	2.13%	3.06%	1.88%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على الأصول في بنك البركة خلال فترة الدراسة تعتبر نسب معقولة جدا، قدرت ب 2.69% في سنة 2010 بسبب توسيع المعاملات الاستثمارية خاصة الإجارة والمرابحة والتي كانت الأكثر استثمارا والأعظم ربحية، لترتفع سنة 2012 إلى 2.84%، وهذا راجع إلى سياسة تشغيل الاستثمارات التي قام بها البنك، مما أدى إلى زيادة الموجودات التي انعكست إلى زيادة الأرباح الصافية، كما

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

نلاحظ انخفاض خلال سنة 2016 ب 1.89%، وفي سنة 2017 ب 1.43 % بسبب انخفاض العوائد، ولتعاود الارتفاع من جديد إلى 2.42% في سنة 2016، وبالتالي هناك علاقة عكسية تربط الموجودات بالعائد، كلما زادت قيمة الموجودات أدى إلى انخفاض العائد على الأصول، وهذا لعدم قدرة البنك على الاستثمار الأمثل للأصول التي يمتلكها.

أما في مصرف السلام بلغت أن نسبة العائد على الأصول ب3.32% في سنة 2011 بسبب توسيع المعاملات الاستثمارية خاصة الإجارة والتي كانت الأكثر استثمارا والأعظم ربحية، لترتفع سنة 2013 إلى 3.62% وفي سنة 2014 ارتفعت النسبة إلى 3.81%، وهذا راجع إلى زيادة الموجودات التي انعكست إلى زيادة الأرباح الصافية من خلال تطبيق سياسة تشغيل الاستثمارات التي قام بها البنك، كما نلاحظ انخفاض كبير خلال سنة 2015 ب 0.75 % بسبب انخفاض العوائد، ولتعاود الارتفاع من جديد إلى 2.03 في سنة 2016، وبالتالي كلما زادت قيمة الموجودات أدى إلى انخفاض العائد على الأصول، وهذا لعدم قدرة البنك على الاستثمار الأمثل للأصول التي يمتلكها.

3.2.4. معدل هامش الربح الصافي: تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتوقع للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة أي قدرة البنك وكفاءته في تحقيق ربح معقول من المبيعات واستثماراته، وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول (106-4): تطور معدلات هامش الربح الصافي في بنك البركة الجزائر ومصرف السلام الجزائري خلال للفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك البركة	%44.79	%48.41	%50.57	%50.33	%57.63	%52.55	%46.66	%40.93	%45.60	%47.65	%43.23
مصرف السلام	%33.56	%41.02	%37.28	%31.48	%48.37	%13.59	%39	%29.60	%34.46	%42.94	%39.84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل هامش الربح الصافي في مصرف السلام بلغ سنة 2010 بنسبة 33%، وسنة 2011 بـ 41% مقارنة بسنة 2012 بـ 37%، كما سجل ارتفاع في الهامش بنسبة 48% في سنة 2014 وهذا راجع لزيادة الإيرادات التشغيلية خاصة الإيرادات من الموجودات التمويلية الاستثمارية والمتمثلة أساسا في الصيغ الاستثمارية، كما نلاحظ انخفاض طفيف في سنة 2018 بـ 34.46%، 42% في سنة 2019 و39% في سنة 2020، هذا يعني أن البنك يحاول التسيير الأمثل في تشغيل السيولة وتحقيق الربح من خلال استثماراته. أما فيما يخص معدل هامش الربح الصافي في بنك البركة بلغ سنة 2010 بـ 44% مقارنة بسنة 2011 بـ 48%، كما نلاحظ ارتفاع في هامش الربح الصافي خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 وهذا راجع لزيادة الإيرادات من الموجودات التمويلية الاستثمارية والناجمة عن الصيغ الاستثمارية، كما نلاحظ انخفاض في سنة 2017 بـ 40.93% هذا يعني أن البنك يسعى إلى إتباع استراتيجية للتسيير الأمثل في تشغيل السيولة وتحقيق الربح من خلال استثماراته.

### 3.4.المطلب الثالث: تحليل مؤشرات قياس المخاطرة

إن قياس المخاطر في أي بنك إسلامي يكون من أجل معرفة إذا كان يقوم بالإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر بشكل صحيح للحد من آثارها السلبية على البنك وذلك من خلال حساب مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال. ولتقييم التجربة الجزائرية في مجال البنوك الإسلامية من حيث العائد والمخاطرة، اخترنا بنك البركة ومصرف السلام الجزائري للمقارنة وذلك استنادا إلى بنوك عربية إسلامية رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية (بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي الإسلامي)، ونحن بصدد قياس مؤشرات المخاطرة والتي يمكن استخدامها لقياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية كما هي مبينة في الجدول التالي.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الجدول (107-4): مؤشرات قياس المخاطر

نوع الخطر	المؤشرات المستخدمة في قياسه
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض/إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - (الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة)
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الأساسية - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالي
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العمال - مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

المصدر: نعيمة خضراوي "إدارة المخاطر البنكية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر

بسكرة، 2009، ص48.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

1.3.4. مؤشر قياس مخاطر رأس المال: يمكن حساب مؤشر قياس مخاطر رأس المال في البنوك من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول ويرجع وجود مخاطر رأس المال إلى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة منح القروض والاستثمارات المختلفة عن طريق رأس مال، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين.

الجدول (108-4): مؤشر قياس مخاطر رأس المال في بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي الإسلامي وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك دبي الإسلامي	%11.43	%11.23	%11.86	%14.43	%13.78	%15.21	%15.58	%13.93	%16.60	%14.98	%14.089
بنك العربي الدولي الإسلامي	%10.97	%7.99	%8.60	%8.69	%8.32	%7.73	%7.91	%8.51	%8.98	%9.31	%9.62
بنك البركة الجزائري	%15.63	%15.45	%14.66	%14.62	%14.60	%12.12	%11.56	%11.45	%10.12	%11.74	%10.56
مصرف السلام الجزائري	%40.92	%40.29	%30.57	%25.63	%28.26	%25.63	%26.93	%19.31	%15.72	%14.51	%11.62

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

من خلال الجدول السابق يتضح أن بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي يحتفظان بمعدل أعلى من معدل الملاءة للموازنة بين المخاطرة والعائد واستثمار فائض السيولة في بدائل استثمارية متنوعة، بينما يحتفظ كل من بنك السلام الجزائري وبنك البركة على معدلات مرتفعة لمواجهة مخاطر رأس المال، حيث قام مصرف السلام خلال سنة 2016 بإبرام اتفاقية استغلال فائض السيولة من ترست بنك " TRUST BANK ALGERIA " .

2.3.4. مؤشر قياس مخاطر الائتمان: تحتل مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب صيغ نشاطها، فصيغ المشاركة في الربح والخسارة ويتجلى الخطر فيها في إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها، أما صيغ العائد الثابت يمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل للالتزامات المترتبة عليه اتجاه البنك ويتضمن مؤشر قياس مخاطر الائتمان في البنوك من خلال قسمة مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون المسترجعة على مجموع تمويلات الممنوحة للمؤسسات وتمويلات ممنوحة للزبائن.

الجدول (109-4): مؤشر قياس مخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي الإسلامي وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك دبي الإسلامي	%6.30	%6.42	%6.33	%6.96	%6.57	%4.93	%4.65	%4.50	%5.11	%5.26	5.96%
بنك العربي الدولي الإسلامي	%3.23	%4.65	%4.55	%5.81	%6.64	%5.98	%5.74	%6.25	%6.32	%6.01	%5.84
بنك البركة الجزائري	%11	%11	%11	%0	%1	%1	%1	%1	%1	%1	%1
مصرف السلام الجزائري	%1.32	%1.49	%2.32	%5.18	%1.67	%3.76	%1.16	%3.29	%4.42	%1.22	%1.10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ هناك تذبذب في نسبة مخاطر الائتمان بالنسبة للبنوك خلال فترة الدراسة، حيث نجد في بنك دبي الإسلامي سجل أعلى نسبة في سنة 2013 والتي قدرت ب 6.96%، بينما سجل أدنى قيمة في سنة 2017 بقيمة قدرت ب 4.50% حيث تشهد تذبذب مستمر. بينما سجل بنك العربي الدولي الإسلامي أعلى نسبة مخاطر الائتمان ب 6.64% في سنة 2014، وادني نسبة في سنة 2010 ب 3.23% إذ بلغ متوسط مؤشر في البنك ب 5.54%، بينما متوسط المؤشر في بنك دبي الإسلامي ب 5.72%.

يحرص مصرف السلام في هذا الإطار على تطبيق نظم بنك الجزائر والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى احترام معايير التسيير الدولية، لذا قام المصرف بتأسيس لجنة تصنيف تتمثل مهمتها في إعادة تقييم محفظة التسهيلات وفقا لتعليمات بنك الجزائر وتحديد المستوى المناسب للمخصصات، بالإضافة إلى ذلك يتوفر لدى المصرف نظام يسمح بتصنيف كل الزبائن طالبي التسهيلات بإعطائهم علامة تتراوح بين 0 و 10، حيث يلعب هذا النظام دورا داعما في اتخاذ قرار التمويل. أما بالنسبة لبنك البركة الجزائري فان قيم نسبة مخاطر الائتمان من سنة 2010 -2012 شهدت ارتفاعا محسوسا ويعود هذا بسبب زيادة حجم النشاطات والخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك، وبالتالي هذه الفترة عرفت ارتفاعا في حجم التمويلات الممنوحة من قبل البنك نتيجة اعتماده على سياسة ائتمانية توسعية، ومن هنا يأتي دور معدل كفاية رأس المال في امتصاص نسبة هذه المخاطر والسيطرة عليها بحيث شهدت هذه الفترة ارتفاع معدلات كفاية رأس المال وهذا يحسب للبنك في قدرته على إدارة مخاطرة والاستفادة من الفرص الاستثمارية الممنوحة، لكن سرعان ما شهدت انخفاض وتراجعت نسبة مخاطر الائتمان من سنة 2013-2020 بسبب انخفاض الخدمات المصرفية المقدمة، وهذا نتيجة انخفاض معدلات كفاية رأس المال خلال هذه الفترة، وبالتالي كلما كانت نسبة مخاطر ائتمان اكبر في البنك كلما دل على زيادة الخدمات و النشاطات المصرفية المقدمة.

**3.3.4. مؤشر قياس مخاطر السيولة:** يقيس هذا المؤشر مخاطر السيولة التي تنشأ من عدم كفاية لمتطلبات التشغيل، وتقلل من قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي حانت آجالها وتكون أكثر شدة بالنسبة للبنوك الإسلامية وذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على الاقتراض بالفائدة من البنوك أو من حتى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير، وبالتالي تصبح البنوك الإسلامية عرضة لمخاطر السيولة بشكل أكبر.

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة مجموع نقديات لدى البنك ولدى البنك المركزي والأصول غير النقدية شديدة السيولة على مجموع المستحق للبنوك وللبنك المركزي وإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (110-4): مؤشر قياس مخاطر السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي الإسلامي وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك دبي الإسلامي	%40.99	%42.98	%42.38	%54.21	%38.6	%33.22	%32.71	%32.64	%31.87	%31.56	%30.51
بنك العربي الدولي الإسلامي	%50.21	%51.47	%44.53	%42.61	%41.55	%40.87	%39.65	%35.43	%33.65	%31.82	%30.44
بنك البركة الجزائري	%62	%66	%70	%67	%57	%58	%59	%58.12	%60.53	%68	%71
مصرف السلام الجزائري	%52.11	%52.16	%59.18	%60.51	%89.51	%58.37	%64.98	%65.36	%60.49	%79.21	%79.52

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري مرتفعة جدا، وهذا راجع إلى طبيعة و خصوصية عمل البنوك الإسلامية، وعدم إصدار قوانين خاصة تراعي فيها عمل هذه البنوك من طرف البنك المركزي، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة مخاطر السيولة في بنك البركة من أجل حماية وتغطية نفسه من المخاطر في الظروف الحرجة، وذلك من خلال الاحتفاظ بفائض من السيولة لاستغلاله في الظروف الاقتصادية الصعبة من أجل إدارتها مستقبلا، خاصة أن بنك الجزائر يقوم بالتعامل مع البنوك التقليدية بالفوائد في عملية الإقراض و هذا ما ينافي خصوصية و عمل البنوك الإسلامية.

أما بالنسبة لمصرف السلام في حالة عجز عن الوفاء بالتزامات تسديد المبالغ المستحقة تجاه الزبائن أو أشخاص آخرين عند بلوغ الأجل المحدد لذلك مما يؤدي إلى تكبد خسائر ضخمة أو تهديد وجود المصرف، كما يملك المصرف أداة تحليل وقياس متابعة مختلف المخاطر التي قد تطرأ أثناء تنفيذ العمليات وهي تتمثل في تقرير ربع سنوي يتم إعداده من قبل إدارة المخاطر ويوجه إلى الإدارة العامة، حيث يعرض في التقرير مختلف المخاطر بتعريفها وتحديد أدوات قياسها وأدوات التحوط من آثارها على نشاط المصرف. أما بخصوص نسبة مخاطر السيولة في كل من بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الإسلامي الدولي فيسعى كل منهما بالاحتفاظ بالسيولة لمواجهة مخاطر السيولة من جهة وبين استثمارها لتحقيق العائد من جهة أخرى.

من خلال الدراسة المقارنة باستخدام المؤشرات المالية نستنتج أن:

يتميز بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي بربحية أعلى لاعتمادهما على آليات متعددة في الاستثمار وتطبيق مبدأ التنوع في مختلف الصيغ وفي شتى القطاعات، إلى جانب استغلال الفرص الاستثمارية في الأسواق المالية من خلال إصدار الصكوك. مقارنة ببنك البركة الجزائري ومصرف السلام الاعتماد على التمويل القصير الأجل ذات ارباح عالية وقلّة المخاطر.

كما أن بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي يحتفظان بمعدل أعلى من معدل الملاءة للموازنة بين المخاطرة والعائد واستثمار فائض السيولة في بدائل استثمارية متنوعة، بينما يحتفظ كل من بنك السلام الجزائري وبنك البركة على معدلات مرتفعة لمواجهة مخاطر رأس المال، حيث قام مصرف السلام خلال سنة 2016 بإبرام اتفاقية استغلال فائض السيولة من ترست بنك " TRUST BANK ALGERIA ".

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمتها في تحقيق قيمة مضافة وتوفير فرص العمل، وترقية الصادرات خارج المحروقات، وأن أبرز العراقيل التي تعيق تنمية هذا القطاع هو مشكل التمويل والتي تقوم البنوك الربوية برفض تقديم التمويل اللازم لها مما استدعى البحث عن استحداث بدائل تمويلية وذلك باللجوء إلى صيغ وأساليب التي تقدمها البنوك الإسلامية والتي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

لقد سمحت بيئة بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي بفتح لهما آفاق واسعة للاستثمار في مختلف المجالات من خلال إتاحة خيارات وبدائل استثمارية واسعة مما انعكس ايجابيا على ربحيتهما، حيث حققا مزايا عديدة من تمويل هذه المشاريع ومن أبرزها المشاركة في تحريك الدورة الاقتصادية ودعم الاقتصاد المحلي مقارنة مع بنك البركة ومصرف السلام واللذان ينشطان في بيئة ذات اقتصاد ريعي لا يلعب فيه البنوك دور كبير، ويعد التمويل الإسلامي من أهم الآليات المناسبة لإيجاد الحلول التي من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية المتنوعة و المبتكرة و تسهيل الوصول إليها واستخدامها بأقل التكاليف؛

كما يقدم التمويل الإسلامي المصغر نمودجا بديلا لملايين الفقراء الذين لا يستفيدون حاليا من خدمات التمويل الأصغر التقليدية، حيث يجمع المبادئ الاجتماعية والإسلامية بالقدرة على توفير الفرص لصالح الفقراء، وهذا ما ينجر عن ذلك تنمية اقتصادية واجتماعية. إذ له دور فعال في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة من خلال توفير المال للفقراء بغرض تنمية قدراتهم العلمية والمالية والاجتماعية، والخروج من دائرة الفقر وتحسين مداخيلهم، والمساهمة في خلق مؤسسات مصغرة تدر دخلا عليهم وتوفير مناصب عمل للغير، وبهذا يعطي أصحاب المشاريع المصغرة فرصة الحد من البطالة والفقر وعلاج حالات الإقصاء المالي والمصرفي، وتجنب الآثار الناتجة عن تراكم المخاطر المالية.

وتعتبر التجربة الماليزية من أنجح التجارب في مجال التمويل المصغر من خلال اعتمادها على سلسلة من الاستراتيجيات لتطوير وتنمية مؤسساتها المصغرة والصغيرة، وركزت هذه الاستراتيجيات على سياسة ملائمة للتصدي للفقراء، لذلك تبنت خطة لتطوير مؤسساتها المصغرة والصغيرة، فضلا عن زيادة فرص تمويلها، وتوسيع اسواقها، وقدرتها التنافسية وذلك لنجاح المؤسسة المصغرة الماليزية، بالإضافة إلى التجربة السودانية والبحرينية في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشروعات ذات البعد الاجتماعي في كافة المجالات، ناهيك عن تمويل البحوث و الدراسات الجدوى الاقتصادية في مجال المشاريع الاستثمارية لقطاع صغار المنتجين.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

يشكل العائد في البنوك الاسلامية من أهم المتغيرات التي تتحكم في قرار البنك الاسلامي بتمويل مشروع معين بعد التأكد من توافقه مع أحكام الشريعة الاسلامية أي يعتبر مقدار التغير بين ما يتم استثماره من طرف البنك الاسلامي في بداية المشروع وما تم الحصول عليه في نهاية المشروع، وبالتالي فكل عملية تمويل أو استثمار إلا ولها وجهان، وجه يمثل العوائد المالية التي سوف تتحقق والوجه الآخر يمثل المخاطر التي تواجهها من أجل اختيار استثمار التي تتلاءم عوائده مع مخاطره.

ويتميز بنك دبي الإسلامي وبنك العربي الدولي الإسلامي بربحية أعلى مقارنة ببنك البركة الجزائري ومصرف السلام لاعتمادهما على آليات متعددة في الاستثمار وتطبيق مبدأ التنوع في مختلف الصيغ وفي شتى القطاعات، إلى جانب استغلال الفرص الاستثمارية في الأسواق المالية من خلال إصدار الصكوك.

من خلال التطرق الى تجربة الجزائر يسعى كل من بنك البركة الجزائر ومصرف السلام إلى اعتماد رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على حد سواء.

وفي إطار جهود بنك البركة الجزائري لتحقيق التنمية في الجزائر، فقد قام بالمشاركة في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والذي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعمل فيها المجموعة ومنها الجزائر، فقد رمى البرنامج إلى خلق ما مقداره 680 فرصة عمل في الجزائر سنة 2016، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات البطالة. إضافة إلى ذلك دعم الفرص الاقتصادية من خلال توفير التمويل بالمراحة والقرض الحسن لعدد من الأنشطة وفق الشريعة الاسلامية، فقد شمل ذلك نطاقا واسعا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكثير من المجالات.

كما أثبتت البنوك الإسلامية التي هي محل الدراسة قدرتها على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تملكه من أساليب وصيغ تمويلية تتلاءم وطبيعة هذه المؤسسات واستطاع بنك السلام والبركة من استقطاب وحشد الأموال وإعادة استثمارها وتنميتها في إطار الشريعة الإسلامية.

وبالتالي تعتبر تجربة بنك البركة في تمويل المشاريع المصغرة غير كافية وذلك لضآلة مساهمتها في تمويل تلك المشاريع إلا أنها تبقى متميزة في هذا المجال من حيث تنوع صيغتها واتساع نطاقها، وعلى الرغم من اهتمام بنك البركة الجزائري في دعم وتطوير المشاريع المصغرة من قدرات وطاقت إنتاجية وروح المبادرة إلا أن هذه المشاريع لا تزال تعاني من نقاط الضعف تحول دون استفادتها من الخدمات المصرفية التي باستطاعة البنك تقديمها لها، ومن بين هذه النقاط غياب التسيير المالي والإداري للمشاريع، عدم شفافية ومصداقية البيانات

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

---

والقوائم المالية التي تقدمها هذه المشاريع للبنك، وبالتالي يساهم بنك البركة الجزائري بشكل نسبي في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر من خلال الاتفاقيات التي أبرمها مما يسمح له بتتمية هذا القطاع. أما فيما يخص مصرف السلام فان العملية التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور ملحوظ خاصة بعد الاتفاقية المبرمة من قبل مصرف السلام الجزائر وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا إنه مطالب ببذل جهود أكبر لتوفير التمويل لهذه المؤسسات بما يتماشى واستراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري.

## الخاتمة العامة

يرتبط التطور الاقتصادي في أي دولة بتطور النظام المصرفي الذي يساهم بشكل كبير في ازدهاره وتقدمه، حيث تؤثر البنوك التقليدية في العملية الاقتصادية وما سيتبع تأثير ذلك على باقي المجالات خاصة منها الصناعية والاجتماعية. وأمام الانهيار الذي شهده العالم والأزمات المالية والمصرفية المتكررة التي خلفتها هذه البنوك نتيجة نشاطها الذي يقوم على نظام الفوائد المسبقة المضمونة، الأمر الذي استدعى البحث عن بدائل لتنمية الاقتصاد الحقيقي الذي يقوم على المشاركات المتعددة بين جميع الأطراف في العمليات التي تجريها البنوك الإسلامية، والتي يقوم على معايير شرعية و ضوابط إسلامية، هذا النمط المصرفي الذي تبنته العديد من الدول العربية والغربية وبرهنت التجارب التطبيقية أنه بديل حقيقي وفعال وأثبتت قدرته في مواجهة الأزمات والحد منها بشكل أصبح واقعا استدعته متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات الإسلامية.

ومن خلال نتائج الدراسة النظرية فان أثر المالية الإسلامية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أثر تنموي مستدام حيث أن استخدام صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا هاما، فهي تعمل على توسيع وتطوير وتنمية أنشطة هاته المؤسسات من خلال:

- تحفيز الطلب على منتجات هذه المؤسسات حيث أن تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات يؤدي إلى استغلال الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي تنشيط الطلب على منتجات هذه المؤسسات وإحداث الرواج الاقتصادي.
- توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات يتيح الفرصة أمام هذه المؤسسات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الإنتاج.
- تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية حيث تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركة في الأرباح، فهي توفر مجالا واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار وتشجيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم.
- القضاء على البطالة من خلال استغلال الموارد المالية، كما يتميز العمل بهذه المنتجات المالية الإسلامية في الحد من الأزمات المالية والتي تستطيع الجزائر كغيرها من الدول الاستفادة من هذه الميزة في تجنبها لمثل هذه الأزمات، وكذلك إيجاد حلول لها والإسهام في التنمية الاقتصادية ككل والاجتماعية.

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

- الإسهام في إيجاد حلول للأزمات المالية سواء قبل وقوعها بالتحصن ضدها أو بعد وقوعها ومعالجة آثارها تعد من أهم المزايا التي تتمتع به العمل المصرفي الإسلامي إذا انبثق عن تلك الأزمات ما لفت النظر العالم إلى مدى قوة مراكز البنوك الإسلامية وقلة تأثيرها بتلك الأزمات مقارنة بالبنوك التقليدية، ويرجع ذلك غالبا إلى استخدام البنوك الإسلامية للصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لذلك يمكن للمنتجات المالية الإسلامية المتمثلة في صيغ التمويل الإسلامية معالجة الأزمات و أن تكون صمام أمان لهاته الأزمات.
- يعد التمويل الإسلامي الأنسب لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يتيح من خيارات متنوعة تتميز بالمرونة وسهولة الإجراءات من خلال العقود التمويلية والذي يتلاءم مع طبيعة احتياجاتها، وبالتالي أصبح يفرض نفسه في أنحاء العالم وبديلا موازيا للتمويل التقليدي.

أما من خلال نتائج الدراسة التطبيقية فإن أثر المالية الإسلامية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (الأردن، الإمارات ) التي هي محل الدراسة لها اثر ايجابي وفعال على الاقتصاد والتشغيل، من خلال تجاربها الرائدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يشكل التمويل الإسلامي الجانب الأكبر فهو له دور فعال في تعبئة وتوفير التمويل اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التكافل الاجتماعي في ظل شدة المنافسة وكثرة المخاطر، مما ينتج عنه ارتباط بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مساهمة فعالة وحقيقية. فمن خلال الاستراتيجية التي تتبعها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي إطار تعزيز قدرتها التنافسية ومواجهة العولمة، فهي تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنوع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجاتها بالمقارنة هذه التجارب مع تجربة الجزائر نجد أنها ضعيفة أو جد ضئيلة بالرجوع إلى التمويل الإسلامي من قبل بنك البركة فهو تمويل على المدى القصير فهو يقتصر على تمويل المشاريع المصغرة من خلال استثمار أموال الزكاة بتقديم قروض حسنة لغرض تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب، تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، واستخدام صيغة المرابحة المصغرة لتمويل النساء الماكثات في البيوت. وبالتالي نستنتج أن التمويل الإسلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يكاد يكون معدوم وليس له فعالية مقابل رغبة أصحاب المشاريع في هذا النوع من التمويل، وإن وجد يكون على شكل قروض حسنة تصلح للتمويل

## الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

الاجتماعي وليس الاستثماري، أو على شكل مرابحات قصيرة الأجل موجهة لتمويل دورة الاستغلال دون دورة الاستثمار.

أما بالنسبة إلى مصرف السلام الجزائري فلقد ركز جل اهتمامه على استخدام أدوات التمويل القائمة على المديونية، إذ اعتمد بشكل كبير على استخدام المرابحة للأمر بالشراء وأهمل جزئيا باقي الصيغ القائمة على مفهوم المديونية في تقديم التمويلات للمشاريع الاستثمارية، فضلا عن ذلك لم يكن عادلا في توزيع التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها كالاهتمام بالمشاريع الخاصة بالمهنيين والحرفيين والتي من شأنها أن تسهم في حل مشكلة البطالة، وبالتالي عليه الاهتمام بالمشاريع ذات الجدوى والمنفعة للتنمية الاقتصادية، ومحاولة استخدام أدوات القائمة على مفهوم الملكية.

وعليه فإن الجزائر كاققتصاد تسعى إلى تجاوز الأزمة الاقتصادية الراهنة والتي أسفرت عنها انهيار أسعار النفط والذي يعد المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الحكومة في تمويل التنمية للبلاد، في ظل تنوع اقتصادي والذي أضحى مطلبا لا بد من توفره لاجتياز الأزمة والخروج من التبعية البترولية، ولعل أبرز ما يجب النظر إليه هو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالرغم من امتلاك الجزائر لأزيد من مليون مشروع من هذا النوع إلا أن القيمة المضافة تكاد تكون معدمة وهذا راجع إلى عدة أسباب تقف عائقا في وجه هذه المؤسسات أبرزها مشكل التمويل.

### التوصيات

في ضوء نتائج البحث يمكن تقديم التوصيات التالية :

- العمل على انشاء معاهد متخصصة من أجل تطوير الموارد البشرية المتخصصة في العمل المصرفي الاسلامي ؛
- إمكانية إنشاء بنوك إسلامية متخصصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عقد دورات وندوات علمية لتوعية وإعادة تأهيل وتدريب العاملين ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار تطوير نظام التمويل في الجزائر؛
- ضرورة إقامة سوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر يتم عمل البنوك الإسلامية الجزائرية لغرض التنوع أكثر في طرح منتجاتها للاكتتاب، مما يعمل على تعيئة أكبر للموارد المالية وتوسيع نطاق الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛

الفصل الرابع : دراسة تقييمية مقارنة حول تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( بنك العربي الدولي الاسلامي ، بنك دبي الاسلامي ، بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام الجزائري )

---

- العمل على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام لأقسام البحوث الاقتصادية ودراسة الجدوى داخل البنوك الإسلامية؛
- العمل على دراسة الطرق لتجميع المدخرات والموارد المالية بأساليب تجعل الناس أكثر إطمئنانا على أموالهم، والتأكيد في حالة قبول المشاركة في الربح والخسارة يتحملون مخاطر النشاط الاقتصادي، وفي هذا السياق تأتي أهمية دراسة الجدوى الدقيقة لكل مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- من أجل تفعيل عجلة التنمية المستدامة على البنوك الإسلامية التوسع أكثر في صيغها خاصة المضاربة و صيغ التمويل الزراعي (المساقاة، المزارعة، المغارسة)؛
- ضرورة تفعيل صيغة المزارعة لتشجيع الاستثمار الفلاحي.

المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم.

الكتب

1. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
2. أميرة عبد اللطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
3. أدهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
4. أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط2، دار السلام، الإسكندرية، 2006.
5. أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007.
6. أشرف محمد دوابه، نحو دراسة جدوى اسلامية للمشروع، دار السلام، القاهرة، 2008.
7. أشرف محمد دوابه، التمويل المصرفي الإسلامي: الأساس الفكري والتطبيقي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2015.
8. أشرف محمد دوابه، الهندسة المالية الإسلامية، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2017.
9. أحمد الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1987.
10. أحمد محمد لطفي، المشكلات العلمية والحلول الإسلامية: نظرية التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
11. أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر، عمان، 2010.
12. أحمد مجذوب، السياسات المالية في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار جامعة أم درمان الإسلامية، 1996.
13. أحمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام، ط1، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1994.
14. أحمد إبراهيم شادي، صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
15. أحمد بن أحمد الحسني، صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
16. احمد بن تيمية، السياسات الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ط2، دار الجليل، بيروت، 1988.
17. أبو سيد أحمد فتحي عبده، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
18. أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، دار الفكر، بيروت، 1988.
19. أبو قحف عبد السلام، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2009.
20. القاضي أبو يعلى محمد بن حسين الفراء، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
21. ابن القيم الجوزية، المسائل الفقهية اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، ط1، دار الصفا القاهرة بدون سنة النشر.
22. ابن منظور، لسان العرب، دار الجليل، بيروت، 1988.
23. التجاني عبد القادر احمد، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر نظرية مالية استثمارية، ط1 دار السداد، السودان، 2006.

24. البخاري، محمد إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، الطبعة الثالثة، الجزء السابع، بيروت 1987.
25. الربيعة سعود محمد، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، ط1، إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992.
26. الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى، الطبعة الأولى، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، السودان، 2006.
27. الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
28. النجار، اخلاص باقر، المصارف الإسلامية، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2009.
29. الوادي، محمود حسين، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.
30. العطيات، يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2009.
31. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2013.
32. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
33. بن ابراهيم الغالي، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
34. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.
35. جمال العمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، بسكرة، 1996.
36. حنيفة أحمد، تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، ط2، المعهد، الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2002.
37. حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة 1998.
38. حسن صادق حسن، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، الإنفاق وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991.
39. حسن سري، الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999.
40. حامد بن عبد الله العلي، تسيير بعض أحكام البيوع والمعاملات المالية المعاصرة، ط1، بدون دار نشر، 1423هـ.
41. حكيم فليح الساعدي، المصارف الإسلامية: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط2، دار بغداد للكتب والطباعة والنشر والتوزيع، 2019.
42. حسين حسن شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر 2006.
43. حربي محمد عريقات، سعيد جمعه عقل، إدارة المصارف الإسلامية "مدخل جديد"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
44. حمدان عبد المطلب عبد الرزاق، المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، ط1 دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
45. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
46. خنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، الجزء الثاني، ط1، دار الأيام عمان، 2016.

47. خالد أمين عبد الله، حسن سعيد سعيان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
48. خلف، حسن فليح، **النقود والمصارف**، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.
49. رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء، عمان، 2000.
50. رشاد نعمان شايع العامري، **الخدمات الائتمانية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر 2013.
51. رضا صاحب أبو حمد العلي، **المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، البصرة، العراق 2002.
52. رفيق يونس المصري، **بحوث في المصارف الإسلامية**، ط2، دار الكتبي، دمشق، 2009.
53. سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ.
54. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
55. سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، ط1، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي السعودية، 2013.
56. سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار الشعاع، حلب، سورية، 2010.
57. سامر مظهر قنطقجي، **نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية**، ط3، مؤسسة الرسالة للنشر، سورية، بدون سنة نشر.
58. سامي ابراهيم السويلم، **المصرفية الإسلامية**، دار الوفاء، مجلد رقم 10، المنصورة.
59. سامي حمود، **دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، المجلد 3، العدد 2، 1996.
60. سعود محمد الربيعة، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992.
61. سعاد نايف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005.
62. شوقي أحمد دنيا، **أدوات التمويل في الإسلام**، ج5، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.
63. صالح العميد العلي، **المصارف المالية والمعاملات المصرفية**، اليمامة، بيروت، 2005.
64. صخر أحمد الخصاونة، **عقد التأجير التمويلي: دراسة مقارنة**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن 2005.
65. صادق راشد حسين الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية**، عمان، 2008.
66. صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية**، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان 2008.
67. ضياء الدين مصباح عزات سكيك، **أثر المربحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.
68. عوف محمد الصفاوي، **النظام المالي الإسلامي**، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
69. عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
70. عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت، 1986.
71. علاء الدين الزعترية، **المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها**، ط1، دار غار حراء، دمشق، 2006.
72. علاء الدين الزعترية، **الخدمات المصرفية**، دار الكلام الطيب، دمشق، 2006.

73. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي عمان، 2010.
74. عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي، ط1، دار النشر للخدمات مصر، 1999.
75. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإيجار، دراسة فقهية مقارنة، ط2، السعودية، 2000.
76. عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007.
77. عماد غزازی، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2000.
78. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، البديل الإسلامي للفوائد الربوية، دار النهضة، مصر، 1990.
79. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع عمان، 2013.
80. عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية: دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، ط2، الدار الجامعية، بيروت، 2007.
81. عريقات، حربي محمد، وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل، عمان، الأردن 2010.
82. عمر مصطفى جبر اسماعيل، سندات المقارضة وأحكامها في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
83. عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
84. غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.
85. غازي عناية، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1990.
86. فلاح حسن عداوي الحسين، مؤيد عبد الرحمن، عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان 2000.
87. فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.
88. فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي، 1985.
89. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.
90. فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة الجزائر، دون سنة النشر.
91. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996.
92. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، ط1، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن 2006.
93. قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، درسه مقارنة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
92. محمد سعيد الغامدي، من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية، تجربة بنك الجزيرة، السعودية، جدة، 2002.
93. محمد البشير فرحان، الحاجات البشرية، دار البحوث للدراسات الإسلامية، إمارات، دبي، 2001.
94. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة، 2004.

95. محمد بوجلالة، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.
96. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2003.
97. محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.
98. محمد عبد الحميد الشوارب، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المصارف، الاسكندرية، 2002.
99. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، ط 4، الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة، الأردن، 2012.
100. محمد الطويان، البنوك الإسلامية، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة 2000.
101. مصطفى حسين سليمان، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990.
102. محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
103. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة عمان، 2008.
104. محمد بوجلالة، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
105. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
106. محمد علي القري، صناديق الاستثمار الإسلامية في التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2005.
107. محمود محمد محسن، العقود الشرعية في المعاملات المالية المصرفية، مجلس النشر العلمي الكويت 1997.
108. محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1990.
109. منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011.
110. مبروك نزيه، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
111. منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1999.
112. موسى، شقيري نوري، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
113. محمود حسن رضوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
114. منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2000.
115. محمود عبد الكريم أرشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
116. محمد تقي العثماني، مقدمة في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، توزيع دار الرواد للنشر، دمشق، سوريا، 2019.
117. نصر حمود مزان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
118. نعمة عباس الخفاجي، إحسان محمد ضمير، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية، منظور متعدد الأبعاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
119. هشام خالد، البنوك الإسلامية الدولية وعقودها، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
120. هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس الأردن 2009.

121. وائل العريقات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2006.
122. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
123. يوسف فرحات رعيون، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
124. يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
125. يسرى عبد الرحمن احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية إسلامية، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.
- المقالات في المجالات والدوريات**
126. أحمد العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة المعلم الطالب العددان 1، 2، عمان، الأردن، 2006.
127. أحمد ماجد، دراسة الاقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات، وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، جوان، 2016، ص 06.
128. أحمد طه العجلوني، النظام المالي الإسلامي المعاصر: الإطار النظري وإمكانية التطبيق العملي دراسات العلوم الإدارية، المجلد 37، ال عدد 02، 2010.
129. أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02.
130. السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.
131. الشاهد سمير، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، بيروت، 2005.
132. حسين شحاتة حسين، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، 2001.
133. حسين عبد المطلب الاسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصرة للبحوث الإسلامية والخدمات التعليمية، العدد الثامن، مارس 2010.
134. سليمان ناصر، محسن عواطف، الاقتصاد الإسلامي (قراءة مفاهيمية تأصيلية)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12، 2011.
135. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية، الواقع والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)، المجلد الحادي والعشرون، عمان، جانفي 2013.
136. سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة ورقلة، جوان 2011.
137. سليم جابو، نوال بن عمارة، نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2017.
138. سعيد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السعودية ال عدد 294، سبتمبر 1997.
139. سعيد سعد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الأول، 1999.

140. شوقي أحمد دنيا، **كفاءة نظام التمويل الإسلامي**، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة المجلد الأول، العدد التاسع، 1994.
141. عوف الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية: دراسة تحليلية في الفكرين الغربي والإسلامي**، مجلة أضواء الشريعة، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد 15.
142. عبد الله بن عبد العزيز العجلان، **شركة المضاربة في الشريعة الإسلامية**، مجلة التوعية الإسلامية، العدد 22، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1420هـ.
143. علي حمزة، **الياس حفيظ، نمذجة صندوق الزكاة في الجزائر، دراسة قياسية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ال عدد14، سوريا، جوان 2013.
144. عبد الستار أبو غدة، **الاستثمار في الأسهم والوحدات والصناديق الإستثمارية**، ج2، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد 09، جدة، السعودية، 1996.
145. علي القرة داغي، **السندات القابلة للتحويل، حكمها والبديل الإسلامي**، حولية البركة، العدد 2 ديسمبر 2000.
146. عمران عبد الحكيم، **تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013.
147. قريشي محمد جموعي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة.
148. قومية سفيان، **بلعوز علي، تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، جوان 2018.
149. كمال دمدم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تئمين عوامل الإنتاج**، مجلة دراسات اقتصاد الجزائر، العدد الثاني، 2000.
150. لبنى معطى، **أساليب وصيغ التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 01، العدد 2، 2015.
151. محمد علي القري، **الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها**، ج2، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد 19، جدة، السعودية، 2013.
152. معارفي فريدة، **مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيترا التجاري نموذجاً**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 04، ال عدد03، جامعة بسكرة، مارس 2014.
153. منذر قحف، **سندات القراض وضمن الفريق الثالث وتطبيقاتهما في تمويل التنمية الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، العدد الأول، 2008.
154. منذر قحف، **دور فقه الشركات في نمو الفكر المالي المعاصر في الاسلام**، واقع وتطلعات مجلة المسلم المعاصر، المجلد 17، ال عدد67-68، 92-93م
155. حمد عبد المنعم عفر، **السياسات المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بهما في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة.
156. محمد عمر جاسر، **تجارب إصدار الصكوك في الدول المختلفة**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 21، العدد 01، مصر، 2013.
157. منى محمد الحسيني عمار، **دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير الأسواق المالية**، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثالث عشر، 2014.

158. ناصر الغريب، مخاطر التمويل الإسلامي وأساليب التعامل معها، ط1، مجلة اتحاد المصارف العربية بيروت، لبنان، 2002.
158. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية، البحرين، مجلة الباحث، جامعة عمار تليجي، العدد 09، الأغواط الجزائر، 2011.
159. نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012.
160. نايف بن جمعان الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة نظيرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة نجران، السعودية العدد 210.
161. هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، عمان، جانفي 2013.
- الأطروحات والرسائل**
162. أحمد شوقي سليمان، إطار مقترح للمراجعة الإدارية للقرارات الاستراتيجية في المصارف الإسلامية رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية التجارة، مصر، 2015.
163. بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009-2010.
164. جميلة فارس، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.
165. جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة لنيل دكتوراه دولة، فرع تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.
166. راشد سعد الهاجري، المخاطر في المعاملات المالية وأثرها في الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007.
167. زعود إيمان، الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.
168. سعود محمد بن عبد الربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي (منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1989.
169. عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العربية والإسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة مصر، 2000.
170. علاش أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005.
171. عدنان كريم، علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
172. عصام بوزيد، محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
173. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

174. قرمية دوفي، انعكاسات الأزمة العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
175. قاري جميلة، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
176. قمر الملي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2015.
177. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
178. محمد عبد الحميد محمد فرحات، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مصارف إسلامية، 2003.
179. محسن فؤاد محمد احمد، نحو نموذج تطبيقي إسلامي لتوريق المنتوجات، رسالة دكتوراه الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006.
180. محمد سحنون، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لا ربوي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، 2001.
181. مطلق جاسر مطلق الجاسر، صكوك الإجارة وأحكامها في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة، 2008.
182. مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، القاهرة مصر، 2006.
183. مبارك موسى عمر، مخاطر التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008.
184. نصبه مسعودة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال، تجربة ماليزيا نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
185. هاجر زرارقي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- مداخلات المؤتمرات والندوات**
186. أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعي، خصائصها وأنواعها، المؤسسة المالية الإسلامية المؤتمر العلمي السنوي 14، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2004.
187. أحمد جبريل، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة، المؤتمر الدولي حول دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة 07-09 ماي 2009.
188. أحمد محمد الجبوسي، التمويل بالصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى ملتقى صفاقس الدولي الرابع حول المالية الإسلامية الهندسة المالية الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمستحقات الربحية والمقاصد التنموية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الزيتونة، تونس، 27-28 أبريل 2016.

189. آسيا قاسيمي وحزمة فيلاي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، بحث مقدم المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، يومي 11 و12 ديسمبر 2011.
190. ابراهيم الدسوقي أبو الليل، الإيجار المنتهي بالتملك في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، المؤتمر العلمي السنوي 14، الإمارات العربية المتحدة.
191. السعيد بريش، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الوطني حول متطلبات تأهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006.
192. المرطان، سعيد بن سعد، الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، تجربة البنك الأهلي التجاري، المملكة العربية السعودية، الندوة الدولية الموسعة حول التطبيقات الاقتصادية المعاصرة المغرب، 20-23 أبريل 1998.
193. بن الضيف محمد عدنان، ربيع المسعود، أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
194. بلعجوز حسين، والعربي عزي محمد، دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام القيمي والكلاسيكي، بحث مقدم للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات 21-22 نوفمبر، 2006، بسكرة، الجزائر.
195. بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى الدورة الدولية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف 25-28 ماي 2003.
196. برودي نعيمة، التصييك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق الأوراق المالية الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.
197. حسين عبد المطلب الأسرج، المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ملتقى دولي للمصارف الإسلامية، المغرب يومي 20-22 ماي 2012.
198. حمزة رمل، فرص تمويل واستثمار السوق الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية، المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر يومي 05-06 ماي 2014.
199. حسين وسلطاني محمد رشدي، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المضاربة، السلم والاستصناع)، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006.
200. حسن حزوري، المخاطر الواقعة على المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، يومي 10 و02 جوان 2009.
201. حاجي سمية، ساسي فطيمة، دور صندوق الزكاة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
202. خالدي خديجة، خصائص وإثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، الجزائر.

203. خومية فتحة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، الملتقى العلمي الخامس، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، يومي 25-26 ماي 2016
204. رائد نصري أبو مؤنس، عبد الله علي الصفي، المشاركة المتزايدة نموذجاً لإدارة التأمين الإسلامي والتحوط ضد مخاطر الخسارة في حالة التصفية النهائية، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه، وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 11-13 أبريل 2010.
205. رياض منصور الخلفي، قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية (دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلي، مؤتمر التأمين التعاوني، يومي 11-12 أبريل 2010.
206. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي تحت عنوان إدارة المخاطر، التنظيم والإشراف البنك المركزي الأردني، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية جدة، السعودية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، أيام 06-07-08 أكتوبر 2012.
207. سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، النظام المصرفي الإسلامي في السودان، الملتقى الدولي الثاني بجامعة السودان، كلية الدراسات العليا، السودان، 2009.
208. سليمان عبد الله ناصر، مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن، تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، مجلة نيوز، اليمن، 2010.
209. سمراد نوال، رفيق بشوندة، دور السوق المالي الإسلامي في معالجة السيولة، الصكوك الإسلامية نموذجاً، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، 28-30 جويلية 2015، كلية الشريعة الجامعة الأردنية.
210. سامر مظهر قنقطجي، مداخلة بعنوان تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية حول الخدمات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، 18-20 أبريل 2010.
211. سحنون محمد، رنكري ميلود، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، الجزائر.
212. سانو قطب مصطفى، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجاً، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005،
213. صالح قادر الزنكي، المصارف الإسلامية ومخاطر فقدان الثقة، المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية: التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 12-16 جوان، 2010.
214. صالح مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية والدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر، 2009.
215. صفية أحمد أبوبكر، صناديق الاستثمار الإسلامية، خصائصها وأنواعها، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، غرفة التجارة والصناعة بدبي، 15-17 ماي 2005.
216. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005.

217. قرمي محمد، صناعة الصكوك الإسلامية: وافق وافاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية، جماعة صفاقس، كلية العلوم الاقتصادية، صفاقس، تونس، يومي 16-17 جوان 2014.
218. كمال رزيق، أبوكابوس مريم، إدارة وتنظيم الوقف في الجزائر، ولاية البليدة نموذج، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 20-21 ماي 2013.
219. لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، اليمن، 2010.
220. محمد خالد المهاني، العولمة وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي العولمة، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، نوفمبر 2007.
221. محمد أمين بربري، عبد المجيد موازين، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، يومي 6-7 ديسمبر، 2017.
222. محمد البلتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشأة الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، أيام 29-31 ماي 2005.
223. معطى الله خير الدين، شرياق رفيق الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة الجزائر يومي 03-04 ديسمبر 2010.
224. مصطفى علي أبو حميرة ونوري محمد أسويسي، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، ورقة عمل متقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 2009.
225. محمد لطف السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع وأفاق المستقبل، الجمهورية اليمنية، 2010.
226. نوال بن عمارة، العمل المصرفي بالمشاركة، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة ورقلة.
227. نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية: خصائصها وأنواعها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية: معالم وأفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي، أيام 15-16 ماي 2005.
227. عبد الستار أبو غدة، مخاطر الصكوك الإسلامية، بحث مقدم للملتقى السنوي الإسلامي السابع الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية 25-26 سبتمبر 2004.
228. عبد العال رضوان محمد، آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، بعنوان التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، 12-13 ماي، 2004.
229. عيسى لحرش، محاولة لحصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات، ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات

- الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.
230. عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، أساسيات التمويل في النظام الاقتصادي الإسلامي، ندوة المالية الإسلامية: التطبيقات والتحديات والآفاق، المغرب يومي 30-31 أكتوبر 2013.
231. عبد الستار أبو غدة، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها وتطويرها، المؤتمر الأول للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية، سوريا، 2006.
232. عماري صليحة، سعدان آسيا، الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، الملتقى الدولي الثاني في الصناعة المالية الإسلامية – آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.
233. عبد الستار أبو غدة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للملتقى السنوي الإسلامي السابع، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، سبتمبر، 2004.
234. عبد الستار أبو غدة، صناديق الاستثمار الإسلامية: دراسة فقهية تأصيلية موسعة، المؤتمر الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005.
235. غربي عبد الحليم، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-20 أبريل 2010.
236. عماري زهير وعامر أسامة، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5-6 ماي 2014.
237. عبد العظيم أبو زيد، البناء الشرعي للتأمين الإسلامي (تكافل)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الإسلامي والتمويل، كلية الدراسات الإسلامية، الدوحة، قطر، 25-26 ديسمبر 2011.
238. عبد الستار أبو غدة، نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف (بديلا عن التأمين من خلال التزام التبرع) ندوة عالمية حول التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، 4-6 مارس 2008.
239. عجيل جاسم النشمي، إعادة التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 11-13 أبريل 2010.
240. عبد القادر بريس، ومحمد حمو، تحول البنوك التقليدية (الربوية) للمصارف الإسلامية، الحظوظ وإمكانيات النجاح، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، أبريل 2009.
241. عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط1، مصر، 1987.
242. علي بن احمد السالوس، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
243. غدير أحمد خليل، تطوير وابتكار صناديق الاستثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الأردنية، الأردن، 2014.
244. وليد خالد الشايجي، عبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 15-17 ماي 2007.
245. يوسف الشبيلي، التأمين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، السعودية، 20-22 جانفي 2009.

246. يزن خلف سالم العطبات، تحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، 2010.  
**الأبحاث**

247. أبو غدة عبد الستار، تحول البنك إلى مصرف إسلامي، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ط1، ج3، شركة التوفيق، مجموعة دله البركة، جدة، السعودية، 2002، ص313.

248. أبو غدة عبد الستار، الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، بحث منشور في حولية البركة، مجموعة دله البركة، جدة، العدد الرابع، 2002.

249. طارق الله خان، أحمد حبيب، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 05، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.

250. عبد الفتاح دياب حسين، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية.

251. محمد الطاهر الهاشمي، أساليب التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي: التمويل بالمضاربة، سلسلة محاضرات للتعريف بالمصارف الإسلامية وطبيعة أعمالها، قسم التمويل والاستثمار، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، ليبيا، نشرت إلكترونياً على الإنترنت 2018.

252. منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 28، السعودية، 2000.

253. بحث حول مشروع متطلبات كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر، 2007.

254. عز الدين محمد خوجة، صناديق الاستثمار الإسلامية، بحوث مجموعة دله البركة، السعودية، 1993

255. محمد سعد الحرف، التأمين من منظور إسلامي، مذكرة تدريسية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 2007.

256. محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، بحث مقدم للدورة التاسعة عشر للمجلس، اسطنبول، جويلية 2009.

#### **التقارير والنشرية**

257. التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2010-2020).

258. التقارير السنوية لبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة (2010-2020).

259. التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة (2010-2020).

260. التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنة (2015-2016).

261. التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري للفترة (2010-2020).

262. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية)، ديسمبر، 2005.

263. اتحاد المصارف العربية: سياسة التمويل الأصغر للحد من ظاهرة الفقر، تجربة أمانة اختيار ماليزيا، منتدى إمكانية استفادة مؤسسات التمويل الأصغر بين التجارة العالمية والمحلية في التمويل الأصغر، 23 جوان 2010.

264. المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، المنامة، البحرين 1431- 2010.

265. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

266. القرار رقم (178) (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد 19، ج2، جدة، السعودية 2013.
267. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، المعيار الشرعي رقم 06، 2004.
- الجراند الرسمية والمراسيم والقوانين**
268. المادة 5، 6، 7، من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 المنشورة في 15 ديسمبر 2001.
269. المادة 21، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02-17، الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة في 11 جانفي 2017.
- أبحاث منشورة على المواقع الالكترونية**
270. الموقع الالكتروني لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية [http://www.ssdbank.com/financing\\_form.php](http://www.ssdbank.com/financing_form.php)، تاريخ الاطلاع: 2021/04/05 .
271. الموقع الالكتروني لمؤسسة أمانة اختيار ماليزيا: <https://www.aim.gov.my>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/25.
272. الموقع الالكتروني لبنك الأسرة البحريني: <https://fmh.bh/ar/about>، تاريخ الاطلاع عليه: 2022/02/19.
273. الموقع الالكتروني لبرنامج غرامين متاح على الرابط: <https://fmh.bh/ar/grameen-program>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/19.
274. الموقع الالكتروني لبرنامج دعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة متاح على الرابط: <https://fmh.bh/ar/micro-enterprise-finance-mef>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/19.
275. الموقع الالكتروني لبرامج دعم المنظمات غير الحكومية متاح على الرابط: <https://fmh.bh/ar/micro-enterprise-finance-mef>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/20.
276. الموقع الالكتروني لبنك دبي الإسلامي، <https://www.dib.ae/ar>، تاريخ الاطلاع: 2021/11/16.
277. الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري: <https://www.albaraka.com/ar/investor-relations/financials?tabsDownloads=tabs-downloads-category-385>، تاريخ الاطلاع 2021/09/15.
278. الموقع الالكتروني لاتفاقية بنك دبي الإسلامي متاحة على الرابط: <https://amwal-mag.com>، تاريخ الاطلاع: 2020/09/06.
279. الموقع الالكتروني لاتفاقية بنك دبي الإسلامي لإصدار الصكوك متاحة على الرابط: <https://www.dib.ae>، تاريخ الاطلاع: 2020/09/06.
- ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية**
280. Mohamed Falourde Bah, Les systèmes financiers islamiques ,édition carthala, France, 2011.
281. Mulugta, Tadios, A Comparative study on the Financial performance of commercial Banks in Ethiopie ,An Application of Camel Model MSc ,thesis submitted to school of commerce of Addis A baba, Universiy in Partial fulfilment of the requièrent for Ward of the degré of master Science in Project management, Adis A baba, Université 2016.
282. Surpaya Hani Mohatra, Micro Finance Performance in Malaysia, A Thèses Doctoral of Philosophie in Finance, at. Lincoln Université New Zetland 2011

283. Sua Muid Abu Hafiz, Ahmad Surya Che Abdullah, Islamique Windows in Traditionnel Banks : Analytical Sud on légitimâtes Issues And Itsa Création Control , Online Journal Resarci In Islamique Studios Université Maglaya ,vol 6 N° 1 2019.
284. Hussein Alésage; Islamique Financial Instruments and Small and medium entreprises, MPRA, Munich Personale REPEC Archive, March 2010.
284. Angelo M,Venardos , Islamique Banting And Finance in South-East Ascia , Itsa Développent And Futur , World Scientifique Pupliching , Singapore ,2005.
286. Norma .Md, Saad &All, Marco, Economico Application In South East Ascia Countries , International Islamique Université of Malaysia Pressa , Kuala Lumpur, 2004.
287. Dave , Krishna Kant , Shakdwipee Pahlévi Performance of Bank Unit :A synthétique rêviez ,IJARS Group , ISSN : 2455-1473 ,Volume II , Issus 2 , 2016 .
289. Wan Sulaiman Bin Wan Yousef Calfatai , Malaysia Expériences on The développent of Islamique Economiques , Banting And Finance Steven The International Conférence on Islamique Economies, Center of Islamique Economiques Resarci, King Abdelaziz Université, Jiddah ,KSA , 2008.
290. Islamique Financial Services Industrie Stabilité, Report 2019.
291. Islamique Finance Développent, Report 2018, Thomson Reuters.
292. Bank Negara Malaysia, Financial, Hector Bluteront, 2011-2020.
293. Central Bank of Malaysia, Law of Malaysia, Acta 756: Islamique Financial Services, 22 Mars 2013.
294. Dry Sultan Emir Hayat Director National Commit of Islamic Finance (KNKS) ICD Refinitiv, Islamic Finance Développent, and Report 2019.
295. The Word Bank, Helping Malaysia Develop, the Green Sukuk Market, Facilitating Sustainable Financing, Case Study.
296. IFN, Islamic Finance Indonesia, Report 2018.
297. ICD Refinitiv Islamic Finance Development, Indicateur (IFDI), Report 2019.
298. Green Finance: Development, Ecosystem And Prospects, March 2019.
299. Indonesia Ministre of National Development Planning ,The Indonesia Master plan of Sharia Economy 2019-2024, First Publishing 2018.
300. Cordelia Mason ,Wan Nursofza Wan Azmi , Raymond Madden ,Aiming For Greater Financial Inclusion Through Sustainable Development :The Story of AIM (Amanah Ikhtiar Malaysia), Asian Institute of Finance,Kuala Lumpur/Malaysia ,2015.
301. Sarker, Abdul Awwal, Camel rating System in the contexte of Islamic banking Aproposed sharian Framework, 2008.

الملخص

**المخلص :** يهدف هذا البحث إلى إبراز أثر المالية الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سجلت العديد منها عدم قدرتها على الاستمرار بسبب مشكلة العجز المالي وعدم قدرتها على سداد قروضها والفوائد المترتبة عنها، وفي ظل هذه الظروف برزت المالية الإسلامية كنظام بديل عن النظام التقليدي، إذ أصبح الاهتمام اليوم بالتمويل الإسلامي أمرا ملحا وواجبا لمؤسساتنا في مختلف مراحلها لمواجهة مختلف الصعوبات والعوائق التي تقف أمام تطورها واستمرارها، الأمر الذي يساهم في تمويل مشاريع حقيقية ومنتجة للثروة من خلال استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة من الصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتوفير التمويل اللازم الذي يتلاءم وطبيعة احتياجاتها.

وقد توصلت في هذه الدراسة من خلال إجراء مقارنة بين تجارب دول عربية وتجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية وتمويل مختلف المشاريع خاصة المتوسطة والصغيرة منها، أن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها ولها أثر ضعيف مقارنة بتجارب ناجحة لدول عربية متميزة في مجال تمويل هذا النوع من المؤسسات.

**الكلمات المفتاحية :** التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، صيغ التمويل، الفائدة الربوية، تمويل المؤسسات.

**Abstract :** This research aims to highlight the impact of Islamic finance in providing the necessary funding for small and medium enterprises, many of which recorded their inability to continue due to the problem of financial deficit and their inability to pay their loans and the benefits arising from them, and in light of these circumstances, Islamic finance emerged As an alternative system to the traditional system, as interest today in Islamic finance has become an urgent and obligatory matter for our institutions in its various stages to face the various difficulties and obstacles that stand in the way of its development and continuity, which contributes to financing real and wealth-producing projects through the benefit of small and medium enterprises from a group of formulas Compliant with Islamic law and provide the necessary financing that is compatible with the nature of their needs.

In this study, by conducting a comparison between the experiences of Arab countries and the experience of Algeria in Islamic banking and financing various projects, especially medium and small ones, I found that the Algerian experience is

still in its infancy and has a weak impact compared to the successful experiences of distinct Arab countries in the field of financing this type of institutions.

**Keywords:** Islamic finance, Islamic banks, financing formulas, usurious interest, corporate financing.

**Résumé :** Cette recherche vise à mettre en évidence l'impact de la finance islamique dans la fourniture du financement nécessaire aux petites et moyennes entreprises, dont beaucoup ont enregistré leur incapacité à continuer en raison du problème de déficit financier et de leur incapacité à rembourser leurs emprunts et les avantages découlant de eux, et à la lumière de ces circonstances, la finance islamique est apparue comme un système alternatif au système traditionnel, car l'intérêt aujourd'hui pour la finance islamique est devenu une question urgente et obligatoire pour nos institutions dans ses différentes étapes pour faire face aux différentes difficultés et obstacles qui se dressent dans la voie de son développement et de sa pérennité, qui contribue au financement de projets immobiliers et créateurs de richesses en faisant bénéficier les petites et moyennes entreprises d'un ensemble de formules conformes à la loi islamique et leur apportant les financements nécessaires compatibles avec la nature de leurs besoins .

Dans cette étude, en procédant à une comparaison entre les expériences des pays arabes et l'expérience de l'Algérie en matière de banque islamique et de financement de divers projets, notamment de taille moyenne et petite, j'ai constaté que l'expérience algérienne est encore balbutiante et a un faible impact par rapport aux expériences réussies de différents pays arabes dans le domaine du financement de ce type d'institutions.

**Mots clés :** Finance islamique, banques islamiques, formules de financement, intérêts usuraires, financement des entreprises.